شؤون فلسطينية

١٩١ شباط (فبراير) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

١٩١ شباط (فبراير) ١٩٨٩

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ الانتفاضة وخيارات اسرائيل الصعبة؛ قراءة أولية للموقف الاسرائيلي ..... محمد عبدالرحمن

١٨ حرب العام ١٩٤٨: رؤية عربية وعالمية ..... د. عبدالرحمن الصالحي

٤٠ المفهوم الاسرائيلي للتسلّح العربي ..... د. عدنان عبدالرازق

٥٥ النشاط الصهيوني في العراق خلال فترة الاستقلال، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ ..... هشام فوزي عبدالعزيز

٧٩ اليهودية: مخطط تاريخي موجز ..... د. عبدالوهاب المسيري

تقارير

٨٥ الشؤون العسكرية الاسرائيلية: الاولوية للحرب الكيميائية ..... د. يزيد صايغ

مراجعات

٨٩ النظام الفلسطيني والنظم الاقليمية ..... د. نبيل حيدري

٩٤ سياسة الانتداب الاقتصادية لانشاء اسرائيل ..... سميح شبيب

٩٨ استشراف مستقبل العالم العربي ..... كمال سيّد محمد

شهريات

١٠٣ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: الحكومة المؤقتة قيد البحث ..... س. ش.

١٠٧ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: مساعٍ الى عقد «القمة العربية» ..... أحمد شاهين

١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: مثلّث اوروبا «رباعي» الاضلاع ..... ن. ح.

١٢١ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: انتشار الاسلوب الصدامي ..... ي. ص.

اسرائيليات:

١٢٥ مأزق اسرائيل: السلام أم الايديولوجيا ؟ ..... م. ع.

١٣٠ **الخطة الاقتصادية الاسرائيلية الجديدة** ..... مها بسطامي
١٣٨ **حكومة شامير تفوز بثقة الكنيست** ..... هاني العبدالله
١٤٨ المناطق المحتلة:
انتخابات مشروطة و«دولة» للمستوطنين ..... ربعي المدهون

يوميات
١٥٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١٢/١٩٨٨ الى ١٥/١/١٩٨٩**

بيبليوغرافيا
١٨٠ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **محمود جادالله**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الانتفاضة وخيارات اسرائيل الصعبة

(قراءة أولية للموقف الاسرائيلي)

محمد عبد الرحمن

تشكّل الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة علامة بارزة من علامات النضال الفلسطيني، ومحطة أساسية من محطات بلورة، وتكوين، الهوية الوطنية الفلسطينية، على طريق الاستقلال وتقرير المصير.

لقد نجحت الانتفاضة، بفضل تصميمها ودقّة تنظيمها، في تجاوز كل اختبارات القوة الاسرائيلية. ومع تواصلها، فانها تنقل أزمة الشرق الاوسط الى مرحلة جديدة من مراحل الصراع. وبالتأكيد، ان فترة ما بعد انطلاق الانتفاضة، ستكون مختلفة عمّا سبقها، بالنسبة الى كل مكوّنات وأطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، المستمر منذ أكثر من أربعين عاماً.

وما يهمّنا في هذا السياق، قراءة، ومتابعة، التأثيرات الأولية، التي اثارتها الانتفاضة لدى الطرف الآخر في الصراع، أي الجانب الاسرائيلي. كيف رأى الانتفاضة خلال عامها الأول ؟ وما هي الاستعدادات الاسرائيلية للتعاطي مع النتائج التي يفرزها المسار الحالي، واللاحق، للانتفاضة؛ هذا المسار الذي يشق طريقه سريعاً، وصولاً الى تطورات مقبلة، يتحدّد فيها مستقبل الصراع في الشرق الاوسط، ومن ضمنه حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

مقدمات الانتفاضة

من جانبنا، لسنا في حاجة الى التأكيد ان الانتفاضة لم تكن حدثاً آنياً او عارضاً، ولم تكن ردة فعل عفوية على حادث معيّن (حادث الدهس على حاجز ايرز قرب جباليا في قطاع غزة، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨)، بل كانت نتيجة تراكم الفعل النضالي الفلسطيني، عبر كل مراحل النضال، وبمشاركة كل فئات وشرائح الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية، على مدار أكثر من مئة عام.

وحقيقة الامر، ان معظم الاسرائيليين أدرك، منذ البداية، مدى عمق، واتساع، الانتفاضة، والآفاق المحتملة لتطورها، واعتبروها مساراً طبيعياً للتطورات الجارية في الاراضي المحتلة، ونتيجة طبيعية لمجرى الصراع في منطقة الشرق الاوسط، بكل ما يحيط هذا الصراع من تأثيرات اقليمية، ودولية؛ فالسبب الأساسي للانتفاضة، هو «الاحتلال نفسه، وتجاهل الشعب الفلسطيني ودوره في حل قضيته»[١].

فقبل شهور من اندلاع احداث كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، قال الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، الجنرال شلومو غازيت، تعليقاً على احداث جامعة بيرزيت،

ومقتل طالبين، ودهس احد المواطنين الفلسطينيين في نابلس لجنديين اسرائيليين بسيارته، «ان المسار الذي يجري في الأراضي المحتلة يفرض تجميد الوضع، انتظاراً لاتخاذ قرار حاسم ومصيري بشأن مستقبلها. واذا لم تجد اسرائيل وسيلة لايقاف المسار الحالي وعرقلته، وحتى التراجع عنه، فان الفتيل المحترق، في مجال علاقات اسرائيل اليهودية مع عرب الضفة الغربية، هو في طريقه الى القضاء، تقريباً، على ما تبقى من حسن نية للبحث عن تعايش ممكن. فهذا الفتيل آخذ في القصر، وآخذ بالاقتراب من نقطة التفجير»[٢]. واذا ما استندنا الى الارقام والوقائع، فان احصائية سريعة لعمليات مقاومة الاحتلال خلال العامين السابقين للانتفاضة، تثبت حجم المقدمات المادية للتراكم النضالي الذي سبق اندلاع الانتفاضة وتفجّرها على الشكل الذي أتت فيه. ففي الفترة من نيسان (ابريل) ١٩٨٥ وحتى نيسان (ابريل) ١٩٨٦، سُجّل ارتفاع في عدد عمليات مقاومة الاحتلال، من ٣٧٤ الى ٥٦٩، أي بنسبة ٥٢ بالمئة وبمعدل ثلاث عمليات كل يومين[٣]. وعلى الرغم من هذا، فقد كان مستوى العمليات متدنّياً الى حد ما، وهذا يعود ـ حسب المصادر العسكرية الاسرائيلية ـ الى الصعوبات التي يواجهها المناضلون الفلسطينيون في توفير المواد اللازمة لتنفيذ العمليات، حسب المواصفات المطلوبة. وقد جاء في تقرير أعدّه المختص في شؤون المناطق المحتلة، د. ميرون بنبينستي، ان ٣١٥٠ حادثة «اخلال بالنظام»[٤] وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة الواقعة بين نيسان (ابريل) ١٩٨٦ ونيسان (ابريل) ١٩٨٧. واستند بنبينستي، في تقريره، الى معطيات الجيش الاسرائيلي. ويستخلص من ذلك، ان مرحلة جديدة من مراحل «الحرب الاهلية» ستحصل في الاراضي المحتلة، حيث لم يعد طابع النزاع دولياً، وانمّا بات يأخذ طابعاً «طائفياً» محلياً. فأعمال «الاخلال بالنظام» ليست ضد الجيش الاسرائيلي فقط، وانمّا هي «تنطوي على عنصر الحرب الاهلية. وتنبع المقاومة الاساسية للاحتلال من السكان المحليين، وليس من أوامر تأتي من الخارج. فالطلبة على استعداد أكبر، الآن، للمخاطرة بحياتهم، والنزاع بات أكثر عنفاً»[٥].

وقد لخّص وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، طبيعة المشكلة، التي بدأت تواجهها اسرائيل اعتباراً من ١٩٨٧/١٢/٩، بأنها ليست في وجود ثلاثمئة أو اربعمئة نشيط يمكن اعتقالهم وانهاء الموضوع، بل انه أوسع من ذلك بكثير؛ «فالنشيطيون بالآلاف، وهم الذين يحرّضون غالبية الجمهور الذي يؤيد الهدف، ويتعاطف مع م.ت.ف. لأنه في حاجة الى التعبير عن التضامن». وأضاف رابين ان النشطاء يتضامنون مع علم فلسطين، علم م.ت.ف. لأن المنظمة تبنّته. فعلم فلسطين «الذي نسميه الآن علم م.ت.ف. كان موجوداً حتى قبل العام ١٩٤٨. ونحن لا نواجه شبكة من تنظيم 'ارهابي'، بل نواجه ظاهرة من النشاط الواسع، أو شبكة واسعة من النشطاء تعمل ضد التواجد الاسرائيلي، وضد اسرائيل»[٦].

مطالب اقتصادية ـ اجتماعية أم تطلعات وطنية ؟

وعلى الرغم من محاولة بعض الاسرائيليين ربط أسباب الانتفاضة بدوافع اقتصادية ـ اجتماعية ناتجة عن ظروف الاحتلال، ومحاولة المحتل استغلال المناطق المحتلة اقتصادياً، اضافة الى استخدام اليد العاملة العربية الرخيصة، داخل اسرائيل؛ إلّا ان معظم الاسرائيليين يتفق على ان الضائقة الاقتصادية لم تكن المحرّك الأساسي للانتفاضة. فمطالب الفلسطينيين ليست في مجال الاقتصاد، أو تحسين مستوى المعيشة، أو رفع الأجور؛ «انهم يطالبون بخروج اسرائيل من المناطق [المحتلة]، ومنح الفلسطينيين استقلالاً سياسياً»[٧]. صحيح ان قيادة الانتفاضة، وفي مراحل معيّنة، رفعت

شعارات ذات طابع اقتصادي ـ اجتماعي، الاّ انها كانت تصبّ، جميعها، في مجال تحريض السكان، وتوحيدهم ضد سلطات الاحتلال واجراءاتها القمعية.

ومهما يكن من أمر، فان الوضع الاقتصادي المتدهور لسكان الاراضي المحتلة، هو مظهر من مظاهر الاحتلال، وافراز من افرازاته المختلفة. فخلال أكثر من عشرين عاماً من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لم ترسم الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة اقتصادية واضحة للمناطق المحتلة. ومنذ العام ١٩٦٧، كانت السياسات تلك عبارة عن سلسلة من الحلول الوسط، الناتجة عن الصراع السياسي داخل القوى المختلفة في اسرائيل. وخاصة بين موشي دايان، الذي اتبع سياسة التكامل الاقتصادي بين الاقتصادين، وبين بنحاس سابير، وزير المالية، آنذاك، الذي لم يتحمس لرفع الحواجز بين الاقتصادين، وعارض دخول العمال العرب اسرائيل. وكانت سياسة ربط الاقتصادين تهدف الى خلق حقائق مادية على الأرض، تؤثر في الحل السياسي، من ناحية، وتضغط على السكان، عند الحاجة، من ناحية أخرى؛ أي اتباع سياسة «العصا والجزرة»، لكي يصبح لدى السكان ما يخشون خسارته، اضافة الى توفير جزء من العبء الاقتصادي للاحتلال، بمعنى «احكام السيطرة الاسرائيلية على المناطق [المحتلة] دون ان تشكل هذه المناطق عبئاً اقتصادياً ومالياً على الخزينة الاسرائيلية»[٨].

ومنذ صعود الليكود الى السلطة العام ١٩٧٧، كُرِّست سياسة عدم التنمية للطاقة الاقتصادية في الاراضي المحتلة، وتمّ تشجيع التنمية القصوى اليهودية، لتثبيت الاستيطان، وبناء المزيد من المستعمرات. وحوّلت المناطق المحتلة الى ثروة اقتصادية، عبر فرض الضرائب الباهظة على السكان، واستغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة. فالضرائب التي دفعها سكان الاراضي المحتلة، والبالغة ١٤٠ مليون دولار تقريباً (٨٥ مليون دولار ضرائب مباشرة، و٥٥ مليون دولار ضرائب أخرى، كضريبة القيمة المضافة)، غيرت شكل الاستهلاك العام المحلي بأسره، ومعظم الاستثمارات العامة، القليلة بطبيعة الحال. وبلغ مجموع ما دفعه سكان الاراضي المحتلة الى الحكم العسكري على شكل «ضريبة احتلال» ما قيمته الاجمالية ٨٠٠ مليون دولار، أي أكثر من ضعفين ونصف، مقارنة بالاستثمارات العامة في مناطقهم خلال الفترة تلك[٩]. ويجرى استغلال العمال العرب الذين يتوجهون يومياً للعمل في اسرائيل، بشكل مضاعف (نحو مئة ألف عامل عربي). فبينما يبلغ أجر العامل العربي في اسرائيل نحو ٤٠٠ شيكل، يبلغ معدل الأجر للعامل الاسرائيلي أربعة اضعاف. وفي الوقت الذي يدفع الأعزب الاسرائيلي شيكلين ضريبة على راتب قدره ٥٤٠ شيكلاً، يدفع نظيره الفلسطيني ٣١,٣ شيكلاً. ويبلغ الحد الأقصى لنسبة الضريبة في الأراضي المحتلة ٥٥ بالمئة، في حين انخفضت في اسرائيل، قبل العام ١٩٨٧، الى ٤٨ بالمئة للأفراد، و٤٥ بالمئة للشركات[١٠].

ويأتي الاستغلال الآخر نتيجة تحويل الأموال، التي تجبى من العمال الفلسطينيين كضرائب، الى وزارة المالية، بينما تحوّل الأموال، في حالة العمالة الاسرائيلية، الى مؤسسة التأمين الوطني في اسرائيل (وهي تخصص لحماية العامل واسرته من اخطار العمل المختلفة. او لاستثمارها في النشاطات الاقتصادية الأخرى). وفي المقابل، لا يحصل العامل العربي، في المناطق المحتلة، على تأمينات عمّالية، ولا على الامتيازات الأخرى، مثل منحة الولادة، وتعويضات الشيخوخة والبطالة، على الرغم من حسم نسبة من الاجور لتغطية هذه الاعانات.

صحيح ان مستوى المعيشة للافراد قد تحسّن في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقارنة مع الوضع

الذي كان عليه العام ١٩٦٧، وهذا أمر طبيعي، نتيجة تطوّر الحياة ذاتها، ولا يعقل ان يبقى مستوى المعيشة ثابتاً خلال عشرين سنة، الّا انه، مع ذلك، لا مجال لمقارنة مستوى الرخاء بين الجانبين. ويكفي ان نعرف، ان ناتج الفرد في الضفة الغربية يبلغ حوالى ثُلث ناتج الفرد الاسرائيلي، ويبلغ في قطاع غزة حوالى سُدس ناتج الفرد في اسرائيل[١١]. ونتيجة لكل ذلك، يختلف الاسرائيليون في تقدير نسبة الضائقة الاقتصادية كعامل مسبّب للانتفاضة. فبينما يقدرها البعض بنسبة ٤٨ بالمئة، يرى آخرون ان وزن العامل الاقتصادي أقل من ذلك بكثير. فوزن العامل الاقتصادي، من وجهة نظر هؤلاء، لا يكاد يذكر بالنسبة الى العامل الأساسي للانتفاضة، «فالرغبة في اقامة دولة فلسطينية، حتى ولو بثمن من الجوع، هي أقوى من أي شيء آخر»[١٢]. وفي هذا السياق، جاء تحرك سكان الاراضي المحتلة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، حيث وجد الاسرائيليون أنفسهم وجهاً لوجه مع الشعب الفلسطيني، العدو الحقيقي لهم، عليهم مواجهته في معركة اضطروا الى خوضها في المكان والزمان الذي اختاره الفلسطينيون، وبأسلوب جديد لم يرغبه الاسرائيليون، ولم يتوقعوه بطبيعة الحال؛ ولن يعود الوضع الى سابقه قبل الانتفاضة، وسوف تستمر عمليات مقاومة الاحتلال؛ وأي هدوء، أو توقف، «سيكون بمثابة مهلة زمنية لتأهّب الفريقين للمرحلة المقبلة»[١٣]. فالمواجهة تحدث بين شبان فلسطينيين، ابناء جيل ترعرع وتثقف تحت الاحتلال، «جيل عزل القيادة القديمة والمؤسسية، وهو يحتل مكانها، مُظهراً سيطرة تكاد تكون كاملة على مخيمات اللاجئين، وعلى الشارع الفلسطيني»[١٤].

ويعتقد الاسرائيليون بأن سكان المناطق المحتلة يبذلون جهدهم لترجمة انجازاتهم بخطوات سياسية تمهّد لاقامة دولة فلسطينية. وهذه أول مرة في تاريخهم لا يعتمدون على جهة خارجية تقوم بالعمل من أجلهم. «وقد أعطى اعلان الملك حسين فك ارتباط الضفة الغربية مع الاردن، عملياً، الدفعة الأخيرة، والأقوى، لميلهم الى أخذ زمام مصيرهم بأيديهم، بواسطة م.ت.ف. وهم يحثّون الآن زعامة م.ت.ف. والمجلس الوطني الفلسطيني على بلورة مشروع سياسي، ووضعه موضع الفعل»[١٥].

الصراع فلسطيني ـ اسرائيلي

المواجهة، اذاً، هي مع الحقيقة الفلسطينية التي حاولت القيادات الاسرائيلية المتعاقبة، وبمختلف اتجاهاتها السياسية، تغييبها، والبحث عن حل اقليمي، أو دولي، لما اصطلح على تسميته أزمة الشرق الاوسط، متجاهلين، بذلك، الطرف الحقيقي الذي يجب الاعتراف بوجوده وبحقه المشروع على أرض وطنه.

لقد استطاع الاسرائيليون، عبر قوتهم العسكرية، ومن خلال الحروب، أقلمة الصراع او تدويله حيناً، وتجميده في أكثر الأحيان؛ الّا ان الانتفاضة استطاعت، خلال وقت قصير نسبياً، تصحيح الكثير من الأمور في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ووضعه في قالبه الصحيح؛ اذ ان المواجهة، الآن، هي فلسطينية ـ اسرائيلية في اطار الصراع العربي ـ الصهيوني. فالفلسطينيون في الاراضي المحتلة هم التجمّع الفلسطيني الأكبر بين التجمعات الفلسطينية الأخرى، وهم بؤرة النشاط الوطني بعد العام ١٩٨٢ والقاعدة الشعبية للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بقيادة م.ت.ف. وقد اجتاز هذا الشعب، طوال أكثر من عشرين عاماً من الاحتلال، «مساراً مكثّفاً من الفلسطنة، بمفهوم تعزيز الوعي والهوية الوطنية الفلسطينية»[١٦].

لقد أعادت الانتفاضة الفلسطينية، منذ العام ١٩٨٧، الصراع في الشرق الاوسط الى سابق عهده قبل أكثر من مئة عام، عندما حصلت المواجهات الأولى بين الصهيونيين القادمين من أنحاء

الارض كافة، وبين الفلاحين الفلسطينيين المدافعين عن وطنهم من النهب والاغتصاب. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، لم يعد في الامكان تجاهل حقيقة ان الشعب الفلسطيني اعاد النزاع الى سابق عهده؛ وعاد هذا الشعب ليحتل منزلة الخصم الاساسي للدولة العبرية. فلأول مرة منذ العام ١٩٤٨ يسود في أوساط الرأي العام العالمي انطباع ان النزاع الشرق أوسطي ليس نزاعاً حدودياً بين الدول العربية واسرائيل، بل هو صراع بين محتل أجنبي وشعب يناضل لازالة الاحتلال من على أرضه. وليس من السهل على اسرائيل حل هذا المأزق عبر حرب جديدة، مهما كان اتجاهها، أو درجة الحسم فيها.

لقد ألغت الحرب الفلسطينية الجديدة من القاموس الاسرائيلي عبارتي «الحدود الآمنة» والحدود التي «يمكن الدفاع عنها». أي بمعنى ان الجدل الذي يجرى التركيز عليه، الآن، يتمحور في «طابع الدولة التي تدافع الحدود عنها، وليس في شأن مدى منطق تلك الحدود العسكرية»[١٧]. أما الجيش الاسرائيلي، ذراع اسرائيل الطويلة وصاحب الحلول السحرية لكل الأزمات الاسرائيلية الصعبة منذ أكثر من أربعين عاماً، فقد استطاعت الانتفاضة ان تلوي ذراعه، وتعرّي حقيقته «الدفاعية» على الرغم من ادعاءات قادته بـ «طهارة سلاح» جيشهم. ووقف هذا الجيش عاجزاً تجاه الابتكار الحربي الفلسطيني الجديد. وقد اعترف رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، بأنه لا يملك حلولاً سحرية لقمع الانتفاضة؛ فهذه معركة «عميقة ومترسّخة في وعي الاشخاص، حيث يظهر التوتر مرة بعد أخرى»[١٨]. ونقلت أوساط صحافية اسرائيلية عن مصادر عسكرية رفيعة المستوى قولها ان الانتفاضة «هي حرب حقيقية خسرناها. والحل هو في التفاوض مع م.ت.ف.»[١٩].

وازاء هذا التبلور للحركة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة، تعزّزت مكانة م.ت.ف. عربياً ودولياً، وفشلت جميع محاولات شق الوحدة الوطنية الفلسطينية، خاصة فيما بين الداخل والخارج. وحققت المنظمة نجاحات كبيرة على أكثر من صعيد. ولا يخفي الاسرائيليون اعجابهم بدقة التنظيم التي يتمتع بها قادة الانتفاضة، وطريقة تحديد الأهداف التي يطرحونها في كل مرحلة من مراحل النضال، بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة. فقد تبدّلت العفوية التي ميّزت المرحلة الاولى بقسط من الضبط والقدرة على التوجيه، «وضعفت الدوافع غير المتعلقة بـ م.ت.ف. الى حد ما»[٢٠]؛ وحقق قادة الانتفاضة انجازاً هاماً يتعلق بالمحافظة على وحدة الصف حول دعائم خطة حد أدنى واقعية. ولهذا الانجاز مغزى مباشر رئيس. وأصبح قسم هام من الاسرائيليين ينظر الى الشعب الفلسطيني نظرة جديدة. وحدث تغير في موقف «الأكثرية الصامتة في اسرائيل من الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر؛ وهذا، على المدى الطويل، ثمن الانتفاضة الأغلى»[٢١]. ولم يعد في الامكان تجاهل وجود الشعب الفلسطيني، وضرورة الاعتراف بدوره في تقرير مستقبله.

قرارات مصيرية

لقد أيقظت الانتفاضة نقاشات عديدة من سباتها، هي محور خلاف تاريخي بين مختلف التيارات السياسية في اسرائيل، ولا توجد لها أجوبة محدّدة حتى الآن. ويعود هذا النقاش الى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، وهي السنوات الصاخبة التي تبلورت خلالها الافكار الرئيسة للحركة الصهيونية. وكان النقاش تركّز، آنذاك، على ماهيّة الوجود العربي في فلسطين، وكيفية التعامل معه ؟ وتجدد هذا النقاش بعد حرب العام ١٩٦٧ واحتلال المزيد من الاراضي الفلسطينية والعربية. وجاءت الانتفاضة لتفرض على الاسرائيليين تجديد النقاش، لكن بجدية أكثر، وبشعور حقيقي بالخطر. ويدور الجدل، الآن، حول هويّة الدولة وحدودها ؟ وتعريف سكانها وقدرتهم على

البقاء ؟ وتعريف الشعب الذي يعيش في اسرائيل ؟ ودلالة نسب السكان اليهود والعرب في اسرائيل والاراضي العربية المحتلة ؟ وما هي الخيارات، والاخطار الناتجة عنها ؟

وحقيقة الامر، ان الدولة العبرية لم تشهد، منذ قيامها، حركة جدل واسعة، حول عدد من القضايا الرئيسة، كما يجرى الآن. «فاسرائيل الصهيونية، العاملة، الليبرالية، العلمانية، تُفتّتْ؛ والواقع هو ان ليس كل شيء منقسم فحسب، بل انه لا يزال يتآكل من الداخل ايضاً»[٢٢]. لقد بلغت الازمة درجة ان صهيونياً متعصباً مثل اريئيل شارون حاول توحيد وجهات النظر المتباينة بين الكتلتين الرئيستين، الليكود والعمل، وتقدم بمشروع حل وسط، يدمج فيه افكار وآراء الليكود مع خطة يغئال الون، اطلق عليه اسم «مشروع حل وسط اقليمي معدّل». وبدون شك، ان ما يدفع الاسرائيليين للبحث عن حل لمشكلة الاراضي المحتلة هو ادراك الفئة المثقفة والمتنوّرة ان عقبات موضوعية تشكل حالة اعتراض للمشروع الصهيوني؛ وبالتالي، يجب انقاذ ما يمكن انقاذه. وأهمّ عامل يقف في مواجهة استمرار سيطرة اسرائيل على الاراضي المحتلة ـ كما قال احد الاسرائيليين ـ هو جيل الشبان الذين كبروا في «ظل سلطة اجنبية محتلة، ونضجوا لشنّ نضال عنيف ومتواصل. انهم يتعلّمون تقنّيات جديدة في الضغط علينا، خاصة في استغلال ثغرات وهننا وضعفنا»[٢٣].

وتُظهر النقاشات الجارية داخل اسرائيل ان أياً من الكتل والاحزاب السياسية لا يملك مشروعاً واضحاً يحدد مستقبل الاراضي المحتلة. وتتباين الآراء حتى داخل الكتلة او الحزب الواحد. فمنذ الاحتلال، العام ١٩٦٧، تمسّك مباي (وهو الحزب الذي قاد الائتلاف الوطني في تلك الايام) وشريكه احدوت هعفودا، بموقف مفاده ان على اسرائيل ان تكون مستعدة للتنازل عن معظم المناطق التي تمّ احتلالها، مقابل السلام. واتخذ حزب مبام موقفاً أكثر تشدداً، لأن ضم المناطق ـ حسب وجهة نظره ـ سيلحق ضرراً باسرائيل، ولم تكن الاستعدادات للتنازل تشمل قطاع غزة. أما حزب حيروت اليميني، الذي انضم الى حكومة الائتلاف الوطني قبل أيام من حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فقد عارض التنازل عن مناطق «أرض ـ اسرائيل» التاريخية. وتمسّك حزب المفدال الديني بهذا الموقف أيضاً. وامتنع موشي دايان وشمعون بيرس، المنتميان الى حزب رافي (الذي انضم الى الحكومة عشية الحرب)، عن تحديد موقف واضح بشأن مستقبل المناطق، لكنهما رفضا، بوضوح، «الحل الاقليمي الوسط». وبذلك كان موقفهما أقرب الى موقف حيروت والمفدال منه الى خط مباي الرسمي.

ومع انضمام رافي واحدوت هعفودا الى مباي في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، وتحوّل الاحزاب الثلاثة الى حزب العمل، انتقلت الخلافات بشأن مستقبل المناطق المحتلة الى الحزب الجديد. ونتيجة للخلافات حول مستقبل الضفة الغربية، قام تحالف غير رسمي على صعيد الخارطة السياسية ـ الحزبية بين دايان وبيرس، من ناحية، ومناحيم بيغن والمفدال، من ناحية أخرى. وكان ذلك يعني تهديد وحدة حزب العمل. فانسحاب دايان من الحزب وتحالفه مع بيغن والمفدال معناه الطلاق التاريخي بين مباي والمفدال.

وفي محاولة لتقريب وجهات النظر، وضع يغئال الون (من جناح أحدوت هعفودا في حزب العمل) مشروعاً تمّت الموافقة عليه «كنظرية شفهية» لحزب العمل، رفض الون فيه فكرة ضمّ الضفة الغربية (كان على اسرائيل، وفق المشروع، ان تضم قطاعاً عرضه من ١٠ ـ ١٥ كيلومتراً)، وأيد اجراء تعديلات حدودية أكثر دلالة من تلك التي طالب بها مبام. وقد أثار مشروع آلون غضب اليمين واليسار. فقد غضب اليمين بسبب ما تضمّنه المشروع من تنازل عن «أرض ـ اسرائيل» مقابل

السلام، في حين انتقدته أوساط اليسار الاكثر حمائمية، بسبب مطالبته بمناطق أكثر من اللازم. وبذلك يمكن القول ان قادة حزب العمل لم يتخذوا قراراً واضحاً حول مستقبل الاراضي المحتلة. أما اليمين، صاحب فكرة «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، فقد تخلّى عن مواقفه الايديولوجية، واتبع، بعد استلامه الحكم العام ١٩٧٧، سياسة أكثر واقعية؛ ولم يفعل ما كان يفرضه التوالي المنطقي ان يفعله، أي ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل. بل ان مناحيم بيغن «اعترف، بخطيده في كامب ديفيد، بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»[٢٤]. ولا يزال الموقف الاسرائيلي الرسمي، ممثلاً بالحزبين الكبيرين الليكود والمعراخ، موحّداً حول «لاءات» ثلاثة فيما يتعلق بمستقبل الاراضي المحتلة، هي: ١ ـ لا للانسحاب الكامل من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧؛ ٢ ـ لا للتفاوض مع م.ت.ف. ٣ ـ لا للدولة الفلسطينية المستقلة. ويوجد الى جانب هذا التيار المركزي، يميناً ويساراً، موقف أحزاب وتيارات غير مقررة في السياسة الاسرائيلية.

على أي حال، لقد فرضت الانتفاضة على الاسرائيليين التفكير من جديد، للتخلّص من «فخ» الانتفاضة، من جهة، وللمحافظة على طابع الدولة اليهودية واستمرار وجودها، من الجهة الأخرى. والاسرائيليون الذين نقصدهم ليسوا تلك الفئة من السياسيين التي تُخضِع مواقفها السياسية لاعتبارات الصراع الحزبي والمصالح الانتخابية، وانما تلك الشريحة من أصحاب الرأي والاكاديميين التي تسبق السياسيين في استشفاف آفاق المستقبل، وتجري تقويماً دقيقاً للاحتمالات المتوقعة، بناء على دراسات علمية، ومعطيات ملموسة. ومهما تكن اشكال الخيارات التي يناقشها أصحاب الرأي من الاسرائيليين للخروج من مأزق الانتفاضة وآثارها المختلفة على اسرائيل، فانها، جميعاً، تصطدم بمحاذير عديدة، وذات ابعاد استراتيجية بعيدة الاثر في مستقبل الدولة العبرية؛ وهي تتمحور في مفصلين رئيسين، يتعلق الأول في أهمية اراضي الضفة الغربية للأمن الاسرائيلي، ويرتبط الثاني بالعامل الديمغرافي وتأثيره في مستقبل الطابع اليهودي لدولة اسرائيل.

اولاً: الضفة الغربية والأمن الاسرائيلي

يرتبط موضوع أهمية الضفة الغربية للأمن الاسرائيلي بصلب الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية التي تقول بأن اسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً كافياً للدفاع عن بنيتها الاساسية، ولتأمين مناورة قواتها في حالتي الهجوم والدفاع، وتعبئة قوات الاحتياط لديها في الوقت المناسب. وقد فرضت الانتفاضة على كبار العسكريين والاكاديميين الاسرائيليين اعادة تقويم مدى أهمية وجود عمق استراتيجي للدفاع مع وجود أنظمة سلاح متطوّرة، ووجود أكثر من مليون ونصف المليون من السكان المعادين لاسرائيل في الاراضي المحتلة. ويختلف الاسرائيليون، وتتباين مواقفهم، حول المسألة. ففي حين لا يرى بعضهم وجود أهمية كبرى للأرض من اجل الدفاع، يتمسّك آخرون برأي معاكس، على الرغم من المخاطر الناجمة عن استمرار الاحتلال.

ويسأل اصحاب الرأي الأول، هل تبقى للأرض أهمية في الدفاع في عصر الصواريخ بعيدة المدى والاسلحة المتطوّرة وأجهزة الانذار والاستطلاع الالكترونية ؟ وهل عرض ٨٠ كيلومتراً للضفة الغربية يحل مشكلة العمق الاستراتيجي لاسرائيل ؟ اذ ان الاحتفاظ بالأرض يعني وجود عدد كبير من السكان المعادين، والذين سوف «يستمرون بموجات من الانتفاضات الأخرى، حيث ستنزلق اسرائيل الى حرب أهلية تشمل عرب اسرائيل أيضاً، او اننا سنواجه انتفاضة أخرى أكثر خطراً من صواريخ أرض ـ أرض»[٢٥]. ويحتمل ان تتطوّر المسألة الديمغرافية، الناتجة عن الاحتفاظ بالمناطق

المحتلة، وتـدمير ما يسميه الاسرائيليون الاساس الخلقي للمجتمع الاسرائيلي نتيجة السيطرة على شعب آخر. ويطرح هذا الموضوع اخطاراً أمنية لا تقل أهمية عن الاسلحة المتطورة. ولا ينكر هؤلاء وجود أهمية لأراضي الضفة الغربة بالنسبة الى أمن اسرائيل، لكن هذه الأهمية تتلاشى مع استمرار السيطرة على السكان لأسباب كثيرة، أهمها[٢٦]:

○ ان البقاء في المناطق المحتلة يضر، بصورة متزايدة، بقوة الجيش الاسرائيلي؛ ويتعلق الضرر بكفاءته، وحالة الاستعداد لديه، وانشغاله بهدف ثانوي، في الوقت الذي يتضرر الهدف الرئيس من وجوده، وهو الاستعداد للحرب.

○ ان البقـاء في المناطق المحتلة يلحق الضرر بالاجماع القومي. لقد حطّم الجدل العام حول المنـاطق المحتلة الاجمـاع القومي في اسرائيل. ومن دون اجماع قومي تضعف قدرة اسرائيل على الصمود، ويقل استعداد الفرد فيها للمساهمة والتعاطف مع الأهداف القومية التي تضعها الحكومة.

○ ان الاحتفاظ بالمناطق المحتلة يبعد التوصل الى حل للنزاع ويعيق السلام؛ حيث يعتبر اسلوب السلام مقابل الأرض هو الاسلوب الوحيد الذي يمكن، بمقتضاه، الوصول الى السلام.

○ ان الاحتفاظ بالمناطق المحتلة يقرّب خطر الحرب. وفي حالة عدم التوصل الى تسوية، سوف يزداد التطرف، وسوف تسير المنطقة نحو حرب أخرى جديدة. ويحتمل ان يتقوّض السلام مع مصر.

○ ان البقاء في المناطق المحتلة يلحق الضرر بالاهداف الصهيونية لاسرائيل، ويمثّل خطراً على طابعها اليهودي. وخلال اثني عشر عاماً مقبلة ستصل نسبة العرب ٤٥ بالمئة، ويعتبر الكلام عن طرد العرب «خداعاً ووهماً».

والحل المقبول لدى هؤلاء هو وضع ترتيبات تحفظ أمن اسرائيل في أية تسوية محتملة؛ وذلك ضمن سياسة ان التخلّي عن بعض الاراضي يمكّن اسرائيل من تحقيق أهدافها الأمنية، اضافة الى السلام. ويميّز هؤلاء بين مفهوم «حدود الأمن» ومفهوم «الحدود السياسية». فنابلس والخليل وغزة هي، من وجهة نظرهم، لا تضيف شيئاً الى الأمن، بل تقلّل منه. وحدود الأمن اللازمة لاسرائيل هي نهر الاردن. ولا علاقة لذلك بالحدود السياسية. وتعتبر حدود الامن تسوية مؤقتة، طالما يوجد هناك تهديد عسكري لاسرائيل. وتقف اسرائيل، الآن، على مفترق طرق. فامّا الاحتفاظ بالمناطق، وفرض السيطرة على شعب آخـر، والسـير في حرب محتملة؛ وامّـا السعي من اجـل تحقيق حل سياسي من خلال الاستعداد للانسحاب من المناطق المحتلة، وهي مخاطرة تحمل بعض النجاح. وباختصار، فان فحوى رسالة هذه المجموعة الى القادة السياسيين: «لا تخدعوا انفسكم بالاعتقاد بأن الجيش الاسرائيلي قادر على حل المشاكل الامنية كافة. فالمشاكل الأمنية الحالية أكثر صعوبة وتعقيداً ممّا تعتقدون به او تجرؤون على اعـلانـه للشعب»[٢٧]. وتضيف الرسـالة: «ان كثيراً منكم يلوّحون، عبثاً، باسم الأمن، عندما تحاولون تخويف الشعب بأن اموراً مروّعة سوف تحدث، اذا طرأت تغيّرات ما على المناطق [المحتلة] في اطار تسويات سياسية»[٢٨]. وتتكوّن هذه المجموعة من ضباط كبار لا يزالون في الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيـلي (ضباط احتياط). وشغل بعضهم، سابقاً، مسؤولية قيادة المنطقة الوسطى. ويدعو هؤلاء الى حل وسط اقليمي في اطار اتفاقية سلام، «ولديهم استعداد للتفاوض مع الفلسطينيين. ويلاحظ ان نسبة الحمائم واصحاب التوجه الليبرالي بين كبار الضباط أكبر ممّا هي بين الجمهور الواسع»[٢٩]. وباعتقادهم، ان الانتفاضة هزّت المفاهيم الأمنية لاسرائيل، حيث أصبح من غير الممكن «العـودة، بعـد الانتفـاضـة، الى شبكـة العلاقات المتبادلة، بين اسرائيل والمناطق [المحتلة]، على

الشكل الذي كانت عليه سابقاً»[٣٠].

ويرى الصقور، ان الضفة الغربية حيوية لأمن اسرائيل. وحسب رأيهم، ان من يرابط فوق مرتفعات الضفة الغربية يستطيع، بوسائط نارية قليلة، «شلّ حركة الحياة اليومية في اسرائيل كلها، ويسيطر على كل الموانىء الاساسية للدولة، وعلى كل شبكة المواصلات، وشبكة المياه العذبة، وعلى محطات القوى، وكل مراكز الادارة»[٣١].

ويربط هؤلاء بين معضلتي عدم وجود عمق استراتيجي، من جهة، ونسب القوى العددية مع الجيوش العربية، من الجهة الاخرى. فبينما يعتمد الجيش الاسرائيلي على قوات الاحتياط، فان معظم الجيوش العربية نظامي، واصبحت وحداته الأساسية مؤللة، ولديه قدرة أكبر على الحركة. لذلك، لا تحل مشكلة العمق الاستراتيجي ـ من وجهة نظرهم ـ عبر ترتيبات أمنية. فكلما تضاءلت مساحة الاراضي التي تسيطر عليها اسرائيل، يزداد عدم الاستقرار والتوتر الاقليمي. وان زيادة حساسية اسرائيل تجاه الارض يعزز مبادرتها للقيام بعمل عسكري مسبق، بينما توفر لها الارض استقراراً أكثر؛ ويتقلّص، في المقابل، الخيار العسكري العربي. ويرى هؤلاء ان الارض «حيوية للمناورة الهجومية والدفاعية، وحيوية، كذلك، لحرمان الخصم من المناورة والحسم في الحرب»[٣٢]. وهم يلخّصون موقفهم بأن انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية يبقيها دون عمق استراتيجي. واعادة المناطق المحتلة يعني تشجيع مبادرة عربية للحرب ضد اسرائيل. وان وجود الجيش الاسرائيلي في تلك المناطق يؤدي «مهمة حماية الدولة. والانسحاب يعرّض اسرائيل لحرب مروّعة ومبؤوس منها تتعلق بوجودها. ولن تستطيع اسرائيل ردع اعدائها، والحؤول دون نشوب حرب، الّا اذا كانت قوية، موحّدة، واثقة من نفسها، ومزوّدة بعمق استراتيجي مقبول»[٣٣].

ثانياً: المشكلة الديمغرافية

يعتبر الاسرائيليون ان خطر المشكلة الديمغرافية من أشد الاخطار التي تواجه اسرائيل في المستقبل، وترتبط المشكلة، الى حد بعيد، بالطابع اليهودي للدولة العبرية. وستواجه اسرائيل مشكلة ديمغرافية خطيرة، اذا كان قرارها النهائي ضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة اليها، او استمرار الاحتلال على هذا الشكل، أو ذاك. وتدل الاحصاءات الاسرائيلية للسكان على ان نسبة السكان على أرض فلسطين الانتدابية كانت، حتى العام ١٩٨٥، حوالى ٦٢,٥ بالمئة يهود، مقابل ٣٧,٥ بالمئة عرب. وستكون النسبة العام ٢٠٠٠ حوالى ٥٤ ـ ٥٧ بالمئة و٤٣ ـ ٤٦ بالمئة على التوالي[٣٤]. ويعني استمرار هذا المسار تحوّل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، «ممّا يشكل تهديداً لجوهرها اليهودي»[٣٥]. ولا توجد حدود لحجم المشاكل التي تطرحها الأزمة الديمغرافية في اسرائيل. فهل ستمنح اسرائيل سكانها العرب حقوقهم كاملة كمواطنين ؟ واذا لم تفعل، فهل ستبقى العلاقات القائمة هي علاقات اضطهاد وسيطرة بالقوة العسكرية ؟ وعندها، اين ستصبح ادعاءات اسرائيل بأنها «واحة الديمقراطية» في الشرق الاوسط. وهو الادعاء الذي تستند اليه للحصول على تأييد الدول الغربية لها، وفي المقدم منها الولايات المتحدة الاميركية ؟ وهل يمكن الاستمرار في التناقض القائم بين رفع الحكم العسكري عن السكان العرب منذ العام ١٩٤٨، واستمرار الحكم العسكري على سكان المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ؟[٣٦].

ان ما يزيد في حدة المشكلة الديمغرافية، اضافة الى تدني نسبة التكاثر الطبيعي عند اليهود، هو هبوط الهجرة الى اسرائيل، وزيادة النزوح منها، وفشل النشاط الاستيطاني في الارض المحتلة،

وفي اسرائيل ذاتها. وتشير احصاءات الهجرة اليهودية الى اسرائيل الى ان الهجرة من بلاد الضائقة قد وصلت الى نهايتها. أما الهجرة المحتملة من الاتحاد السوفياتي وجنوب افريقيا، فان افرادها يفضلون الاستيطان في الأماكن التي يختارونها هم، ولا يخضعون لرغبات المخطط الاسرائيلي، لأنهم يفضلون الوسط المأهول أو القريب من المأهول، وليس الأطراف البعيدة. وتثبت احصاءات السنوات العشرين الأخيرة مدى حجم التحوّل الدراماتيكي في ميزان الهجرة[٣٧].

المهاجرون الى اسرائيل والنازحون منها

السنوات	الى اسرائيل	من اسرائيل	الميزان
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٢٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	+١٤٠٠٠٠
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٢٣٠٠٠	٦٤٠٠٠	+٥٩٠٠٠
١٩٨٠ ـ ١٩٨٧	٩٤٠٠٠	٩١٠٠٠	+٣٠٠٠

ويشهد النشاط الاستيطاني فشلاً آخر، لا يقل، في أهميته، عن الفشل في مجال الهجرة. فقد وضعت خطة لاستيطان نحو ٣٠ ألف يهودي في مرتفعات الجولان خلال ١٥سنة، اعتباراً من العام ١٩٦٧؛ ولا يوجد هناك، الآن، أكثر من ٨٧٠٠ مستوطن فقط. وكانت الخطة في الجليل توجب استيعاب ٤٤٠ ألف يهودي حتى العام ١٩٨٣؛ ولم يستوطن هناك، حتى العام ١٩٨٥، سوى ٣٥٠ ألفاً فقط. وعلى الرغم من الجهود الاستيطانية المكثّفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٦، وصل عدد اليهود في الضفة الغربية ٦٠ ألفاً فقط. وهي الزيادة الطبيعية للسكان العرب خلال سنتين. وأقام في مستوطنات قطاع غزة، حتى العام ١٩٨٥، ما يقارب ألفي مستوطن؛ ويعادل هذا الرقم الزيادة الطبيعية لعرب القطاع في شهر واحد[٣٨]. ومعظم اولئك الذين أقاموا في مستوطنات الضفة الغربية، انما فعلوا ذلك لأسباب ذاتية أكثر منها التزاماً ايديولوجياً. ولا يتوقع نجاح يذكر للنشاط الاستيطاني خلال السنوات العشر المقبلة. وفي المقابل، فان التطورات الجارية تشير الى استمرار الانتشار الديمغرافي للسكان العرب (داخل الخط الاخضر) في موازاة الساحل، وخاصة في المدن اليهودية (مثل الناصرة العليا)، حتى أصبح من الصعب استمرار المحافظة على طابعها اليهودي[٣٩]. ويتسبب العامل الديمغرافي باحداث آثار سلبية داخل المجتمع الاسرائيلي، أهمها[٤٠]: ١ ـ سيجلب العامل الديمغرافي الخوف الى اليهود، ممّا يخلق لديهم ردود فعل عصبية، خاصة عندما يتضاعف عدد السكان العرب، ويزداد وزنهم المادي، والثقافي؛ ٢ ـ ان غالبية الشباب اليهودي العلماني يفكر بالنزوح، هرباً من الصعوبات التي تواجهها اسرائيل، ومعظم النازحين من خريجي الجامعات ومهندسون وعلماء، ويعتبر هؤلاء، بشكل عام، من ضباط الجيش الذين شاركوا في البناء النوعي للمجتمع الاسرائيلي، وحسب معطيات احصائية، فقد نزح من اسرائيل، العام ١٩٨٦، حوالى ٢٢٤ عالماً، ويفكر ٢٠ بالمئة من الشبان بالنزوح من اسرائيل؛ ٣ ـ يلاحظ ان المجتمع الاسرائيلي يميل نحو زيادة في أعداد الحاراديم ونصف الحاراديم والمحافظين بين صفوفه، بينما يميل الشباب العلماني الى النزوح الى الخارج. ويعني استمرار هذا المسار ترجيح كفة الأوساط الدينية المتطرفة داخل البنية السياسية في اسرائيل، ممّا سينعكس أزمات اقتصادية وثقافية وسياسية، ويزيد في توتير الاوضاع مع الدول العربية المجاورة.

الخيارات الصعبة

ازاء هذا الوضع، ما هي الخيارات التي يطرحها الاسرائيليون للخروج من مأزق الانتفاضة ؟

اذا ما وضعنا جانباً خيار الترحيل (الترانسفير)، وخيار تأييد اقامة دولة فلسطينية الذي تطرحه قوى غير مقرّرة في اسرائيل، فاننا نستطيع حصر الخيارات المطروحة في المحاور الرئيسة الاربعة التالية: ١ ـ ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل؛ ٢ ـ تسوية احادية الجانب وتطبيق الحكم الذاتي؛ ٣ ـ التفاوض مع الاردن على مستقبل الاراضي المحتلة؛ ٤ ـ استمرار الوضع الحالي.

ضم المناطق المحتلة

يمثّل هذا الخيار موقف اليمين الصهيوني، الذي يرى في اسرائيل، بعد العام ١٩٦٧، انها دولة «أرض ـ اسرائيل» قيد التكوين، بدل دولة اسرائيل التي يجرى بناؤها داخل حدود العام ١٩٦٧. ويعتمد تحقيق هذا الخيار على قوة اسرائيل العسكرية والسياسية، والالتزام الايديولوجي، وخلق حقائق مادية عبر الاستيطان وربط مصالح السكان اليهود باستمرار الاحتلال والاستيطان، وأولئك السكان هم «الذين يملكون، وحدهم، الحق في السيادة القومية على كامل ' أرض ـ اسرائيل ' ». وفي المقابل، يتمتع السكان العرب بالتمايز اللغوي والديني، كأبناء أقليات، وادارة ذاتية للبلديات؛ بينما يتمّ تدمير بنيتهم التحتية، وشخصيتهم الوطنية، ليس في الاراضي المحتلة فقط، وانما خارجها أيضاً (نموذج حرب العام ١٩٨٢، واغتيال قادة م.ت.ف.).

والحقيقة، ان فكرة الضمّ فقدت مصداقيتها الايديولوجية، وهي غير عملية أيضاً، لأنها تجد معارضة قوية لها من أطراف يهودية، ودولية. فالاسرائيليون، الصقور والحمائم، يريدون دولة يهودية، لا دولة ثنائية القومية، أو دولة علمانية. ويعني الضم منح الجنسية لجميع السكان المقيمين داخل الدولة. ونظراً الى أهمية الجنسية في أية دولة ديمقراطية، فان هذا لا يناسب الدولة اليهودية، بسبب ما يترتب على منح الجنسية من حقوق في ممارسة اللعبة السياسية الداخلية. واليهود ليسوا على استعداد لأن يدفعوا الثمن كاملاً عبر منح الجنسية للفلسطينيين[٤١]. كذلك، فان معارضي فكرة «أرض ـ اسرائيل الكاملة» (أنصار المعراخ) لا يوافقون على الضم الكامل للمناطق المحتلة. ويفضلون حلولاً أخرى يتم، من خلالها، التخلّص من جزء كبير من سكان الاراضي المحتلة، لابعاد شبح المشكلة الديمغرافية. صحيح ان نتائج استقصاءات الرأي تفيد بأن معظم الاسرائيليين مع عدم الانسحاب من المناطق، لكن هذا يعكس احساساً بالواقعية في ظل الجمود السياسي، أكثر ممّا يعكس معتقدات ايديولوجية، حيث «أقلية فقط من السكان اليهود تقبل، عن قناعة داخلية، فكرة ' أرض ـ اسرائيل الكاملة' . ومعظم مؤيدي معسكر الليكود، الذين تعود أصولهم الى الطوائف الشرقية، يرفضون، ايديولوجياً، تكامل الارض. وهم يواصلون تأييد الليكود حتى اذا وافق على حل وسط اقليمي، كما فعلوا بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر»[٤٢]. وقد فشلت اسرائيل، عملياً، خلال أكثر من عشرين عاماً من الاحتلال في تهويد الارض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وان وجود ٦٠ ألف مستوطن (استوطن معظمهم لأسباب الربح) لا يساهم كثيراً في تهويد المناطق المحتلة. ومصادرة الاراضي هي مجرد اجراء اداري. وقد استطاع سكان الاراضي المحتلة الاحتفاظ بهويتهم الوطنية، على الرغم من سنوات الاحتلال الطويلة والقاسية، وقاوموا، بنجاح، محاولات السلطات الاسرائيلية دمجهم مع المجتمع الاسرائيلي، وحافظوا على الطابع الاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافي الخاص بهم. فضم الضفة الغربية والقطاع يختلف عن ضم الجليل والمثلث بعد حرب العام ١٩٤٨. والضفة الغربية بعد العام ١٩٦٧ ليست الجليل والمثلث بعد العام ١٩٤٨. لقد ضُمّ الجليل مباشرة بعد احتلال العام ١٩٤٨، وتمّ فرض الجنسية الاسرائيلية على السكان العرب، وقطع الاستيطان اليهودي فيه شوطاً كبيراً، وكان الاحتلال جزءاً من حرب اقامة دولة اسرائيل، قبل به المجتمع الدولي كأمر واقع. ولم يحصل في

الضفة الغربية والقطاع أي من هذه الامور. وبينما كان العرب، في العام ١٩٤٨، أقلية تفتقر الى القيادة الموجهة، فان العرب، العام ١٩٦٧، يشكلون نسبة هامّة من شعب لديه بنية تحتية مؤسسية وطنية، وقد بلور شخصيته الوطنية، وهي تحظى باعتراف ودعم معظم دول العالم.

أما على الصعيد الدولي، فلا تلقى فكرة ضمّ المناطق المحتلة قبولاً دولياً، حتى من أقرب اصدقاء اسرائيل. ولا يزال العالم يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي محتلة، لا يحق لسلطات الاحتلال تقرير مصيرها النهائي.

تسوية أحادية الجانب

ينسب الى موشي دايان انه أول من طرح فكرة انسحاب اسرائيلي جزئي ومنح السكان ادارة ذاتية، تكون صلاحيات الحكم الذاتي، وفق هذا المخطط، وهمية، لأن الاحتلال سوف يستمر، على الصعيدين القانوني والعملي. وفي السياق ذاته، تدعو فكرة أخرى الى الانفصال التام عن معظم المناطق، وخاصة تلك ذات الكثافة العربية. وتفترض الاستراتيجية وحيدة الجانب عدم الربط بين الرغبة في الاحتلال والأمل في السلام. ويجب التخلّص من الأول، ومن الصعب تحقيق الثاني. ويقول مؤيدو هذا الطرح ان الوضع الراهن هو الأسوأ بين جميع الخيارات، لأن الوقت لا يعمل لمصلحة اسرائيل؛ والعامل الديمغرافي يفعل فعله؛ ونظراً الى ان اسرائيل لا تجد من تتفاوض معه عليها الانسحاب الى الخط الدفاعي الضروري. وقد تخطف مثل هذه الخطوة الأضواء، على غرار خطوة الرئيس المصري أنور السادات في العام ١٩٧٧، ممّا سيجبر الدول العربية على اتخاذ قرارات حاسمة[٤٣]. ويكون هذا الحل مرحلياً، الى حين وضع ترتيبات نهائية. ويساعد مثل هذا القرار اسرائيل في التخلص من ٧٢ بالمئة من سكان الضفة الغربية. ويبقى تحت سيطرتها وادي الاردن، ونقاط استراتيجية على الجبال والطرق الطولية والعرضية التي تربط التجمعات الاستيطانية ببعضها. وستكون «التكلفة والقوة التي تحتاجها هذه الترتيبات أقل بكثير من تلك التي سوف تترتب على استمرار السيطرة على مناطق الجيوب هذه، في ظروف الانتفاضة»[٤٤].

وتطرح فكرة الانسحاب من جانب واحد اسئلة عديدة، بعد تفجّر الانتفاضة في الاراضي المحتلة، ويخشى الاسرائيليون من ان يسيطر قادة الانتفاضة، الذين يمثّلون م.ت.ف. على المناطق التي ستنسحب منها القوات الاسرائيلية. وللتخلص من أخطار الانسحاب من جانب واحد، يقترح بعضهم تنفيذ الانسحاب على مراحل، حيث يتمّ التخلّص من جيب نابلس أولاً، الذي يضم نحو ٢٥ بالمئة من سكان الضفة الغربية. وسوف تكشف مثل هذه الخطوة مدى «قدرة اسرائيل على الهرب من فخ الانتفاضة، ومن كل الضغوط الناتجة عنها، دون التنازل عن مواقفها الاساسية»[٤٥]. والهدف من هذا التكتيك هو وضع جيب نابلس في ضائقة اقتصادية، وسياسية، حيث من الممكن ان يعزّز هذا الحل «الخيار الاردني» ويدفع السكان الى الارتباط، مجدداً، بالملك حسين، الذي يستطيع فرض شروطه عليهم، مستغلاً صعوباتهم الاقتصادية. كما سيظهر مثل هذا الحل «ايجابية» اسرائيل تجاه مبادرات السلام المطروحة، لأنه يمثّل، بشكل أو بآخر، مرونة وتنازلاً اسرائيلياً عن بعض المناطق، تنفيذاً لرغبة المجتمع الدولي في السلام.

التفاوض مع الاردن

لقد استندت اسرائيل، منذ قيامها، على مقولة «عدم وجود الشعب الفلسطيني». وتكريساً لهذه

المقولة، ركّزت السياسة الاسرائيلية، في تعاطيها مع المجتمع الدولي بشأن أزمة المنطقة، على ان الصراع هو مع الدول العربية المجاورة، وليس مع أي طرف آخر. وأكثر ما يخشاه قادة اسرائيل هو بروز العامل الفلسطيني طرفاً أساسياً في الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي. ومنذ بداية الانتفاضة، حذّر وزير الدفاع، اسحق رابين، من تنامي الدور الفلسطيني في معادلة الشرق الاوسط. وقال: «ان الخطر الاكبر على اسرائيل الذي تحمله الاضطرابات في المناطق [المحتلة] يكمن في امكانية تحوّل الصراع في المنطقة الى صراع فلسطيني ـ اسرائيلي»[٤٦]. ولا يخفى على احد ان الاسرائيليين راهنوا، في بداية الانتفاضة، على ايجاد حل ما مع الاردن. وعلى الرغم من اعلان الملك حسين عن فك الارتباط مع الضفة الغربية، الّا ان الأمل ما زال يحدو بعض الاسرائيليين الى البحث عن مخرج لأزمتهم عبر الاردن. وما يخشاه الاسرائيليون هو استمرار الانتفاضة طويلاً، ممّا يؤدي الى ابعاد الملك حسين عن دائرة التأثير في الاراضي المحتلة؛ وبالتالي، تكريس م.ت.ف. ممثلاً وحيداً للسكان من خلال التواصل بين الانتفاضة وقيادة م.ت.ف. في الخارج. فدينامية الاحداث ستدفع، بدون شك، ممثلي م.ت.ف. في الداخل الى قيادة الشارع الفلسطيني، وسوف «يتعاظم الاحساس بالاغتراب بين الاردن وسكان الاراضي المحتلة»[٤٧]. وسيؤيد الفلسطينيون، أكثر فأكثر، «الخيار الفلسطيني». وهذا هو «انجاز م.ت.ف. الأهم. واحتمالات هذا الانجاز أكبر من احتمال ان يطلب الفلسطينيون، في [الضفة الغربية] وقطاع غزة، الى الملك حسين العودة الى المناطق، وهو الأمر الذي سيعتبر خيانة كاملة»[٤٨]. وقد انتظر الاسرائيليون الحسم في هذا الموضوع من خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة. فاذا ما قبلت م.ت.ف. التحدي، وأعلنت قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، فانها ستسقط بذلك «الخيار الاردني»، والّا، فان لدى الملك حسين، بعض حظ، ويكون، بخطواته التي اعلنها، قد «اخذ مهلة» حتى يبلور مواقفه بشكل نهائي. ويقيناً، ان اعلان قيام الدولة الفلسطينية التاريخي، اضافة الى قرار الاردن فك الارتباط، واستمرار وتواصل الانتفاضة؛ كل هذه الخطوات سدت الطريق أمام اسرائيل، للبحث عن مخرج عن مأزقها عبر تسوية مع الاردن، ووضعتها قبالة الخيار الوحيد، وهو «الخيار الفلسطيني».

خيار استمرار الوضع الحالي

ان خيار استمرار الوضع الحالي، أي استمرار الاحتلال، هو الخيار الأسوأ بالنسبة الى اسرائيل، بين جميع الخيارات المطروحة، ويعني هذا استمرار الصعوبات والتحديات التي واجهتها اسرائيل منذ قيامها وحتى الآن. ويدرك الاسرائيليون انه لا توجد حلول سهلة لمشاكلهم؛ بل ان حجم المعضلات التي تواجهها اسرائيل سوف يزداد ويصبح أكثر تعقيداً. ويمكن اختصار ملامح الوضع الجديد الذي اوجدته الانتفاضة ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ بالاتجاهات الثلاثة التالية، التي أوردها المحاضر في تاريخ الحركة القومية الفلسطينية في جامعة تل ـ أبيب، د. اسحق بايلي[٤٩]:

«١ ـ مكانة م.ت.ف. تقوى. فالفلسطينيون يؤمنون بأن اسرائيل، بسبب عدم قدرتها على قمع الانتفاضة، قد وقعت في فخ. والمخرج الوحيد منه التفاوض مع م.ت.ف. وفي ضوء الحماس السائد بين سكان المناطق [المحتلة]، وآمالهم التي بدأت تكبر في ان تمثلهم م.ت.ف. في المفاوضات بعد ذلك، فان الاردن يتردد، أكثر من أي وقت مضى خلال السنوات العشر الأخيرة، في تقديم نفسه كممثل للقضية الفلسطينية في المفاوضات.

«٢ ـ موقف المساومة الاسرائيلي ضعيف. فكلما استمرت الانتفاضة ضعف موقف المساومة الاسرائيلي، بسبب الضوابط الاقتصادية والعسكرية في الداخل، والضغط الدولي المتزايد.

فبدء الاتصالات الاميركية مع م.ت.ف. والتأييد الشعبي المتنامي لـ م.ت.ف. في الولايات المتحدة، على نحو ما ظهر في مؤتمر الحزب الديمقراطي، يعتبران من العلامات التي تدل على تغير الاتجاه.

«٣ ـ في ضوء ضعف الموقف الاسرائيلي المساوم، قلّ استعداد العرب لتقديم تنازلات؛ وبناء على ذلك، يمكن الافتراض انه، في ظروف الانتفاضة، ستجرى مفاوضات؛ واذا ما أجريت، فسوف تستمر فترة طويلة، قبل التوصل الى السلام».

استنتاجات

○ ان القرار في اسرائيل بشأن مستقبل الاراضي المحتلة هو «اللاقرار». ومنذ الاحتلال العام ١٩٦٧، لم تحاول الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بلورة سياسة واضحة يتحدد فيها المصير النهائي لهذه الاراضي. ويبدو ان حكومة شامير ـ بيرس الجديدة، لا تملك هي، أيضاً، مثل هذا القرار.

○ ان طبيعة الجدل الجاري في اسرائيل، والمواضيع المطروحة للنقاش، تشير الى وجود عقبات كبيرة أمام انتقال المشروع الصهيوني من مرحلة التكوين الى مرحلة النضوج. وهزيمة فكرة «أرض ـ اسرائيل الكاملة» اصبحت أمراً واقعاً، وان لم يُعبَّر عن ذلك ايديولوجياً. وعلى الرغم من بعض مظاهر القوة لدى اسرائيل، فان نتائج حرب العام ١٩٨٢، والانتفاضة في الاراضي المحتلة، اضافة الى عوامل بنيوية اسرائيلية داخلية، أثبتت فشل اسرائيل في تنفيذ دور اقليمي خارج حدودها.

○ يجب عدم التقليل من أهمية الحركات والتيارات الليبرالية ـ الصهيونية، التي تنادي، بشكل أو بآخر، بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد استمدت هذه القوى من الانتفاضة قوة دفع كبيرة، ممّا شجّعها على تعديل برامجها السياسية، واتخاذ مواقف أكثر وضوحاً في اتجاه مطالبة اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة، وتأييد اقامة دولة فلسطينية، والتفاوض مع م.ت.ف.

○ بذلت السلطات الاسرائيلية، ولا تزال تبذل، جهوداً مكثفة لشق وحدة الموقف الفلسطيني، والتمييز بين الداخل والخارج، حتى تستطيع حصر الانتفاضة وانهائها. وتتبع في سبيل تحقيق ذلك مناورات مختلفة، أبرزها طرح مشاريع سياسية وهمية، لبلورة قيادة فلسطينية بديلة داخل الارض المحتلة، تكون خارج اطار م.ت.ف. وتقبل بالتعاون مع سلطات الاحتلال. لكن الانتفاضة استطاعت، بفضل تصعيد وتائر النضال الجماهيري، التصدي لكل المحاولات الاسرائيلية وافشالها، وأكدت وحدة الموقف الفلسطيني، في الداخل والخارج، وأكدت، أيضاً، ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا تنازل عن حق الفلسطينيين في الاستقلال وتقرير المصير.

---

(١) زئيف شيف، **هآرتس**، ١/٤/١٩٨٨.

(٢) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٤، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٨٧، ص ٢١٧؛ نقلاً عن **داڤار**، ٢٠/٢/١٩٨٧.

(٣) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٧/٤/١٩٨٦.

(٤) تطلق سلطات الاحتلال الاسرائيلي عبارة «اخلال بالنظام» على كل أشكال عمليات مقاومة الاحتلال، مثل رفع الصور والاعلام والصاق المنشورات واشعال اطارات السيارات والقذف بالحجارة واقامة الحواجز واستخدام السكاكين والأسلحة النارية والعبوات الناسفة والقاء القنابل الحارقة.

(٥) **الملف** (نيقوسيا)، المجلد الرابع، العدد ٦/٤٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ص ٥٢٣؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٣/٩/١٩٨٧.

(٦) من مقابلة مع اسحق رابين، معاريف، ١٩٨٨/٤/١.

(٧) هآرتس، ١٩٨٨/٥/٣.

(٨) ف. سيغر، ملحق عل همشمار، ١٩٨٧/٤/١٣.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) دان سغير، هآرتس، ١٩٨٨/٤/٢٧.

(١١) الملف، المجلد الخامس، العدد ٢/٥٠، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٠٦؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٤/٢٢.

(١٢) سغير، مصدر سبق ذكره.

(١٣) آفي بنياهو، عل همشمار، ١٩٨٨/١/٨.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) رون بن ـ يشاي، يديعوت احرونوت (ملحق السبت)، ١٩٨٨/٨/٢٦.

(١٦) انظر د. موشي شيمش، هآرتس، ١٩٨٨/١/٢٠.

(١٧) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦٠١؛ نقلاً عن رؤوبين فدهتسور، هآرتس، ١٩٨٨/٨/١٤.

(١٨) يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٨/٢٢.

(١٩) عل همشمار، ١٩٨٨/٧/٢٩؛ و هآرتس، ١٩٨٨/٩/٦.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) يوسف لبيد، معاريف، ١٩٨٨/٥/٢٠.

(٢٢) حانوخ بارطوف، معاريف، ١٩٨٨/٦/٣.

(٢٣) يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩٨٧/١٢/١٥.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٨/٧/٧.

(٢٦) يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٩/٢.

(٢٧) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٨/٦/٣.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) شلومو غازيت، هآرتس، ١٩٨٨/٦/٣.

(٣١) رفائيل ايتان، يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٩/٢٥.

(٣٢) اهارون ليبرن، هآرتس، ١٩٨٨/٧/٥.

(٣٣) معاريف، ١٩٨٨/١٠/٧.

(٣٤) ارنون سوفير، «الجغرافيا والديمغرافيا في أرض اسرائيل العام ٢٠٠٠»، في الوف هار ـ ايبن، اسرائيل على اعتاب العام ٢٠٠٠، حرب أم سلام؟ القدس: مؤسسة فان لير، ١٩٨٨، ص ١١.

(٣٥) أ. شفايتسر، هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٧.

(٣٦) الوف هار ـ ايبن، كتاب الكيان الصهيوني لعام ٢٠٠٠، نيقوسيا، وكالة المنار، ١٩٨٦، ص ١٨٧.

(٣٧) أ. شفايتسر، هآرتس، ١٩٨٨/٧/٢٢.

(٣٨) سوفير، «الجغرافيا والديمغرافيا في أرض اسرائيل العام ٢٠٠٠»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٤١) د. سامي سموحه، بوليتيكا، العدد ١٤ ـ ١٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٧، ص ٦١ ـ ٦٣.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) د. اسحق بايلي، هآرتس، ١٩٨٨/٨/٩.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) رؤوبين فدهتسور، هآرتس، ١٩٨٨/٨/١.

(٤٧) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٨/٨/١٢.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) د. بايلي، مصدر سبق ذكره.

حرب العـام ١٩٤٨
(رؤية عربية وعالمية)

د. عبد الرحمن الصالحي

أربعـون عامـاً ونيّف خلت على حادث جلل، اهتز له الوجدان، بل الكيان، العربي كله، حيث اغتصبت الصهيونية فلسطين اغتصاباً، مؤيَّدة من قوى كبرى استعمارية رأت في اقامة هذا الكيان في قلب الامة العربية تحقيقاً لغاياتها وضماناً لتحقيق استراتيجيتها. ووقف العرب ضد هذا المخطط محاولين صد العدوان وايقاف الاغتصاب، او التهوين من قسوته على الاقل؛ الّا ان ملابسات كثيرة ومتغيرات متلاحقة طرأت على الساحة العربية، التي كانت تموج بمشكلات داخلية، وخارجية، طاحنة، واهواء واطماع صارخة. وتجمّعت، معاً، كل هذه العوامل، فحالت دون انقاذ فلسطين؛ فلم تكن القوى العربية بقادرة على ايقاف مسيرة قوى دولية كبرى تتحرّك في الاتجاه المضاد؛ ولم تكن تدرك المخطط الصهيوني الذي تمّ الاعداد له جيداً؛ وكانت المحصلة نكبة عربية شرّدت جلّ شعب فلسطين، وسلبت أرضه وماله، وأُقيمت دولة على أشلاء وحطام شعب عربي أصيل.

وعلى الرغم من الحجم الهائل من الدراسات حول القضية الفلسطينية، الّا اننا نحاول، في هذه الدراسـة، التعـرّف، من خلال منـظور التحليـل السيـاسي، على رؤيـة وموقف العرب من القضية الفلسطينية، سواء على مستوى كل دولة، او في اطار الجامعة العربية؛ وكذلك التعرّف على مواقف القوى الكبرى التي لعبت دوراً هامّاً ومؤثراً في قيام الكيان الصهيوني. ولعل في دراسة هذه المواقف وتحليلها ما يسهّل الربط بين الثوابت والمتغيرات فيها، ليعطي تحليلاً صادقاً عن لماذا نكبة حرب العام ١٩٤٨ ؟ ولذلك، فقد عنيت الدراسة بالفترة الحاسمة، والتي تلاحقت فيها الاحداث، وهي فيما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى دخول الجيوش العربية في حرب نظامية مع الكيان الصهيوني.

وهذه الدراسة ليست تذكرة، أو ذكريات، ولكنها قراءة متأنية في مواقف محلية، واقليمية، وعالمية، كانت محصلتها هزيمة عربية لم يدركها جيداً الجيل الجديد؛ ولعلها تعينة على تفهّم ما يراه، وان الامر الواقع فرض بالقوة والارهاب، وان تغييره بات مسؤولية هذا الجيل.

فلسطين غداة الحرب العالمية الثانية

ما ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدت ملامح التغير في صور العلاقات الدولية تأخذ سمات وأشكالاً واضحة المعالم والتقاسيم؛ وكانت المشكلة الفلسطينية من بين محددات التغيّر، بالاضافة الى عديد من المحددات والمرتكزات الاخرى.

ولقـد صاحب نهـايـة الحـرب وضوح الوهن والخور في القوة البريطانية، والذي انعكس أثره

على العلاقات البريطانية ـ الاميركية؛ وفي الوقت عينه، كانت هناك اهتمامات اميركية بالصهيونية، على أثر تحوّل الزعامة الصهيونية الى الولايات المتحدة الاميركية، في محاولة لتعويض ما فقدته عقب اصدار الحكومة البريطانية الكتاب الابيض، في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩، والذي تمسّكت بريطانيا بتنفيذه الى حد ما، الامر الذي اعتبرته الصهيونية معوقاً لتحقيق أهدافها؛ ذلك انه وردت في هذا الكتاب موافقة بريطانيا على قيام حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن مصالح بريطانيا، وذلك خلال فترة انتقال مدتها عشر سنوات، يتمّ فيها اجراء التطورات الدستورية الضرورية؛ كما اعلن الكتاب تقييد الهجرة اليهودية جزئياً، بحيث تكون في حدود ٧٥ ألف مهاجر سنوياً ولمدة خمس سنوات، تتوقف بعدها الهجرة اليهودية. وقسّم الكتاب الابيض فلسطين الى مناطق ثلاث: يباح انتقال الاراضي لليهود في المنطقة الاولى، ويُقيّد الانتقال في المنطقة الثانية، ويمنع في الثالثة[١].

وسواء أكانت هذه الخطوة البريطانية بدافع الحاجة الى تأييد العرب في الحرب، خاصة بعد تعاظم المعارضة العربية لدور بريطانيا في تأييد الصهيونية، او غير ذلك، فان هذه الخطة البريطانية لم تَرُق للعرب، فرفضوها لغموضها، فضلاً عن انها تمكّن الصهيونيين من تحسين وضعهم في فلسطين خلال فترة الانتقال، وفي النهاية يمكن انشاء دولتهم؛ ومن ثمّ، فلقد أدرك العرب انها محاولة لتنصّل بريطانيا من مسؤوليتها عن انشاء دولة اسرائيل. وعلى الجانب الآخر، فان الصهيونيين لم يرحبوا بالكتاب الابيض، بل العكس، ذلك انه جاء مقيداً حركة الهجرة، التي تعدّ ركيزة هامة لتحقيق أهدافهم.

قرار التقسيم

اجتمعت الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ بناء على طلب الحكومة البريطانية، وبتأييد اميركي، للبحث في مسألة فلسطين، وتمّ تشكيل لجنة من احدى عشر دولة لهذا الغرض. وانتهت اللجنة الى تقرير رأت فيه الأغلبية تقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية[٢]، بينما رأت الاقلية اقامة دولة اتحادية مع وجود حكومتين مستقلتين، احداهما للعرب والاخرى لليهود، وان تكون القدس عاصمة الدولة.

وأُصدر القرار في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، بتأييد ٣٣ دولة، ومعارضة ١٣ دولة، مع امتناع عشر دول.

ومن الطريف ان بريطانيا امتنعت عن التصويت. ذلك انها، بفضل الضغوط التي مورست على معظم الدول الاعضاء، ونظراً الى التأييد القوي الذي مارسته القوى الكبرى، الممثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فان بريطانيا لم يخامرها الشك في اصدار القرار؛ وكانت مطمئنة الى ان ما صنعته على مدى ثلاثين عاماً سوف يفرز نتائج تطمئن هي اليها.

ولقد أدركت الدول العربية، في الوقت ذاته، ان القوة وحدها هي السبيل الى منع قيام دولة صهيونية في فلسطين، الّا انها رأت عدم التدخل بقواتها المسلّحة حتى لا تتعرض لنقد الامم المتحدة بتصرفها هذا، الذي يعد خروجاً على قرار الهيئة[٣]. ونعتقد بأن تلك حجّة واهية أريد بها التنصّل من ادخال الجيوش العربية لحماية فلسطين من اقامة دولة صهيونية فيها، خاصة وان هناك دولاً عربية كانت ترى ان لا مصلحة لها بالزجّ بجيشها في حرب كهذه، فضلاً عن تخوّف هذه الدول من بعضها البعض وغياب حدّ أدنى من الاتفاق. وعلى سبيل المثال، فقد تخوّف الملك عبدالله من طلب ابن سعود تخصيص منطقة له في شرق الاردن حتى يحشد قواته فيها، استعداداً لدخول فلسطين.

وكانت خشيته في ان يكون ذلك مؤامرة يدبّرها الملك السعودي مع الرئيس السوري شكري القوتلي لتقسيم شرق الاردن[٤].

وبجانب هذا الموقف الرسمي للدول العربية، فان موقف القوى العربية داخل فلسطين لم يكن أفضل حالاً، فضلاً عن العجز المالي والعسكري والمتمثل، بصورة أكبر، في قلّة الاسلحة والذخائر. فقد كان عرب فلسطين منقسمين ما بين أنصار المفتي وخصومه.

وعلى الجانب الآخر، هلّل الصهيونيون لقرار التقسيم، وعقدوا عزمهم على تحقيق اهدافهم. وقد وضعت القيادة العليا لقوات الهاغاناه خطة شاملة لاحتلال فلسطين اطلقت عليها خطة «داليت» (Dalet) مستهدفة السيطرة على المنطقة العربية، طبقاً لقرار التقسيم، فضلاً عن المناطق التي احتلتها اصلاً القوات الصهيونية[٥].

ومجمل القول انه، بعد صدور قرار التقسيم مباشرة، تصاعدت المواجهات بين العرب والصهيونيين في القدس وحيفا ويافا وعلى كل الاراضي الفلسطينية تقريباً. وان كنّا لا نقلّل من جهد العرب في مقاومة هجمات الصهيونيين البربرية، الاّ انها لم تكن على القدر الذي يفرز صدّاً، او مقاومة فعّالة، الاّ ان العرب حاولوا الثأر قدر المستطاع[٦]. كما ان دخول جيش الانقاذ الى فلسطين، بقيادة فوزي القاوقجي، عمل على السيطرة على عديد من المواقع الاستراتيجية الهامة في فلسطين، وقطع خطوط مواصلات اليهود، وتمكّن من السيطرة على طريق القدس ـ يافا، كما حاصر اليهود في القدس الجديدة، وقتل المئات واستولى على أسلحة وذخائر وتموين.

قيام اسرائيل

على الرغم من الحرب غير المعلنة بين الاطراف العربية واليهودية، فقد أعلنت بريطانيا، في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٨، انها حددت الساعة صفر من تاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ لانهاء الانتداب على فلسطين. وقبل الساعة صفر من تاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وفي مدينة تل ـ أبيب، وقف رئيس الجهاز التنفيذي للوكالة اليهودية في فلسطين، دافيد بن ـ غوريون، يعلن ميلاد دولة يهودية في فلسطين باسم اسرائيل[٧].

ولقد واكبت تلك اللحظة، أيضاً، بداية زحف الجيوش العربية الى فلسطين، وتمكّنت، في خلال اسبوعين، من السيطرة على المناطق العربية، طبقاً لقرار التقسيم، عدا الجزء من الجليل الاعلى ويافا[٨] معلنة ضرورة عودة حكم فلسطين الى سكانها الذين يملكون حق تقرير مصيرهم، وذلك وفقاً لنصوص واحكام الامم المتحدة.

العالم العربي وحرب العام ١٩٤٨

كان ادراك العرب ورؤيتهم الى المشكلة الفلسطينية، منذ تفجّرها، ادراكاً متبايناً ورؤية غير متعمّقة، فضلاً عن التباين الراجع الى الظروف الداخلية والمحددات الخارجية لكل دولة.

وبصفة عامة، فان الدول هذه، في معظمها، لم تكن مستقلة في ادارة سياستها، خاصة الخارجية، بالقدر الذي يعطيها حرية الحركة، والمرونة، ومن ثمّ، فانه لا يمكن غض الطرف عن محدد التدخل الاجنبي. وسيعالج هذا الجزء من الدراسة موقف كل دولة تجاه القضية، وبصفة خاصة في ضوء الاحداث المتلاحقة، وخاصة بعد اصدار قرار التقسيم. فبعضها رأى تحريك جيوش نظامية،

والآخر رأى الاكتفاء بارسال متطوعين مسلّحين، وثالث رضي بالتقسيم دون الافصاح عن رأيه.

الموقف المصري

تأسّست في مصر، العام ١٩٣٦، لجنة عليا لاغاثة عرب فلسطين في اطار اهتمام الرأي العام المصري بقضية فلسطين. ولقد دعت الشخصيات غير الرسمية الى عقد مؤتمر عربي اسلامي، عقد في مصر، في اوائل العام ١٩٣٨، لمناصرة القضية الفلسطينية؛ وفي الوقت عينه كانت السلطات التنفيذية مؤيدة لهذه التحركات الشعبية؛ فالملك اراد تعزيز زعامته في مصر، وفي العالمين، العربي والاسلامي؛ ورئيس الوزراء خاطب هذا المؤتمر مؤيداً مطالب العرب، مطالباً بريطانيا بايجاد حل عادل ينصفهم ويرضيهم.

ولقد صدم المصريون، كغيرهم من ابناء العالم العربي، غداة اصدار قرار تقسيم فلسطين، واختلطت مشاعر القومية بالاحساس بالسخط والنقمة ضد المستعمر الذي عُزيَ اليه اصدار قرار التقسيم.

ولقد كان للغبن الذي لحق بالشعب الفلسطيني اشد الاثر في الرأي العام المصري، فانضم العديد من الشبان الى اخوانهم في فلسطين للكفاح ضد الصهيونية[٩].

ولقد كانت الحكومات العربية تدرك ان القوة وحدها هي السبيل الى منع قيام دولة صهيونية في فلسطين، وان كان تخوّفها المصطنع من الخروج على قرار الامم المتحدة جعلها تفكر في اعداد قوات من المتطوعين مع امدادهم بالمال والسلاح للتوجه الى فلسطين؛ ولقد تمّ ذلك قبل ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨.

وكان رئيس الوزراء المصري، محمود فهمي النقراشي، من أشد المتحمسين العرب لعدم اشتراك القوات الرسمية في القتال. وكانت قناعته ان جيش مصر عندما يدفع به الى فلسطين ستعمل القوات البريطانية في قناة السويس حائلاً بينه وبين أرض الوطن[١٠].

ومنذ أواخر العام ١٩٤٧، نشط الاخوان المسلمون في مصر في دعوة الشبان الى حمل السلاح والتدرّب عليه، وتسلّلت مجموعات منهم عبر سناء الى فلسطين وهاجمت المستعمرات اليهودية[١١].

ولم يكن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية مبعثه مسائل قومية عربية بالدرجة الأولى، سواء على المستوى الشعبي او على المستوى الرسمي؛ فالاول امتزجت فيه عاطفة ومشاعر العروبة بمشاعر الدين؛ ولعل ما يؤكد هذه المسألة ان الجيش الذي قاتل في فلسطين وصف بأنه جيش الجهاد المقدس، ولذلك اضفيت عليه المشاعر والقداسة الدينية.

وبعرض المسألة على البرلمان المصري، في جلسة سرّية، في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، لم يعترض سوى عضو واحد، واتخذ الملك فاروق قرار دخول الجيش المصري، رسمياً، مع جيش العرب الى فلسطين، ولم يكن الدافع، في الواقع، عربياً خالصاً، أو قومياً صافياً، ولكن امتزجت فيه، بصورة كبيرة، مصالح الملك والحكومة اللذين عانيا من سخط الشعب لسوء مسالك الملك والازمات الحكومية الطاحنة، فضلاً عن ان الملك كان يتطلع الى زعامة عربية واسلامية.

وممّا تجدر الاشارة اليه ان هناك محددات ودوافع مصرية لتأييد القضية الفلسطينية والحرب من اجل فلسطين ليس مبعثها العواطف والمشاعر الجماهيرية بقدر ما هي مرتكزة على عوامل

ودوافع موضوعية[١٢] تتمثّل في دافع الدين، خاصة وان هذا الدافع تنامى في مصر منذ حركة التنوير الاسلامي، أي من الشيخ جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده، ومنذ تأسيس جماعة الاخوان المسلمين العام ١٩٢٨؛ وتتمثل، أيضاً، في دوافع الامن القومي، ذلك ان حدود مصر الأمنية تمتد الى ما وراء فلسطين، وذلك على المدى الاستراتيجي البعيد.

وأيّا كانت الدوافع والمحدّدات، فان مصر لم تتوان عن ادخال جيشها النظامي الى فلسطين لمقاومة دولة اسرائيل بالقوة المسلّحة، على الرغم من وجود سيطرة أجنبية بريطانية على أرضها، وعلى الرغم من وهن جيشها، وان كانت أبواق الدعاية والاعلام قد هلّلت في مساحات أكثر من محدودية الواقع. فعلى الرغم من تصاعد الاحداث، الاّ ان قوة الجيش المصري بقيت دون زيادة، اعتباراً من ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ وحتى أيار (مايو) ١٩٤٨[١٣].

ولقد عبّر احد القادة العسكريين عن ضعف الجيش قائلاً: «انني اتّهم بريطانيا بأنها نصبت لنا فخّاً في فلسطين. لم أكن، أبداً، راضياً عن جيشنا؛ اذ لم يكن فيه تدريب او استعداد، ولا أذكر اننا قمنا بمناورة واحدة من سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٤٧»[١٤].

وممّا تجدر الاشارة اليه ان الدوافع المصرية التي سقناها ارتبطت أيضاً بما قد يبدو من تأكيد بريطانيا لمصر بعدم التعرّض لقواتها المسلحة في فلسطين، بل لقد قيل ان بريطانيا شجعت الدول العربية لدفع قواتها الى أرض فلسطين، ذلك انها استشعرت تنكّر اليهود لها، وانها كانت في حاجة الى عدم اغضاب العرب كاملاً.

موقف شرق الاردن

ليس هناك شك في ان الدول العربية اهتمت، وبصفة خاصة على المستوى الشعبي، بقضية فلسطين، والتهبت المشاعر في معظم بقاع الأراضي العربية منددة ومستنكرة تصرفات وسلوك الصهيونيين داخل فلسطين، ومنبهة حكوماتها، ومطالبة اياها باتخاذ موقف لايقاف التعدي الصارخ على أرض عربية، وللقضاء على قرار التقسيم في مهده.

وان تباينت مظاهر الاهتمام وانعكاساتها على الحكومات من دولة الى أخرى، فان لشرق الاردن طبيعة خاصة. ففضلاً عن التجاور، او الامتداد الجغرافي، مع فلسطين، فان هناك عديداً من المحددات التي اضفت هذه الخصوصية، متمثلة في السلطة الحاكمة، وكذلك في طبيعة العلاقات مع بريطانيا والصهيونيين. فقد كان جيش شرق الاردن أكثر فاعلية، ويتمتع بميزة خاصة هي وجود جزء من قواته في فلسطين في نطاق الجيش البريطاني.

وبصفة عامة، فقد كان الاتفاق بين الحكومات العربية ورؤساء الجيوش ان يبدأ الزحف في مساء ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ لدخول فلسطين. ودخلت الجيوش، المصرية والسورية والاردنية والعراقية واللبنانية، فلسطين في ١٥ أيار (مايو)، بينما قدّمت السعودية ألفاً وخمسمئة جندي ضمن جيش مصر في غزة، وكذلك قدّم اليمن المقاتلين.

وقد تولّى ملك شرق الاردن، عبدالله، القيادة العامة للجيوش النظامية في الوقت الذي كان الفريق غلوب البريطاني هو رئيس أركان حرب الجيش العربي الاردني، كما انه المناط بتنفيذ الاوامر العسكرية التي تصدر من القائد العام، الملك عبدالله[١٥].

ولقد اثيرت تساؤلات عدة عن امكانية الاردن في اتباع سياسة عسكرية تضمن العمل على

تحقيق مكاسب للعرب في فلسطين في اطار المعاهدة المبرمة بينه وبين بريطانيا في العام ١٩٤٦، والمعدّلة في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٨. وعندما دخلت الجيوش العربية فلسطين، في ١٥ أيار (مايو)، كانت تجهل، تماماً، المعلومات والبيانات الاساسية التي يجب ان تعلمها عن قدرة وقوة وسلاح الصهيونيين.

ولقد وضح من تصريحات الملك عبدالله قبل أيار (مايو) ١٩٤٨، والتي ندّد فيها بالشيوعية، انه يعمل في فلك بريطانيا. فهو، تارة، متأثر ومتخوف من الشيوعية، وطوراً مهادناً للصهيونيين وربما متراخياً. ولقد قصد من وراء هذه التصريحات كسب الرأي العام العربي، الداخلي والاقليمي. ولعل الملك عبدالله كان أكثر تأثراً بغلوب، صاحب النوايا السيئة والاتجاهات المضلّلة تجاه العرب، والذي استطاع ان يورّط الجيوش العربية، ويؤخّر تدخلها بكامل امكانياتها العسكرية[١٦]. ولعلّنا نذكر، أيضاً، حديث غلوب الى رئيس الوزراء الاردني قبيل دخول الجيوش العربية فلسطين: «ليس من المستحسن ان يعادي الاردن اليهود، بينما تصرّ الدول العربية على هذا العداء».

ولقد كشف غلوب، في كتاب اصدره بعد طرده من الاردن في العام ١٩٥٧، بعنوان «جندي مع العرب» عن احداث هامة تولّتها الحكومة الاردنية ممثلة في شخص رئيس الحكومة، توفيق ابو الهدى، الذي أجرى محادثات سرية مع وزير الخارجية البريطانية، أرنست بيفن، قبيل بداية الحرب، واقترح رئيس الوزراء الاردني ان يدخل الجيش الاردني فلسطين عشية انهاء الانتداب بقصد حماية فلسطين والتصدي لليهود ويتولّى احتلال القسم العربي، أو أكبر اجزاء منه، لضمّها الى شرق الاردن مع عدم مهاجمة الصهيونيين او احتلال أي مساحة من الجزء الخاص بهم، طبقاً لقرار التقسيم[١٧]. ولقد أكد هذه الرواية ما جاء في التقرير المحرر في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، والذي اعده تشارلز كلايتون، الوسيط البريطاني بين الدول العربية وبريطانيا، حيث أشار، بوضوح، الى المقترحات ذاتها والتي وافق عليها الملك، وان كان التقرير أشار الى موافقة الملك، أيضاً، على ان يقوم الجيش الاردني ببعض الهجمات الخفيفة على القرى اليهودية لازالة الشبهات[١٨].

وعلى الجانب الآخر، أوفد الملك عبدالله أحد رجاله (عمر الدجاني) الى الولايات المتحدة الاميركية مطالباً بالاعتراف به مع استعداد الملك للاعتراف بالدولة الصهيونية بشرط تخلّيها عن القدس والجليل الغربي والضفة الغربية. ولقد رفض الصهيونيون التخلي عن القدس، ولم تصل هذه المحاولة الى نتائج[١٩]؛ فقد كان الملك عبدالله متمسكاً بالقدس، ذلك انها تضمّ قبر جدّه[٢٠].

الموقف السوري

ذكر كلايتون، في تقريره، انه اجرى حديثاً مع رئيس وزراء سوريا بشأن مسألة تقسيم فلسطين، وفهم منه معارضة سوريا، بل اجماع رأيها والعرب للحؤول دون اتمامه. ولقد كان مبعث المعارضة السورية الحماس تجاه قضية عربية. ولعل السؤال المطروح هو مدى توافر الامكانات البشرية من العسكريين المدرّبين ؟ فمن المعروف ان سوريا كانت حديثة الاستقلال في ذلك الوقت، وانهكت قواتها العسكرية، الى حد كبير، في الحرب، فضلاً عن ان العدد المدرب من هذه القوات، التي تبلغ حوالى عشرة آلاف جندي، محدود. امّا عن الاسلحة، فلم يكن لديها ما تستطيع به دخول ميدان القتال؛ وهي، هنا، لا تختلف كثيراً عن باقي الدول العربية.

واذا اضفنا الى الضعف العسكري عاملاً آخر، هو حذر سوريا وحيطتها ازاء مشروعات «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب» التي نادى بها الهاشميون، سواء في شرق الاردن او في العراق، لجعل سوريا اقليماً من المملكة الهاشمية التي تراود احلامهم، فان هذه العوامل، مكتملة، لم توهن

سوريا، او تجعلها تتراجع عن دخول الحرب، خاصة انها واجهت حماساً شعبياً دافقاً[٢١].

ولقد حضر الرئيس السوري، شكري القوتلي، اجتماعاً يعدُّ تاريخياً، عقد في درعا، في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٨، وطلب تنفيذ خطة الجيش السوري، وهي الخطة التي وضعتها اللجنة العسكرية على وجه مفصّل، وتستهدف عزل المستعمرات اليهودية الواقعة في الغور. ولو نفذّت هذه الخطة لغيرت، الى حد كبير، من سير العمليات، الاّ ان الملك عبدالله أصرّ ألاّ يدخل الجيش السوري الى وسط فلسطين، بل عليه ان يتوجه الى منطقة سمخ وطبريا ليكون على حدود فلسطين.

ولقد ضاعت آمال الرئيس السوري التي كانت تستهدف وصول جيشه الى تل ـ أبيب، بعد ان يحتل القدس، استناداً، الى حد ما، الى امكانات الجيش الاردني، خاصة وان معاون القائد العام للجيوش العربية، كان عراقياً (اللواء الركن نورالدين محمود)، وان كان ذلك لا يقلّل من جهد المجاهدين السوريين في انضمامهم الى الكتيبة السادسة الاردنية التي زحفت لنجدة القدس، والتي احتلت الحي اليهودي ودمّرت الكنس اليهودية التي كان يستخدمها اليهود اوكاراً للقتل[٢٢].

ويمكن القول ان الحكومة السورية قدّمت جل ما لديها، بل، وعلى حد تعبير أمين عام الجامعة العربية، عبدالرحمن عزام، مشيراً الى حكومة سوريا[٢٣]: «قدمت لفلسطين أكثر ممّا طلب منها». وعندما رفضت اسرائيل مقترحات الوسيط الدولي، الكونت برناردوت، التي رفضها العرب أيضاً، وقبلت اسرائيل تمديد الهدنة، وكذلك الحال بالنسبة الى شرق الاردن والسعودية والعراق ولبنان، أصرّت سوريا ومصر على استئناف القتال.

الموقف اللبناني

لم تكن الظروف اللبنانية أفضل حالاً من غيرها. فقد كان جيش لبنان واهن التسلّح والتدرّب وفي مرحلة اعداد؛ الاّ ان الضغط الداخلي لخوض معركة عربية، والحماس الدافق، كانا وراء قرار لبنان دخول المعركة. ولذلك، كانت تصريحات رئيس الوزراء اللبناني هدفها دعم الجبهة الداخلية وامتصاص حماسها، على الرغم من معارضة قائد الجيش اللبناني المشاركة، بسبب عدم قدرة الجيش على القتال. وقد كان رأيه، المؤيد من رئيس الجمهورية، بشارة الخوري، ان يُكتفى باتخاذ خطة دفاع فقط؛ الاّ ان رئيس الوزراء، رياض الصلح، كان يرى ضرورة الهجوم؛ وربما كان يعتقد بأن بريطانيا ستتدخل لصالح العرب. ولهذا، فان دور الجيش اللبناني في فلسطين كان واهناً، لانعدام الاستعداد الهجومي.

الموقف العراقي

يكاد ان يكون الموقف العراقي مواكباً للموقف الاردني الى حد كبير، في ما يختص بدخول الحرب. ففضلاً عن ان السلطات العراقية كانت ترى في الصهيونيين قوة ضعيفة، سمتها في ذلك سمة باقي العرب، فان ضعف تدريب الجيش وعجز السلاح كان من أهم أسباب تأخر تدفق القوات العراقية على فلسطين بصورة كبيرة. فقد كانت القوات قليلة عند بدء القتال، وان تزايدت بعد الهدنة الاولى.

ولعل دخول العراق الحرب اتى، أيضاً، كاجراء تضامني مع العرب وتحت ضغط الشعب العراقي الذي تظاهر أكثر من مرة في بغداد.

والعراق كان متميزاً بارتباطه ببريطانيا. بل لا نغالي في القول انه كان مسيّراً من الحكومة

البريطانية، فضلاً عن ان الحكومة كانت مقيّدة، ايضاً، بارادة الوصي على العرش، بالاضافة الى تدخلات الملك عبدالله الشخصية، المتسمة، دائماً، بالحفاظ على مصالح الاسرة الهاشمية، ثمّ ان افكار الملك عبدالله، ورئيس وزراء العراق، نوري السعيد، كانت متسقة مع بعضها؛ فالرجلان يتبعان المدرسة البريطانية[٢٤].

ولعل الحكومة العراقية كانت تؤمن بسياسة معيّنة، هي ان مشكلة فلسطين لا يمكن حلّها بالقوة العسكرية[٢٥] بصفة عامة، وبصفة خاصة لم تكن هناك رغبة حقيقية لايفاد قوات عسكرية الى فلسطين، حتى لا تكون الحكومة تحت رحمة وتهديد أي مناوشات يقوم بها الاكراد في غيبة القوات المسلحة. ولقد أرسل الجيش من منطلق الاعتقاد بأنه لن يحارب، وسيكون، الى حد كبير، متفرّجاً.

الموقف السعودي

ترددت السعودية كثيراً في قبول ادخال قوات مسلّحة نظامية الى فلسطين، بل عارضت ذلك، وفضّلت المساعدة بالمال، او المتطوعين، على الرغم من ان الملك عبدالعزيز بن سعود أعرب، غير مرة، عن تضامنه مع الفلسطينيين، وان فلسطين، بالنسبة اليه، عزيزة، ولا يرضى لها ما لا يرضاه لبلده.

وعندما اصدرت اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية توصياتها، في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٨، بالمحافظة على الوضع القائم في البلاد العربية، وعدم منح امتيازات نفطية جديدة في السعودية والعراق لأي شركات أجنبية تتبع حكومات تتخذ سياسات تستتبع ارغام العرب على قبول تقسيم فلسطين، رفض الشيخ يوسف ياسين التوقيع على التوصيات متعللاً بـ «ان اليهود أقوياء واذكياء، بينما العرب عزّل من السلاح»[٢٦]. وكان غاية ما فعلته السعودية هو الاشتراك في القتال بقوة رمزية مع امداد جيوش العرب بالمال[٢٧].

وممّا تجدر ملاحظته ان الدول العربية المستقلة في العام ١٩٤٨ كانت مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق واليمن والسعودية. وكان للدول الخمس الأول جيوش وقيادات؛ اما السعودية، فقد شاركت ـ كما أشرنا ـ بقوات في اطار الجيش المصري؛ وكذلك اسهمت اليمن بقوات في جيش الانقاذ؛ واسهم باقي الدول العربية، التي لم تكن قد استقلت بعد، في جيش الانقاذ بالمتطوعين وبالمال[٢٨].

موقف الجامعة العربية

عندما أُنشئت جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥، كانت القضية الفلسطينية بلغت من العمر ثمانية وثلاثين عاماً، وبالتحديد منذ اصدار وعد بلفور العام ١٩١٧. ومنذ نشأة الجامعة العربية وقضية فلسطين تحتل الجزء الأكبر من انشطتها، وان كان ذلك لا يعني ان الجامعة كانت أول من أضفى اهتماماً عربياً على القضية؛ فالاهتمام العربي جاء سابقاً لانشاء الجامعة العربية، خاصة بعد وعد بلفور، وان كان لا يمكن التسليم بالقول ان الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية كان اهتماماً مجرّداً تمليه المصلحة القومية العربية، ذلك انه كانت له دوافعه وابعاده المصلحية لدى البعض من القيادات العربية على الاقل. بل ذهب البعض الى القول ان هذا الاهتمام كان يمثّل ورقة للمساومة امسك بها بعض الزعامات العربية لتحقيق مصالح ذاتية[٢٩].

تجدر الاشارة الى ان اشتراك فلسطين في الجامعة العربية، عند الانشاء، تعرّض لمناقشات كثيرة ما بين التكييف القانوني لوجودها والحماسي العاطفي لاشتراكها. وان اعتبرت الجامعة العربية ان فلسطين دولة مستقلة اعتبارياً، الّا ان الجامعة اضطلعت بالتحدث باسم فلسطين. ولقد

حددت الجامعة العربية مجموعة من الاهداف ترتبط بالقضية الفلسطينية، وذلك في مؤتمر مجلس الجامعة العربية الذي عقد في بلودان في حزيران (يونيو) ١٩٤٦. وتكاد تنحصر هذه الاهداف في ايقاف هجرة اليهود الى فلسطين، والعمل على تقدّم الزراعة والحفاظ على الاراضي الفلسطينية، وايقاف التقدّم الصهيوني فيها، وتمكين فلسطين من ان تكون عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية، وذلك بحصولها على استقلالها والمقاطعة الشاملة لليهود.

وعلى الرغم من سمو الاهداف، الاّ ان تحقيقها لم يكن سهل المنال. ولقد شهدت تطورات مراحل القضية صعوبة التحقيق الفعلي لهذه الاهداف، وان كانت الجامعة لم تتوان عن بذل جهودها في ظل متغيرات محلية واقليمية وعالمية ـ كما سيجيء لاحقاً.

ولقد كان تحرّك جامعة الدول العربية يتمّ على ثلاثة محاور رئيسة: المحور الفلسطيني، والمحور العربي، والمحور الدولي. ويمكن رصد تحركاتها في التالي[٣٠]:

○ عملت الجامعة على التنسيق بين القيادات الفلسطينية المتضاربة، بغرض توحيد هذه القيادات للاسهام في تدعيم الكيان الفلسطيني واظهاره بصورة واضحة ومحددة.

○ كان وضع القضية الفلسطينية في اطار قومي من أهم انجازات الجامعة، وبذلك استشعرت الدول العربية جسامة المسؤولية. ولذلك، عند صدور تقرير اللجنة الانجلو ـ اميركية التي تولّت البحث في مسألة فلسطين، جاءت توصياتها مجحفة تماماً بعرب فلسطين، باعتبار فلسطين بلداً عاماً مشاعاً غير مقسّم، ومن ثمّ لا تصبح فلسطين دولة يهودية، ولا دولة عربية، بل يجب ان توضع الهيئة الحاكمة فيها تحت الرقابة الدولية، والحماية في الاراضي المقدسة للديانات الثلاث، مع الغاء نصّ الكتاب الابيض البريطاني، والتصريح بالهجرة بالمعدل المناسب. عندئذ، دعا ملك مصر، فاروق، الى عقد اول مؤتمر قمّة عربي، في زهراء انشاص، في مصر، حضره رؤساء الدول العربية وملوكها في ٢٨ و٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٦. وأصدر المؤتمر بياناً اذاعه الامين العام للجامعة، في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٦، جاء فيه: «ان قضيتنا [قضية فلسطين] ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب جميعاً؛ وان فلسطين عربية يتوجب على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها؛ وانه ليس في امكان هذه الدول ان توافق، بوجه من الوجوه، على أية هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الابيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني». وكما هو واضح، فانه على الرغم من محاولات وضع القضية في اطارها القومي، الاّ ان التحقيق الفعلي لمنع الهجرة كان سراباً، ولم يزد على استنكار لفظي مفخّم يربط هذا العمل والشرف البريطاني.

ولم تكن توصيات انشاص المعلنة هي كل ما أسفر عنه المؤتمر، بل ان هناك قرارات سرّية تتلخص في النظر في عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة، مع التلويح بالمقاطعة الاقتصادية للدول التي تساند الصهيونيين، وتأييد التصميم على الاستعداد العسكري، مع تدريب الفلسطينيين ومدّهم بالمال والسلاح، ومقاطعة البضائع الصهيونية في فلسطين.

○ وفي مجال الحفاظ على الارض وتدعيم التقدّم الفني والمالي، فقد تمّ اقرار تشكيل شركة محدودة برأسمال مليون جنيه مصري تمنح قروضاً لمساعدة الملاّك في فلسطين على تحسين اراضيهم والابقاء عليها، وشراء اراضي واستصلاحها. وكان الهدف من ذلك هو تقديم العون الى الفلسطينيين لمقاومة الخطط الصهيونية في الاستيلاء على الاراضي، وايقاف سيل الهجرة. ومن المؤسف ان هجرة الفلسطينيين لاراضيهم بالجملة وضعت نهاية مؤسفة وعاجلة لاعمال هذه الشركة[٣١].

○ اصدر مجلس الجامعة، في جلسة الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥، قراراً يدعو الدول العربية الى مقاطعة المنتجات اليهودية، وكان ذلك بداية القرارات التي دعت الى المقاطعة[٣٢]، والتي لم تخل قرارات الجامعة منها تباعاً. فقد قرر مجلس الجامعة، في غير مناسبة، مقاطعة السلع والمنتجات اليهودية مع ضرورة متابعة المقاطعة، وانشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة، ومنع تصدير المواد الاولية التي تسهم في الانتاج اليهودي، كذلك مقاطعة المؤسسات اليهودية. وكانت قرارات مجلس الجامعة تعني المقاطعة الشاملة، بل مراقبة المؤسسات الصناعية والتجارية والاقتصادية في العالم، لتحديد موقف العرب منها في ضوء علاقاتها مع الصهيونيين. ويمكن القول ان المقاطعة كانت من الامور التي التزمت بها الحكومات العربية[٣٣].

وممّا تجدر الاشارة اليه ان القرارات المتعلقة بضرورة دعم النضال الفلسطيني، ومواجهة الهجرة، والحفاظ على الاراضي والممتلكات العربية، وانشاء صندوق عربي لانقاذ هذه الاراضي، والمقاطعة الاسرائيلية؛ كل هذه القرارات صدرت عن مجلس جامعة الدول العربية غير العادي، في بلودان، في الفترة من ٨ الى ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، والذي ووفق فيه على المقترحات التي وضعت في قمة أنشاص، واتخذ بجانبها قرارات انطوت، في معظمها، على ما أشرنا اليه، بالاضافة الى بعض القرارات السرية المتعلقة بعدم السماح لأي من الدولتين (بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية)، أو رعاياهما، بأية امتيازات اقتصادية جديدة، مع عدم تأييد مصالحهما الخاصة في المحافل الدولية، ومقاطعتهما مقاطعة ادبية، بالاضافة الى تقديم شكوى ضدهما الى الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن[٣٤].

وعلى الرغم من صدور هذه القرارات، الّا ان أغلبية الاعضاء كانت رافضة ومعارضة لمبدأ مقاطعة بريطانيا أو الولايات المتحدة، وكذلك مبدأ التدخل المسلّح لصالح عرب فلسطين.

○ وعلى المحور الدولي، فقد شاركت الجامعة في أعمال لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية ولجنة التحقيق الدولية التي شكلتها الامم المتحدة العام ١٩٤٦، فضلاً عن مشاركتها في مؤتمر لندن والذي عرضت فيه بريطانيا مشروع موريسون باستقلال فلسطين، استقلالاً اقليمياً، على ان يؤدي الى دولة ثنائية القومية[٣٥]. ولقد كانت الرؤية العربية قائمة، دائماً، على التمسّك بعروبة فلسطين ورفض أي مشروع مؤداه اقامة دولة صهيونية فيها. ولقد كان هذا الموقف شبه موحّد في اطار الجامعة.

ومما تجدر الاشارة اليه انه عندما وصلت لجنة التحقيق الدولية، التابعة للامم المتحدة، الى دول المشرق العربي تفجّر الغضب العربي معبّراً عنه بالاضراب، واجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر، في لبنان، من ١٦ ـ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، للنظر في القضايا العربية بصفة عامة، والبحث في تقرير لجنة التحقيق، وتحديد الموقف العربي منه، ولمناقشة رئيس الحكومة العراقية في مشروع العراق الداعي الى الذهاب الى الامم المتحدة لعرض القضية والاستعداد للحرب[٣٦]. وكانت أهم القرارات تؤكد ضرورة تحقيق استقلال فلسطين، ومقاومة مقترحات اللجنة، ومساندة عرب فلسطين بالمال والسلاح والرجال، ومخاطبة بريطانيا والولايات المتحدة لاشعارهما بخطورة الموقف، والسعي الدبلوماسي لدى اعضاء الامم المتحدة لاقناعهم بوجهة النظر العربية، بالاضافة الى تشكيل لجنة خبراء عسكرية لدراسة الموقف.

○ عندما بات تقسيم فلسطين وشيكاً واستشعر العرب ذلك تماماً، عقد مجلس الجامعة، في الفترة ما بين ٧ و١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، في بيروت، على مستوى رؤساء الحكومات، وتابع

اجتماعاته في عاليه، في لبنان. واستعرض المجلس تقرير اللجنة الفنية العسكرية السابق تشكيلها، والذي أشار الى تفوّق الصهيونيين، عدداً وعدة ونوعية واستعداداً؛ وأوصى بضرورة العمل على سرعة تسليح العرب للدفاع عن أنفسهم، مع تدريب الشبان وتشكيل قيادة عربية عامة، وتخصيص مبلغ لا يقل عن مليون جنيه، دفعة أولى، وابقاء الجيوش العربية على حدود فلسطين للتدخل عند وجود خطر يهدد عرب فلسطين، مع تقديم السلاح الى عرب فلسطين، خاصة المتاخمين للتواجد الصهيوني[٣٧].

ولقد تمّ انشاء لجنة عسكرية لتحقيق هذه الاهداف، اتخذت دمشق مقراً لها؛ وأُنشيء، كذلك، معسكر يتولّى تدريب المتطوعين الذين بدأت أفواجهم تدخل فلسطين مع مطلع العام ١٩٤٨.

ولقد تطوّرت الامور بصدور قرار التقسيم من الامم المتحدة. وعلى أثره، عُقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى رؤساء الحكومات، واصدر قراراً ينصّ على «العمل على احباط مشروع التقسيم والحؤول دون قيام دولة يهودية في فلسطين، وعلى الاحتفاظ بفلسطين عربية موحّدة». والواقع ان القرار جاء فضفاضاً مليئاً بالحماس، الّا انه يفتقر لادوات التنفيذ. ومن ثمّ، كما توقع البعض، كان، فعلاً، حبراً على ورق.

وقد أعقب هذا القرار قرار سرّي آخر اصدره مجلس الجامعة، في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٨، يوصي حكومات الدول العربية بالمحافظة على الوضع الراهن، والامتناع عن منح امتيازات تتعلق بالنفط في السعودية والعراق لشركات تعمل على ارغام العرب على قبول التقسيم.

وممّا تجدر الاشارة اليه ان القرارات السرية التي كانت تصدرها الجامعة لم تكن سرّية على الاطراف الاخرى؛ فكانت تنقل اليهم مباشرة؛ قيل ان بعض الحضور كانوا يتبارون لنقل الاسرار الى ممثلي الدول الأجنبية.

وعلى الرغم من مجموعة القرارات الصادرة، الّا ان خطوات العرب كانت مبعثرة؛ وكان جهدهم مشتتاً؛ وفوق ذلك، كانت النوايا غير صادقة. على سبيل المثال، كان لحكومة شرق الاردن تطلعات لضمّ اراضي فلسطين اليها، وارضاء بريطانيا، وعدم خلق منازعات مع الصهيونيين، خاصة بعد اجتماع الملك عبدالله مع بعض الزعامات الصهيونية في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، واجتماعه بغولده مايرسون (مائير) ليلة ١١ / ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٨ في عمّان. وبالنسبة الى مصر، فقد كانت مترددة في دخول الحرب؛ بل لقد أعلنت، في البداية، انها لن تدخل فلسطين بجيش نظامي. ولعل ما صرّح به الامين العام للجامعة العربية لرئيس الجمهورية السورية، عندما سأله قبل الحرب بيومين، وبالتحديد في ١٣/٥/١٩٤٨، عمّا اذا كانت مصر ستدخل الحرب، فكانت الاجابة بالنفي. ولعله استند في ذلك الى ما قرره رئيس الوزراء المصري؛ الّا ان الملك فاروق ـ كما ذكرنا ـ اصدر قراره لرئيس الوزراء بالحرب، لاسباب اسلفناها من قبل. وحتى السعودية لم تكن راغبة في القتال. وقيل ان العاهل السعودي ابرق الى ممثله يطلب منه الابلاغ الى الجامعة ان بلاده ليست مستعدة لخوض قتال، وان العاهل السعودي ينصح الفلسطينيين بالتعقّل وقبول الامر الواقع.

والجامعة العربية، كغيرها من المنظمات الاقليمية، اطار يجمع متناقضات عديدة، كان المفروض ان تكون لها استراتيجية موحّدة وخط معيّن ازاء مسائل مصيرية. ولكن السؤال المطروح هو هل كانت هناك دول تملك من عناصر القوة ما يمكن ان تضفيه على المنظمة ؟ الحقيقة ان الدول كانت متنافرة، متناحرة، حديثة الاستقلال، هشّة البنيان، تتحرك في المسائل الموضوعية الجادّة تحركاً هيّناً بايقاع بطيء. فلقد استقر رأي الحكومات العربية على دخول المعركة. ولكن هذا القرار كان متأخراً؛ ومن

ثمّ لم تستطع الحكومات تلك تقديم كل الامكانات، ولم تمنع قرار التقسيم، ولم تمنع قيام دولة اسرائيل، ولم تستطع ان توائم بين الكلمة، وما أكثرها، وبين الفعل، وما أنضبه. ان الحكومات كانت مترددة في دخول المعركة، ولولا شعوبها لما دخلت؛ فضلاً عن ان صورة الصهيونيين في الذهن العربي كانت باهتة ومضلّلة، علاوة على ان خططها كانت عاجلة وعفوية لم تختبر فاعليتها.

كما انه يتضح بجلاء، من استقراء الوقائع وتحليل الاحداث ومناقشة ما دار في اجتماعات الجامعة، ان الجامعة لم تستطع ان تحقق اهدافها التي اعلنتها في البداية وحددتها في مؤتمر بلودان العام ١٩٤٦. فلا هي منعت هجرة اليهود، ولا هي اتخذت خطوات ايجابية لتنظيم التقدّم الزراعي وحماية الاراضي الفلسطينية والحفاظ عليها، ولم تصدّ غارات الصهيونيين الوحشية على عرب فلسطين، بل لم تحافظ على التقسيم المرفوض. فقد ضاعت الارض، وشُرِّد عرب فلسطين، وانهزمت الارادة العربية في اطار جامعتها الفتيّة. وكل ما استطاعت فعله هو اعمال المقاطعة ضد اسرائيل، وكذلك ادارة حوار دبلوماسي، واهن الى حد ما، في اطار المنظمة الدولية العالمية، وكان حواراً مشوباً بالحذر، من تخوّف العرب من الامم المتحدة.

والواقع ان الجامعة العربية، كغيرها من المنظمات الاقليمية، فضلاً عن حداثة نشأتها في ذلك الوقت، لم تكن جهة الحسم الوحيدة، علاوة على ان القضية لم تكن قضية عربية هيّنة، بل باتت قضية دولية تنطوي على عناصر الازمة الدولية بكل معاييرها، ولا تقدر الجامعة، بامكاناتها الهشّة، بما تحتويه من واقع يجمع متناقضات، ومع غياب ادارة جادة متفهّمة لديها قدرة على استشراف المستقبل القريب، على الاقل، تستطيع ان تدير صراعاً محتوماً. وليس في ذلك اضفاء اعذار أو خلق تبريرات للجامعة، ولكنها حقيقة. فالدول العربية كانت حديثة الاستقلال وما زالت تحت سيطرة استعمارية شبه كاملة، تغيب فيها، الى حد كبير، القوة النضالية التي يمكن ان تؤثر في سير الاحداث[٣٨]، فضلاً عن تدخل قوى كبرى، لا تملك الدول العربية، منفردة او في اطار منظمتها، دفع هذ التدخل بعيداً منها.

لذلك، فاننا لا نلقي بمسؤولية الفشل على الجامعة. ومهما قيل انها كان يمكن ان تقلّل منه، أو ان تستفيد من دبلوماسية العدو، الاّ ان الأمل يدعونا الى القول أن الجامعة يمكن ان تكون موئلاً لتفاعل العناصر والعوامل العربية، تفاعلاً كيميائياً، فتفرز مكوّنات جديدة ونتائج أفضل[٣٩].

حرب العام ١٩٤٨ والقوى الكبرى

ما ان انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى عقدت الشعوب العربية، وغيرها من الشعوب التي قاست كثيراً من محن وقسوة الاستعمار، الرجاء على التحرر. وعقد عرب فلسطين آمالهم على نيل استقلالهم؛ ولم يعد متصوراً استمرار الانتداب البريطاني، وان شاب أمل الاستقلال حذر وحيطة التربّص الصهيوني.

ولقد كان من افرازات الحرب العالمية الثانية استقطاب القوى الدولية في قطبين عالميين قدِّر لهما ان يملكا من النفوذ ما لا تضاهيه أية قوى اخرى سواهما. ومن هنا، فانه لا غرابة بتميُّز مناخ السياسة الدولية بالتوترات وعدم الثقة المتبادلة بين القوى والتكتلات الدولية الكبرى.

وباتت دول العالم الثالث رهينة تفاعلات قوى الاستقطاب وتهديد امنها القومي، ان لم يكن ضياعه، حيث تُغيّب مقوّمات وعناصر هذا الامن، فتتكاثر وتتضاعف عوامل الضعف والوهن

الامني؛ فالتسليح خاضع لقيود سياسية، وربما ايديولوجية؛ والتدخل الاجنبي يفرض نفسه، ولا تملك هذه الدول، بسهولة ويسر، دفعه بعيداً منها، سواء بمفردها أو بمنظماتها الاقليمية؛ والصراعات الدولية تعكس آثارها السلبية على هذه الدول، حتى باتت الصراعات المحلية افرازاً للصراع الدولي. واذا كان هذا حال دول العالم الثالث، سواء من حصلت منها على استقلالها أو التي بقيت مستعمَرة، فان الوضع، كان بالنسبة الى فلسطين، اكثر تعقّداً. فدولة الانتداب قابعة، واعدة الصهيونية بمنحها «وطناً قومياً» على ارض فلسطين عنوة واغتصاباً؛ وفي الوقت عينه، لا تود افساد علاقاتها مع العرب، حرصاً منها على مصالحها. اضافة الى ذلك، احتلت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي مقاعد جديدة في اطار المتغيّرات الدولية، ليحقق كل منهما استراتيجيته الخاصة في هذا المكان الحيوي والاستراتيجي.

وسنحاول، هنا، تبيان دور القوى الثلاث، قوّتا الاستقطاب الدولي وقوة الانتداب الاستعماري المتمثلة في بريطانيا، ذلك ان هذه القوة لعبت دوراً هاماً في اقامة اسرائيل. ومع ان الادوار تباينت، واختلفت المشارب والاساليب، الاّ ان المحصلة كانت واحدة، وهي تشريد عرب فلسطين، والاستيلاء على بلادهم، واقامة دولة صهيونية فيها.

الموقف البريطاني

من نافل القول ان نذكر ان بريطانيا، منذ احتلالها فلسطين، عمدت الى انشاء «وطن قومي» يهودي لليهود فيها. وهذه السياسة ليست موقوتة باحتلال فلسطين، بل ضاربة جذورها في القديم. فالعلاقات بين الصهيونيين وبريطانيا علاقات قديمة قائمة على تبادل المصالح. لقد ساهم الصهيونيون في المؤسسات البريطانية برؤوس أموالهم؛ وعملت بريطانيا، في الوقت عينه، على تقوية نفوذها في المناطق القريبة من قناة السويس؛ ومن ثمّ وجدت في فلسطين انسب المواقع في اطار تبادل المصالح مع الصهيونيين. واذا كانت بريطانيا حرصت على كسب ودّ العرب مع بداية الحرب العالمية الثانية، فاصدرت، في العام ١٩٣٩، الكتاب الابيض، الاّ انه ما كادت تظهر نتائج الحرب العالمية الثانية حتى اصبح ارضاء العرب غير ذي موضوع. وعلى الجانب الآخر، بات خطب ودّ الصهيونيين وتحقيق حلمهم مسألة واردة التحقيق، خاصة مع تصاعد عمليات العنف والارهاب في فلسطين، في نهايات العام ١٩٤٣. ولقد حظي الصهيونيون بتأييد قوي من حزب العمّال البريطاني، العام ١٩٤٤.

وعلى الجانب الرسمي، كانت بريطانيا، وحتى العام ١٩٤٥، متمسّكة بالكتاب الابيض، وان كان ذلك لم يمنع ان موجات من الهجرة اليهودية قد وصلت الى فلسطين في اثناء الحرب، الامر الذي زاد من أعمال الارهاب الصهيوني داخل فلسطين.

ولقد أفرزت تلك الاضطرابات وأعمال العنف تشكيل لجنة التحقيق في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، واشتراك حكومة الولايات المتحدة فيها، فكانت تعضيداً جديداً للصهيونية. لقد قدّمت اللجنة توصياتها في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٦[٤٠] باستمرار الادارة في فلسطين كما هي حتى تُبرَم اتفاقية لوضع فلسطين تحت وصاية الامم المتحدة؛ كما أوصت بالسماح الفوري بهجرة مئة ألف يهودي الى فلسطين مع ايقاف القيود المفروضة على انتقال الاراضي الى اليهود. ولقد كانت التوصيات لصالح الصهيونيين، ومتمشية، تماماً، مع مطالبهم. وقد ورد في التقرير ان الصهيونيين لا يرضون عن فلسطين بديلاً، ولم يكن فيه أي شيء جديد بالنسبة الى العرب وحقوقهم[٤١].

ولقد عارضت جامعة الدول العربية هذه التوصيات، كما ذكرنا. وقد دعت بريطانيا الى مؤتمر

لندن العام ١٩٤٦، يحضره ممثلون عن الدول العربية، للبحث في المشكلة الفلسطينية. وتقدّمت بريطانيا بـ «مشروع موريسون» الذي قضى بانشاء دولة اتحاد في فلسطين، فيعطي القسم الأكبر والاخصب لليهود، وتتمتع المنطقة العربية واليهودية بقسط من الحكم الذاتي تحت اشراف الحكومة المركزية. ولقد رفض العرب هذا المشروع، ذلك لأنه يغتصب أفضل الاراضي الفلسطينية ويسمح بالهجرة اليهودية المطلقة.

وازاء احساس بريطانيا بأن الحرب العالمية الثانية انهكتها، وادراكاً منها لدور الولايات المتحدة الذي تقدّم فيما بعد الحرب، ولمحاولة الافلات من اغضاب العرب، فقد طلبت، في نيسان (ابريل) ١٩٤٧، ادراج الموضوع في جدول أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة. وكما أشرنا من قبل، اعدّت اللجنة الخاصة بدراسة موضوع فلسطين مشروعها الخاص بتقسيم فلسطين، وهو مشروع الأغلبية، والذي تمّ التصويت عليه بالموافقة.

وعلى الرغم من الاحساس العام لدى العرب بالمرارة في الفترة تلك، وتصاعد العمليات بين العرب والصهيونيين، الّا ان بريطانيا لم تعمل على تهدئة هذه الاوضاع، بل لقد أعلن بيفن، في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، في البرلمان البريطاني، قرار الحكومة بانهاء الانتداب، ابتداء من ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وسحب جميع القوات البريطانية[٤٢].

وعلى الجانب الآخر، لم يتوقع العرب من بريطانيا ان تكون جادّة في الانسحاب وانهاء الانتداب، الّا انه ازاء اصرارها بدأت تنكشف النوايا. فمع تهديداتهم من خلال الالفاظ والعبارات المفخّمة التي لا تحتوي مضموناً، فانهم، كما اشرنا، لم يكن لديهم استعداد لخوض قتال، وكانت الوكالة اليهودية تعلم ان العرب غير مهتمين بالزج بأنفسهم في هذه المشكلة، وليسوا على استعداد لمواجهة القوى الكبرى.

وفي الوقت عينه، كانت بريطانيا ترى ان العرب لو قبلوا بقيام دولة يهودية، فانهم سيقاومون توسّعها؛ وكانت خطتها متجهة الى تسليم كل منطقة طبقاً لقرار التقسيم، ولذلك فان عدم تعاون بريطانيا مع اللجنة الخماسية التي عهد اليها من قبل مجلس الامن متابعة تنفيذ التقسيم[٤٣] أثار حفيظة الصهيونيين ضد بريطانيا. حتى لقد ذهب البعض منهم الى اثارة عديد من الشكوك بشأن موقف بريطانيا، وانها حرّضت العرب على القتال بهدف العمل على استمرار الانتداب. ولقد ذهب دافيد بن ـ غوريون الى حد القول ان الحرب بدأت قبل انهاء الانتداب، وان القوات «الغازية» تلقّت اسلحتها وعتادها من بريطانيا؛ بل وأطلق بن ـ غوريون عبارة «مؤامرة بيفن القبيحة» على دور بريطانيا في «مساندة» العرب[٤٤].

وعلى الجانب الآخر، فان العرب، أيضاً، اتهموا بريطانيا بأنها، وان حرّضت على قتالهم، الّا انها تعلم من قبل بأن الجيوش النظامية العربية سوف تمنى بهزيمة، تعزز، فيما بعد، مبرّر احتلال بريطانيا لمصر وشرق الاردن والعراق. ولقد كان التصوّر العربي ان بريطانيا، بانهاء انتدابها وانسحابها، تعود باسلوب يضمن لها قسطاً من الغنم دون ان تتحمّل وحدها كل الغرم[٤٥].

وبصفة عامة، يمكن القول ان الحكومة البريطانية كانت مترددة في سياستها تجاه فلسطين، وان وازنت، دائماً، بين مصالحها في المنطقة. وهي، في هذا، تقارن بين ودّ العرب والحرص، الى حد ما، على عدم اغضابهم، وبين ثقل المصالح المحققة لها بوجود الصهيونيين في فلسطين. ولو ان موقفها ـ كما علّق عليه البعض ـ في فترات ما اتسم بالحياد، الّا انها كانت مؤيدة، تماماً، للتقسيم، دون

الافصاح عن ذلك؛ وانها كانت تودّ ان يتمكن الملك عبدالله من احتلال الجزء العربي من فلسطين مع الاتفاق مع الصهيونيين حتى يمكن تسوية المسألة عند هذا الحد. وحقيقة، لقد كانت بريطانيا متعامية عن أمور كثيرة، ولا يمكن دفع مسؤولية اقامة اسرائيل في قلب فلسطين والامة العربية بعيداً منها، وان دافعت عن موقفها من البلاد العربية، ذاكرة انها لم تحثّها على القتال، وانها تدخلت بصورة تحفظ كرامتها، خاصة وانها قدّمت العتاد الحربي الى كل من مصر وشرق الاردن والعراق، وان الهدنة جاءت في وقت كانت الظروف العسكرية للدول العربية سيئة ومعرّضة لهزائم محققة، وان بريطانيا حالت دون ادانة الدول العربية واعتبارها معتدية[٤٦].

الموقف الاميركي

كان من بين نتائج وآثار الحرب العالمية الثانية وبروز الدور الكبير للولايات المتحدة الاميركية الاهتمام بمنطقة الشرق الاوسط عند تخطيط السياسة الاميركية، بعد ان تأكدت أهمية المنطقة، استراتيجياً وعسكرياً، سواء كمركز للمواصلات او كمصدر للنفط. ولقد كانت بريطانيا تظن ان بوسعها احتواء الاطماع الاميركية في اطار من التعاون الثنائي؛ الّا انه غاب عنها ان نتائج الحرب غيّرت من الموقف الاميركي كثيراً، بل واخذت الاخيرة تتطلع الى ان تحل محلّ القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة، طبقاً لاستراتيجية جديدة معلنة بمسوح ديمقراطية ورافعة راية خطب ود الشعوب وتشجيع الاستقلال، الّا انها، اولاً واخيراً، تحقق مطامعها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وتعمل، في الوقت عينه، على اقصاء الاتحاد السوفياتي عنها[٤٧].

ولقد ظلت الولايات المتحدة الاميركية بمنأى عن القيام بدور أساسي في المنطقة لعديد من الاسباب، لعل من بينها ان المنطقة كانت منطقة نفوذ بريطاني. الّا انه، مع ظهور عديد من المتغيرات، تأثّرت السياسة الاميركية بها. ولعل من أهمها تزايد النفوذ الصهيوني المصحوب بضغوط على الاتحاد السوفياتي كقوة كبرى تقترب حدودها الجنوبية من الوطن العربي[٤٨].

وازاء هذه المتغيرات، فان الولايات المتحدة ادركت مساوىء الاستراتيجية الاستعمارية التقليدية، وحاولت تعديلها بما يتلاءم والمتغيرات الراهنة، وان كان هذا لا يتعارض مع الاهداف الاستراتيجية الثابتة المرتكزة على تحقيق مصالحها.

ولقد تدخلت الولايات المتحدة باسلوب غير مباشر في تأييد اطماع الصهيونية في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، وبطلبها من السلطات العثمانية تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين. وأيّدت، وباركت، وعد بلفور، وكذلك صك الانتداب البريطاني على فلسطين. حتى ذهب حاييم وايزمان الى حد مباركة التأييد الاميركي بقوله: «مضى اصدقاؤنا الاميركيون الى أبعد من هذا الحدّ، فقرروا شكل الدولة التي ستقام، منادين بقيام جمهورية يهودية»[٤٩].

والواقع ان السياسة الاميركية تجاه اليهود قد تطوّرت، ان لم يكن تبدّلت تماماً، لتعكس رؤية اميركية جديدة تجاه الصهيونيين، سواء لدى النخبة الاميركية الحاكمة، او لدى الرأي العام الاميركي، وكلها مكاسب، او تطورات، ايجابية تماماً بالنسبة الى الصهيونيين[٥٠].

واذا كان التأييد الاميركي الكامل للصهيونيين تأرجح في اثناء الحرب العالمية الثانية، حرصاً على الموازنة بين المصالح الاميركية كافة وعدم اغضاب العرب في اثناء الحرب، فقد أرسل الرئيس الاميركي، فرانكلين روزفلت، في أيار (مايو) ١٩٤٣، الى الملك عبدالعزيز آل سعود، رسالة سرّية أكد فيها

عدم اتخاذ قرار بشأن فلسطين، الاّ بعد أخذ رأي العرب واليهود معاً؛ الاّ انه، في الوقت عينه، أكد للصهيونيين عدم موافقته على الكتاب الابيض الصادر من بريطانيا العام ١٩٣٩، ووعدهم باقامة «وطن قومي» لهم في فلسطين.

وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصدر الكونغرس الاميركي، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥، قراراً يطلب فيه فتح ابواب فلسطين لدخول اليهود بحرية، مع العمل على توافر الفرصة الكاملة للاستعمار والتنمية حتى يبنوا «وطناً قومياً» في فلسطين[٥١].

ولذلك، لم يكن مستغرباً ان يرفض الرئيس هاري ترومان، في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦، طلب الملك عبدالعزيز آل سعود ايقاف هجرة اليهود الى فلسطين، والعمل على استيعابهم في دول العالم الأخرى. وجاء الرفض ليعكس الايمان الاميركي بفكرة «الوطن القومي» اليهودي ومدى التعاطف الاميركي من منطلق تصور الاضطهاد النازي لهذه الفئة، مع الايمان «بالقدرات الخلاّقة للشخصية اليهودية»[٥٢]. ولقد نما هذا التصور. ويمكن ان نستعين بما صرّح به بيرجنسكي مستشار الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، بأن العلاقات بين اميركا واسرائيل «حميمة، مستندة الى تراث روحي وتاريخي، معززة، دائماً، بفضل نشاط اليهود الاميركيين؛ بينما علاقات اميركا مع العرب لا تضمّ أي عامل من هذه العوامل»[٥٣]. واذا كان هذا التصوّر بعيداً من المجال الزمني للدراسة، الاّ انه يعكس مسيرة الفكر الاميركي وتصوره تجاه الصهيونية المؤيد لها دائماً.

ومما تجدر الاشارة اليه انه لا يمكن اعتبار السلوك الاميركي هذا راجع، فقط، الى الضغوط والتأثير الصهيوني، سواء في مجال الانتخابات الاميركية او في بيوت المال وما الى ذلك، وان كان لا يستهان بهذا الدور، الاّ انه يجب ان يضاف اليه ان السياسة الاميركية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أكدت ضرورة توسيع حلف شمال الاطلسي حسبما ورد في «مبدأ ترومان»؛ كما أكدت الحاجة الملحّة الى ضمان قواعد استراتيجية جديدة في المنطقة، لتحد، او تمنع وحدة العرب، مع عمل قنوات لربط المنطقة بالمصالح الاستراتيجية الاميركية والغربية[٥٤].

وبصفة عامة، لقد أخذت مناصرة، وتأييد، الولايات المتحدة الاميركية، حكومة وشعباً، للصهيونيين شكلاً متميزاً بعد الحرب العالمية الثانية، واتخذت اسلوباً جادّاً في اقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. فقد كان ضغط الولايات المتحدة على بريطانيا، للسماح بهجرة اليهود الى فلسطين، لا يتوقف؛ كما ظهر التأييد الاميركي للصهيونيين، بصورة اكبر، عند عرض مشروع تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للامم المتحدة، حيث عرض المشروع، للمرة الاولى، في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ولم ينل أغلبية الثلثين، فتحركت الدبلوماسية الاميركية، بكل ثقلها، ضاغطة على الدول التي تملك التأثير عليها لتحويلها من الرفض الى التأييد، او الامتناع على الاقل[٥٥]. ولقد تأجل التصويت مرتين، ذلك ان الولايات المتحدة لم تكن تملك الاصوات التي تؤيد المشروع. ولقد ناورت الولايات المتحدة كثيراً في اليوم الذي حُدّد للتصويت، وطلبت التأجيل الى ما بعد عيد الشكر، وموعده في اليوم التالي، بحجة ان عدداً كبيراً من الاعضاء طلب الكلمة وان الوقت ضيّق لذلك، الامر الذي دعا الدول العربية الى التنازل عن الحق في القاء كلماتها. ومورس الضغط الاميركي على عديد من الدول، منها، على سبيل المثال، هاييتي والفلبين وليبيريا والحبشة والصين الوطنية واليونان، فأمكن تغيير موقف الثلاث الأوَل من المعارضة الى الموافقة وتحوّل موقف الحبشة والصين الوطنية من المعارضة الى الامتناع، بينما استمرت اليونان معارضة للقرار. ولعل اليونان راعت ان هناك جاليات يونانية

كبيرة في الدول العربية. ولذلك، عندما تمّ التصويت، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، كانت الاصوات التي حسمت تأييد المشروع هي أصوات هاييتي وليبيريا والفلبين التي حققت نسبة الثلثين.

وأُصدر القرار، وتوالت الاحداث على النحو المشار اليه آنفاً، واعترفت الولايات المتحدة باسرائيل اثر اعلان قيامها، وبالتحديد بعد احدى عشر دقيقة من الاعلان. ولقد جاء ذلك بعد زيارة زعيم الحركة الصهيونية، حاييم وايزمان، للرئيس الاميركي ترومان، في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٨، وكذلك زيارة ممثل الوكالة اليهودية له، في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨[٥٦].

ولقد أشارت الخارجية الاميركية، في أوائل العام ١٩٤٨، الى عدم امكان تطبيق قرار التقسيم، ذلك ان هناك مصالح استراتيجية اميركية مرتبطة بالعرب، وفي مقدمها الامتيازات النفطية، والتي تجيء مع التصاعد في استهلاك الطاقة، مع التشكّك حول ما يمكن ان يسلكه الاتحاد السوفياتي من ادخال قوات الى فلسطين.

واتجه تفكير الولايات المتحدة الى أمر جديد، وهو وضع فلسطين تحت الوصاية، نظراً الى عدم وجود سلطة قادرة على تنفيذ قرار الجمعية العامة، مع دعوتها الى جلسة استثنائية طارئة. وقد نشطت الصهيونية في الضغط على الولايات المتحدة للاقلاع عن فكرتها؛ كذلك عارض الاتحاد السوفياتي هذا الاتجاه؛ الّا انه، على الرغم من ذلك، دُعيَت الجمعية العامة الى دورة استثنائية. ووسط اجراءات الامم المتحدة، ومع دفاع المندوب الاميركي عن مشروع الوصاية في الجمعية العامة، كانت الاحداث تتوالى، والعنف الصهيوني قد بلغ مداه؛ فأعلن بن ـ غوريون ان تكوين دولته لا يعتمد على قرار التقسيم، ذلك ان الدولة ستقام بجهد الصهيونيين، فهم الذين يقررون «مصير بلادهم»، وأعلن قيام اسرائيل، واعترفت الولايات المتحدة، اعترافاً واقعياً بها، كما أشرنا. ومع ان هذا الاعتراف السريع لم يخرج اسرائيل الى الوجود، الّا انه، الى حد كبير، وفّر لها الشرعية الدولية، وقضى على احتمال التدخل العسكري البريطاني[٥٧].

ولعل غياب التأثير العربي في السياسة الاميركية كان دافعاً، مباشراً وغير مباشر، الى امتداد العون والحماية الاميركية للدولة المغتصبة، بكل الطاقات والامكانات، ذلك ان التأثير الصهيوني كان أكبر، بل هو التأثير الغالب.

الموقف السوفياتي

بادىء ذي بدء، تجدر الاشارة الى ان موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية موقف صعب التناول، بالغ التعقّد، على الرغم ممّا كتب حوله. فهو متناقض، متضارب، لا يستقيم احياناً مع المنطق والعقل، أو مع أصول اللعبة السياسية، الامر الذي تضيع معه الحقيقة، وتتباينَ؛ ومن ثمّ لا تصبح حقيقة وانما مجموعة من الآراء والافكار المتباينة ايضاً. وان كان مجال الدراسة تناول القضية الفلسطينية منذ الحرب العالمية الثانية، فانه يمكن القول ان الساسة السوفيات هاجموا كثيراً الحركة الصهيونية، وعمل السوفيات على ايقاف أنشطة الحزب الصهيوني في الاتحاد السوفياتي قبيل العشرينات (حزيران ـ يونيو ١٩١٩) مع حل النوادي والمنظمات الصهيونية في الاتحاد السوفياتي، وان اتخذوا، في الوقت عينه، موقفاً معيّناً ضد التمييز العنصري والديني واضطهاد اليهود في اوروبا[٥٨].

ولقد كان قيام ستالين باعدام بعض زعماء اليهود العسكريين في الاتحاد السوفياتي، العام

١٩٣٧، يعد احدى الدلائل على السياسة السوفياتية تجاه اليهود وتجاه الحركة الصهيونية والتي تمّ تقويمها، في بداية الحرب العالمية الثانية، بأنها «من أشد الحركات رجعية»، مرتبطة بالاستعمار، بينما كان تقويمهم للثورة العربية، العام ١٩٣٦، بأنها تحررية تقدمية.

وكما ذكرنا، في البداية، فان تغيّر صورة الحركة الصهيونية في المنظور السوفياتي مسألة معقّدة البحث، وان كان هناك بعض الآراء التي يمكن ارجاعها الى عاملين رئيسين: ١ ـ ان الحركة الصهيونية، من خلال المجتمع اليهودي المحمول الى فلسطين، تنطوي على ملامح اشتراكية، متمثلة في أساليب الانتاج الزراعي وفي الهيئات السياسية داخل الحركة؛ ٢ ـ دور الصهيونية ضد النازية، والآفاق المحتملة لعلاقتها مع السوفيات، اذا ما كان العامل الاول سائداً.

ومهما كان الاختلاف والتباين في وجهات النظر حول التحوّل السوفياتي، أو حقيقة الموقف تجاه القضية الفلسطينية، فان الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمل على تأكيد وجوده في منطقة الشرق الاوسط؛ وذلك امر طبيعي يتفق مع اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بالمنطقة، ومع الامكانات النفطية، والموقع الاستراتيجي، وخطوط المواصلات[٥٩]. ولذلك، لم يتوان الاتحاد السوفياتي عن التوجه الى المنطقة، محاولاً مدّ نفوذه، مستغلاً التناقضات السائدة، حينذاك، بين السكان، من ناحية، وبين القوى الاستعمارية التقليدية، من ناحية أخرى؛ وفلسطين من هذه البلاد التي حاول ان يمدّ نفوذه اليها. كما ان اقامة دولة صهيونية في المنطقة العربية ستزيد حدة الصراع في الشرق الاوسط، بصفة عامة، وذلك يهيىء المناخ المناسب لانتشار الفكر الشيوعي. وعلى ذلك، القى وزير الخارجية السوفياتية آنذاك، اندريه غروميكو، خطاباً، في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٧، في الجمعية العامة للامم المتحدة، أيّد فيه تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية[٦٠].

ومن مظاهر وقوف السوفيات الى جانب الحركة الصهيونية، السماح لها، بل تشجيع هجرة اليهود من اوروبا الشرقية الى فلسطين. ولقد تزايدت تلك الموجات من الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية؛ وتعد تلك الهجرات امتداداً لهجرات سابقة بعد الحرب العالمية الاولى، عملت على اقامة أول المجتمعات اليهودية في فلسطين[٦١]. ولقد كانت تلك أولى الحلقات في سلسلة متصلة من التأييد، بلغت مداها في اقرار مشروع التقسيم.

ويمكن تفسير تأييد الاتحاد السوفياتي للتقسيم من خلال وجهتي نظر:

O يرى الاتحاد السوفياتي ان التقسيم يتمشّى مع حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق كل شعب في اقامة دولته الوطنية المستقلة. ولعل الجناح اليساري في الحركة الصهيونية استطاع اقناع، او على الاقل ايهام، الاتحاد السوفياتي بأن له قدرة على السيطرة على الحكم، ويمكن ان يوجهه الوجهة اليسارية المطلوبة، بالاضافة الى التقارير التي وردت الى موسكو من الاحزاب الشيوعية، والتي أُشير فيها الى ان العداء الجماهيري العربي للصهيونية هو عداء لاسرائيل الاشتراكية، وليس الاّ موجة عاطفية عملت على اذكائها الرجعية العربية.

O تقوم استراتيجية الاتحاد السوفياتي على ضرورة اضعاف النفوذ البريطاني في المنطقة؛ وحبّذا لو ان اسرائيل عادت بريطانيا، الامر الذي يضمن تأمين الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي الى حد كبير؛ ولذا، فان تشجيع الحركات المناهضة لبريطانيا امر مطلوب، وليس معناه تشجيع الحركة الصهيونية لذاتها، وانما لأنها قد تناهض الاستعمار التقليدي[٦٢]؛ فضلاً عن ان الاتحاد السوفياتي هدف الى خلق نواة للاضطرابات في المنطقة، تكون ذريعة للتدخل، ومن ثمّ يمكن نشر

الفكر الايديولوجي المطلوب نشره؛ كما ان وجود كيان صهيوني سوف يسهم في قلب الاوضاع العربية، ويمكّن الشيوعية، بالتالي، بصورة أكبر[٦٣].

وممّا تجدر الاشارة اليه ان الاتحاد السوفياتي عارض اتخاذ أي قرار بشأن العدول عن، أو مراجعة، قرار التقسيم، او فرض الوصاية على فلسطين، كما أشرنا من قبل، وأكد ان قرار التقسيم هو في صالح كل سكان فلسطين[٦٤]. وقد كان أول دولة تعترف باسرائيل، اعترافاً قانونياً كاملاً.

خاتمة

منذ أربعين عاماً ونيف خلت، تحوّل الشعب الفلسطيني الى مجموعات من اللاجئين تاركاً جذوره في الارض التي أجتث منها لتحل محله مجموعات متباينة من الصهيونيين، ولتكوّن ما أسمته «الوطن القومي»، وتؤسس دولة فوق أرض العرب. وقد غاب عنها أنها لا تحمل أي مقوّمات الامة؛ فهي مجموعة شتات لا رباط بينها وبين الارض، ولا تجمعها لغة مشتركة؛ وللتذكّر، فقد كانت لغة المناقشة في الجلستين، الاولى والثانية، للكنيست الاسرائيلي هي اللغة الروسية[٦٥]؛ ومن ثمّ، فلا غرابة في القول ان الصهيونيين غرباء ومغتصبون للارض.

وان كانت الحركة الصهيونية حققت انتصاراً في حرب العام ١٩٤٨ على حساب الامة العربية، الاّ ان هذه الحرب لم تكن حرباً عادية، أو صراعاً حرّاً. فقد تخللتها فترات من الهدنة المفروضة، واستطاعت الجيوش العربية، خلال الاربعة والعشرين يوماً الاولى تقريباً، الامساك بزمام المبادأة الاستراتيجية والتدخل حتى مسافات قريبة من تل ـ أبيب، مع محاصرة مستعمرات النقب، واحكام الحصار حول القدس، واسقاط عديد من المواقع؛ الاّ انه بفرض الهدنة وايقاف القتال شهراً، خسر العرب الحرب[٦٦]. فقد استفادت الحركة الصهيونية من الهدنة بتعبئة الاحتياط، وتدريبه، وتجهيز قواتها، مؤيدة من القوى الدولية، بينما كانت الدول العربية منشغلة بصيانة أمنها الداخلي، ولم تستطع اعادة توزيع قواتها، أو تنسيق خططها، او توحيد قيادتها.

ومجمل القول ان النتائج كانت نكبة وهزيمة قاسية للامة العربية، وتحوُّل قرابة تسعمئة ألف فلسطيني الى لاجئين مع بدايات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، أي قرابة ٦٤ بالمئة من عدد السكان الفلسطينيين. ولقد اخفق العرب في أمور كثيرة؛ فهم لم يتفهّموا استراتيجية الصهيونية جيداً، ولم يعوا مخططها، وتفرّقوا قبل، وبعد، دخول المعركة؛ ولذا، فقد دخلوا المعركة فرادى، وتكسّروا فرادى.

كذلك، أفاد العسكريون بأنهم دخلوا الحرب بتفوّق عربي في قوة النيران، يقابله تفوّق عددي اسرائيلي؛ الاّ ان الاسرائيليين بدأوا عملياتهم في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ محققين تفوّقاً عددياً وميدانياً، براً وبحراً وجواً، على الجيوش العربية المشتركة في المعركة[٦٧]. كما ان أوضاع الجامعة العربية لم تكن أفضل حالاً؛ فمجال الدفاع كان غائباً، سواء في الميثاق، نصاً أو روحاً، أو في التطبيق العملي، فضلاً عن وهن الاعلام العربي، بل عجزه مقارناً باعلام العدو، علاوة على عدم توافر حدّ أدنى من اجماع عربي على خطوات موحّدة، وعدم توافر تنسيق جادّ يعكس آثار التضامن على مجريات الحرب.

ولو ان ذلك لا يقلل من دور الجامعة، كاطار مؤسسي تنظيمي يضم الدول العربية حديثة الاستقلال في بعضها، والمزهوة به، ذات المفهوم الجامد للسيادة والتي تضم، فيما بينها، متناقضات أفرزها الاستعمار واصابها بها، الاّ انه، بصفة عامة، لم تدخر الجامعة وسعاً، طبقاً لما اتيح لها

امكانيات وسياسات.

وعلى الجانب الآخر، عقدت الدول الكبرى العزم على تمكين الحركة الصهيونية من اقامة «وطن قومي» في فلسطين. وتعاون النقيضان واتفقا، على الرغم من تباين الايديولوجيات والمشارب، فكان موقف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة التأييد، بل والتعضيد، حتى قام الكيان الصهيوني وانتصب فعلاً على أرض فلسطين، وتمكّن الصهيونيون من ان يستفيدوا من اتفاق القوتين هذه المرة، بينما لم يتمكن العرب من الاستفادة من أي اتفاق بين العملاقين (سوى مرة واحدة فيما بعد، اثر حرب السويس، العام ١٩٥٦). ولقد تناست القوتان العظميان رأيهما في الصهيونية عند تحقيق مصالحهما. ففي دراسة لستالين، جاء «أن اليهود لا يؤلّفون أمة»[٦٨]، فضلاً عن مهاجمته الصهيونية مهاجمة شديدة. كذلك أوضح بنيامين فرانكلين، وهو من رواد استقلال اميركا، رأيه في اليهود قائلاً: «اينما حلّ اليهود هبط المستوى الاخلاقي والشرف التجاري»[٦٩]. أما بريطانيا، فان حرب العام ١٩٤٨ كانت مؤشراً الى أزمة امبراطوريتها، بل الى اضمحلالها[٧٠]. فلقد تردت وترنّحت؛ فهي لم تقدم عوناً الى العرب سوى النصح والارشاد، ضاربة عرض الحائط بالمعاهدات المبرمة بينها وبين مصر وشرق الاردن والعراق، ولم تفلت مع ذلك من غضب الصهيونيين عليها، وخرجت من فلسطين متعامية عن أمور كثيرة، ومشيّعة بمسؤوليتها عن مأساة شعب بأكمله.

---

(١) راجع د. محمد حافظ غانم، **العلاقات الدولية العربية**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٦٥، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

(٢) راجع د. علي الدين هلال، **مشروعات الدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٨، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣) د. محمد حسين هيكل، **مذكرات في السياسة المصرية**، الجزء الثالث، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨، ص ٢٥.

(٤) راجع خيرية قاسمية، **فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي**، الجزء الثاني، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ودار القدس، ١٩٧٥، ص ١٣٥ ـ ١٣٦، ١٩٧.

(٥) ابراهيم العابد، **دليل القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٩، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٦) د. محمد نصر مهنّا، **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٧) د. جعفر عبد السلام، **معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية**، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨٠، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٨) للالتزام بموضوع وموضوعية البحث، فلن نتعرّض الى سير القتال والقوات في أول حرب رسمية عربية ـ اسرائيلية. ويمكن الرجوع، في هذا الشأن، الى حسن البدري، **الحرب في أرض السلام**، القاهرة وبيروت: دار الوطن العربي، ١٩٧٦.

(٩) وزارة الخارجية المصرية، **تقرير انجاز مصر والمسألة الفلسطينية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠**، القاهرة: وزارة الخارجية، ١٩٨٠، ص ٧.

(١٠) د. هيكل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(١١) راجع د. مهنّا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٣ ـ ١٩٥؛ وكامل اسماعيل الشريف، **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين**، القاهرة: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١٢) د. حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ١٥ ـ ١٩.

(١٣) د. ابراهيم شكيب، **حرب فلسطين، ١٩٤٨؛ رؤية مصرية**، القاهرة: الزهراء للاعلام العربي، ١٩٨٦، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(١٤) صرّح بذلك اللواء احمد محمد علي المواوي، قائد القوات المصرية في فلسطين (١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٠/١١/١٩٤٨). راجع فطين احمد فؤاد، «اضواء على دخول القوات المصرية فلسطين العام ١٩٤٨»، **الدفاع** (القاهرة)، العدد ٢٢، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٤١.

(١٥) صالح مسعود ابو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(١٦) راجع محمد فائز القصري، **حرب فلسطين العام ١٩٤٨**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦١، ص ١٦١ ـ ١٦٣.

(١٧) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٠ ـ ٤١١.

(١٨) القصري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

(١٩) د. أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت: ١٩٦٦، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢٠) د. مهنّا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠١.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢٢) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٦.

(٢٣) راجع القصري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

(٢٤) د. مهنّا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥.

(٢٥) د. جلال يحيى، **العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٢٩٣.

(٢٦) البدري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٢٧) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ١٣.

(٢٨) شارك في جيش الانقاذ متطوعون من ليبيا واليمن وتونس والجزائر ومراكش والسودان.

(٢٩) احمد الرشيدي، «الجامعة العربية والقضية الفلسطينية»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ١٩/ ٢٠، أيلول / تشرين الاول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٢، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣٠) راجع عودة بطرس عودة، «الجامعة العربية والقضية الفلسطينية»، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** (القاهرة)، العدد ٦٧، تموز (يوليو) ١٩٧٠، ص ١٤١ ـ ١٤٧.

(٣١) راجع د. حسن نافعة، «الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية»، في مجموعة باحثين، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ١٤٣.

(٣٢) الرشيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٩.

(٣٣) عودة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٣٤) مَروَة اديب جبر، «عشرون عاماً من حياة الجامعة العربية وقضية فلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥»، **شؤون عربية**، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ٣٤١.

(٣٥) عودة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٤.

(٣٦) راجع د. شكيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١ ـ ٤٣.

(٣٧) راجع **محاضر جلسات جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السابع**، القرار الرقم ١٨١، ص ٧ ـ ٢٥.

(٣٨) عودة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢.

(٣٩) د. هيثم كيلاني، «في البحث عن الدور العسكري لجامعة الدول العربية»، **شؤون عربية**، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ٣١٤.

(٤٠) د. غانم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

(٤١) محمد عبدالرحمن حسين، **العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل**، الاسكندرية: منشأة المعارف، بلا تاريخ نشر، ص ٢٢٩.

(٤٢) راجع د. مهنّا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٨ ـ ٢١٠.

(٤٣) راجع عمل اللجنة الخامسة المكلفة بمتابعة تنفيذ قرار التقسيم في *U.N. Yearbook 1947 - 1948*, New York: U.N. Department of Public Information, 1949, pp. 411 - 414.

(٤٤) Ben-Gurion, David; *Rebirth and Destiny of Israel*, London: 1959, p. 24.

(٤٥) عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢**، صيدا: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٧.

(٤٦) احمد عبدالرحيم مصطفى، **بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٤٧) د. رؤوف عباس، «اميركا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية»، في مجموعة باحثين، **السياسة الاميركية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٤٨) د. بكر مصباح تنّيرة، «التطور الاستراتيجي للسياسة الاميركية في الوطن العربي»، **المصدر نفسه**، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٤٩) كريستوفر سايكس (تعريب خيري حماد)، **مفارق الطرق الى اسرائيل**، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٦، ص ٣٧.

(٥٠) راجع التصور الاميركي لدولة اسرائيل، محمد السعيد ابراهيم، **اسرائيل في التصور الاميركي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٩، ص ١٢ ـ ٢٩.

(٥١) ناجي صادق شراب، «العلاقات بين الولايات المتحدة والصهيونية: مرحلة بناء الدولة الصهيونية، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨»، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٠٢.

(٥٢) ابراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٥٣) طاهر عبدالحكيم، **كارتر والتسوية في الشرق الاوسط**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧، ص ٤٥.

(٥٤) راجع د. تنّيرة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣؛ و Mathias, Charles; "Ethnic Groups", *Foreign Affairs*, Vol. 59, No. 5, Summer 1981, pp. 975 - 998.

(٥٥) راجع تحرك الولايات المتحدة الاميركية لاصدار قرار التقسيم والضغط على الدول الأعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة Jacues Berque, Egypt; Imperialism and Revolution, London: Faber & Faber, 1972, p. 655 ؛ ود. مهنّا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤ ـ ١٦٩؛ ود. شكيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١ ـ ٥٣.

(٥٦) شراب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.

(٥٧) د. مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤؛ راجع كذلك Khaeri, Fared J.; *The Arab - Israel Dilemma*, New York: Syracus University Press, 1967, pp. 51 - 64.

(٥٨) Schwarz, Solomon; *The Jews in the Soviet Union*, New York: Syracus University Press, 1951, pp. 357 - 358.

(٥٩) علي محمد علي، **اسرائيل والشرق الاوسط**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ نشر، ص ٢٦.

(٦٠) راجع د. محمد كمال يحيى، **السوفيات والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، القاهرة: دار الطباعة العربي، ١٩٨٦، ص ٣١ ـ ٣٣.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(٦٢) Dallin, David J.; *Soviet Foreign Policy After Stalin, London: Methue & Co., 1860, p. 11.*

(٦٣) محمد السيد سليم، «الاتحاد السوفياتي والقضية الفلسطينية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٧، حزيران (يوليو) ١٩٦٩، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٦٤) Kirk, George; *The Middle East, 1945 - 1950*, London: 1954, pp. 240 - 241.

(٦٥) حوار مع د. يفغيني يفسييف، **المنار** (القاهرة)، العدد ٤١، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٧٢.

(٦٦) د. شكيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٢.

(٦٨) Stalin, Joseph; *Marxism and the National and Colonial Question*, Moscow: Cooperative Publishing Socity, 1935, pp. 4 - 10.

(٦٩) ابراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٧٠) مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

المفهوم الاسرائيلي للتسلّح العربي

د. عدنان عبد الرازق

أطلقت اسرائيل، بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٨، قمراً اصطناعياً ليدور في الفضاء الخارجي، وذلك ـ حسب ما ذكر ـ كخطوة أولى لتطوير أقمار اصطناعية استكشافية (تجسّسية) تجعل اسرائيل أقل اعتماداً على الولايات المتحدة الاميركية في هذا المجال. وسُمي هذا القمر الاصطناعي «أفق ـ ١». وقال مدير وكالة الفضاء الاسرائيلية، يوفال نئمان، ان اطلاق «افق ـ ١» هو تجربة أولى تعادل التجربة السوفياتية عندما ارسل السوفيات القمر الاصطناعي الأول «سبوتنك»، العام ١٩٥٧. وأضاف ان هناك حاجة الى مزيد من الوقت الى ان تتمكن اسرائيل من ارسال اقمار اصطناعية استكشافية كاملة الفعالية[١]. وأضاف عدد من الخبراء ان ذلك معناه ما يقارب الثلاث سنوات. كذلك ذكرت مصادر صحافية ان اسرائيل أصبحت واحدة من ثمان دول قادرة على انتاج صاروخ مؤهل لارسال أقمار اصطناعية. وقيل ان الصاروخ الذي استعمل في هذه المهمة هو عبارة عن نوع متطوّر من صاروخ «اريحا ـ ٢»، وهو الصاروخ متوسط المدى والمؤهل لنقل رؤوس متفجرة الى بعد ٩٠٠ ميل.

وفي حديث للاذاعة الاسرائيلية، في ١٩/٩/١٩٨٨، قال نئمان انه سيتبع هذا القمر الاصطناعي أقمار اصطناعية عدة، وان الهدف من ارسال «افق ـ ١» هو دراسة العوامل الفنية والتقنية لارسال الأقمار الاصطناعية. وأضاف ان لدى الوكالة احد عشر مشروعاً للقيام بتجارب علمية مماثلة، وسوف نختار منها، قريباً، مشروعين، او ثلاثة، للتنفيذ. وقال نئمان، أيضاً، ان هذه الأقمار الاصطناعية سوف تفيد اسرائيل في مجال جمع المعلومات، وانها ستكون ذات فائدة في التطوير العلمي والتكنولوجي «في مجالات اخرى». وعندما سئل عن هذه «المجالات الأخرى»، أقرّ بأن لهذه التجارب أبعاداً أمنية، وان سلطات الأمن هي التي تقرر اذا ما كانت تريد استعمال هذه التجارب لأهداف أمنية.

واتضح في حديث للاذاعة الاسرائيلية مع رئيس الصناعات الجوية الاسرائيلية، موشي كيريت، ان «افق ـ ١» صنع، بمعظمه، في مصانع «ماباط» وهي جناح من قسم الصناعات الالكترونية الجوية، مضيفاً انه، في المرحلة المقبلة، سيُعمل على صناعة القمر الاصطناعي «عاموس»، وهو قمر علمي مخصص لشؤون الاتصال.

ان محاولة الاسهاب في تفاصيل هذا الحدث، وفي معرفة المواصفات الدقيقة لطبيعته ولمراحله المختلفة، تدخل في مجال الخبرة العسكرية، ومعرفة الاسرار العسكرية والأمنية، وهذا من تخصُّص الأجهزة المخابراتية العسكرية والصناعية للدول المعنية بالأمر، والمتأثرة به، ومنه. أما على مستوى البحث والتحليل العلمي السياسي، فيمكن حصر البحث في تقويم هذه الخطوة من خلال ما هو معروف من التوجهات الاسرائيلية في هذا المجال، وفي مجال صناعاتها وتخطيطها الاستراتيجي الأمني.

لم يعد سراً ان اسرائيل باتت تشعر بضرورة اعادة النظر في تسلّحها العسكري وفي

التوازن الاستراتيجي بينها وبين الجيوش العربية المحيطة والمعنيّة بالصراع مع اسرائيل. فمنذ حين، لوحظ نشاط يقظ ومستمر لدى الاستراتيجيين العسكريين، وذلك محاولة منهم في اعطاء الأجوبة المناسبة لوضع يصوّرونه بأنه تغيّر نوعي وخطر في القدرة العسكرية العربية. ويذكّرنا ذلك بنشاط مماثل في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والتي حققت الجيوش العربية فيها مفاجأة استراتيجية وتمكّنت من الحاق خسائر فادحة بالجيش الاسرائيلي، وتمكنت، كذلك، في المراحل الاولى، من احتلال أراض بشكل ملموس، ممّا سبب الذعر لدى الاسرائيليين وحثّهم على اعادة التفكير في استراتيجيتهم العسكرية، وفي أهلية القوات المسلحة، بأذرعها المختلفة. وبعد دراسات مكثفة وتمعّن في نجاح الهجوم العربي وفشل اسرائيل في ردع الهجوم جاءت خطة الجيش Matmon-B ، العام ١٩٧٣، لتحديد الاستراتيجية الجديدة، والتي كان جوهرها «اعادة بناء القوات المسلحة لتمكينها من القيام بهجوم سريع وكاسح ضد قوات العدو، وذلك قبل ان تتمكن أي قوى خارجية من التدخل في المعركة». لقد تضمّنت Matmon-B زيادة ملحوظة بالكوادر البشرية ذات التأهّل العالي، وزيادة هائلة في مخزون الأسلحة ورفع مستواها التكنولوجي. وكذلك شُرع في تعديل بنية القوات المسلحة والتغيير النوعي في التنسيق بينها[٢].

لقد ازداد الحديث الاسرائيلي، مؤخراً، حول قفزة نوعية بالقدرات والامكانات العسكرية العربية، الامر الذي يحتّم على اسرائيل القيام بقفزة مماثلة، من أجل الحفاظ على التفوّق العسكري على الجيوش العربية. وتأكيداً لهذا التحسّب الاسرائيلي، يمكن الاشارة الى حديث للجنرال المتقاعد، أهرون ياريف، الذي ادلى به بمناسبة صدور التقرير السنوي لمركز الابحاث الاستراتيجي في جامعة تل ـ أبيب، حيث قال ان هنالك بوادر خطرة تشير الى ان الفارق النوعي بين القوة العسكرية الاسرائيلية وبين الجيوش العربية بدأ بالتناقص لصالح العرب، ممّا قد يوحي لهم بأنهم يستطيعون حل النزاع مع اسرائيل بقوة السلاح[٣]. أما التقرير المذكور، والمكرّس للبحث في «الميزان العسكري في الشرق الاوسط»، فأورد ثلاث نقاط هامة تحتاج ـ حسب رأيهم ـ الى اعادة النظر في التسلّح الاسرائيلي، وفي تغيير استراتيجيته. وهذه النقاط الثلاث هي:

١ ـ اصبح الميزان العسكري البحري، من ناحية تعداده، يميل، جلياً، لصالح الدول العربية، وكذلك بات، نوعياً، يميل، وبشكل تدريجي، ضد اسرائيل.

٢ ـ هناك مؤشرات تدل على ان بعض الدول العربية قد طوّر قدرته وامكاناته لاختراق الاجواء الاسرائيلية، على الرغم من استمرار تفوّق الطيران الاسرائيلي على سلاح الجو العربي.

٣ ـ لقد اصبحت المؤخرة الاسرائيلية غير آمنة ومهددة بالصواريخ الأرضية وبالغارات الكيميائية. ان امتلاك العرب لصواريخ أرض ـ أرض قد يكون رادعاً لاسرائيل، وقد تعمل الصواريخ هذه على تحديد قدرة اسرائيل على التحرك وتقليص تفوقها الجوي. أما السلاح الكيميائي، فيمكن ان يعطي جواباً مناسباً، ورادعاً ممكناً لامكانات اسرائيل النووية[٤].

ان هذا التقويم الاسرائيلي للميزان العسكري قيمته بتكراره مؤخراً من قبل الكثير من العسكريين الاسرائيليين، وبشكل علني. غير انه ليس وليد الشهور الاخيرة فقط، بل كان يناقش في الأوساط العسكرية والمخابراتية على امتداد السنتين الماضيتين. ففي وثيقة سرية للمخابرات المركزية الاميركية (C.I.A.) قيل، قبل حوالى سنتين، ان كميات الاسلحة التي تزوّد بها الجيوش العربية، والنظم المكمّلة لهذا التسلّح، وتحسين قدرة هذه الجيوش على استعمال مثل هذه الاسلحة، قد تعمل، تدريجاً،

وحتى نهاية الثمانينات، على تقليص التفوّق النوعي لجيش اسرائيل[٥].

وفي بحث لخبير الشؤون الدولية في جامعة اكسفورد، قايط قراطوس، نشره معهد الكونغرس اليهودي العالمي للشؤون اليهودية في أواسط حزيران (يونيو) ١٩٨٦، في لندن، جاء: ١ ـ ان التطور النوعي للتسلح العربي قد عمل على تقليص التفوّق التكنولوجي للجيش الاسرائيلي؛ ٢ ـ لقد وصلت اسرائيل، او كادت تصل، الى حدها الاقتصادي الأقصى في شراء الأسلحة؛ ٣ ـ وحتى ولو استمر الميزان العسكري لصالح اسرائيل، فان خسائر اسرائيل في أي حرب مقبلة ستكون كبيرة جداً، نتيجة التطوّر في التسلّح العربي[٦].

ان هذه التحسّبات والتخوّفات الاسرائيلية والاميركية واليهودية للتسلّح وللاستعدادات العربية العسكرية، والتي تهدف الى استعدادات وتخطيطات عسكرية مضادة ومكثّفة للقوات الاسرائيلية، نابعة من، ومبنية على، رؤيا اسرائيلية لثلاثة تطورات مركزية، ومميزة للوضع العسكري العربي. ومهما كانت حقيقة، أو واقعية، هذه التطورات في المنطقة، فانها ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ تتطلب وتفرض العمل على التغيير في استراتيجية التسلّح العسكري، وفي الخطط الأمنية الشاملة. ولكي نعطي صورة أشمل لهذا التحسّب الاسرائيلي، وأبعاده على خططه الأمنية، سنبحث، أولاً، في التصور الاسرائيلي للمتغيرات الثلاثة في الوضع العسكري العربي، ومن ثم نطرح، بقدر الامكان، التطورات والفعاليات العسكرية المطروحة اسرائيلياً، كجواب، أو كرد على هذه المتغيرات؛ وبعد ذلك نعطي صورة مقتضبة عن التحضيرات الواقعية المعبرة والمترجمة لهذه الطروحات. بعد ذلك كله، سنناقش، بشكل مقتضب، بعض الأبعاد السياسية للطروحات العسكرية الاسرائيلية.

١ ـ التصور الاسرائيلي للتطورات في الوضع العسكري العربي

في مقالة بعنوان «مفاجأة الصواريخ»، كتب المعلّق العسكري الاسرائيلي، زئيف شيف، ان اسرائيل كانت تعلم، منذ مدة وجيزة، بأن العراق ومصر والارجنتين تعمل، على نحو مشترك، على تطوير صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى. ولكن الأمر المفاجيء هو ان العراق قد أعلن، منذ عدة شهور، عن اطلاق صاروخ تجريبي مداه ٦٥٠ كيلومتراً. وهذا معناه ان العراق أصبح قادراً على تحسين وتطوير الصاروخ السوفياتي «سكود». ان هذه القدرة على التطوير ليست بسهلة، بل معناها ان العراق قد أتمّ سلسلة من التجارب لعشرات من الصواريخ، واستطاع بناء، أو تحسين، محرّك الصاروخ، واطالة مداه، ونجح في التغلب على كثير من العوامل المرتبطة بصنعه. ضف الى ذلك قدرته على بناء الرؤوس المتفجرة المعدّلة والملائمة للصاروخ الجديد. كل ذلك معناه ـ في رأي شيف ـ ان العراق أصبح ذا خبرة ومعرفة هامّتين في صنع الصواريخ وتطويرها؛ وهذا معناه، أيضاً، ان شريكه، مصر، وصل الى المستوى ذاته من الخبرة والمعرفة[٧].

وعلّقت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية على هذا الموضوع بأن قدرة العراق على تحسين وتطوير صاروخ «سكود»، بما في ذلك اطالة مداه ودقة اصابته للهدف، تجعله قادراً على تغطية كل شبر في اسرائيل بالصواريخ، دون ان يترك أي جندي عراقي حدود بلاده[٨].

وفي مقالة أخرى لشيف، ذكر ان سوريا حصلت، مؤخراً، على شبكة حديثة من صواريخ سام ـ ٥ التي يصل مداها بئر السبع في الجنوب، وان مجموع شبكة الصواريخ السورية وصل الى ٢٠٠ شبكة هدفها ردع الطيران الاسرائيلي واصابة المواقع العسكرية، وخصوصاً المطارات الحربية

ومراكز تجمّع المدرعات ومخازن الاسلحة وغيرها من الاهداف الهامة[٩].

وأفادت صحيفة «كرستيان ساينس مونيتور» بأن سوريا تملك، الآن، صواريخ سوفياتية من طراز أس ـ أس ـ ٢١، وانها بدأت بالتفاوض مع الصين لشراء صواريخ ام ـ ٩[١٠]. وأعلنت مصادر صحفية أخرى ان سوريا قد أبرمت اتفاقية مع الصين لشراء صواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى المسماة «أشباح الشرق»[١١].

وفي شهر آذار (مارس) ١٩٨٨، أُعلن، في الصحف العالمية والمحلية، عن صفقة سعودية ـ صينية تقتني العربية السعودية، بموجبها، صواريخ أرض ـ أرض صينية الصنع من طراز سي ـ أس ـ أس ـ ٣ والتي يصل مداها الى ثلاثة آلاف كيلومتر، وتستعملها الصين لنقل رؤوس نووية استراتيجية، ولكن يمكن استعمالها لارسال رؤوس متفجرة غير نووية. وعلّقت الصحف الاسرائيلية على الصفقة بأن امتلاك السعودية للصواريخ معناه تمكينها من التدخل في أي حرب عربية ضد اسرائيل، وذلك دون ان ترسل أي جندي الى أرض المعركة. وأضافت هذه الصحف ان تزويد السعودية بالصواريخ هي خطوة اضافية نحو جرّ منطقة الشرق الاوسط الى سباق التسلّح الصاروخي[١٢]. وقال رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، ان اسرائيل تنظر، بقلق بالغ، الى هذه الصفقة، وان شراء السعودية للصواريخ لهو أمر بالغ الخطورة، ممّا جعل اسرائيل تبحث مع الولايات المتحدة في الوسائل اللازمة لمعالجة الامر[١٣]. وفي الوقت عينه، صرّح وكيل مجلس الوزراء، يوسي بن اهارون، بأن من المحتمل ان تعمل اسرائيل لافشال هذه الصفقة. وأفادت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٣، بأن الدفعة الاولى من الصواريخ الصينية قد وصلت، فعلاً، الى السعودية. وأفادت، كذلك، مصادر أوروبية بأن قمراً اصطناعياً سويدياً قد التقط، في منتصف أيلول (سبتمبر)، صوراً لقواعد صاروخية في السعودية. وبعد تحليل هذه الصور من قِبَل خبراء اوروبيين وأميركيين، ومن قِبَل معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، اتضح ان الصور تحتوي على ٥٠ الى ٦٠ صاروخاً باليستيكياً ذات مدى بعيد، وان لهذه الصواريخ قدرة على الوصول الى أهداف بعيدة في الشرق الاوسط[١٤].

ويمكن اعطاء صورة أوضح عن سباق انتشار الصواريخ في الشرق الاوسط بالارقام التالية، والتي نشرت، مؤخراً، في واشنطن، من قبل المعهد الخاص بسياسة الشرق الادنى[١٥]. وعلى الرغم من ان هذه الارقام قد تكون غير دقيقة، الاّ انها تعطي صورة ما عن انتشار الصواريخ ونوعها وفعاليتها (انظر الجدول في الصفحة التالية).

ان القراءة الاسرائيلية لكل هذه الارقام والتطورات تشير الى ان معظم دول المواجهة (باستثناء الاردن) ودول أخرى في المنطقة (العربية السعودية) باتت تمتلك صواريخ أرض ـ أرض، ممّا يدل على تغيّر في الاستراتيجية العربية، ومحاولة منها للالتفاف حول التفوّق الجوي الاسرائيلي، واضعاف الحوافز الاسرائيلية على الحرب. وعلّقت صحيفة «جيروزاليم بوست» بأن الخيار الصاروخي لدى العرب يعطيهم استراتيجية سهلة وممكنة كرد، وردع للتفوق الجوي الاسرائيلي. ومن المقلق أكثر لاسرائيل هو الرؤيا المستقبلية، حيث ان تحسين هذه الصواريخ أصبح ممكناً وسهلاً، وكذلك ان شراءها من دول غير عظمى أصبح متيسراً وأقل قيوداً وتعقيداً[١٦]. وعلّق شيف على هذا بأنه، في نهاية الثمانينات، ستكون الصواريخ في منطقة الشرق الاوسط أطول مدى، وأكثر دقّة، وأعظم تأثيراً ودماراً؛ وكذلك سوف تكون كل الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية عرضة لهذه الصواريخ، ممّا قد يؤثر

الدولة	نوع الصاروخ	المدى بالأميال
مصر	فروغ ٧	٤٠
	سقر	٥٠
	سكود ـ ب	١٧٠
	بدر ٢٠٠٠	٤٨٠
اسرائيل	مار ـ ٢٩٠	٢٠
	لانس	٦٠
	اريحا	٦٠٠
ليبيا	فروغ ٧	٤٠
	سكود ـ ب	١٧٠
	ام.بي.اي.اي	٦٠٠
	اوتراج	؟
العراق	فروغ ٧	٤٠
	أس.أس ٢١	٦٠
	سكود ـ ب	١٧٠
	الحسين	٣٩٠
	العباس	٥٤٠
	أس.أس. ١٢	٥٤٠
سوريا	فروغ ٨	٤٠
	أس.أس. ٢١	٦٠
	سكود ـ ب	١٧٠
	ام ـ ٩	٣٧٥
السعودية	دي.اف ٣ أ	١٨٠٠

في المراحل الاولى للحرب، وبالذات على قدرة التجنيد والهجوم المضاد[١٧].

السلاح الكيميائي

تشير المصادر الاسرائيلية الى ان هناك مؤشرات جدّية تدل على ان منطقة الشرق الاوسط تمرّ بتغيرات هامة في سباق التسلّح، وان هناك اثباتات على ان سوريا ودولاً أخرى في المنطقة قد بدأت، في نهاية العام ١٩٨٦، بتطوير قاذفات كيميائية وغازات عصبية تنقل بواسطة صواريخ أرضية[١٨]. وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في تعليقه على هذا التطور، انه لا يستغرب ان يتغيّر نمط الحرب المقبلة وتكون هنالك محاولة عربية بهجوم كبير ومكثّف على المناطق المأهولة بالسكان. وذكر بعض المعلقين العسكريين في اسرائيل ان هذا التطور بالسلاح الكيميائي وادخال الصواريخ بعيدة المدى لهو محاولة عربية لردع أو للاجابة على السلاح النووي الاسرائيلي. وذكر معهد يافيه للدراسات الاستراتيجية، في تقرير له من تل ـ أبيب، ان التهديد العربي باستعمال السلاح الكيميائي ضد اسرائيل أصبح حقيقة واقعة، وهو بمثابة رد عربي وردع مضاد للقدرة الاسرائيلية النووية[١٩].

وفي تقرير من واشنطن، أورد احد الابحاث العسكرية ان لدى سوريا صواريخ ملائمة لحمل القذائف الكيميائية؛ فاذا استعملت بشكل مناسب سوف تسبب ضرراً هائلاً لقوى الدفاع الاسرائيلية. وقد يستعمل السلاح الكيميائي العربي لتلويث المطارات العسكرية ومخازن الاسلحة وتجمّع القوات. وعلّق التقرير على القدرة العراقية على الحرب الكيميائية بأن سمّتها «القنبلة النووية للرجل الفقير»، وذلك لأنها تهدد التجمّعات السكانية والقوافل العسكرية[٢٠]. كذلك كتب هرش غودمان، في صحيفة «جيروزاليم بوست»، ان من المحتمل ان تكون سوريا قد أدخلت السلاح الكيميائي كرد على الطاقة النووية العسكرية لاسرائيل وكضمان ضد محاولة اسرائيل ضرب المؤخرة السكانية لسوريا[٢١]. وأفاد تقرير لصحيفة «لندن تلغراف»، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، بأن ليبيا زوّدت سوريا بغازات عصبية قاتلة مصدرها الاتحاد السوفياتي، والتي يمكن ان يكون لها أثر هدّام على المدن الاسرائيلية

الرئيسة. وأورد التقرير ان هذه القاذفات الغازية يمكن ان تُنقل، أو تُطلق، بواسطة صواريخ سكود التي تمتلكها سوريا، والتي يصل مداها الى ١٦٠ ميلاً، وهي ذات قدرة على قتل كل شخص موجود في دائرة قطرها ٢٥ ميلاً. وأضاف التقرير ان امتلاك سوريا لمثل هذا السلاح سيعطيها ميّزات هائلة في أي حرب مستقبلية، الأمر الذي يشكّل ضغطاً على اسرائيل لاتخاذ خطوات مانعة، أو للقيام بـ «ضربة وقائية» ضد سوريا[٢٢].

وقد لخّص الرؤيا الاسرائيلية للقدرة الكيميائية العربية الجنرال المتقاعد أهرون لبرن، حيث قال انـه على الرغم من التفوّق الاسرائيلي في المجال النووي لا يشعر العرب بأن لا حول لهم. ان هذا الشعور العربي قائم ـ على حد قوله ـ بسبب امتلاك الدول العربية للسلاح الكيميائي، واقتناعهم بأن هذا السلاح هو جواب مناسب للتفوّق الذري الاسرائيلي، خصوصاً وان هذه الدول تمتلك ما فيه الكفاية من الصواريخ القادرة على اطلاق مثل هذا السلاح[٢٣].

انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية

كان لانشغال العراق في الحرب فائدة كبرى لاسرائيل ولجيشها. وكان بود المسؤولين عن الخطط الامنية الاسرائيلية ان تستمر تلك الحرب الى ما شاء الله. واذا ما قُدّر للحرب ان تنتهي، كان يأمل الاسرائيليون ان يخرج العراق منها منهكاً ومستنزفاً، بحيث لا يتمكن من الاشتراك مع دول المنطقة في الصراع ضد اسرائيـل لسنين طويلة مقبلة. ففي تقرير للجنة العلاقات الخارجية والأمن التابعة للكنيست الاسرائيـلي، حول الاستـراتيجيـة الأمنيـة الاسرائيليـة، وهـو الأول من نوعه وذو قيمة استـراتيجيـة اسرائيليـاً، أقرّت اللجنة بأن الحرب العراقية ـ الايرانية خلقت ظروفاً استراتيجية وسياسية فريدة في نوعها لصالح اسرائيل، وقد لا تتكرر هذه الظروف في المستقبل المنظور[٢٤]. وفي حلقة دراسية حول الحرب العراقية ـ الايرانية، رتّبها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، دامت ثلاثة أيام، كان هناك توافق في آراء الحاضرين، ومعظمهم من كبار الضباط والضباط المتقـاعدين، على أن استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية، من وجهة النظر الاسرائيلية، هو البديل الأفضل والمفضّل. وقيل ان الحرب تلك قلّلت من امكان الدخول في حرب ضد اسرائيل، ومكّنت الجيش الاسرائيلي من تخفيض ميزانيته السنوية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار على امتداد سنين عدة[٢٥]. هذا، وقد احتلت فرضية استمرار الحرب في منطقة الخليج مكانة دائمة، وهامّة، بين الفرضيات المركزية التي كانت تطرحها رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي في تقريرها السنوي لطلب الميزانية السنوية ولتخطيط استراتيجية التسلّح المطلوبة.

أمـا الآن، وبعد موافقة ايران على ايقاف اطلاق النار، وبعد ان بات مؤكداً ان الحرب ـ كما ارادتها اسرائيل ـ قد انتهت، طلع المعلق العسكري الاسرائيلي، زئيف شيف، ليقول ان لانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية أبعاداً مباشرة على الاستراتيجية الاسرائيلية. وأوضح ان الوضع الجديد قد فرض على اسرائيل ان تعيد النظر في تقويمها للوضع، والذي يشير الى امكان حدوث منعطف عسكري هام في المنطقة. وأشار الى ان انهاء الحرب الايرانية ـ العراقية سيفتح صفحة جديدة في المنطقة، وسيكون سبباً في ايجاد طاقات فائضة يمكن ان تتحول ضد اسرائيل، مضيفاً ان اعادة النظر الاسرائيلية في هذا الواقع الجديد يجب ان تبدأ بتقويم مخابراتي شامل لنوايا العراق وتوجهاته في المستقبل المنظور[٢٦].

وخلال أيام الحلقة الدراسية آنفة الذكر، حول الحرب العراقية ـ الايرانية، طرحت آراء عديدة حول توجهـات العـراق بعد الحرب. وقيل ان لايقاف الحرب ثلاثة أبعاد، هي: أولاً، تفرّغ كميات

هائلة من الاسلحة ووسائل الدمار، خصوصاً لدى العراق؛ ثانياً، ابطال فوائد استمرار الحرب ومردودها على الاستراتيجية الاسرائيلية؛ ثالثاً، ازدياد احتمال تجديد الجبهة الشرقية ضد اسرائيل. وذُكر، أيضاً، ان العراق سيصبح قادراً على ارسال ست الى ثمان فرق عسكرية الى الجبهة الشرقية، وانه أصبح ذا خبرة وتجربة هامة على صعيد قوات عسكرية كبيرة وكذلك استعمال سلاح الطيران والصواريخ والسلاح الكيميائي. وفي محاضرة لوزير الدفاع، رابين، قال ان الحرب العراقية ـ الايرانية قد أعطت العراق خبرة عسكرية ميدانية كبيرة، وأصبح الطيران الحربي العراقي قادراً على القيام بقصف جوي لمواقع تبعد أكثر من ألف كيلومتر، تتزود فيها الطائرات بالوقود وهي في الجو، مع العلم بأن المسافة بين العراق واسرائيل حوالى ألف كيلومتر. وأضاف رابين ان العراق يمتلك صواريخ أرض ـ أرض تستطيع الوصول الى أهداف تبعد حوالى ٦٥٠ كيلومتراً؛ وسوف يحصل، قريباً، على صواريخ ذات مدى يصل الى ٨٠٠ كيلومتر[٢٧].

كل هذا يعني ان انتهاء الحرب بين العراق وايران، بالابعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية، يسبب عاملاً استراتيجياً جديداً، أو متجدداً، ليس بوسع اسرائيل الّا أخذه في الحسبان، في تقويمها للميزان العسكري في المنطقة، وفي بناء استراتيجيتها الأمنية الشاملة تجاه الدول العربية.

المقترحات الاسرائيلية للردّ على التطوّرات العسكرية العربية

ثمّة اقتناع لدى معظم الخبراء العسكريين والدوائر السياسية في اسرائيل بأن المدرسة العسكرية التي توجه التسلح والتخطيط العسكري باتت بحاجة الى تغيير وتعديل، بحيث تتمشى مع التغيرات الهامة في موازين القوى في المنطقة. وهناك توجه اسرائيلي واضح تجاه ضرورة البحث في وسائل تعيد الى اسرائيل تفوّقها في قوّتها الضاربة وفي قدرتها على التحرك العسكري؛ وتحدث البعض حول ضرورة ايجاد نموذج أو استراتيجية أمنية جديدة[٢٨].

ويظهر، من خلال النقاش الدائر في الدوائر العسكرية والسياسية الاسرائيلية، ان هناك ثلاث مدارس رئيسة تميّز المحاولة الاسرائيلية لايجاد رد استراتيجي للتغيرات في ميزان القوى العسكري في المنطقة[٢٩]. وعلى الرغم من ان هذه المدارس تبدو وكأنها خيارات بديلة، إلّا انها قد تعمل، أحياناً، مكمّلة لبعضها البعض. أما المدارس الثلاث، فهي:

١ ـ المدرسة الهجومية: يرى اصحاب هذه المدرسة انه بات من الصعب على القوات الاسرائيلية القيام بالمهام الأمنية المتشعّبة التي تتطلب ان تكون جاهزة على كل الجهات، وان تتحمّل ضربة عسكرية مفاجئة، وان تعمل على تطوير شبكة دفاعية ضد الصواريخ، وان تحافظ، في الوقت عينه، على قدرتها الهجومية الفعّالة. لذلك يرون ان على القوات المسلحة ان تركز نشاطها في مجال القدرة الهجومية وبناء الاستراتيجية الهجومية التي تمكّن اسرائيل من انزال ضربة قاضية بالعدو واعطاء أولوية ثانوية لباقي النشاطات والترتيبات العسكرية. ان في جوهر هذه المدرسة ان لا تنتظر اسرائيل حتى يقوم العدو بالهجوم؛ وكذلك يجب عدم السماح له بالوصول الى قدرة اختراق الخطوط الاسرائيلية الأمنية. من هنا يجب ـ حسب اعتقادهم ـ ان تحدد القوات الاسرائيلية «خطوطاً حمراء» لا يسمح للعدو باختراقها. فمثلاً، اذا وصلت القوات الاسرائيلية الى قناعة بأن سوريا، او دولة عربية اخرى، تكاد ان تصل الى قدرات من شأنها، فعلاً، تهديد أمن اسرائيل، فعلى القوات الاسرائيلية القيام بضربها، قبل ان تتمكن هذه من الوصول الى النقطة الحمراء.

٢ ـ المدرسة الدفاعية: تقوم هذه المدرسة على الفلسفة القائلة انه يجب البحث في وسيلة، او

طرق، لابادة جيش العدو دون الحاجة الى اختراق خطوطه الدفاعية، ودون الهجوم على أراضيه. ويرى أصحاب هذه المدرسة ان التطور التكنولوجي، وادخاله، بشكل فعّال، في الاستراتيجية العسكرية، سوف يمكّن اسرائيل من ضرب قوى العدو واصابته بشكل دقيق، والعمل على تدمير قواته من على بعد، ودون دخول أرضه. يمكن، حسب هذه الفلسفة، ان تصد اسرائيل هجوماً مفاجئاً، وذلك بضرب خلفيته ومراكز تجمّعات قواته وآلياته الاساسية، وذلك قبل ان يعمل الجيش الاسرائيلي على تجميع احتياطه. تتطلب هذه الخطة تحويل جزء كبير من مصادر الجيش الى التطوير التكنولوجي والعلمي، ممّا قد يؤدي الى النقص في الأذرع الأخرى. ويرى منتقدو هذه المدرسة ان من أهم سيئاتها عدم الحسم في مصير المعركة واضعافها لقوة الجيش الرادعة.

٣ ـ مدرسة الردع النووي: تقوم هذه المدرسة على ضرورة الجهر بالقدرة الاسرائيلية النووية. ويقول اصحاب هذه المدرسة ان المنطقة سوف تدخل، عاجلاً أم آجلاً، في سباق التسلّح النووي. فعلى اسرائيل، اذاً، الاعلان عن ذلك. وتقوم هذه المدرسة على التكامل للسلاح النووي والتقليدي، حيث تكون القدرة العسكرية التقليدية صغيرة نسبياً ويكون الردع النووي أكثر نجاعة. ويرى معارضو هذه المدرسة ان هنالك خطراً في قيام دولة عظمى باعطاء مظلة نووية للعدو، وان الدول ذات القدرات النووية لن تتنازل عن تطويرها للسلاح التقليدي، وان اسرائيل سوف تتورط مع الولايات المتحدة، اذا ما ركّزت استراتيجيتها على السلاح النووي.

لكن ثمّة مؤشرات الى ان الخيار الاسرائيلي، من خلال النقاشات المستمرة في رئاسة الاركان، هو ليس تبني استراتيجية واحدة، او الارتكاز على مدرسة أمنية واحدة، بل محاولة مزج عناصر من هذه المدارس على نحو من شأنه ان يعطي ـ حسب قناعة الاسرائيليين ـ جواباً ملائماً للتحديات العربية. فهناك محاولة للاجابة عن انتشار الصواريخ؛ وهناك نشاطات وفعاليات وقائية لتخفيف نتائج الحرب الكيميائية او منعها؛ وهناك استعدادات أخرى لمنع، أو التصدي للتحالفات العسكرية العربية في المنطقة. في ضوء ذلك، وبما ان النقاش حول الاستراتيجية الاسرائيلية مستمر، ولكون هذا النقاش، بأبعاده العملية، يبقى سراً من الأسرار العسكرية الخطرة، لا يسعني، هنا، إلّا اعطاء بعض المعالم البارزة في التخطيطات والنوايا الاسرائيلية في محاولتها للرد على التطورات العسكرية العربية.

هناك أربعة معالم بارزة تميّز التخطيط العسكري وبرامج التسلّح:

١ ـ الاستمرار في التطوير التكنولوجي واعطاء أهمية كبرى لتطوير قدرة القوات المسلّحة لضرب الصواريخ والقوة العربية المضادة للطيران. فهناك محاولة مستمرة لتطوير صناعات أسلحة متكاملة وذات تكنولوجيا متطوّرة قادرة على انزال ضربات قاسية ومكثفة. فمنذ سنين عدة، قال وزير الدفاع الاسبق، موشي آرنس، ان اسرائيل تعمل على ايجاد حل لمشكلة الصواريخ العربية. وعلى الرغم من امتناعه عن اعطاء التفاصيل، غير انه قال ان اسرائيل مستمرة في بناء شبكة هائلة من الفعاليات المضادة للصواريخ[٣٠]. وفي حديث لرئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، بعد توليه منصبه، قال ان الرد على الصواريخ العربية يجب ان يكون في تطوير تكنولوجيا عسكرية متطورة، والاعتماد، بشكل أكبر، على حرب الالكترونيات والسلاح القادر على الابادة من بُعد، وبشكل دقيق[٣١]. وفي حديث لرابين، اثر الغاء مشروع طائرة «لافي»، قال ان الغاء مشروع «لافي» لم يكن لأسباب اقتصادية، بل نتيجة القناعة بأن للحرب المقبلة احتياجات من نوع آخر، وان على اسرائيل العمل والتركيز على ايجاد وسائل لضرب، أو ردع، القوى العربية القادرة على شل الطيران الاسرائيلي[٣٢].

هذا وقد اوردت الصحف الاميركية، والاسرائيلية، ان وزارة الدفاع الاسرائيلية وقّعت، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، اتفاقية مع قسم الدفاع الفضائي الاميركي لتطوير مشترك لصاروخ «حيتس» (السهم). وهذا الصاروخ ذو قدرة على ضرب الصواريخ الباليستيكية (ATBM) قصيرة ومتوسطة المدى، ومن شأنه الانخراط في برامج «حرب النجوم». كذلك نقل بعض الصحف، في فترة سابقة، خبراً مفاده ان اسرائيل قامت بتجربة ناجحة لاطلاق الصاروخ «اريحا ـ ٢» مداه ٥٠٠ ميل؛ وقال بعض الخبراء ان هذا الصاروخ قادر على نقل القنابل النووية. وأفادت المصادر العسكرية بأن لهذا الصاروخ نظام توجيه متطوراً أكثر من ذلك الذي استعمل في «اريحا ـ ١» الذي اطلق في بداية السبعينات. وقيل ان اسرائيل تنوي القيام باطلاق نوع محسّن لهذا الصاروخ يكون مداه ٨٧٠ ميلاً[٣٣]. وعلم ان اسرائيل تملك مئة صاروخ من طراز «اريحا ـ ١» منتشرة في مواقع عدة، بما في ذلك هضبة الجولان والنقب[٣٤]. وعندما اطلقت اسرائيل القمر الاصطناعي «افق ـ ١»، في أيلول (سبتمبر) الماضي، حوّلت الكثير من الانظار الى نوع الصاروخ الذي استعمل في اطلاقه. وقيل من المعتقد ان تكون اسرائيل قد استعملت صاروخ «اريحا ـ ٢» متطوراً. وقيل ان هذا الصاروخ ضخم وذو قدرة موجهة دقيقة، ويمكنه الوصول الى الاهداف بشكل دقيق. كما ان هذا الصاروخ قد يعطي اسرائيل ذراعاً طويلة لضرب الاستعدادات العسكرية العربية[٣٥]. وفي تقرير لمجلة *Policy Focus* (أيار ـ مايو ١٩٨٧)، جاء ان اسرائيل قامت، في السنين الماضية، بتطوير الصواريخ المضادة للصواريخ. ومن خلال الابحاث والتجارب طوّرت اسرائيل عدداً من التحسينات والتعديلات على الصواريخ المضادة نالت اعجاب الخبراء الاميركيين. ومن جملة هذه التطويرات التكنولوجية برامج كمبيوتر متطورة ونماذج كهربائية وأجهزة مضادة للكهربائيات وأسلحة ليزر وأجهزة هولوغرافية وتحويلات رادارية ضد الصواريخ. ونُشر ان اسرائيل قامت باختراع مدفعية تعمل بنظام Electrochemical ، وهو أفضل بكثير من نظام Electromaznetic ، حيث لا يُعتمد على القوة الكهربائية في تشغيلها. وهناك، أيضاً، معلومات بأنه، بالاضافة الى صاروخ «حيتس»، قامت المصانع العسكرية الاسرائيلية بتصنيع صاروخ مضاد للصواريخ قصيرة المدى، وهو من طراز AB-3 [٣٦].

ان هذه المعلومات ان دلّت على شيء، فانما على ان هناك تحولاً ملموساً في التخطيط الاسرائيلي، والاعتماد المتزايد على آلات دمار الكترونية موجّهة، دفاعية وهجومية.

٢ ـ ومن المعالم الاخرى للتوجّهات الاسرائيلية الجديدة الرجوع الى التحدث عن الضربات الوقائية، وعن محاولة ازالة الخطر العربي قبل ان يقع، فعلاً، على اسرائيل. ففي مقالة للمعلق العسكري رؤوبين فدهتسور، كتب: «ان أمام هذا الخطر الكبير وقدرة الدمار العربية لا تستطيع اسرائيل الاّ العودة الى سياسة الضرب الوقائي، او الحرب الواقية، أي محاولة ابطال فعالية الخطر لدى دولة المواجهة، او دول المواجهة». وأضاف انه، بعد دراسة القدرة الضاربة العربية الحاضرة، والمستقبلية، اتضح ان سلاح الطيران الاسرائيلي قد يجد صعوبة هائلة في التصدي لكل الاهداف العربية في آن. ومن هنا، رأى ان «الاستنتاج الحكيم هو ادخال مبدأ الضرب الوقائي كجزء أساسي في استراتيجية الجيش الاسرائيلي. وان عدم حصول اسرائيل على صواريخ مضادة للصواريخ يزيد في حتمية الرجوع الى الحرب الواقية»[٣٧].

وفي تصريح لوزير الخارجية السابق، شمعون بيرس، لصحيفة «هآرتس»، عقب تزايد الاخبار عن انتشار الصواريخ لدى الجيوش العربية، قال «ان الجهود الاسرائيلية يجب ان لا تكون فقط

كيف ننتصر في الحرب بل كيف نمنع وقوعها». وأضاف ان جيش الدفاع الاسرائيلي يعمل متابراً لاعطاء الجواب الصحيح لمنع وقوع الحرب[٣٨]. وفي هذا المجال، أيضاً، علّق وزير الدفاع، رابين، بأنه في مرحلة معيّنة، عندما ترى اسرائيل ان العرب قد قرروا دخول الحرب، او القيام بهجوم ضد اسرائيل، سوف تحاول القوات الاسرائيلية ضرب هذا الهجوم قبل وقوعه[٣٩].

وفي تحليله للمتغيرات العسكرية في المنطقة، أشار الكاتب العسكري كوردسمان الى ان اسرائيل، في خطط دفاعها، تعطي أولوية عالية لضرب وابادة قوى الطيران وقواعد طيران العدو، اما قبل وقوع الحرب أو في المراحل الاولى لها[٤٠]. وبغض النظر عن الصعوبات العملية والتحفظات السياسية لتنفيذ فكرة الحرب الوقائية، فان الأدلة تشير الى ان الجيش الاسرائيلي قد أعد، ويعدّ، الخطط البديلة للتخلص الكلّي، او الجزئي، من القواعد والأهداف العسكرية العربية المعيقة للتفوّق الجوي الاسرائيلي والمهددة لقدرة اسرائيل على الانتصار في أي معركة مقبلة.

٣ ـ على الرغم من التخطيط لردع، ولضرب، قواعد الصواريخ العربية ووسائلها الاخرى الموجهة ضد المؤخرة الاسرائيلية، الّا ان قيادة الجيش الاسرائيلي تعمل على تهيئة هذه المؤخرة وقدرتها على استيعاب الضربات العربية اذا ما نجحت باختراق وسائل الوقاية المختلفة. فمنذ ان تزايد الحديث عن وجود السلاح الكيميائي لدى بعض الدول العربية، وخصوصاً لدى سوريا والعراق، حتى بات من المؤكد ان تعمل الدوائر العسكرية الاسرائيلية على ايجاد وسائل واقية، مثل ادخال برامج تعليمية في المدارس حول الموضوع، وتزويد معظم السكان بالاقنعة الواقية، والقيام بالتدريبات الشعبية المدنية، والتدريبات العسكرية المناسبة، وبناء ناقلات مصفحة واقية، وغيرها من الوسائل التي من شأنها ان تستوعب الهجمات الكيميائية والغازية بأقل قدر ممكن من الخسائر. هذا وأُعلن في تل ـ أبيب، ان المدارس والمستشفيات قد باشرت، فعلاً، في ممارسة الترتيبات الوقائية ضد الكيميائيات. وأعلنت وزارة الثقافة والتعليم ان آلاف الطلاب يقومون بالاشتراك في تدريبات وتحضيرات من شأنها اعدادهم لمواجهة خطر حرب بيولوجية، او كيميائية. وقيل ان معظم المستشفيات العامة أصبحت مؤهلة لاستيعاب نتائج مثل هذه الحرب، وقادرة على التعامل معها ومعالجتها[٤١].

وقد صرح قائد سلاح الهندسة الاسرائيلية بأن أذرع سلاحه المختلفة قد حقّقت قفزات في مجال استعداداتها الوقائية ضد الحرب الكيميائية والبيولوجية، وان الاستعدادات لمثل هذه الحرب دخلت، الآن، في كل التمرينات والتدريبات العسكرية لقوات الجيش المختلفة، وان هناك اجهزة متقدمة قد أُدخلت في نظم الاجهزة الوقائية للجيش[٤٢].

٤ ـ وعلى الرغم من كل الحديث عن تطوير السلاح المضاد للصواريخ، وعن الرجوع الى استراتيجية الحرب الوقائية، الّا ان استعمال القدرة النووية والتلميح بامكانية استعمال سلاح نووي ضد الدول العربية بقي «الخيار الأضمن» لدى دوائر الامن الاسرائيلية. ان معنى «الخيار الأضمن» متعدد التفسير، وله اوزان مختلفة، في النقاش الاسرائيلي الاستراتيجي. فمنذ سنين واسرائيل تعطي اشارات متناقضة، وغامضة، حول موضوع حيازتها للسلاح النووي. وعندما يُسأل المسؤولون الاسرائيليون حول هذا الموضوع، يجيبون، بشكل مبسّط، بأن اسرائيل سوف لا تكون الدولة الأولى التي تُدخل السلاح النووي في المنطقة. ولغاية هذه اللحظة، لم يعترف أي مسؤول اسرائيلي بوجود مخزون كبير للاسلحة النووية في اسرائيل، علماً بأن هذا الامر تكرر ذكره في كثير من المصادر الدولية والعسكرية. وعندما تحدث رئيس وزراء اسرائيل، في دورة هيئة الامم الخاصة بنزع السلاح،

في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، كرر العبارة السابقة بأن اسرائيل لن تكون الدولة الاولى التي تدخل السلاح النووي في المنطقة، ونادى بالاتفاق حول منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط. ولكنه عاد وأكد ان اسرائيل سوف لا توقّع على معاهدة عدم انتشار السلاح الذري.

هناك نقاش مستمر في الاوساط الاسرائيلية المعنيّة حول الحكمة من اعلان، او عدم الاعلان، عن حقيقة وجود سلاح نووي في اسرائيل. فهناك مجموعة من الاستراتيجيين ترى ان تعلن اسرائيل على الملأ عن تطويرها للقدرة النووية، وذلك لكي يكون الاعلان مساعداً قوياً لردع العرب وحلفائهم السوفيات[٤٣]. وهناك من يعتقد بأن الاعلان عن وجود قنابل نووية سوف يكون سلبياً جداً، حيث انه سيجبر العرب ويدفعهم الى البحث عن طرق لشراء، او الحصول أيضاً، على قنابل نووية، مما هو ليس في صالح اسرائيل. لذلك، ينبغي ـ حسب اعتقاد هذا الفريق ـ الابقاء على الغموض في هذا الموضوع، لأنه أسلم لاسرائيل. وهناك، أيضاً، اعتقاد بأن الفكرة القائلة ان عامل الردع غير مؤكد طالما ان الجهر به غير وارد هي فكرة غير مؤكدة وغير مضمونة؛ وكذلك ان الجهر بوجود سلاح نووي لا يعني، بالتأكيد، التنازل عن تطوير السلاح التقليدي. ومن هنا ليس هناك حاجة الى الاعلان عن وجود السلاح النووي. يضاف الى ذلك، ان الاعلان عن وجود السلاح النووي سوف يدخل اسرائيل، سياسياً، في مآزق دولية كثيرة، أهمّها في علاقاتها مع الولايات المتحدة[٤٤].

وفي الحديث عن ايجاد جواب عملي ومقنع لوجود السلاح الكيميائي لدى العرب، ثمة رأي سائد بأن وجود السلاح النووي لدى اسرائيل سوف لا يردع العرب عن استعمال الغارات الكيميائية، اذا ما شعروا بالحاجة الى ذلك، وان لا بديل لاسرائيل من الاستراتيجية الأمنية التقليدية، ومدرستها المعروفة بالضرب المسبق او الهجمات الوقائية. وفي هذا الصدد، قال رابين: «لا يوجد لدى اسرائيل حلول سحرية تجعلها تتنازل عن تطوير السلاح التقليدي الذي لا يمكن لها العيش بدونه»[٤٥]. ومن هنا يبقى الخيار النووي ذا طابع ردعي عام يستعمل عند الضرورة القصوى، وليس بديلاً من تطوير، وتقوية، قدرة القوات المسلحة الاسرائيلية على ايجاد الرد التقليدي على قوّة العرب الضاربة المتزايدة.

استنتاجات

ان الحديث الاسرائيلي المتكرر عن الخلل المتزايد في موازين القوى العسكرية في المنطقة لصالح الجيوش العربية، وعن التطور النوعي والكمّي لهذه الجيوش، بما في ذلك ادخال أنظمة صواريخ متوسطة، وبعيدة، المدى، وامتلاكها للسلاح الكيميائي، والغازي، لهو مؤشر الى التفكير العسكري الاستراتيجي والى نوايا اسرائيل العسكرية ـ السياسية تجاه دول المنطقة والتوازن الاستراتيجي معها. لقد بات من المعروف ان تقويم اسرائيل للميزان العسكري بينها وبين الدول العربية ليس دقيقاً بالضرورة، من حيث الواقع المادي له، ويختلف، أحياناً، عن التقويم الموضوعي للخبراء العسكريين الأجانب، والاميركيين منهم بالذات.

هناك ثلاثة عوامل تجعل التقويم الاسرائيلي يختلف عن التقويم الموضوعي لموازين القوى في المنطقة:

اولاً: يقوم التقويم العسكري الاسرائيلي على تعداد واحصاء القوى البشرية والآلية لكل الجيوش العربية، من ليبيا وحتى سوريا، مروراً بمصر والعربية السعودية والعراق والاردن، وذلك انطلاقاً من فرضية انها قوة واحدة وجيش واحد يدخل كله أرض المعركة مع اسرائيل. وفي تقرير

للمخابرات المركزية الاميركية، قُدّم الى الكونغرس في نهاية العام ١٩٨٦، ذكر ان حسابات اسرائيل الاستراتيجية وتقويمها لحاجتها الى التسلّح مبنية على حسابات غير واقعية. فهي تعتمد على الأخذ في الحسبان مجموع السلاح الموجود لدى الدول العربية، وبالطبع هذا غير واقعي. وأشار التقرير الى ان اسرائيل قد صرّحت بأن نسبة التسلح بين العرب وبينها قد فاقت النسبة المقبولة لديها وهي ١:٣. وأضاف التقرير ان التسلّح العربي قد يؤدي، حتى نهاية الثمانينات، الى تقليص تدريجي للتفوق الاسرائيلي النوعي؛ ولكن المخابرات المركزية لا تتفق مع اسرائيل على شمل كل الجيوش العربية في تقويم الميزان العسكري مع اسرائيل(٤٦).

ثانياً: ان القراءة الاسرائيلية للاستعداد وللتطورات العسكرية العربية تتسم، أحياناً، بالمبالغة النابعة من الحذر الشديد والتقويم الاقصى للامور. ففي أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما اعتبر فشل المخابرات العسكرية في اعطاء التقويم الصحيح لتحرك الجيوش العربية، باتت القيادات العسكرية الاسرائيلية تصوّر الوضع العسكري، باستمرار، بأنه خطر، وتعطي صوراً قاتمة للاستعدادات العربية، وأصبحت تثير الاهتمام بل تستفيد من التسلح العربي حتى ولو كان طفيفاً، او انه لا يغيّر من التوازن النوعي للتسلح.

ثالثاً: الامر الاكثر أهمية وتأثيراً هو ان اسرائيل باتت أسيرة شعورها بضرورة استمرار تفوقها العسكري، والحفاظ على هذا التفوق حتى ولو على حساب البحث عن بديل له. ان ضرورة التفوق العسكري الاسرائيلي على الجيوش العربية لا يُبغى منه تدعيم استراتيجية سياسية تهدف الى حل الصراع، بل هو، ومنذ زمن بعيد، الاستراتيجية السياسية بحد ذاته. فالكثير من المعلقين العسكريين والسياسيين يرون ان اسرائيل لا تملك خطة سلام شاملة تدخل من ضمنها حسابات الموازين العسكرية، بل الارجح هو ان لاسرائيل خططاً أمنية وعسكرية ثابتة قد لا تأخذ في الحسبان البدائل السياسية لها، وقد لا يتغير جوهرها حتى في ظروف سلام في المنطقة. وكمؤشر الى هذا التقويم ما ورد، مؤخراً، في الصحف الاجنبية، والاسرائيلية، عن ان «الموساد» الاسرائيلي يسعى، جاداً، الى ضرب المشروع الارجنتيني ـ المصري لصنع الصواريخ في مصر، وذلك على الرغم من ان اسرائيل بحالة سلام مع مصر. ان هذا التصرف الاسرائيلي نابع من كون اسرائيل لا تزال تدخل القوى العسكرية المصرية في حساباتها كجزء من الكل العربي وكعامل هام في تقويمها لتفوّقها العسكري المطلوب.

لقد أصبحت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هذه تعتبر من قبل الادارة الاميركية وكأنها قد تكون عائقاً أمام البحث عن طرق للسلام في المنطقة. وعلى الرغم من ان الادارات الاميركية المتتالية كانت تشجع، عملياً ومعنوياً، السياسة العسكرية الاسرائيلية، فقد بدا، مؤخراً، ان الاميركيين اصبحوا أكثر قلقاً على استمرار احتفاظ اسرائيل بالتفوق العسكري، وباتوا اكثر اقتناعاً بأن هناك حاجة الى البحث عن سبل أخرى بديلة من ذلك. فعندما زار رابين واشنطن، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، كرر له الرئيس رونالد ريغان التزام الولايات المتحدة لأمن اسرائيل، ولكن أكد له، في الوقت عينه، ان اسرائيل سوف لا تكون دوماً آمنة دون السلام، وان عليها ان تكون واقعية وتبدي استعداداً لاستغلال فرص السلام في المنطقة. وقال ريغان مع ان اميركا ستلتزم بمساعدة اسرائيل في بناء صاروخ «حيتس»، الّا ان هذا الامر لن يكون الّا جواباً جزئياً للاخطار التي تواجهها اسرائيل(٤٧). وخلال المفاوضات التي أجراها رابين مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، حول موضوع الصواريخ، اكد له شولتس انه لا يوجد علاج عسكري محكم ضد الصواريخ، وعلى اسرائيل العمل جادة على السلام والاسراع في الدخول في مسيرته(٤٨).

وفي حديث مع بعض الدبلوماسيين السوفيات، ومن ضمنهم أشخاص اشتركوا في اللقاءات السوفياتية ـ الاميركية والسوفياتية ـ الاسرائيلية التي تمّت مؤخراً، أكد بعضهم ان الولايات المتحدة بدأت تبدي قلقاً، نتيجة سباق التسلح في الشرق الاوسط، وباتت تتحدث، جدياً، عن ضرورة ايجاد حل سلمي في المنطقة، لمنع وقوع كارثة في المستقبل القريب. وقيل ان الاسرائيليين، في حديثهم مع السوفيات، وخصوصاً شامير، لم يبدوا أي تغير سياسي في اعتمادهم على التفوق العسكري وقوتهم العسكرية في المنطقة. وقال بعض السوفيات انهم لاحظوا بوادر اختلاف في تقويم الوضع في الشرق الاوسط بين الادارة الاميركية والمسؤولين الاسرائيليين. فبينما يشعر الاميركيون بالحاجة الى منع استمرار سباق التسلح، تلحّ اسرائيل على المزيد من التسلّح والمساعدات العسكرية. وعقّب احدهم بأنه لا يستبعد ان تكون اسرائيل قد أطلقت القمر الاصطناعي «أفق ـ ١»، في محاولة منها لاقناع الاميركيين (وبالطبع الاعداء) بقدرة اسرائيل على الاستمرار في التفوق العسكري. ومن هنا ينبع عدم الحاجة الى الاستعجال في مسيرة السلام وفي التنازل الاميركي في العلاقات مع السوفيات في المنطقة.

وكتلخيص، يمكن القول انه مهما كانت التحركات السياسية المقبلة، ولكون الوضع الداخلي الاميركي، والاسرائيلي، غير مؤهلين للدخول في مفاوضات سياسية جدية في الشهور المقبلة، فان الاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية سوف تستمر في كونها الاطار الفكري المسيّر لسياسة الحكومة الاسرائيلية؛ وتبعاً لذلك المسيّر للتعامل الاميركي معها. وفي ضوء ما ورد، يمكن تلخيص بعض التوقعات للتحركات الاسرائيلية العسكرية المقبلة:

١ ـ ان اطلاق القمر الاصطناعي «أفق ـ ١» والاتفاق مع وزارة الدفاع الاميركية على صنع صاروخ «حيتس» والحديث عن صناعة صاروخ «اريحا ـ ٢» متطور، لهو جزء من نشاط تكنولوجي والكتروني مستمر، وسيتصاعد في السنين القليلة المقبلة. ان لهذا النشاط العسكري ثلاثة اتجاهات رئيسة، هي: اولاً (دفاعية) ايجاد طرق ووسائل لمنع الصواريخ العربية من اختراق أجواء اسرائيل؛ وثانياً (هجومية) تطوير وسائل لضرب المواقع والمنشآت العربية دون حدودها؛ وثالثاً (استخباراتية) العمل على تطوير وسائل الاستكشاف وتصعيد قدرة اسرائيل على رصد تحركات وتطورات الجيوش العربية.

٢ ـ في حالة شعور اسرائيل بأن جيشاً او جيوشاً عربية قد طورت وسائل دمار فعّالة قبل ان تطور هي وسائل مضادة لها، او واقية منها، فسوف تعمل على محاولة ازالة، أو تعطيل، هذه الوسائل. فليس من المفاجيء، وفي ظروف سياسية وعسكرية مناسبة، ان تقوم اسرائيل بضرب بعض المنشآت للصناعات العسكرية المتطورة في العراق وسوريا وفي بلدان أخرى في المنطقة.

٣ ـ من المحتمل ان تصعّد اسرائيل محاولاتها العلنية والسرية لتشجيع، او توريط، بعض دول المنطقة في صراعات وخلافات بعيدة من الصراع معها، وذلك لفتح جبهة جديدة قد تعوّض اسرائيل عن خسارتها في انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية. وقد تكون الساحة اللبنانية أرضاً خصبة لذلك؛ ولكن قد يتخطاها الامر الى ساحات أخرى في المنطقة.

٤ ـ قد تعمل اسرائيل، خصوصاً اذا شعرت بأن الادارة الاميركية تقترب من الاتفاق مع السوفيات حول حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الى خلق أزمة بينهما في المنطقة. وقد يكون ذلك امّا من خلال تأزيم الساحة السورية ـ الاسرائيلية، او من خلال تأزيم موضوع الانتشار النووي في المنطقة، وبالذات من خلال احراج اميركا باعلان، او اظهار، القدرة النووية الاسرائيلية. وقد

تستعمل اسرائيل ما تسميه بالحرب الوقائية، او الضربات المانعة أيضاً، لتوريط الادارة الاميركية وتأزيم علاقاتها مع السوفيات وعلاقة السوفيات مع دول المنطقة.

كل هذه الاحتمالات، وغيرها، دُرست، وتُدرّس، بشكل مستمر، في رئاسة الاركان الاسرائيلية. وقد توضع أجزاء منها قيد التنفيذ في الظروف التي تراها اسرائيل مناسبة، أو، اذا احتاج الامر، ان تعمل لخلق مثل هذه الظروف. ان مثل هذا القرار الاسرائيلي لا يقتصر، بالطبع، على الظروف الاسرائيلية الذاتية فحسب، بل تلزمه ظروف عربية ودولية تتعامل معه بشكل مكمّل ومناسب.

---

(١) *The New York Times*, 20/9/1988

(٢) Luttwak, Edward N.; "Defence Planning in Israel" in Neuman (Ed.), *Defence Planning in Less Industrialized States*, Boston: Lexington Books, 1984, pp. 131 - 144.

(٣) هآرتس، ٨/٩/١٩٨٨.

(٤) معاريف، ١/٩/١٩٨٨.

(٥) U.S.A. Government, *Draft Document - CIA*, Washington, D.C., 1986.

(٦) هآرتس، ٤/٦/١٩٨٦.

(٧) المصدر نفسه، ٧/٤/١٩٨٨.

(٨) جيروزاليم بوست، ٢٣/٣/١٩٨٨.

(٩) هآرتس، ٤/٨/١٩٨٨.

(١٠) *Christian Science Monitor*, July 15, 1988.

(١١) هآرتس، ٦/٩/١٩٨٨.

(١٢) المصدر نفسه، ومعاريف، ٢١/٣/١٩٨٨.

(١٣) هآرتس، ٢٣/٣/١٩٨٨.

(١٤) المصدر نفسه، ٢٠/٩/١٩٨٨.

(١٥) *Christian Science Monitor*, July 15, 1988.

(١٦) جيروزاليم بوست، ٨/٧/١٩٨٨.

(١٧) هآرتس، ١/٧/١٩٨٨.

(١٨) Haselkorn, Avigdor; *Global Affairs*, Vol. 3, No. 1, 1988.

(١٩) انظر ياكوف موريس، جيروزاليم بوست، ٢٣/٩/١٩٨٧.

(٢٠) "Research Memorandum", *Policy Focus*, No. 4, May 1987.

(٢١) جيروزاليم بوست، ٩/١/١٩٨٧.

(٢٢) *The Jewish Week*, 9/1/1987

(٢٣) هآرتس، ٨/٩/١٩٨٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ٣١/٧/١٩٨٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ١١/٤/١٩٨٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ٢/٩/١٩٨٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ١٣/٣/١٩٨٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ومعاريف، ٣١/٧/١٩٨٨.

(٢٩) هآرتس، ٧ و٩ و١٠ و١٤ و١٧ - ١٨/٨/١٩٨٧.

(٣٠) *FBIS* (MEA), 24/4/1984, pp. 14 - 15.

(٣١) هآرتس، ٢/٤/١٩٨٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ٢٨/٣/١٩٨٨.

(٣٣) جيروزاليم بوست، ٢٩/٦/١٩٨٨.

(٣٤) *The New York Times*, 22/7/1987

(٣٥) هآرتس، ٢٣/٩/١٩٨٨.

(٣٦) "Research Memorandum", *Policy Focus*, No. 4, May 1987, pp. 1 - 8.

(٣٧) هآرتس، ١٤/٧/١٩٨٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ٨/٦/١٩٨٨.

(٣٩) Haselkorn, *op. cit.*

(٤٠) Cordesman, Anthony H.; *The Arab*

Israeli Military Balance and the Art of Operation, Washington, D.C.: American Interprise Inst., 1986, pp. 40 - 43.

(٤١) *The Jewish Week*, 9/1/1988.

(٤٢) معاريف، ١٨/٨/١٩٨٨.

(٤٣) Blitzer, Wolf; "Israel and Nuclear Deterrence", *Global Affairs*, Vol. 3, No. 4, Fall 1988, pp. 196 - 199.

(٤٤) *Global Affairs*, Vol. 3, No. 1, Winter 1988, pp. 128 - 130.

(٤٥) مقابلة مع اسحق رابين في التلفزيون الاسرائيلي، ٢٢/١٢/١٩٨٥.

(٤٦) "Draft Document - CIA", *op. cit.*

(٤٧) هآرتس، ٢٩/٦/١٩٨٨.

(٤٨) *Christian Science Monitor*, July 15, 1988.

النشاط الصهيوني في العراق خلال فترة الاستقلال (١٩٣٠ ـ ١٩٤٠)*

هشام فوزي عبد العزيز

تتناول هذه الدراسة موضوع النشاط الصهيوني في العراق، خلال فترة الاستقلال (١٩٣٠ ـ ١٩٤٠). وتعالج الدراسة جوانب مختلفة من ذلك النشاط. ولعل من اهم تلك الجوانب التنظيمات الصهيونية السرية التي ظهرت في العراق، مع تبيان اهدافها ونشاطاتها، اضافة الى النشاطات الصهيونية الفردية؛ اذ دخل العراق بعض الصهيونيين من اجل نشر الدعاية الصهيونية، والعمل على تنشيط الحركة الصهيونية بين يهود العراق. وثمة النشاط الصهيوني في المجال الثقافي والتربوي، مع التركيز على نشر الافكار والمبادىء الصهيونية في المدارس اليهودية، ونشر المواد الدعائية، من كتب ومنشورات، ذات الاغراض الصهيونية. ويلي ذلك تطرق البحث الى التوظيفات والتبرعات المالية من قبل يهود العراق للمؤسسات الصهيونية في فلسطين، وخارجها، لا سيما عملية التبرع للكيرن كاييمت وكيرن هيسود، وبيع الشيكل، والتحويلات المالية، وعملية شراء الاراضي في فلسطين. وتتعرّض الدراسة الى موضوع النشاط الصهيوني في المجال الاقتصادي، خاصة مسألة ترويج البضائع والمنتوجات اليهودية في العراق. ثم تتناول موضوع الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين؛ اذ ان تلك الهجرة قد ازدادت، آنذاك، مع ابراز العوامل التي أدّت الى تلك الزيادة، ووسائل وطرق هذه الهجرة.

ومن المواضيع الحيوية والهامة التي عولجت في هذه الدراسة موضوع ترويج اللاسامية، او معاداة اليهود، في العراق، مع دحض تلك الادعاءات والتهم الباطلة التي لُفّقت ضد العراق. وقد شهد النشاط الصهيوني في العراق تطوراً جديداً، خلال الفترة التي هي قيد البحث، تمثّل في النشاط السياسي الذي قامت به الوكالة اليهودية في العراق، بغية ايجاد صلة سياسية مع بعض ساسة العراق، ومن أجل العمل على توطين يهود العالم هناك. كذلك تناول العوامل التي أدت الى التقليل من قوة، وفاعلية، النشاط الصهيوني في العراق، وبشكل خاص الموقف الحكومي الرسمي،

* للكاتب نفسه دراستان اخريان في الموضوع ذاته، ولكن في فترات مختلفة. راجع «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٤١ ـ ٦٠؛ و«النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني، ١٩٤١ ـ ١٩٤٦»، المصدر نفسه، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٨ ـ ٨٣.

والموقف الشعبي العام المعادي لذلك النشاط.

التنظيمات الصهيونية السرية

تعتبر معاهدة العام ١٩٣٠ أهم المعاهدات التي عقدت بين بريطانيا والعراق، لأنها ألغت الانتداب على العراق. وفي العام ١٩٣٢، دخل العراق عصبة الأمم واستقل عن بريطانيا، ولكنه بقي مرتبطاً معها بمعاهدات وفرّت لها شيئاً لا يستهان به من النفوذ؛ ومع هذا، فقد أصبحت السلطات العراقية في وضع يمكّنها من التصدي، بشكل أكثر فاعلية، للنشاط الصهيوني، فتقلص هذا النشاط، جراء ذلك[١].

ونتيجة لضغط الحكومات العراقية على النشاط الصهيوني، لجأ أنصار الحركة الصهيونية الى انشاء تنظيمات صهيونية سرية، فيما بين العامين ١٩٣٠ و١٩٤٠.

ومن المفترض ان يكون لهذه التنظيمات نظام داخلي ومنهاج عام، ولكنني لم أجد في المراجع المتخصصة المعلومات الوافية عن ذلك، وربما تكون هذه المناهج والأنظمة مكتوبة باللغة العبرية، وموجودة في الارشيفات الصهيونية. وهذه التنظيمات هي: جمعية أحي عيفر، ومنظمة الشبيبة العبرية، وجمعية الشبان الاسرائيليين، وتنظيم شلومو شكوري الصهيوني.

جمعية أحي عيفر

قام بعض الشبان اليهود في بغداد، وفي مقدمهم الياهو هيلل ومئير ميشل، بتشكيل جمعية صهيونية، وذلك في أوائل العام ١٩٢٩، من أجل دراسة اللغة العبرية، وتدريب وتأهيل الشبان اليهود على عمليات الهجرة الى فلسطين، اضافة الى أهداف صهيونية أخرى. وأطلق هؤلاء الشبان على جمعيتهم اسم «أحي عيفر»؛ وقد أشرف على تنظيم شؤون الجمعية عدد من المعلمين اليهود، الذين قدموا من فلسطين، مثل موشي سوفر ومئير شيلون وأ. نيدرمان واسحق الغاليلي وابراهام روزن. واتخذ أعضاء جمعية أحي عيفر من «المدراش تلمود توراة» مقراً لجمعيتهم؛ وأسس أعضاء الجمعية مكتبة صهيونية تحتوي على بعض الكتب المتعلقة بالحركة الصهيونية[٢].

وذكر ابراهام تورنا في كتابه «جمعية احي عيفر الصهيونية» ان الجمعية المذكورة قد ساهمت في مجالات صهيونية عديدة، منها: نشر وتعميم اللغة العبرية بين أفراد الطائفة اليهودية في العراق؛ وتأهيل أعضاء الجمعية من أجل الهجرة الى فلسطين؛ وبتأثير من أعضاء الجمعية، هاجرت أعداد لا بأس بها من الشبيبة اليهودية، بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٥[٣]؛ ثم ان أعضاء الجمعية تبرّعوا بمبالغ كبيرة من الأموال الى «صندوق أرلوزوروف». ولم يكتف الأعضاء بذلك، بل أقاموا ورشة لتجليد الكتب، على ان يذهب ريعها الى الكيرن كاييمت[٤]. وكان لأعضاء جمعية احي عيفر دور كبير، فيما بعد، في اظهار وتكوين حركة الطلائع[٥]؛ اذ ان النواة الأولى لهذا التنظيم، في بغداد، كانت من بين أعضاء جمعية أحي عيفر. كما نظم أعضاء الجمعية زيارات لعدد من يهود العراق الى معرض تل ـ أبيب، اضافة الى انهم عملوا على توزيع الانتاج اليهودي المرسل من فلسطين في العراق[٦].

وأخذ نشاط جمعية أحي عيفر بالتقلّص، منذ العام ١٩٣٣، بعد ان هاجر قسم من الأعضاء، منهم عوفاديا حايك، الذي هاجر العام ١٩٣٢؛ وفي العام التالي تبعه رئيس الجمعية، الياهو أهرون، والمعلّم ابراهام روزن الذي كان من النشيطين في هذه الجمعية، وغيرهم. اضافة الى ان انشقاقاً قد وقع، العام ١٩٣٤، بين صفوف الأعضاء المتبقين؛ اذ ان قسماً منهم لم يكتف بالنشاط

الصهيوني المحدود، الذي مارسته الجمعية، فطالبوا بزيادة هذا النشاط، لكن ذلك لم يُجدِ نفعاً، فترك هؤلاء الجمعية، وانشأوا جمعية صهيونية جديدة، تدعى «شيمش» (الشمس)[٧].

وكان يترأس جمعية شيمش الصهيونية رؤوفين بارامون ويعقوب زلوف. وقد انضم الى الجمعية عدد آخر من الشبيبة اليهودية البغدادية، وأنشأ أعضاء الجمعية مكتبة صهيونية، بعد ان استوردوا الكتب العبرية من فلسطين، وأعاروا هذه الكتب لأعضاء الجمعية. يضاف الى ذلك ان الأعضاء درسوا اللغة العبرية، وأخذوا يؤهلون أنفسهم من أجل الهجرة الى فلسطين. وقد اختلف أعضاء جمعية شيمش عن التنظيمات الصهيونية الاخرى بأنهم «حاولوا تأهيل الاعضاء للعمل الزراعي»[٨].

ولم تستمر جمعيتا أحي عيفر وشيمش طويلاً؛ اذ أخذ نشاطهما بالتضاؤل، نتيجة ملاحقة الحكومة العراقية لتحركات أعضائهما، ممّا أدى الى وقف جميع نشاطاتهما، نهائياً، العام ١٩٣٦[٩]. ويؤيد ذلك ما قاله حاييم كوهين عن جمعية احي عيفر بأنه قد «اتضح لرجال أحي عيفر ان عين الحكومة الساهرة لن تمكنهم من ممارسة أي نشاط صهيوني (في العامين ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦)؛ لذلك، فانهم لم يجددوا نشاطهم». وقام أعضاء جمعية أحي عيفر بوضع الكتب التي لديهم في صناديق ودفنت في التراب، الى أن بدأت حركة الطلائع تعمل في العراق، في العام ١٩٤٢[١٠].

منظمة الشبيبة العبرية

في نهاية العام ١٩٢٩، تأسست، في بغداد، منظمة صهيونية سرية تدعى منظمة الشبيبة العبرية، وترأسها يوسف حدّاد وكورجي اسحق عبودي ونعيم عزرا ومئير حداد، وجميعهم من طلاب مدرسة شماش الثانوية[١١].

وقد ورد في النظام الأساسي لمنظمة الشبيبة العبرية، الموجود في ملفات الكيرن كاييمت، في القدس، ان كل شاب يهودي في بغداد، يتراوح عمره ما بين ١٠ و٢٠ عاماً، يُقبَل عضواً في هذه المنظمة، اذا دفع رسوم العضوية. وقد حدّد أعضاء المنظمة أهدافهم كما يلي: نشر الفكرة الصهيونية في أوساط الشبيبة اليهودية في بغداد، والعمل على زيادة مشاركتهم في عملية بعث «الوطن القومي الصهيوني»؛ ثم اصدار كرّاسات ونشرات أخرى، لنشر أنباء تقدم الشبيبة اليهودية البغدادية؛ وأخيراً ايجاد علاقات وروابط مع المنظمات والجمعيات الصهيونية الملائمة، من أجل العمل المتبادل[١٢]. وفي النظام الأساسي للمنظمة، جاء: «اذا كان يجري في عروقنا دم نقيّ، من الدم العبري، فعلينا، نحن الشبيبة العبرية ومعلميها، ان نعمل بكل قوانا، فنري العالم أجمع ان اليهودي يبقى يهودياً في كل مكان وزمان، وان الشبيبة العبرية البغدادية ليست غافية، وانما متيقظة، وعاملة بجد وحماس، بالرغم من كثرة المصاعب»[١٣].

أصدر أعضاء منظمة الشبيبة العبرية كرّاسات وكتباً مثل: كراس «هرتسل»، ومجموعات شعرية لبياليك واحاد هاعام[١٤]؛ وأصدروا جريدة تدعى «شيمش»؛ وأرسلت نسخ من هذه المنشورات، وجميعها باللغة العبرية، الى المكتبة الوطنية في القدس[١٥].

وفي العام ١٩٣٣، انضم يوسف حداد الى المدرسة الامريكية في بغداد، وأوقف نشاطه في منظمة الشبيبة العبرية. وعلى أثر ذلك، ضعفت المنظمة، وتضاءل نشاطها، حتى انها توقفت عن العمل، في العام ١٩٣٦[١٦].

جمعية الشبان الاسرائيليين

أسس بعض الشبان اليهود، في مدينة بغداد، جمعية صهيونية سرية اطلقوا عليها اسم

«جمعية الشبان الاسرائيليين»، وذلك في العام ١٩٣١. وتكوّنت الهيئة الادارية للجمعية من: شوكر لافيا، رئيساً، وابراهام بينو، نائباً للرئيس، ويعقوب دلج، أميناً للصندوق، وساسون رشتي، سكرتيراً للجمعية؛ وكان من ضمن ادارة الجمعية ثلاثة ممّن كانوا نشيطين في الجمعية الصهيونية ـ بغداد، والتي ترأسها الصهيوني اهرون ساسون، وهو من قادة الحركة الصهيونية في العراق، وهم: ابراهام بينو، وساسون رشتي، والعضو يهوشع بطاط، وكان من النشيطين في هذه الجمعية المعلّم ابراهام توينا[١٧].

وأنشأ أعضاء جمعية الشبان الاسرائيليين مكتبة صهيونية، احتوت على بعض الكتب والصحف العبرية والانكليزية والفرنسية، التي تخص الصهيونية؛ وبلغ عدد أعضاء الجمعية، لغاية آذار (مارس) ١٩٣٢، بين ١٢٠ و١٥٠ عضواً. وأقامت جمعية الشبان الاسرائيليين حفلات بمناسبات عديدة، كان يتمّ خلالها التبرع لمؤسسات صهيونية؛ كما ان هذه الجمعية كانت على علاقات وطيدة مع المؤسسات الصهيونية في فلسطين[١٨]. ولكن يبدو ان خلافاً نشب فيما بين أعضاء الجمعية، في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٣٢، الأمر الذي أدى الى استقالة بعض الأعضاء، الذين أسسوا نادياً اجتماعياً عرف باسم «نادي الرافدين»، حيث كانت تقام فيه الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية، اضافة الى جمع الأموال من الاعضاء، بشكل سرّي، وارسالها الى جمعيات ومؤسسات صهيونية في فلسطين[١٩]. وقد نال نادي الرافدين الموافقة الرسمية من الحكومة العراقية، في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢؛ واستمر هذا النادي بمزاولة نشاطه، خلال عهد الاستقلال[٢٠]. وبتأسيس النادي المذكور انتهى وجود جمعية الشبان الاسرائيليين، فعلياً.

تنظيم شلومو شكوري الصهيوني

أسس شلومو شكوري، في العام ١٩٣٩، تنظيماً صهيونياً، في بغداد، عرف باسمه، وتكوّن، في غالبيته، من المعلّمين وطلاب المدارس اليهودية، وعدد من الأفراد اليهود خارج النطاق المذكور. وتلقّى أعضاء تنظيم شكوري التدريب على استخدام الأسلحة[٢١]؛ كما انهم نشروا الافكار والمعتقدات الصهيونية بين طلاب بعض المدارس اليهودية، مثل مدرسة «منشيه صالح»، و«مسعود سلمان»؛ كما انضم عدد من طلاب المدارس اليهودية المذكورة الى هذا التنظيم. وتجدر الاشارة الى ان تنظيم شلومو شكوري بقي يمارس نشاطاته الصهيونية، حتى العام ١٩٤١[٢٢].

وهكذا يتضح ممّا سبق ان التنظيمات الصهيونية تركزت في مدينة بغداد؛ كما ان نشاطات هذه التنظيمات قد توقفت جميعها عن العمل، بين العامين ١٩٣٥ و١٩٣٦، باستثناء تنظيم شكوري الصهيوني، الذي ظهر العام ١٩٣٩. وقد يعزى ذلك الى الاجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية للحدّ من النشاط الصهيوني في العراق.

النشاطات الصهيونية الفردية

دخل العراق، خلال الفترة بين العامين ١٩٣٠ و١٩٣٥، مجموعة من الصهيونيين النشطين، من أجل بثّ الدعاية الصهيونية، وتشكيل منظمات صهيونية، باسماء مختلفة. من هذه المجموعة:

○ اليهودية بيادلي هربت شولد، الألمانية الجنسية، التي قدمت الى العراق العام ١٩٣٣، واتخذت لها داراً للحياكة؛ كما كانت تتردد على منازل اليهود، وتختلط بهم، وتبثّ الدعاية الصهيونية بينهم[٢٣].

○ اهرون ليفي، وهو يهودي بلغاري، دخل العراق في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٣٣، وكان يتردد على نادي الزوراء، والرشيد، ويتصل باثرياء اليهود، ويبث الدعاية الصهيونية بينهم، ويحثهم على الهجرة الى «الوطن القومي اليهودي»؛ كما انه اتصل بشخصيات يهودية من أجل أهداف صهيونية[٢٤].

وفي العام ١٩٣٣، زار الحاخام دافيد ليفين العراق، بهدف جمع التبرعات للمؤسسات الصهيونية في فلسطين. ولكنه لم ينجح كثيراً في جمع التبرعات، بسبب مراقبة الشرطة العراقية الشديدة له. ثم ان أهرون سيزلنغ مرّ ببغداد العام ١٩٣٤، في اثناء ذهابه الى طهران، وقام بجمع الأموال لصالح جهات صهيونية[٢٥].

ولعب فيودور تاحون، وهو من يهود فلسطين وألماني الأصل، والذي امتلك فرعاً لشركة بالتورس للسفر والنقل، دوراً هاماً في تهريب اعداد لا بأس بها من يهود العراق الى فلسطين، وكذلك جعل منزله مأوى للصهيونيين الذين جاءوا من فلسطين[٢٦].

وفي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٣٥، دخل العراق رجل بولوني، يدعى نفتال مهدمان، وهو أحد دعاة الحركة الصهيونية، وقام بتحركات سرية، فذهب الى منظمة الشبيبة العبرية وتعرّف على أفرادها، ولكنه خشي من ان تلقي السلطات العراقية القبض عليه، فغادر العراق، بمساعدة من افرايم حزقيئيل، رئيس الطائفة اليهودية في البصرة، والمعلّم عبدالله شاؤول[٢٧].

النشاط الصهيوني في المجال الثقافي والتربوي

منذ العام ١٩٢٩، بدأت وزارة المعارف العراقية بمراقبة المدارس اليهودية، وذلك على اثر فرض قانون المعارف العام لسنة ١٩٢٩، والذي تضمّن، لأول مرة، الاشارة الى مراقبة جميع المدارس العراقية، الحكومية والخاصة، بما في ذلك المدارس اليهودية، للتأكد من تقيّدها بالمنهاج الذي وضعته وزارة المعارف[٢٨]. ذكر ساطع الحصري، وهو من كبار موظفي وزارة المعارف، آنذاك، ان أهم ما جاء في القانون المذكور آنفاً، ان «التدريسات والتلقينات المفسدة للأخلاق العامة، او الموجبة للتفرقة والشقاق بين أبناء الوطن، والدعايات السياسية والحزبية، ممنوعة بتاتاً في المدارس»[٢٩]. ومن ذلك يظهر ان الدعاية الصهيونية قد منعت، بشكل رسمي، في المدارس اليهودية، منذ العام ١٩٢٩.

وفي اثناء القاء المحاضرات والدروس، في المدارس اليهودية، كان يتمّ التركيز على الصهيونية، والدعاية لها بين طلاب هذه المدارس. فقد استمر اهرون ساسون بنشر الآراء والمعتقدات الصهيونية في مدرسة «فردوس الأولاد»[٣٠]. كما لعب المدرسون الصهيونيون، الذين قدموا من فلسطين، دوراً محدوداً في نشر المبادىء الصهيونية بين الشبيبة اليهودية، منهم اسحق الغاليلي، الذي كان وكيلاً لمدرسة شماش، ورؤوفين زسلني (شيلواح) الذي علّم في المدرسة المذكورة آنفاً، خلال العام الدراسي ١٩٣١/١٩٣٢؛ ودرّس مئير شيلون في مدرسة راحيل شحمون، في الفترة بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣١[٣١].

وفي مجال البعثات العلمية التي كانت ترسلها الحكومات العراقية الى الخارج، بين العامين ١٩٣٠ و١٩٤٠، كان لليهود نصيب وافر منها، فاستغلت الحركة الصهيونية افراداً من هؤلاء الطلاب، عندما كانوا في الخارج، لاعتناق الأفكار الصهيونية والعمل، بهمة ونشاط، على نشر الآراء والمعتقدات الصهيونية، عند عودتهم، بين يهود العراق[٣٢]. فعلى سبيل المثال، أرسلت وزارة المعارف العراقية،

في العام الدراسي ١٩٣٢/٩٣١، بعثة الى صفد في فلسطين، لكي تدرس اللغة الانكليزية هناك، تمهيداً لايفاد أفرادها الى بريطانيا وأميركا. وفي صفد، التحق الطالب اليهودي نعيم أصلان باحدى المنظمات الصهيونية هناك، الأمر الذي أدى الى فصله من البعثة من قبل وزارة المعارف[٣٣].

وفي مجال نشر الكتب والكراريس الصهيونية، أصدر أهرون ساسون، في العام ١٩٣١، كرّاساً بعنوان «أغاني البعث»، الجزء الثالث، وفيه ٢٣ قصيدة من نظمه، وواحدة من نظم أبيه الياهو بن عزرا مردخاي (توفى العام ١٩٣٢). وكانت هذه القصائد ذات طابع محض صهيوني. كتب أهرون ساسون، في احدى قصائده[٣٤]:

«مرة أخرى عاد ملوك الشعوب للاعتراف بحق اسرائيل

«وسأهاجر الى وطني المنير المسمّى ' أرض ـ اسرائيل '

«هناك أسير بأمن وعلى هدى التوراة وابني ملجأ أميناً لاحفادي».

واتصف النشاط الصهيوني في المجال الثقافي والتربوي، والذي تركز، بشكل رئيس، في مدينة بغداد، بين العامين ١٩٣٠ و١٩٣٩، بالضعف، بالمقارنة مع النشاط المذكور في الفترة بين ١٩٢٠ و١٩٢٩. ويعود ذلك الى عوامل عديدة، منها:

أولاً: مراقبة وزارة المعارف للمدارس اليهودية، للتأكد من اتباعها المنهج الذي وضعته الوزارة المذكورة، وعدم نشر الدعايات الضارة، بضمنها الدعاية الصهيونية، كما أشير الى ذلك سابقاً؛ ويضاف الى ذلك ان وزارة المعارف بدأت، في الثلاثينات، بتوظيف عدد من المعلمين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في المدارس العراقية، وفي بعض المدارس اليهودية، وقد كان لهم دور بارز في التقليل من النشاط الصهيوني في العراق. قال اكرم زعيتر، وهو من أبرز الشخصيات الفلسطينية التي كانت في العراق خلال الفترة المذكورة، في لقاء مع الباحث، بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٣، انه «اختير قسم كبير من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين للتعليم في المدارس العالية والثانوية والمتوسطة، وقد جعل منهم دعاة، في الأوساط الناشئة، ضد الصهيونية والاستعمار».

ثانياً: معارضة قسم من يهود العراق لدخول أبنائهم مدارس ذات تربية صهيونية، لأن هدفهم كان تأهيل أولادهم للوظائف الحكومية، ورغبة في تجنّب المتاعب مع السلطات العراقية. قال بارموشي عن مدرسة أهرون ساسون «فردوس الأولاد»: «وبسبب صلاته بيهود فلسطين، واستيراد الكتب منها، واصراره على تعليم العبرية العصرية في صفوفه، فقد خاف بعض الآباء، خصوصاً الاغنياء، من ارسال أبنائهم اليه»[٣٥].

ثالثاً: نقص عدد المعلمين اليهود الذين قدموا من فلسطين في مدارس الطائفة اليهودية في العراق، خاصة بعد طرد آخر المدرسين اليهود الذين جاءوا من فلسطين، وذلك في العام ١٩٣٥[٣٦].

التوظيفات والتبرعات المالية للمؤسسات الصهيونية

يراد بالتوظيفات المالية ما قدمه يهود العراق من أموال الى المؤسسات المالية الصهيونية، او الى المنظمات الصهيونية، او المساهمة في بناء مستوطنات وقرى ومنشآت تعليمية وصحية، او شراء الاراضي في فلسطين، ثم التحويلات المالية الى جهات صهيونية في فلسطين، وخارجها.

فبالنسبة الى بيع الشيكل[٣٧] في العراق، فقد تميّز، خلال الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠، بالانخفاض.

ويظهر ان بيع الشيكل في العراق قد توقف منذ ١/٤/١٩٣٤، كما هو مبين في الجدول التالي[٣٨]. ولعل مردّ ذلك الى تشديد الرقابة على النشاط الصهيوني في العراق، من قبل مختلف الاوساط العراقية.

جدول بيع الشيكل في العراق

الفترة من ـ الى	عدد الشيكل	القيمة بالاسترليني
١/٤/١٩٣٠ ـ ٣١/٣/١٩٣١	٣٠٠	٢٢,٠٠
١/٤/١٩٣١ ـ ٣١/٣/١٩٣٢	٣٨٠	٢٠,٠٠
١/٤/١٩٣٢ ـ ٣١/٣/١٩٣٣	٣٨٠	١٩,٤٠
١/٤/١٩٣٣ ـ ٣١/٣/١٩٣٤	٢٥٠	١٢,١٠
المجموع	١٣١٠	٧٣,٥٠

وكانت تبرعات يهود العراق الى الكيرن كاييمت[٣٩] وكيرن هيسود قليلة، في الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠. وقد اقتصرت التبرعات للكيرن كاييمت على العام ١٩٣٤/١٩٣٥، وبلغت ٥٢٦ جنيهاً استرلينياً. أما بالنسبة الى كيرن هيسود، فكانت في العام المذكور عشرة جنيهات استرلينية فقط[٤٠]. وفي الفترة بين ١/٤/١٩٣٧ و٣١/٣/١٩٣٩، وصل الى كيرن هيسود مبلغ ٢٥٠ جنيهاً استرلينياً، من وقف كورجي شمطوف في مدينة البصرة[٤١].

وعلى الرغم من قلّة تبرعات يهود العراق الى المؤسسات الصهيونية، الّا انه أقيمت في العراق صناديق ولجان لجمع التبرعات من يهود العراق، وذلك في بداية فترة الاستقلال، من أجل اغراض صهيونية. عن ذلك قال موسى بن نصير: «وهذه التبرعات التي يجمعونها تحت أسماء متنوعة، غايتها تشجيع الهجرة الى فلسطين، وشراء أراض هناك، والانفاق على المهاجرين المعوزين، وتأسيس رأس مال قومي يقوم بتشكيل الجمعيات والمشاريع الكبرى التي يحتاجها اليهود في فلسطين»[٤٢].

ومارس بعض الصهيونيين نشاطهم، بشكل فردي، من طريق رسم الصور، وبيعها لمصلحة الكيرن كاييمت. كما نشط بعض وكلاء الكيرن كاييمت في خانقين واربيل. ففي العام ١٩٣١، باع رئيس الطائفة اليهودية في اربيل، صالح يوسف نورئيل، ٢١٠ شيكلات. وقد اعتمد النشاط الصهيوني في اربيل على رئيس الطائفة، نورئيل، حتى العام ١٩٣٥، عندما شُلّ النشاط الصهيوني، تقريباً، في المدينة، وتوقفت عملية جمع التبرعات للكيرن كاييمت وكيرن هيسود وبيع الشيكل، ومنعت الصحف الصهيونية من الوصول الى أربيل[٤٣]. وفي العمارة، استأنف حاخام الطائفة اليهودية، يوسف فتحي سحايك، الاتصال بالكيرن كاييمت، في القدس، مباشرة، دون واسطة بغداد. فخلال الاعوام ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨، اهتم سحايك بشراء تقاويم سنوية، وكتب عبرية، وارسل ثمنها الى الكيرن كاييمت مباشرة[٤٤].

وفي مجال التحويلات المالية الى المؤسسات الصهيونية في فلسطين، نجحت الحركة الصهيونية في العراق في اقناع عدد من أصحاب رؤوس الأموال اليهود بتحويل أموالهم الى فلسطين. ففي منتصف العام ١٩٣٤، كتب رؤوفين شيلواح الى الوكالة اليهودية في القدس: «وقد علمت من مدير احد المصارف الكبرى في بغداد بأنه يحوّل، بين شهر وآخر، حوالى ٢٠ ألف جنيه استرليني من بغداد الى فلسطين»[٤٥]. وذكر مدير المصرف الشرقي (Eastern Bank) انه تمّ تحويل حوالى ٥٠٠ ألف جنيه استرليني من رؤوس الأموال اليهودية من العراق الى فلسطين، وذلك في العام ١٩٣٤، وحده[٤٦].

وتابع قسم من يهود العراق، في عهد الاستقلال، عملية شراء الأراضي في فلسطين، والتي بدأت في العقد الأول من القرن العشرين، واستمرّت في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق[٤٧]،

فجمعت مبالغ ضخمة من الأموال من أجل شراء الأراضي في فلسطين. وفي الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥، كانت الجمعية الصهيونية في بغداد تشرف على هذه العملية[٤٨]. وفي التقرير الذي رفعه أوغيليف فوربس، الذي كان يعمل في السفارة البريطانية في بغداد، الى وزارة الخارجية البريطانية، أشار فيه الى ان «الأموال تجمع في المعابد اليهودية، وترسل الى جمعيات في فلسطين، لتقوم، بدورها، بشراء الاراضي لاستيطان يهودي أوسع هناك»[٤٩]؛ ثم ان بعض الأفراد اليهود في العراق قاموا بشراء الأراضي في فلسطين، بشكل فردي، وفي مناطق مختلفة من فلسطين[٥٠].

النشاط الصهيوني في المجال الاقتصادي

بدأت عملية ترويج الصناعات والمنتوجات الصهيونية من فلسطين في العراق، خلال الانتداب البريطاني. وتابع التجار الصهيونيون مسيرتهم بترويج المصنوعات والمنتوجات الصهيونية المرسلة من فلسطين، في عهد الاستقلال[٥١]. كتب أمين سعيد، الذي زار بغداد، في أوائل الثلاثينات:

«... بعض التجار اليهود يعمل جهد الطاقة على ترويج المصنوعات اليهودية التي تصدرها معامل فلسطين، وعلى محاربة صناعات الأمم الاخرى، ويكتفون بالربح القليل في تصريف المصنوعات اليهودية، مقابل مغالاتهم في طلب الربح من مصنوعات الامم الاخرى. ويعتقدون بأنهم يؤدون بذلك خدمة وطنية قومية لأبناء جنسهم. وقد انتشرت بهذه الواسطة مصنوعات المعامل اليهودية في أسواق العراق، لمزاحمة صناعات الأمم الأخرى»[٥٢].

ويبدو ان مجال ترويج المصنوعات والمنتوجات الصهيونية القادمة من فلسطين كان واسعاً، نظراً الى الدعاية القوية التي كان يبثّها التجار اليهود في العراق؛ هذا مع العلم بأن هذه المنتوجات كانت رديئة، ولم تكن بمستوى المنتوجات والمصنوعات الأخرى. وكان لترويج المصنوعات والمنتوجات الصهيونية في العراق أثر ايجابي في الحركة الصهيونية في فلسطين، لأن الارباح التي كان يجنيها هؤلاء التجار تذهب الى المؤسسات الصهيونية في فلسطين[٥٣].

ومن اليهود الذين نشطوا بشكل فعّال في ترويج المنتوجات الصهيونية في العراق، صالح ساسون، وشريكه أهرون فتال، وذلك خلال الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥.

وعن النشاط الصهيوني الاقتصادي في العراق، في بداية الثلاثينات، قال يونس السبعاوي:

«ان الصهيونية تساهم في أكثر رؤوس الاموال الجديدة التي يراد بها ان تستغل هذه البلاد (العراق). وهي تبعث برؤوس اموال مستقلة صغيرة تستغل هذا العمل أو ذاك فتشتري الاراضي لشركات، او لافراد، وتلتزم المشاريع باسم شركات، او افراد، وهي تتسرب على هذا الشكل من غير ضجة». كما حذّر السبعاوي الجمهور العراقي من «بعض المناشف التي تباع له؛ ففيها الصهيوني المسموم، وعليه الّا يشتري الاكواب الّا بعد التحقق من أماكن صنعها، لأن فيها من انتاج الغل الشديد؛ وعليه، أيضاً، نبذ الاربطة البراقة، فهي من صنع أيد تريد ان تقبض على خناقه؛ وما تربحه بعض نماذج التجارة في هذه البلاد يقوّى الصهيونية في فلسطين، فيزداد ارهاق اخواننا العرب فيها...»[٥٤]. ويتضح ممّا سبق ان الحركة الصهيونية في العراق لم يقتصر نشاطها، في المجال الاقتصادي، على مجال ترويج وبيع المنتوجات والمصنوعات الصهيونية هناك، بل شمل مجالات أخرى قد تكون أخطر من المجال السابق، مثل المساهمة في مشاريع اقتصادية في العراق، حتى تستطيع الحركة الصهيونية ان تتوغل، اقتصادياً، بقوة، وذلك من طريق المساهمة في الشركات التجارية،

وفي مجال شراء الاراضي في العراق.

ويظهر ان احد العوامل الرئيسة التي أدت الى ازدياد النشاط الصهيوني في المجال الاقتصادي والتجاري في العراق، بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٥، هو تأسيس وكالات تجارية لشركة نيميكو (Nemico) الصهيونية في العراق وبعض الدول العربية الأخرى، مثل سوريا ومصر، وذلك لتصدير المنتوجات الصهيونية الى تلك الدول، وكانت الوكالات تلك تنشط بالتعاون مع مصرف زلخه في بيروت[٥٥]. ولا يستبعد ان تكون وكالة شركة نيميكو قد عملت في العراق بالتعاون والتنسيق مع مصرف زلخه في بغداد.

ويبدو ان النشاط الصهيوني، في المجال الاقتصادي، قد بدأت حدّته تخف منذ العام ١٩٣٥ فصاعداً، نتيجة عوامل كثيرة، أهمها تنبّه السلطات العراقية الى مثل هذا النشاط، واتخاذها الاجراءات المناسبة للحدّ منه، اضافة الى ادراك الرأي العام العراقي أخطار النشاط الصهيوني في المجال الاقتصادي، والعمل من أجل منع دخول البضائع الصهيونية الى العراق[٥٦].

ازدياد الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين

بدأت الهجرة الصهيونية غير الشرعية من العراق الى فلسطين بالازدياد منذ العام ١٩٢٩ فصاعداً، وذلك لاسباب عديدة، منها بدء العمل بمقاومة وملاحقة النشاط الصهيوني في العراق، فلم يجد قسم كبير من الصهيونيين من حل أمامهم سوى الهجرة الى فلسطين. ويضاف الى ذلك فرض قانون الخدمة العسكرية على العراقيين، ومن ضمنهم اليهود، في العام ١٩٣٢[٥٧]. وقد رأى قسم كبير من الشبان اليهود في الهجرة وسيلة للفرار والتخلّص من تلك الخدمة[٥٨].

كذلك فرضت الحكومة العراقية، في بداية عهد الاستقلال، قيوداً جديدة على المهاجرين بطرق شرعية من العراق الى فلسطين، وذلك بغية الحد من الهجرة الى هناك، فكان على كل يهودي يرغب في السفر الى فلسطين أن يدفع مبلغ ٦٠ ديناراً عراقياً، لضمان عودته الى العراق، بالاضافة الى ٥٠ ديناراً عراقياً كان يطلبها القناصل البريطانيون، مقابل منح تأشيرة دخول الى فلسطين. وبذلك كان يجب على كل يهودي يعتزم السفر الى فلسطين بالطرق الشرعية ان يدفع مبلغ ١١٠ دنانير عراقية؛ وكان هذا مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت[٥٩].

وطلب أهرون ساسون من الوكالة اليهودية في فلسطين زيادة تصاريح الهجرة الممنوحة ليهود العراق. فمن أصل ٢٩٠٠ تصريح وضعتها سلطات الانتداب البريطاني تحت تصرّف الوكالة اليهودية، بين تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٢ وآذار (مارس) ١٩٣٣، خصص للعراق خمسة تصاريح هجرة فقط. وفي نهاية العام ١٩٣٤، حاول ساسون ان يبرّر المطالبة بزيادة التصاريح بأن أخبر قسم الهجرة التابع للوكالة اليهودية بأن ٤٨٠ شخصاً قد سجّلوا أسماءهم عنده للهجرة الى فلسطين. وأوضح ساسون ان العوامل التي دفعتهم الى ذلك هي «الوضع السياسي السيىء والصعوبات التي واجهت بعض العائلات في البلاد (العراق)، وإقالة موظفين يهود، وصعوبة ايجاد عمل للشبان الذين تخرجوا من المدارس». وفي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، حصل يهود العراق على ٤٢ تصريحاً، و٣٥٠ تصريحاً خلال ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥. وتوجهت النقابة الدولية لعمال السكك الحديد والبريد والبرق في فلسطين ـ فرع حيفا الى قسم الهجرة، وطلبت منح تصاريح هجرة لـ ٢٥٠ يهودياً بغدادياً من عمال السكك الحديد، بسبب الحاجة اليهم في فلسطين، ولكن قسم الهجرة منح تصاريح لثمانية عمّال، من بغداد، فقط[٦٠].

ومنح العمال هؤلاء، الذين عملوا في فلسطين، رواتب اكثر ممّا كانوا يتقاضونه في العراق[٦١].

وممّا يؤيد حماس واندفاع يهود العراق الى الهجرة الى فلسطين، ان نسبة المهاجرين اليهود، بطرق شرعية وغير شرعية، من العراق الى فلسطين، العام ١٩٣١، بلغت ٢,٨ بالمئة من مجموع الهجرة اليهودية الكلّية الى فلسطين. وفي العام التالي، ارتفعت هذه النسبة الى ١١,١ بالمئة من مجموع الهجرة الكلية، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد بولندا[٦٢].

وفي العام ١٩٣٤، كتب رؤوفين شيلواح الى موشي شرتوك (شاريت)[٦٣] ما نصّه: «أصبحت أرض ـ اسرائيل (فلسطين) جزءاً عفوياً من الواقع اليومي ليهود بغداد. ويوجد معسكر كبير من اليهود في هذا البلد (العراق)، حيث ان أرض ـ اسرائيل لا تغيب عن ذهنهم لحظة واحدة. وخلال السنة الماضية، نقل المهرّبون الى أرض ـ اسرائيل، بجميع الوسائل، نحو ٢٥٠٠ شخص، وتزداد الحركة نشاطاً بين الشبان، بصورة خاصة...»[٦٤].

وأشار اوغيليف فوربس، في تقريره الذي اشرنا اليه آنفاً، الى ان الدعاية الصهيونية قد ازدادت، وان «اعداد المهاجرين اليهود من العراق الى فلسطين قد ازدادت، بشكل كبير، في الآونة الاخيرة»[٦٥].

وابتداء من العام ١٩٣٥، رفضت دائرة التأشيرات في القنصلية البريطانية، في بغداد، منح تأشيرات لليهود الراغبين بالسفر الى فلسطين، تخوّفاً من استغلال هذه التأشيرات للاستيطان في فلسطين، بشكل دائم؛ وهذا الاستيطان مخالف لتعليمات الحكومة البريطانية في فلسطين[٦٦].

وكان يقصد بغداد بعض اليهود من بلدان مختلفة، متخذين منها محطة للانطلاق الى فلسطين، وذلك من أجل الحصول على نفقات الطرق الى فلسطين، فيذهبون الى شخص معيّن، أشارت اليه جريدة «العقاب» باسم «مويزايتا»، والذي كان يحيلهم، بدوره، الى ادارة الطائفة اليهودية، بعد ان يزوّدهم بتوصية لأخذ هذه النفقات من صندوق ادارة الطائفة اليهودية في بغداد[٦٧]. وهكذا، فان ادارة الطائفة اليهودية في بغداد كان لها دور معيّن في تمويل الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين، مستغلة بذلك أموال الطائفة من أجل أهداف محض صهيونية، بدلاً من ان تنفق في سبيل مشاريع خيرية كانت خصّصت لها في الأصل.

كانت الهجرة اليهودية غير الشرعية، من العراق الى فلسطين، خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٤٠، تتمّ بوسيلتين: الأولى، عبور الحدود بطرق غير شرعية؛ والثانية، تزوير جوازات سفر.

وعبور الحدود كان يتم بالطرق التالية:

○ بغداد ـ الرمادي ـ الرطبة ـ المفرق ـ جرش ـ عمّان. ودخول فلسطين كان يتمّ من بيت هعرفاه، او بالقرب من كيبوتس غيشر. وهذا الطريق طوله حوالى ٩٠٠ كيلومتر[٦٨].

○ بغداد ـ الموصل ـ القامشلي ـ حلب ـ دمشق. وطوله حوالى ١٤٤٦ كيلومتراً. أما المحور الثاني لهذا الطريق، فكان بغداد ـ الموصل ـ القامشلي ـ دير الزور ـ تدمر ـ دمشق، وطول الطريق حوالى ١٤٣٦ كيلومتراً. ومن دمشق كان اليهود ينقلون الى فلسطين؛ أو من دمشق الى بيروت، ثم الى فلسطين[٦٩].

أما تزوير جوازات السفر، فكان يتمّ من طريق دفع رشوة لموظفين في دوائر الجوازات، للحصول على الجوازات المطلوبة[٧٠]. كتب اسحق بارموشي في كتابه «الخروج من العراق» عن الهجرة

بالوسيلة المذكورة في تلك الفترة: «... وفي كل اسبوع، كنّا نسمع عن جماعات جديدة من اليهود نجحت في تخطي الحواجز، والسفر الى خارج البلاد (العراق)، بعضهم كان يسافر بطرق غير شرعية، وبجوازات سفر مزيفة...»[٧١].

ومن الأمثلة على الهجرة غير الشرعية، فقد عثرت دائرة الجمارك عند نقطة المفرق، التابعة لأمارة شرق الاردن، في إحدى شاحنات النقل العراقية، والتي يقودها مظلوم ياسين، وهذه الشاحنة مكفولة لدى الثري اليهودي العراقي حاييم نتنيئيل، على ثلاثة عشر يهودياً، يصحبهم ثلاثة أطفال، وكان من بينهم ثلاثة من اليهود الأفغان وألمانية. فقامت السلطات في امارة شرق الاردن بارجاعهم الى العراق ثانية. وبتاريخ السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٠، سيق اليهود المذكورون الى المحكمة، فحكمت عليهم بغرامة قدرها دينار، وعند عدم الدفع بالحبس لمدة ٣١ يوماً. وأوصت المحكمة باخراج الأفغان الثلاثة والألمانية من العراق، بعد دفع الغرامة. وحكم على سائق الشاحنة، ومساعده، بغرامة قدرها عشرة دنانير، وعند عدم الدفع فبالحبس لمدة شهرين[٧٢].

ويقدر عدد المهاجرين اليهود من العراق الى فلسطين، بطرق شرعية وغير شرعية، بين العامين ١٩١٩ و١٩٣٦، بحوالى ٦١٢٢، وبنسبة مئوية مقدارها ٢,١١ بالمئة من مجموع الهجرة اليهودية الكلية الى فلسطين؛ وهؤلاء المهاجرون يشكلون نسبة خمسة بالمئة من مجموع يهود العراق. وتأتي الهجرة اليهودية من العراق الى فلسطين في المرتبة العاشرة بين مختلف بلدان العالم، وتحتل المرتبة الثانية بين يهود البلاد العربية، بعد يهود اليمن وعدن، ويبلغ عدد اليهود الذين هاجروا منهما الى فلسطين بـ ٨٥٢٩ يهودياً، وبنسبة مئوية مقدارها ٣,٩ بالمئة[٧٣].

الحركة الصهيونية العالمية وادعاء اللاسامية في العراق

في بداية الثلاثينات، بدأ بعض الجهات الصهيونية العالمية بترويج إشاعات حول وجود مشاعر اللاسامية، أو معاداة اليهود، في العراق، خاصة بعد ان أخذت السلطات العراقية بالتصدي للنشاط الصهيوني، الذي استفحل بين يهود العراق. وقد هدفت الصهيونية العالمية، من وراء ترويج إشاعات بوجود اللاسامية في العراق، الى توجيه الرأي العام العالمي نحو العراق، من أجل تخفيف الضغط الذي يمارس ضد النشاط الصهيوني، من جهة، وفرض الهويّة الصهيونية على يهود العراق؛ لتهجيرهم الى فلسطين، من جهة أخرى[٧٤].

ومن الحوادث التي حظيت بقسط وافر من الدعاية ضد العراق، والتي أتخذت منها الصهيونية العالمية حجّة للتشهير بوجود اللاسامية هناك، هي تنحية عدد من الموظفين اليهود من الخدمة في وزارة الاقتصاد والمواصلات. وقد بدأت هذه التنحيات، بشكل ضيق، منذ العام ١٩٣٢، واتسعت، بشكل كبير، في العام ١٩٤٣، واستناداً الى مصادر صهيونية، قدّر عدد الموظفين اليهود الذين تمّت تنحيتهم بسبعين موظفاً[٧٥]. والحقيقة ان اجراءات التنحية شملت اليهود وغيرهم من مواطني العراق، على السواء، دون تمييز بين عنصر وآخر. ويعزى ذلك الى عوامل عديدة، أهمها اجراء اصلاحات ادارية في وزارة الاقتصاد والمواصلات وتنحية غير اللائقين من الموظفين[٧٦]. ويضاف الى ما سبق الوضع الاقتصادي المتدهور، في ذلك الوقت، والذي يسمح بوجود أعداد كبيرة من الموظفين في الوزارة المذكورة، الامر الذي أدى الى التقليل من الحاجة الى هؤلاء الموظفين[٧٧].

ومن الأهمية بمكان ان نشير الى انه، في بداية الثلاثينات، كانت نسبة اليهود العاملين في

بعض الدوائر الحكومية مرتفعة جداً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اليهود العاملين في دائرة مراقب الحسابات العام التابعة لوزارة المالية حوالى ٩٣ بالمئة من مجموع العاملين في تلك الفترة[٧٨]. هذا مع العلم بأن طبقة المؤهلين والمثقفين المسلمين قد ازدادت، في تلك الآونة، وبناء على ذلك، فقد يكون من واجب الحكومة العراقية اعادة النظر في توزيع الوظائف الحكومية لحصول المسلمين على عدد من الوظائف تتناسب مع تعدادهم السكاني[٧٩].

ويبدو ان ظاهرة ارتفاع نسبة اليهود الذين يعملون في الدوائر الحكومية، مع وجود فئات مسلمة مؤهلة لذلك العمل، قد أثارت عامة الشعب العراقي. فقد حنق الشاعر الشعبي العراقي المعروف، الملا عبود الكرخي، وتذمّر من كثرة اليهود الذين يعملون في الدوائر الحكومية، فنظم قصيدة باللغة العامية، بشأن تلك الظاهرة، انتقد فيها سيطرة اليهود على عدد من الدوائر والمحاكم[٨٠].

وعن قضية عزم وزير الاقتصاد والمواصلات العراقي، آنذاك، أرشد العمري، على عزل الموظفين اليهود، كتب السفير البريطاني في بغداد، فرانسيس همفريز، الذي كانت له معرفة وثيقة بالاوضاع الداخلية في العراق: «أرى انه لا يوجد دليل لدعم الادعاء القائل بأن الحكومة العراقية قد بدأت بسياسة لاقصاء جميع اليهود من الخدمات العامة»[٨١].

وفي رسالة بعث بها همفريز الى وزير الخارجية البريطانية، السير جون سيمون، أكد ان اجراءات العزل شملت الجميع، على السواء، ولم تقتصر على اليهود كما تدعي بذلك وسائل الاعلام الصهيونية. كتب: «لا استطيع القول الى أي مدى كان الوزير متعمداً بتحامله على عداء اليهود في اجراء هذه التغييرات الادارية، أو الى أي مدى كانت حقيقية، أو اصلاحات ضرورية. وان هناك رأياً محلياً (بعض اليهود) يتهمه (الوزير) بأنه أعلن، مراراً، عن نيته على عزل الموظفين اليهود من الخدمات العامة. ولكن الحقائق في هذه الحادثة لم تثبت هذه الاقاويل، وان اجراءات العزل شملت الجميع، على السواء، واستهدف كل من هو غير كفوء في العمل»[٨٢].

وهكذا، فان رسالة همفريز دحضت الادعاءات الصهيونية، وبيّنت ان العزل شمل جميع الطوائف في العراق، من أجل ابعاد غير الاكفاء عن العمل.

ولجأ الموظفون اليهود، الذين تمّت تنحيتهم، الى الادعاء بأن «عزلهم كان بسبب ديانتهم». ونجحوا في الايحاء الى الرأي العام العالمي بأن يهود العراق يعانون من الاضطهاد، حيث وصل صدى عملية العزل الى خارج العراق[٨٣]. كتب السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد، الكابتن فيفان هولت، في تقرير رفعه الى وزارة الخارجية البريطانية: «وفي خريف العام ١٩٤٣، تمّ الغاء عدد من الوظائف الحكومية في العراق. وكان من بين الموظفين الذين شلمهم الامر بعض اليهود. وقد اثار قسم منهم ضجة، مدعين بأنهم فصلوا بسبب عنصرهم، ونجحوا في ان يوحوا الى الصحافة في انكلترا بعدد من المقالات»[٨٤] التي انتقدت الحكومة العراقية.

والامر الثاني الذي حظي بقسط وافر من الدعاية الصهيونية هو حظر دخول المنشورات الصهيونية الى العراق، بسبب احتوائها على الدعاية الصهيونية. ففي ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٤، أصدر وزير الداخلية العراقية، آنذاك، أمراً ينص على فحص ومراقبة المنشورات والمطبوعات التي تصدر في فلسطين وتصل العراق. وفي حالة تضمينها «دعاية صهيونية» تصادر هذه المطبوعات أو المنشورات[٨٥]. ولم تكتف الحكومة العراقية بما سبق، بل قامت بتحديد أسماء الصحف الصهيونية الممنوعة من دخول العراق، التي كانت تصدر في بريطانيا وفلسطين والهند والصين ولبنان ومصر[٨٦].

وأكد نوري السعيد، الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية، ان عملية مراقبة المطبوعات اليهودية هي في أيدي موظفين يهود، وان هدف الحكومة يتمثل في وقف دخول المنشورات الصهيونية وليست اليهودية، من أجل الحدّ من تغلغل وانتشار الدعاية الصهيونية في العراق[٨٧].

وأيّد السفير البريطاني في بغداد، همفريز، الاجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية لمنع الصحف الصهيونية من دخول العراق، وبيّن ان هذه الاجراءات كانت في مصلحة الطائفة اليهودية في العراق؛ وهذا يدحض الادعاءات الصهيونية التي تتهم العراق بأنه يعادي اليهود. كتب همفريز بهذا الصدد:

«وغالباً ما تنبري الصحف اليهودية والفلسطينية بهجمات بذيئة على الحكومة العراقية، وتنشر تقارير شديدة التضليل عن وضع اليهود في هذا البلد (العراق)... وفي ظروف كهذه، أحسب انه لأمر مفهوم ان تقوم السلطات بالضرب على جذور البلاء، عن طريق العمل على منع رواج المنشورات المحتوية على هجمات استفزازية ضد العراق... ان منع منشورات كهذه يعود لصالح اليهود انفسهم، طالما ان ما يعقب دخولها الى هذا البلد من اثارة المشاعر يلحق ضرراً بالغاً بعلاقاتهم مع العرب»[٨٨].

أما الامر الثالث الذي اتخذته الحركة الصهيونية وسيلة لادعائها بوجود مشاعر عداء اليهود، فهو نشر مقالة في «المانشستر غارديان» البريطانية، في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٤، وفيه هجوم على الحكومة العراقية واتهامها بأنها تضطهد اليهود وتضيّق عليهم الحريات العامة، وانها تراقب الرسائل والكتب، وتفتحها، قبل تسليمها لأصحابها[٨٩].

وأجرت السلطات العراقية المختصة التحقيقات اللازمة حول كاتب هذه المقالة، فتبيّن لها ان اليهودي البغدادي، الياهو ليفي، هو الذي كتبها. وبعد ثبوت التهمة الموجّهة اليه، بموجب المادة ٧٨ من قانون العقوبات، قررت محكمة جزاء بغداد الحكم عليه بالسجن بتهمة التشهير ونشر انباء مضللة عن العراق، لمدة عام مع الاعمال الشاقة، ووضعه تحت مراقبة الشرطة العراقية، لمدة عام، بعد انتهاء محكوميته[٩٠]. ولكن ليفي استأنف الحكم في المحكمة العليا للواء بغداد، للنظر فيها، فوجدت المحكمة المذكورة ان العقوبة شديدة، فقررت تخفيف الحكم، وذلك بابدال عقوبة الحبس والمراقبة بغرامة ٧٥ ديناراً، وعند عدم الدفع بالحبس لمدة تسعة شهور[٩١].

واستغلت الدعاية الصهيونية تلك الحادثة كدليل على وجود مشاعر اللاسامية، حتى انها اعتبرت، في نظر الصحافة الصهيونية، انها حلقة من حلقات الصراع بين الاسلام واليهودية، وبين العربية والصهيونية[٩٢].

ويتضح ممّا سبق ان التشهير بالعراق، واتهامه بمعاداته لليهود، لم يكن صحيحاً في أغلبه. كتب البرت حوراني في كتابه «الاقليات في الوطن العربي» عن يهود العراق في تلك الفترة ان احوالهم كانت مزدهرة، «فلم يكن هناك تمييز عنصري واضح يمارس ضد اليهود، فبعضهم كان في البرلمان والخدمات العامة والجيش[٩٣]. وعندما شكلت وزارة ياسين الهاشمي، العام ١٩٣٥، أصدر الوزير المذكور تعميماً الى جميع المؤسسات الحكومية، أكد فيه ضرورة معاملة جميع المواطنين العراقيين سواسية، ودون تمييز»[٩٤].

نشاط الوكالة اليهودية في العراق

ركّزت الوكالة اليهودية جهودها على العراق، بين العامين ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، لأسباب عديدة،

أهمها وجود طائفة يهودية كبيرة لها مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة في تلك البلاد، اضافة الى أهميـة العـراق على الصعيد العربي، وخاصة دوره الهام والمؤثر في القضية الفلسطينية. فقد زار العراق، خلال الفترة بين الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ وشباط (فبراير) ١٩٣٧، كل من الياهو ساسون والياهو ايلات، اللذين كانا يعملان في القسم السياسي في الوكالة اليهودية، بقصد «التعرف على أوضاعه واستجلاء علاقة الساسة العراقيين وموقفهم من قضايا العرب واليهود»[٩٥]. فالتقى ايلات مع بعض الشخصيات العراقية، منها، على سبيل المثال، رئيس المحكمة العراقية، ووزير المالية آنذاك احد اقطاب الحركة الوطنية في العراق، جعفر ابو التمن، ووزير الخارجية العراقية، ناجي الاصيـل، ومدير دائرة الزراعة في الحكومة العراقية، درويش حيدر، وعبدالقادر محمود أحد كبار موظفي وزارة المالية، وقائد سلاح الجو العراقي، محمد علي جواد[٩٦]. أما الياهو ساسون، فقد التقى مع ٣٨ شخصيـة عراقيـة، تمثـل مختلف الاتجـاهـات السياسية، فتحدث معهم حول الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق؛ كما انه قام بزيارة عدد من الاندية اليهودية، مثل نادي الرافـدين؛ ومن الشخصيات العراقية التي التقى بها ساسون مدير قسم الاعلام العراقي، حسين جميل، ومدير الكلية الطبية في بغداد، أحمد قدري[٩٧]، وطبيب الملك غازي الخاص، ومحرر جريدة «الاهالي»، عبدالقادر البستاني، وعضو مجلس النواب العراقي، فخري جميل[٩٨].

وقد ارتابت الشرطة العراقية من تحركات ساسون الذي خشي من اعتقاله، فتوجّه من بغداد الى طهران، بطريق غير شرعي[٩٩].

ويبدو ان الوكالة اليهودية في فلسطين، كانت، آنذاك، تفكر في توطين يهود العالم في العراق، اضافة الى فلسطين. وممّا يؤيد ذلك قول ساسون للقنصل العراقي في حيفا: «ان قصدنا، بعد انشاء الدولة اليهودية في فلسطين، ان نجعل مناسباتنا السياسية حسنة مع العرب جيراننا، ولا سيما العراق، الذي نأمل في ان نتفق معه، بعد ذلك، على قبول مهاجرة أربعمائة الف يهودي اليه، لأن فلسطين، كما يعلم كل واحد، سوف لا تتسع لجميع اليهود»[١٠٠]. ولعل الزيارة التي قام بها ساسون وايلات الى العراق رمت الى تحقيق الهدف المذكور آنفاً.

ويضاف الى ما سبق ان المسؤول في الوكالة اليهودية، كيلتي، قام بجولة سرية على العراق، من أجل دراسة امكان توطين اليهود هناك. ولم تكن تحركاته خافية عن أعين مديرية الشرطة العراقية. فقد سجلت ذلك في كتابها المرقم س ـ ١٦٣٠، والمؤرخ في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٣٨، اذ سجلت تجوله سراً على انحاء العراق وتعيينه الاراضي الواجب شراؤها. كما نصح كيلتي اليهود باشراك المسلمين معهم في شراء الاراضي وادخال اسمائهم شركاء وذوي حصص ضئيلة، ومدهم بالمال الوافر، من أجل توطين اليهود في العراق. وبعد هذه الزيارة التي قام بها كيلتي، ظهرت فكرة عالمية للهدف المذكور، اذ اخبر المسؤول في الوكالة اليهودية الكيرن كاييمت بهذا المشروع، فأعرب المسؤولون في الكيرن كايميت عن اعتقادهم بأن العراق سيكون مرتعاً خصباً لنشاط الحركة الصهيونية؛ فاندفعت الصهيونية العالمية الى تنظيم نشاطها وابلغت الى مناصريها في اوروبا واميركا ان ترسل الى العراق اشخاصاً من غلاة الصهيونية، بصفة معلمين، أو فنيين، أو ما شابه ذلك، لاتمام مشروع توطين اليهود في العراق[١٠١]. وعـلى الرغم من مسـاعي الوكالة اليهودية لتحقيق الهدف المذكور، الّا انها فشلت في ذلك، بسبب مناهضة السلطات العراقية الشديدة لأي نشاط صهيوني.

وامتـد نشـاط الوكـالة اليهـوديـة في العراق الى مجال أكثر خطورة وتأثيراً، وهو مجال اقامة

شبكة تجسس واستخبارات في العراق بالتعاون مع اليهودي البغدادي، يوسف لاوي. ومهمّة هذه الشبكة نقل معلومات واخبار سرية من العراق الى الوكالة اليهودية، و بالتحديد الى الياهو ساسون[١٠٢]. وكانت شبكة الاستخبارات الصهيونية التي يقودها لاوي مارست نشاطها التجسسي، خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩، حيث حصلت الوكالة اليهودية من هذه الشبكة على معلومات قيّمة جداً، ومن مصادرها الاصلية، خاصة معلومات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية عن العراق، ثم وضع الاقليات هناك، اضافة الى مراقبة تحركات قادة الحركة الوطنية الفلسطينية في العراق[١٠٣]. ومن الامثلة على ذلك، ان شبكة لاوي قامت بالابلاغ الى الوكالة عن الهجوم الذي كانت تنوي شنّه الحركة الوطنية الفلسطينية على تل ـ أبيب، العام ١٩٣٦، قبل حدوثه. فقد أرسلت هذه الشبكة، على وجه السرعة، المعلومات التي حصلت عليها من العراق الى الوكالة اليهودية. ونتيجة لذلك، اتخذت القوات الصهيونية المرابطة في تل ـ ابيب الاستعدادات العسكرية المناسبة للتصدي للهجوم الفلسطيني، اضافة الى وصول قوات عسكرية صهيونية الى تل ـ أبيب، بهدف افشال هذا الهجوم. وهكذا، فان هذه المعلومات قد ساعدت، وبشكل كبير، في احباط الهجوم[١٠٤].

العوامل التي أدت الى التقليل من خطورة النشاط الصهيوني

بحثنا في ما سبق في موضوع النشاط الصهيوني في العراق، بمختلف فروعه وأوجهه، الّا انه كانت هناك عوامل حدّت من هذا النشاط وقلّلت من قيمته في مختلف المجالات، باستثناء الهجرة التي ازدادت، وأهمها موقف السلطات العراقية المعارض للنشاط الصهيوني. فخلال فترة الاستقلال (١٩٣٢ ـ ١٩٤٠)، تصدت الحكومات العراقية للنشاط المذكور، واتخذت الاجراءات الفاعلة والمناسبة للحدّ من فعاليته وقوته. وقد أدى ذلك الى التخفيف من خطورته. وكان لتولي الملك غازي دفّة الحكم في العراق بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٩، أثر هام وفاعل في التقليل من قوة النشاط الصهيوني وفاعليته، وذلك من طريق حث الجهات العراقية المختصة على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من هذا النشاط. كما عرف عن الملك غازي معارضته الشديدة للصهيونية العالمية ومواقفه المؤيدة والداعمة للقضية الفلسطينية[١٠٥].

ومن الاجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية لمنع تغلغل الافكار والمبادىء الصهيونية في العراق انها حظرت كل الاعمال الادبية والعلمية الصادرة باللغة العبرية والانكليزية التي تخص الحركة الصهيونية من دخول العراق. ومن الكتب الصهيونية التي منعت من دخول العراق كتاب «جاء اليهودي الى وطنه» والمطبوع في نيويورك العام ١٩٣٠، ذلك لاحتوائه على دعاية صهيونية، ومواد تدعو الى التفرقة وتهدد كيان المجتمع العراقي[١٠٦]. ومن أجل الحد من النشاط الصهيوني، في المجال الثقافي والتربوي، اتخذت وزارة المعارف العراقية بعض الاجراءات التي من شأنها التقليل من هذا النشاط، منها انها طردت جميع المدرّسين اليهود الذين قدموا من فلسطين، وكانوا يمارسون النشاطات الصهيونية المختلفة في العراق[١٠٧]. مثال ذلك، اعتقل، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، اثنان من المدرّسين اليهود في مدرسة شماش للبنين في بغداد، وابعدا على عجل الى فلسطين. وكان كلاهما يعملان للصهيونية، وأصدرت الاوامر بابعادهما من العراق، باعتبارهما شخصين غير مرغوب فيهما في العراق[١٠٨].

كما اخذت السلطات العراقية تشدد المراقبة على تحركات اهرون ساسون السرية، لمنعه من مزاولة أية نشاطات صهيونية في العراق[١٠٩]. وفي ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٣٥، تلقى ساسون

رسالة من متصرف مدينة بغداد، جاء فيها:

«لقد علمت الحكومة بأنك أنشأت جمعية باسم ' الجمعية الصهيونية في بغداد ' ، والتي ترمي الى الاتحاد مع الصهيونية، والى تشجيع السكان الى الانضمام اليها. وهناك أسباب تجعل الحكومة تعتقد بأن الجمعية المذكورة تتكون من أعضاء ومن هيئة ادارية، وانها بدأت تعمل على نشر الفكرة الصهيونية، وعقد الاجتماعات، وجمع الاموال. وعليه، فاننا نعلمك بأن الحكومة لا تعترف بأية منظمة قائمة من هذا النوع، طالما انها لم تؤسس وفقاً لنصوص قانون الجمعيات. اننا نحذرك، اذاً، من ان كل عمل تقوم به تحت هذا الاسم سيكون عرضة للعقوبة. ووفقاً للمادة ١٦ من القانون المذكور أعلاه، فان جمع الاموال، بطرق تختلف عن الطرق التي حددها قانون الالعاب (اليانصيب والاسهم)، هو عمل غير مشروع، يخضع للمادة المذكورة أعلاه»[١١٠].

واعتقل ساسون في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٣٥، لاستمراره بمراسلة جمعيات صهيونية مختلفة خارج بغداد، والقيام بدعاية للهجرة الصهيونية الى فلسطين، وعقد اجتماعات صهيونية[١١١]. وفي تموز (يوليو) ١٩٣٥، ابعدت السلطات العراقية ساسون من العراق[١١٢].

وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة، خلال عهد الاستقلال، تراقب تحركات اليهود القادمين من فلسطين، تخوفاً من ان يقوم هؤلاء بأعمال الجاسوسية لحساب المنظمات الصهيونية، أو العمل على نشر المبادىء الصهيونية، أو القيام بجمع التبرعات لمؤسسات صهيونية، حيث كانت السلطات العراقية تتعقب آثارهم وتراقب تحركاتهم عن كثب[١١٣]. وفي حالة الاشتباه بممارسة هؤلاء اليهود للنشاطات الصهيونية، كانوا يطردون من العراق. ومن الامثلة على ذلك، ذكر فيفان هولت، في تقريره الذي رفعه الى وزارة الخارجية البريطانية، عن اسحق بن تسفي، الذي كان في زيارة للعراق، العام ١٩٣٥: «... هو موظف كبير في المنظمة الصهيونية في فلسطين؛ فحامت حوله الشكوك في أنه يدعو الى الصهيونية على الرغم من التوصيات التي زوّده بها المندوب السامي في القدس. ولدى عودته الى العراق من ايران، قوبل، على الفور، بمضايقة شديدة من الشرطة العراقية، التي حجزت جواز سفره، ولم يُرجَّع جواز السفر اليه، الّا بعد تدخل شخصي وعاجل من القائم بالاعمال لدى رئيس الوزراء، حيث سمح له بأن يغادر، بسلام»[١١٤].

وكان لموقف الرأي العام العراقي، المعادي للنشاط الصهيوني، أثر هام في التقليل من شأن هذا النشاط. وقد تمثل ذلك في تحذير وتنبيه العراقيين كافة من خطورة النشاط الصهيوني على العراق، اضافة الى العمل على منع تغلغله هناك؛ كما طالب الرأي العام العراقي الحكومة بمنع ادخال البضائع والصحف الصهيونية الى العراق، اضافة الى مطالبتهم بابعاد المدرسين الصهيونيين من المدارس اليهودية[١١٥]. وأصدر رجال الدين المسلمين في بغداد فتوى تنص على مقاطعة البضائع الصهيونية[١١٦]. وتمثلت ردود الفعل القومية في العراق تجاه النشاط الصهيوني في قيام بعض اعضاء نادي المثنّى، وهو ناد قومي ظهر في العراق العام ١٩٣٥، وتكوّن من عناصر عراقية، وعربية، مثل العناصر الفلسطينية والسورية واللبنانية، باصدار رسالة هامة، في العام ١٩٣٦، حملت عنوان «اخطار الصهيونية على العرب والاسلام»، وذلك ادراكاً من النادي للخطورة التي تمثلها الحركة الصهيونية على البلاد العربية عامة، والعراق خاصة. ودعت الرسالة الى مقاطعة البضائع الصهيونية وبضائع الشركات الاجنبية التي تتعامل مع الصهيونيين، ومنع المطبوعات والصحف الصهيونية من التداول في الدول العربية، واقصاء دعاة الصهيونية، والتشديد على القادمين من فلسطين،

والذاهبين اليها[١١٧].

وعن دور رموز الحركة الوطنية الفلسطينية واللبنانية والسورية، الذين كانوا في العراق خلال الثلاثينات، في الحد من النشاط الصهيوني داخل العراق، كتب أكرم زعيتر: «ان صفوة من حملة الفكرة القومية، من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين، انضمّوا الى منظمتين قوميتين عربيتين، هما الجوال القومي»[١١٨] و«نادي المثنّى»، وعلى ما لديهما من حماسة قومية، فان تطعيمهم بعناصر من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، قد ضاعف من اندفاع التيار المترصد للصهيونية. وتنبه بعض العناصر الوطنية في العراق، مثل ناجي شوكت، الى خطورة النشاط الصهيوني هناك، خاصة في مجال السيطرة على الاراضي الزراعية في العراق، وبيع المنتوجات اليهودية الفلسطينية في العراق، والتوظيفات والتبرعات المالية من يهود العراق الى المؤسسات الصهيونية في فلسطين، وطالبت بتيقظ السلطات العراقية ازاء هذه النشاطات واتخاذ الاجراءات المناسبة للحدّ منها. ولم تقتصر ردود الفعل الوطنية العراقية تجاه النشاط الصهيوني على ما سبق ذكره، بل شمل مجالات أخرى. ففي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٧ وكانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، نظمت تظاهرات في بغداد ضد الحركة الصهيونية العالمية؛ وأبدى المتظاهرون استياءهم من الطائفة اليهودية في بغداد، نتيجة لتغلغل النشاط الصهيوني بينها»[١١٩].

ولعبت الصحافة العراقية دوراً بارزاً في تحذير الحكومة والشعب العراقيين من خطورة النشاط الصهيوني على العراق، خلال عهد الانتداب البريطاني. ففي فترة الاستقلال، لعبت الصحافة العراقية دوراً هاماً في تحذير، وتوعية، الشعب العراقي بمخاطر النشاط الصهيوني؛ وفي الوقت عينه كانت تقوم بالرد على الصحف الصهيونية التي هاجمت العراق. فقد نشرت جريدة «الاستقلال»، في ١٨/١٠/١٩٣٤، مقالة بعنوان «موقف حكومات العراق من الصهيونية؛ لن يكون العراق عشاً للدسائس»، بتوقيع كاتب سياسي كبير، ورد فيه ان هدف الصهيونية في العراق يراد به صرف يهود العراق عن وطنهم، وان الدعاية الصهيونية تصر على محاولات خبيثة، الهدف منها تنفيذ المنهاج المدرسي الصهيوني في مدارس الطائفة اليهودية. وتابعت الجريدة: «وأية حكومة... ترضى بأن تقام في بلادها أندية صهيونية من وراء ستار؟ وأية بلاد هذه التي تقبل بأن تتسرب ثروات العراق الى المؤسسات الصهيونية لامدادها وتوسيع نطاقها، بينما العراق، الذي جرفت منه هذه الاموال، أولى بها من سواه»[١٢٠].

وفي عدد آخر، أعلنت «الاستقلال» عن امتعاضها الشديد من النشاط الصهيوني، خاصة في مجال توزيع المنشورات والمطبوعات بين يهود العراق، وطالبت بتيقظ الحكومة لكل نشاط معاد هدفه اذلال العراق وتمزيق وحدته. وأشارت «الاستقلال» الى نشر كتاب «يقظة العالم اليهودي» للمؤلف الصهيوني ايلي ليفي أبو عسل، المطبوع في مصر، والذي تضمّن دعاية سافرة للصهيونية؛ اذ ارتأت «الاستقلال» ان دخول هذا الكتاب الى العراق سوف يكون له تأثير سيىء على الطائفة اليهودية. وأعربت الجريدة عن أملها في ان تقوم الحكومة العراقية بما تفرضه عليها الواجبات، حرصاً على وحدة البلاد، ودفعاً للدعايات الضارة[١٢١]. ولم يقتصر موقف الصحافة العراقية المعادي للنشاط الصهيوني ودورها في التحذير من خطورته على جريدة «الاستقلال»، بل لعبت جريدة «العقاب» الدور ذاته[١٢٢].

وفي بداية الثلاثينات، نشر موسى بن نصير، وهو يهودي أعلن اسلامه، كتابه الموسوم بـ «شذوذ ومآسي الطائفة الاسرائيلية»، والذي أحدث ضجة كبيرة في الاوساط العراقية. وتضمّن الكتاب

أساليب وطرق الحركة الصهيونية ومدى انتشارها في العراق. وكان لنشر هذا الكتاب أثر سلبي في النشاط الصهيوني في العراق، اذ افتضح امر النشاط الصهيوني ونبّه الحكومة والشعب العراقي الى خطورة هذا النشاط[١٢٣].

ومن العوامل التي ساعدت على التقليل من خطورة النشاط الصهيوني والحدّ منه في العراق، غير التي ذكرت سابقاً، كان موقف كثير من يهود العراق الذين آثروا عدم تقديم العون الى الحركة الصهيونية، بل ان بعضهم قاوم الصهيونية. ويعزى الموقف هذا الى اندماج اليهود في المجتمع العراقي وعدم قبول عدد كبير منهم بفكرة اجنبية، ولأنهم اعتبروا انفسهم من صميم المجتمع العراقي، وانهم جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع. فقد رأى هؤلاء اليهود في النشاط الصهيوني انه يتعارض مع مصالحهم[١٢٤].

وعبّر أحد الشبان اليهود، ويدعى يعقوب بلبول، في مقالته المعنونة بـ «فكرة العروبة في ادمغة الشبيبة اليهودية العراقية المثقفة»، عن موقف اعداد كبيرة من اليهود في العراق من الحركة الصهيونية. كتب:

«فقد مهّدت الحكومات الوطنية المتعاقبة السبل لتقارب الطوائف المتباعدة، وبذلت اقصى جهودها لجمع شتاتها وربطها بوشائج وطنية مشتركة لتؤلف منها امّة حية، يشعر كل فرد منها بما يترتب عليه من اعمال وخدمات... والشاب اليهودي المثقف يرى في الصهيونية استعماراً صريحاً له وللامّة العربية التي ينتمي اليها ويتسمى بأسمها... فالشاب اليهودي في البلاد العربية لا ينتظر من الصهيونية غير الاستعمار والاذلال...[١٢٥].

وممّا تجدر الاشارة اليه ان بعض الاعتداءات قد وقع على يهود العراق بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٧، نتيجة ممارستهم للنشاط الصهيوني. مثال ذلك اغتيال زكريا زبيدة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦، والذي كان سكرتيراً للجمعية الصهيونية في بغداد ووكيلاً لتسفير اليهود (بطرق غير شرعية) الى فلسطين[١٢٦]. وذكر توم سيغف، في كتابه «الاسرائيليون الاوائل ١٩٤٩» ان الوثائق التي اطلع عليها في الارشيفات الصهيونية المختلفة في فلسطين المحتلة تعكس البحبوحة ومقدار الامن لدى الجالية اليهودية في العراق، وحتى بعد اقامة الكيان الصهيوني، العام ١٩٤٨؛ وان يهود العراق لم يتعرضوا للاضطهاد، الاّ حين «كانوا متورطين في النشاط الصهيوني السري، أو انهم كانوا متهمين بالتورط فيه. وبصورة عامة، لم يرد أي تقرير عن التعرض لليهود، بصفتهم يهوداً»[١٢٧]. وهذا، بحد ذاته، أمر لا يقبل الشك، ويثبت ما ذهبنا اليه بأن يهود العراق عاشوا بأمان وسلام، ولم يتعرضوا للمضايقة والاضطهاد، الاّ في حالة ممارستهم للنشاطات الصهيونية المختلفة؛ وفي الوقت عينه، فان ذلك يعتبر رداً ودحضاً للدعايات الصهيونية التي اتهمت العراق بأنه يضطهد اليهود. وهذه الحوادث التي وقعت لبعض اليهود كانت قليلة، وليست بذات أهمية، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار النشاط الصهيوني الاستفزازي، في تلك الفترة، من جهة، وردود الفعل الوطنية العراقية لتلك الاستفزازات، من جهة أخرى[١٢٨].

وهكذا، فان النشاط الصهيوني في العراق، خلال عهد الاستقلال، خاصة الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠، كان أخفّ حدة من النشاط في فترة الانتداب البريطاني، وذلك بسبب موقف الحكومة والشعب العراقيين، المعارضين لهذا النشاط.

(١) U.S.A.; Department of State, 890G. 00/2-745, Despatch No. 619, 7/2/1945, *From Henderson; The Jewish Minority in Iraq; Memorandum From Jewish Agency, October 1942*, p. 5.

(٢) Twena, Abraham (Ed.); *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation, Part 3; Ahi-Ever Zionist Party in Remebrance of Rabi Ezra Dangoor*, 1973, p. 11; Rejwan, Nissim; *The Jews of Iraq; 3000 Years of History and Culture*, 1985, p. 226.

(٣) Twena, *op. cit.*, pp. 11 - 16

(٤) الكيرن كاييمت (الصندوق القومي اليهودي) أنشىء العام ١٩٠٧ كمؤسسة مالية تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، ليتولى تمويل عمليات شراء الاراضي في فلسطين وتنميتها، انظر محمد عبدالرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص ٣٢٢.

(٥) «الطلائع» منظمة عالمية للشبان اليهود، الذين أعدّوا أنفسهم للهجرة الى فلسطين وانشاء المستعمرات فيها. وقد ظهرت أول مجموعة من هذه المنظمة العام ١٩٠٥ في مدينة أوديسا (أوكرانيا). وقامت مبادىء «الطلائع» على التربية البدنية، وبثّ الروح العسكرية في نفوس الشبان اليهود، ونشر اللغة العبرية، انظر حمدان بدر، **دور منظمة الهاغاناه في انشاء اسرائيل**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥، ص ١٨٩.

(٦) Twena, *op. cit.*, pp. 11 - 16 ؛ ويوسف مئير، **خلف الصحراء، الحركة السرية الطلائعية في العراق** (ترجمة حلمي عبدالكريم الزعبي)، الجزء الاول، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٧. ومعرض تل ـ أبيب كان يقيمه الصهيونيون من أجل ابراز تقدم وتطور يهود فلسطين في مختلف المجالات.

(٧) Twena, Abraham (Ed.); *Jewery of Iraq; Dispersion and Liberation, Suplement to Book 7, Addenda and Errata*, Part 2, pp. 24 - 25; Twena, "... Ahi-Ever Zionist Party...", *op. cit.*, pp. 14 - 15.

(٨) Twena, "... Addenada and Errata", *op. cit.*, pp. 25 - 28; Twena, "... Ahi-Ever Zionist Party...", *op. cit.*, pp. 14 - 15.

(٩) Twena, "... Addenda and Errata...", *op. cit., pp. 27 - 28* ؛ ويهودا اطلس، **حتى عمود الشنق: ملاحم الحركة السرية في العراق** (ترجمة حلمي عبدالكريم الزعبي ومحمود خطاب)، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٤.

(١٠) حاييم كوهين، **النشاط الصهيوني في العراق**، بغداد وبيروت: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد ومركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٣، ص ٥٥.

(١١) Twena, "... Addenda and Errata...", *op. cit.*, p. 22.

(١٢) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) احاد هاعام (١٨٥٦ ـ ١٩٢٧) احد أشهر الكتّاب والفلاسفة الصهيونيين، وكان عضواً في «جمعية أحباء صهيون»؛ وقد طالب باقامة دولة يهودية في فلسطين. وناحمان بياليك (١٨٧٣ ـ ١٩٣٤) يهودي روسي كان احد أعضاء «جمعية أحباء صهيون» أيضاً، هاجر الى فلسطين العام ١٩٢٤، واستقر فيها، وهو أبرز الكتّاب والشعراء الصهيونيين، انظر صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، الجزء الاول، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٧، ص ٩٦ و١٢٧ ـ ١٣١؛ ونازك ابراهيم عبدالفتاح، **الشعر العبري الحديث: اغراضه وصوره**، بيروت: الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٢، ص ٦٢ ـ ٦٤.

(١٥) Twena, "... Addenda and Errata...", *op. cit.*, p. 23.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٢ ـ ٢٣؛ وكوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٧) Twena, Abraham (Ed.); *Jewery of Iraq; Dispersion and Liberation, Part 7, Jewish Autonomy in Iraq*, Ramla: 1979, p. 44.

(١٨) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣ ـ ٥٤ و٥٧.

(١٩) Kattan, Naim; *Farewell Babylon*, New York: 1980, pp. 150 - 151.

(٢٠) **دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ / ١٩٣٦**، بغداد: بلا ناشر، ١٩٣٦، ص ٨٢٩.

(٢١) Twena, "... Addenda and Errata", ***op. cit.,*** p. 28.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٨.

(٢٣) «ملف وزارة الداخلية ٣/٢٩، ' الدعاية الصهيونية في العراق ' »، في فاضل البراك، **المدارس الصهيونية والايرانية في العراق؛ دراسة مقارنة**، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٤، ص ٦٩.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) Twena, "... Ahi - Ever Zionist Party...", ***op. cit.,*** p. 13.

(٢٦) Twena, Abraham (Ed.); *Jewery of Iraq; Dispersion and Liberation, Supplement to the Album,* Ramla: 198, pp. 29 - 30.

(٢٧) انظر **العقاب** (بغداد)، ٢ و٤ و٥ و٧/١١/١٩٣٥.

(٢٨) «مجموعة القوانين والانظمة الصادرة خلال العام ١٩٢٩»، ابراهيم احمد، **تطور التعليم الوطني في العراق، ١٨٦٩ ـ ١٩٣٢**، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

(٢٩) ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، الجزء الثاني، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

(٣٠) اسحق بارموشي، **بيت في بغداد**، القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، ١٩٨٣، ص ١٤٠ و١٥٤.

(٣١) Bracha Habas, *The Gate Breakers* (Translated from the Hebrew by David Segal), New York: 1963, pp. 178 - 179.

(٣٢) *890G. 4016, Jews/12, Despatch No. 852, 19/8/1937, from Joseph Satterthwaite; Report of Royal Commission on Palestine, to Sescretary of State.*

(٣٣) عبدالكريم الأزدي، **تاريخ في ذكريات العراق، ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨**، الجزء الاول، بيروت: بلا ناشر، ١٩٨٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣٤) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦.

(٣٥) بارموشي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(٣٦) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٣٧) الشيكل، شهادة تمنح لمن يدفع بدل اشتراك الى المنظمة الصهيونية العالمية. فاذا بيع في العراق ما بين ١٠٠٠ ـ ٢٩٩٩ شيكلاً، فان يهود العراق يحصلون على مقعد واحد في المؤتمر الصهيوني العالمي. واذا بيع ما بين ٣٠٠٠ ـ ٣٩٩٩ شيكلاً، فانهم يحصلون على مقعدين في المؤتمر الصهيوني، وهكذا. واذا بيع أقل من ألف شيكل، فانهم لا يمثّلون في هذه المؤتمرات. المعلومات مستخلصة من اسعد عبدالرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

(٣٨) استخلصت المعلومات من المصادر التالية: Zionist Organization, *Report of the Executive of the Zionist Organization Submitted to the XVIIth Zionist Congress at Basel,* London: 1831, pp. 32 - 33; *Report of the Executive of the Zionist Organization Submitted to the XIXth Zionist Congress at Lucern,* London: 1935, pp. 54 - 55, 100, 108 - 109.

(٣٩) كيرن هيسود (الصندوق التأسيسي) انشىء العام ١٩٢٠ كمؤسسة تابعة للمنظمة الصهيونية، ثم تحوّل الى الوكالة اليهودية ليكون جهازها المالي، في حين يتولى «الصندوق القومي» امداد المستوطنين بالارض، سليم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٤٠) "Z.O. Report to the XIX Zionist Congress", ***op. cit.,*** p. 143 ؛ وكوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٤١) Zionist Organization, *Report of the Executive of Zionist Ogranization and Jewish Agency for Palestine Submitted to the XXIth Zionist Congress,* Jerusalem: 1939, pp. 231 - 233.

(٤٢) موسى بن نصير، **شذوذ ومآسي الطائفة اليهودية**، بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٥٢ هـ، ص ٢٣١.

(٤٣) "Z.O. Report to the XIX Zionist Congress", ***op. cit.,*** p. 143 ؛ وكوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٧٠.

(٤٥) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٦) *C.O. 733/275/75106, E/7701 / 6495 / 93, No. 707, From Humphrys to Simon, 27/1/1934.*

(٤٧) هشام فوزي عبدالعزيز، «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني...»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٥١.

(٤٨) ابن نصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣١ ـ ٢٣٦.

(٤٩) *C.O. 733/268/37606, E 6495/93, No. 393, From Ogilive Forbes to Sir John Simon, 22/8/1934.*

(٥٠) بارموشي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩١.

(٥١) خلدون ناجي معروف، **الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و١٩٥٢**، الجزء الثاني، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٧٨.

(٥٢) امين سعيد، **ايام بغداد**، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الجلبي، ١٩٣٤، ص ٢٠٩.

(٥٣) **الاستقلال** (بغداد)، ١٤/٧/١٩٣٣.

(٥٤) انظر خيري العمري، «يونس السبعاوي؛ سيرة سياسي عصامي»، **العالم العربي** (بغداد): ٤/١٠/١٩٣٣.

(٥٥) Black, Edwin; *The Transfer Agreement; The Untold Story of the Secret Pact Between the Third Riech and Jewish Palestine,* New York: Macmillan Publishing Company, 1984, p. 373

نقلاً عن صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٦، ص ٢٧٣.

(٥٦) *890G. 4016, Jews/3, Despatch, No. 308, 10/5/1934, from Baghdad; Anti Semitism in Iraq.* ؛ وعباس عطية جبار، **العراق والقضية الفلسطينية، ١٩٣٢ ـ ١٩٤١**، بغداد: بلا ناشر، ١٩٨٣، ص ٣٢٨ ـ ٤٣٠.

(٥٧) شفيق الرشيدات، **الاوضاع القانونية ليهود البلاد العربية**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٧٠، ص ٢١.

(٥٨) *Jewish Chronicle,* 22/3/1935; *Jewish Telegraph Agency Bulletine,* 19/3/1935.

(٥٩) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥؛ و *Jewish Chronicle,* 22/3/1935

(٦٠) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١ ـ ١١٢.

(٦١) **الطريق** (بغداد)، ١٩/١٢/١٩٣٤.

(٦٢) *The American Jewish Yearbook, 1933,* Vol. 25, p. 271.

(٦٣) موشي شرتوك، يهودي روسي، ولد العام ١٨٩٤، وهاجر الى فلسطين العام ١٩٠٦، وفي العام ١٩٣٣ عين رئيساً للدائرة السياسية للوكالة اليهودية، انظر ليفيا روكاح، **قراءة في يوميات موشي شاريت (شرتوك)** بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٤، ص ٢٣ ـ ٢٥.

(٦٤) اميل مراد، **قضية الحركة السرية الصهيونية في العراق: العمل السرّي في بابل**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٢.

(٦٥) *C.O. 733 / 268 / 37606, No. 393, from Ogilvie to Simon, 22/8/1934.*

(٦٦) *C.O. 733 / 275 / 75206, No. 121/18/25, from F. Humphrys to Sir Simon, 26/2/1935.*

(٦٧) **العقاب**، ٥/١١/١٩٣٤.

(٦٨) أرييه شاليف، **خط الدفاع في الضفة الغربية؛ وجهة نظر اسرائيلية** (ترجمة غازي السعدي)، عمّان: دار الجليل للنشر، ص ٩٨؛ واسحق بارموشي، **الخروج من العراق؛ ذكريات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠**، القدس: منشورات الطائفة السفارادية، ١٩٢٥، ص ٢١؛ وكوهين **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(٦٩) *C.O. 733 / 254 / 77313 / Part 5, No. 1735 / 52 / 4, Immigration 1934, from British Counsulate, Damascus, to C.O. 20/7/1934* وشاليف؛ **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨.

(٧٠) بارمـوشي، «بيت في بغـداد»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٣؛ وشلومو هيلل، **تهجير يهود العراق** (تـرجمة غازي السعدي)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦، ص ٣٠. وجـديـر بالذكـر أن عنوان الكتاب الاصـلي هو «الريـاح الشرقيـة»، ولكن المتـرجم آثـر استخدام العنوان المذكور.

(٧١) بارموشي، «الخروج من العراق...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٧٢) صادق حسـن السـودانـي، **النشـاط الصهيـوني في العـراق، ١٩١٤ ـ ١٩٤٢**، بغداد: دار الرشيـد، ١٩٨٠، ص ١٠٧ ـ ١٠٨؛ ومحمد حسين الزبيـدي (تحقيق)، **مذكـرات علي محمـود الشيـخ**، بغداد: دار واسط، ١٩٨٥، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٧٣) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢.

(٧٤) عالية سوسه، «حول النشاط الصـهيوني في العـراق في الثـلاثينـات»، **مجلة مركـز الدراسـات الفلسـطينية** (بغداد)، العدد ٣٣، نيسان (ابريل) ـ حزيـران (يونيـو) ١٩٧٩، ص ٨١ ـ ٨٩؛ وفـؤاد يسـواف جيلنسكي، **الشبكـة السوداء**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٤٠.

(٧٥) *C.O. 733 / 268 / 37606, E 68 / 39/34, No. 618, from Ogilive Forbes to Simon, 24/8/1934; Palestine Post,* 24/10/1934.

(٧٦) *890G/4016, Jews/6 - Despatch No. 409, from P. Knabenshue, to Secretary of State; C.O. 733 / 275 / 75106, E 7734 / 495 / 93, from Humpheys to Rendel, 13/12/1934.*

(٧٧) *C.O. 733 / 275 / 75206, E 7734 / 6495 / 93, from Humphrys to Rendel, 13/12/1934.*

(٧٨) **العقاب**، ٢٥/١٠/١٩٣٤.

(٧٩) **المصدر نفسه**. ولأخذ صورة واضحة عن التـعـلـيـم الوطنـي في العـراق خلال العشريـنـات والثلاثينات، انظر احمد، **مصدر سبق ذكره**.

(٨٠) **ديوان الملا عبود الكرخي** (ترجمة حسين حاتم الكرخي)، الجزء الثالث، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٧، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٨١) *C.O. 733 / 275 / 75106, E 7734 / 6495 / 93, from Humpherys to Rendel, 23/12/1934.*

(٨٢) *C.O. 733 / 275 / 75106. E 7701 / 6405 / 93, No. 707, From Humpherys to Simon, 27/12/1934.* ؛ وانـظر، أيضـاً، سوسه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٨٣) *Jesish Chronicle,* 23/11/1934; *Man-chester Guardian,* 2/8/1934; *Palestine Post,* 14/11/1934.

(٨٤) نجـدة فتحي صفـوة، **العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦**، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣، ص ٢٨٦.

(٨٥) *C.O. 733 / 268 / 37606, Telegram No. 20, from Baghdad to Hight Commissioner, 22/6/1934.*

(٨٦) *C.O. 733 / 275 / 7510, No. 169 (18/25/38) from Archibald Clark to John Simon, 20/2/1935.*

(٨٧) *C.O. 733 / 275 / 75106, No. 48, From Humpherys to C.O. 20/2/1935.*

(٨٨) *C.O. 733 / 275/75106, E 7701 / 649/93, No. 707 From Humpherys to Simon, 27/12/1934.*

(٨٩) *890G. 4016, Jews/6 - Despatch No. 509, 28/11/1934, From P. Knabenshue to Secretary of State; Manchester Guradian,* 2/10/1934.

(٩٠) *C.O. 733 / 268 / 37606, E 8140 / 34/, No. 640, from Ogilivie Forbes to Simon, 13/8/1934* ؛ **والاسـتـقـلال** ٢٣/١٢/١٩٣٤، ٢٥/٢/١٩٣٤، **والطريق** (بغداد)، ٢٥/١٢/١٩٣٤.

(٩١) **العالم العربي** (بغداد)، ٢٨/٤/١٩٣٥؛ **والطريق**، ٢١/١١/١٩٣٥.

(٩٢) *890G. 4016, Jews/8, Despatch No. 441, 7/2/1935, from Baghdad Anti Jewish Movement in Iraq to Secretary of State; Jewish Chronicle,* 23/11/1934; *Palestine Post,* 4/11/1934.

(٩٣) Hourani, Albert; *Minorities in the Arab World,* London: Oxford Univesity Press, 1947, p. 106.

(٩٤) *Jewish Telegraph Agency Bulletine,* 22/4/1935.

(٩٥) عبدالجبّار العمر، «قضايا من تاريخ العراق الحديث؛ ٣ ـ حزب الاصلاح الشعبي والصهيونية»، **آفاق عربية** (بغداد)، السنة السادسة، العدد ١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ص ٣٠.

(٩٦) سليمان بشير، **جذور الوصاية الاردنية؛ دراسة في الارشيف الصهيوني**، القدس: بلا ناشر، ١٩٨٠، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٩٧) احمد قدري، سياسي ومناضل عربي سوري، نشأ وأتمّ دراسته الثانوية في فلسطين ولبنان. عمل على تأسيس جمعية «العربية الفتاة» على غرار «تركيا الفتاة»، بعد صدور الدستور العام ١٩٠٨ بأربعة أيام؛ الاّ ان أول هيئة ادارية تكوّنت لها في العام ١٩١١. وعند قيام الحرب العالمية الاولى، التحق بالأمير فيصل في العقبة. عيّن قنصلاً للعراق في القاهرة. وبعد ذلك انتقل الى كلية الطب في بغداد؛ وبقي في العراق حتى العام ١٩٤١. كتب مذكراته الى نهاية حكم فيصل في سوريا فقط، انظر عبدالوهاب الكيالي (رئيس تحرير)، **الموسوعة السياسية**، الجزء الاول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ١٠٢.

(٩٨) بشير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤؛ والعمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠ ـ ٣٤؛ وتعقيب حسين جميل على مقالة «حزب الاصلاح الشعبي والصهيونية»، **آفاق عربية**، السنة السادسة، العدد ٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٥٢ ـ ١٥٦. هذا مع العلم بأن الشخصيات التي التقى معها الياهو ساسون كانت من «جماعة الأهالي»، وقد اطلعت على كتاب فؤاد حسين الوكيل، **جماعة الاهالي في العراق، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٧**، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠، ولم تذكر هذه اللقاءات.

(٩٩) Twena, "... Addenda and Errata...", *op. cit.*, p. 11.

(١٠٠) كتاب قنصل العراق في حيفا المرسل الى وزارة الخارجية المرقم بـ ٢٤/٤٢٣ في الخامس من آب (اغسطس) ١٩٣٧، العمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(١٠١) عبدالجبار فهمي، **سموم الافعى الصهيوني**، بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٥٣، ص ٢٧. والمؤلف كان يشغل، في بداية الخمسينات، منصب رئيس شرطة بغداد. وبحكم منصبه استفاد من الوثائق العراقية الرسمية.

(١٠٢) Twena, "... Addenda and Errata...", *op. cit.*, p. 10.

(١٠٣) **المصدر نفسه**، ص ١٠ ـ ١١.

(١٠٤) **المصدر نفسه**.

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل، انظر جبّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣ ـ ٣٦٠؛ وسوسه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦.

(١٠٦) **العقاب**، ٦/٢/١٩٣٤.

(١٠٧) *890 G.00/2 / 745, Despatch No. 619, 7/12/1945, Memorandum from Jewish Agency, p. 5.*

(١٠٨) صفوة (مترجم)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(١٠٩) *C.O. 733 / 275/75106, No. 121/ 20/ 36, from Humphrys to Simon, 26/2/1935.*

(١١٠) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(١١١) سلمان درويش، **كل شيء هادىء في العيادة**، القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، ١٩٨١، ص ٣٣؛ وكوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(١١٢) *C.O. 733/275/75106, No. 121/2/35, from Humphrys to Simon, 26/2/1935*؛ ودرويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(١١٣) Twena, "...Ahi - Ever Zionist Party...", *op. cit.*, pp. 13 - 14؛ وعزت ساسون معلم، **على ضفاف الفرات؛ ذكريات أيام مضت وانقضت**، شفاعمرو: دار المشرق، ١٩٨٠، ص ٢٦.

(١١٤) صفوة (مترجم)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٨؛ و«ردود الفعل العراقية تجاه تأسيس وطن قومي لليهود»، **المؤرخ العربي** (بغداد)، العدد ٢٥، ١٩٨٤، ص ٧٦.

(١١٥) *890G. 4016, Jews / 3, Despatch No. 308, 10/5/1934; 890G. 4016, Jews /12, Despatch No. 708, 14/10/1936*؛ واوري افنيري، **دعوى نزع الملكية؛ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨** (ترجمة بشير البرغوثي)، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٤، ص ١٣٤؛ وجبار، **مصدر سبق ذكره**،

ص ٤٢٦ ـ ٤٣٢؛ وعماد أحمد الجواهري، **من تاريخ الحركة العربية المعاصرة: نادي المثنّى وواجهات التجمع القومي في العراق، ١٩٣٤ ـ ١٩٤٢**، بغداد: بلا ناشر، ١٩٨٤، ص ٨١ ـ ١٠٠.

(١١٦) **الاستقلال**، ٥/١١/١٩٣٣؛ **والاخاء الوطني** (بغداد)، ٥/١١/١٩٣٣.

(١١٧) جبّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٩ ـ ٤٣١.

(١١٨) «الجوال» جمعية قومية ظهرت في العراق العام ١٩٣٣، وهدفت الى خلق حركة ترمي الى الاهتمام بالثقافة العربية والتراث العربي، وقامت بنشاطات متعددة في الميدانين، الثقافي والاجتماعي؛ كما عقدت المؤتمرات السنوية وأرسلت بعض المذكرات والبرقيات بشأن القضية السورية والفلسطينية. لمزيد من المعلومات، انظر جبّار، **المصدر نفسه**، ص ٤٠٥ ـ ٤١٠؛ وفاضل حسين، **الفكر السياسي في العراق المعاصر، ١٩١٤ ـ ١٩٥٨**، بغداد: بلا ناشر، ١٩٨٤، ص ٥٩ ـ ٦٤، و«جمعية الجوال»، **الآداب** (بغداد)، المجلد ٣٣، العدد ٢، ١٩٨٢، ص ٢٤٣ ـ ٣٠٧.

(١١٩) *890G. 4016, Jews / 19, Despatch No. 852, 19/8/1938, From Joseph Satterthwaite: Reaction in Iraq, Report of Royal Commission on Palestine.*

(١٢٠) **الاستقلال**، ١٨/١١/١٩٣٤.

(١٢١) **المصدر نفسه**، ٢٠/٧/١٩٣٤.

(١٢٢) انظر، على سبيل المثال، **العقاب**، ٢٥/١٠/١٩٣٤ و٢ و٤ ـ ٥/١١/١٩٣٥.

(١٢٣) ابن نصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧ ـ ٢٥١. ولمزيد من المعلومات، انظر بارموشي، «بيت في بغداد»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣.

(١٢٤) *890G. 00/2 - 745, No. 619, 7/2/1945, The Jewish Minority in Iraq, p. 5*؛ ودرويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣؛ ومعلم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ و١٣٨؛ **والاخبار**، ١٨ و٢١/٧/١٩٣٨ و٢٥/٨/١٩٣٨.

(١٢٥) **المصدر نفسه**، ٢١/٧/١٩٣٨.

(١٢٦) تقرير سرّي للقنصلية العراقية في حيفا الى وزارة الخارجية العراقية بالرقم ١١٣/٢٤، في ٢٨/٩/١٩٣٦، السوداني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(١٢٧) توم سيغف، **الاسرائيليون الأوائل ـ ١٩٤٩** (ترجمة خالد عايد ورضا سلمان ورنده شرارة وكمال ابراهيم)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص ١٧٦ و٣٦٨.

(١٢٨) *890G. 4016, Jews/12, Despatch No. 708, 14/10/1936, from James Moose: Anti Jewish Agitation in Iraq, to Secretary of State; 890G. Jews/19, Despatch No. 852, 19/8/1938; 890G. Jews/19, Despatch No. 1112, 16/8/1938, from Walworth Barbour: Bombs Thrown on Two Jewish Clubs.*

اليهودية؛ مخطط تاريخي موجز

د. عبد الوهاب المسيري

من الشائع ان يقرن الدارسون تاريخ العبرانيين وتواريخ الجماعات اليهودية، من جهة، بتاريخ اليهودية، من جهة أخرى، وأن يعادلوا ويوحّدوا بينهم، وكأن الواحد هو الآخر. وهو اتجاه ساعد عليه ما يمكن تسميته بالتاريخ المقدس، أو التوراتي (أي القصص التي وردت في التوراة على هيئة تاريخ). ونحن نرى ضرورة فصل تواريخ الجماعات اليهودية في العالم عن تاريخ العقيدة اليهودية، لاعتبارات منهجية وموضوعية؛ اذ ان الخلط بينهم هو خلط بين مجالين مختلفين يؤدي الى كثير من التشوّش وعدم الفهم. وقد اعتاد الكثيرون النظر الى اليهودية كما لو كانت عقيدة متكاملة وبناء دينياً متكاملاً، اتضحت معالمه الرئيسة منذ ظهوره؛ وان هذا البناء ظل محتفظاً بهذه السمات حتى الوقت الحاضر (كما هو الحال مع الاسلام والمسيحية، على سبيل المثال). وهذا مناف للواقع؛ فتاريخ اليهودية طويل لأقصى حد؛ واليهودية، كعقيدة، مرّت بتطورات عدة عميقة، غيّرت من طبيعتها وتوجهاتها، هذا على الرغم من وجود اطروحات اساسية متواترة، مثل العهد والشعب المختار، تخلع عليها نوعاً من الوحدة. بل ان ثمة ظاهرة تنفرد بها اليهودية، وهي ما يمكن تسميته بالخاصية الجيولوجية؛ وهو ان اليهودية لم تقم باستيعاب العناصر المختلفة التي دخلتها، ولم تمزجها، ولم تفرض عليها حداً ادنى من التناسق الداخلي؛ وانما اكتفت بضم العناصر الجديدة، بحيث نجد ان اليهودية مكوّنة من أفكار متعايشة دون تمازج، تشبه الترسّبات الجيولوجية المتراكمة، الواحد فوق الآخر، عبر الزمن. ولذا، نجد أن هنالك افكاراً وحدانية متطرفة عند الانبياء، وافكاراً حلولية عند القباليين، وسمها الحاخامات بانها شكل من اشكال الشرك. ونجد رؤى متناقضة تماماً لله بخصوص مفاهيم مثل البعث والثواب والعقاب. كما دخل اليهودية كثير من المعتقدات الشعبية التي هي اقرب الى الفولكلور. ولعل هذه السمة الجيولوجية هي التي أدت، في نهاية الامر، الى تعريف الشريعة اليهودية لليهودي على انه من ولد لأم يهودية ـ وهو تعريف يضم الملحدين الذين لا يؤمنون بالله، ومن الناحية النظرية يضم اليهود الذين تنصّروا، أو اسلموا.

ويمكن تقسيم تاريخ اليهودية، كنسق ديني وكعقيدة (منفصل عن تاريخ العبرانيين وتواريخ الجماعات اليهودية)، الى مراحل عدة أساسية (وتقسم كل مرحلة الى فترات). وفي محاولتنا لتوصيف اليهودية، سنبيّن تتابع ظهور كتب اليهود المقدسة؛ كما سنشير الى المواجهات الخمس الكبرى بين اليهودية والحضارات الوثنية والتوحيدية المختلفة.

ويمكن تقسيم تاريخ اليهودية الى ثلاث مراحل اساسية؛ سنقسم كلًّا منها الى فترات:

أولًا: يهودية ما قبل التهجير الى بابل (حتى العام ٥٨٧ ق.م.) أو العبادة اليسرائيلية (تمييزاً لها عن اليهودية ذاتها): وهي المرحلة عينها تقريباً التي أطلقنا على اليهود فيها اصطلاح

«العبرانيين» (كجماعة اثنية) وبني يسرائيل (كجماعة دينية). وهذه المرحلة الكبرى تقسم، بدورها، الى فترات عدة، وهي مرحلة يختلط فيها التاريخ بالاسطورة، ويتم اسقاط مفاهيم من فترات لاحقة على فترات سابقة.

١ ـ فترة الآباء (البطارقة) (٢١٠٠ ـ ١٢٥٠ ق.م.): ابتداء من ابراهيم حتى يوسف. وحسبما جاء في التوراة، قطع الله على نفسه عهداً لابراهيم ان الشعب الذي سينحدر من صلبه سيكون شعباً عظيماً، وان أرض كنعان ستكون من نصيبه. وحسب الرؤية التوراتية، يمكن القول ان عبادة الآباء قد تأثرت بالتراث الديني السامي القديم بتقديسها للقوى الطبيعية والايمان بالروح والشياطين والتحريمات (taboo) وتمييزها بين الطاهر والنجس؛ ويلاحظ وجود عناصر وثنية، كما هو الحال في قضية التيرافيم (الاصنام).

٢ ـ موسى والخروج من مصر أو فترة سيناء (١٢٧٥ ـ ١٢٥٠ ق.م.): تلقّى موسى، في سيناء، الوحي الالهي من يهوه، والأمر بألّا يعبد الآه، باعتباره الاله الواحد، وبعدم تجسيده، أو تشبيهه، بشيء من خلقه (أي ان الخالق يصبح خالق التاريخ والطبيعة منفصلاً عن كليهما). وقد صاحبت هذا الوحي مجموعة من الطقوس والقوانين الاجتماعية تحكم القبائل العبرانية في محيطها الصحراوي، أي نزل قانون ديني دائم ينظّم المجتمع، وعلاقات افراده. وفي هذه الفترة، تجدد العهد الالهي المعطى للآباء، ويعد الخروج ذاته تحقيقاً لهذا الوعد؛ وتعد حادثة الخروج هي اللحظة التي ولد فيها اليهود (بني اسرائيل)، كجماعة دينية متميزة.

٣ ـ المواجهة الاولى مع حضارة كنعان والصراع بين يهوه وبعل (١٢٠٠ ـ ٥٨٧ ق.م.): حينما دخل العبرانيون فلسطين، أو ارض كنعان، وجدوا ان عبادة بعل، وهي عبادة من عبادات الطبيعة، كانت سائدة هناك، وقد حملوا معهم عبادة يهوه، وهي عبادة الصحراء. وحينما امتزجوا، وتزاوجوا، مع السكان الاصليين، وتبنّوا لسانهم، تم الامتزاج بين العقيدتين. وقد أصبح التناقض بين عبادة يهوه (رب التاريخ والشعب) وعبادة بعل (رب الطبيعة والحياة اليومية) هو التوتر الاساسي الذي تحكم في حياة العبرانيين الدينية، حتى سقوط الدويلتين اليهوديتين. وقد شهدت هذه الفترة ظهور الانبياء المدافعين عن عبادة يهوه. والاصلاح التثنوي (٦٢١ ق.م.) هو تعبير عن التوتر آنف الذكر، الذي كان له ابعاده السياسية. وحسب التصور الديني، اكتمل الوعد الالهي بالارض والخلاص في مرحلة الملوك؛ كما تمّ تشييد الهيكل في تلك المرحلة (مرحلة الهيكل الاول) وتحوّل الى محور الديانة اليهودية. وكان يشرف على العبادة القربانية، المرتبطة بالهيكل، الكهنة. وعلى الرغم من تأكيد وحدانية الله، فقد ظهرت مفاهيم أخرى ذات طابع حلولي متطرف، مثل الاختيار (بتضميناته العرقية) والتركيز على الارض، تحدّ من عالمية الخالق وتجعله مقصوراً على شعبه وأرضه، مما ينقص من وحدانيته. وقد ظل هذا توتراً أساسياً في النسق الديني اليهودي. فاله العالمين لا يحتاج الى ارض أو شعب؛ اما الاله القومي، فيحتاج الى شعب وأرض. وهو توتر بين النزعة الدينية الاخلاقية التي تبحث عن الخلاص في الزمان والنزعة الوثنية القومية التي تبحث عنه في المكان (التي يمكن ان نسميها «نزعة صهيونية» بالمعنى العام والبنيوي). وقد أصبح داود الملك النموذجي الذي يحكم، باعتباره حاكماً دينياً يساعده الكهنة؛ وارتبط اسمه بالماشياح المخلّص الذي سيكون من نسله (الّا ان عقيدة الماشياح ذاتها لم تكن قد ظهرت، بعد، في هذه الفترة). وقد ظهر، في هذه المرحلة، بعض القوانين الاخلاقية والشعائر، مثل الختان وشعائر الطعام والزراعة والسبت واعياد الفصح والاسابيع والمظال. وتميزت المرحلة بأن

الدين مرتبط بالجماعة الوثنية، ارتباطاً كاملاً، كما هو الحال في الشرق الادنى القديم، وان اليهود كانوا يشكلون، أساساً، جماعة زراعية. وانتهت المرحلة بالتهجير الى بابل (الذي يطلق عليه «السبي البابلي» في المصطلح الديني) وبهدم الهيكل.

ثانياً: مرحلة بعد التهجير (بعد ٥٨٧ ق.م.): وهي المرحلة التي اكتسبت خلالها العبادة اليسرائيلية الملامح التي حوّلتها الى العقيدة اليهودية في نهاية الامر. وحينما نقول «اليهودية»، فنحن، في واقع الامر، نشير الى يهودية ما بعد التهجير. ويلاحظ ان هذه المرحلة شهدت التعديل التدريجي، بحيث تحوّلت من كونها شريعة تغطي كل جوانب الحياة، الى شريعة تغطي بعض جوانبها وحسب، اذ تمّ تقبل قوانين الدولة الحاكمة في مجالات عدة، مما ادى الى تقلص مجال الشريعة اليهودية، واقتصاره على الجوانب الدينية أساساً، وعلى الجوانب الخاصة بالعلاقات الداخلية لأعضاء الجماعات اليهودية. ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى الفترات التالية:

١ ـ الفترة البابلية (والمواجهة الثانية مع الحضارة البابلية) والفارسية والهيلينية (والمواجهة الثالثة مع الحضارة الهيلينية) والرومانية (٥٧٨ ق.م ـ ١٧٥): شهدت هذه المرحلة تفتت وحدة اليهود الجغرافية، وتفتّحهم على الافكار الدينية البابلية (التي تعرفوا عليها في اثناء فترة التهجير)، مما ترك أثراً عميقاً في بنية العقيدة، بحيث بدأت العبادة اليسرائيلية تتحول، بالتدريج، الى اليهودية. وقد سمح قورش لليهود بالعودة الى فلسطين، وأمر باعادة تشييد الهيكل (بداية مرحلة الهيكل الثاني في المصطلح الديني). ومع غزو الاسكندر للشرق الادنى القديم، دخلت اليهودية مرحلة جديدة؛ اذ تأثر المفكرون اليهود، تأثراً عميقاً، بالافكار الدينية والفلسفية الهيلينية. ويلاحظ ان عمق تأثر اليهود بالحضارة الهيلينية مرتبط باختفاء سلطة دينية مركزية وبتسامح الحضارة الهيلينية (ثم السلطة الرومانية) تجاه اليهود. ولم تتعاون السلطة الحاكمة مع القيادات الحاخامية للهيمنة على اعضاء الجماعات (كما فعلت السلطة الفارسية)، وانما فتحت لهم مجال الاندماج، فانتشرت انماط التفكير الهيليني، ونسي اليهود الآرامية، وتعلموا اليونانية التي ترجم اليها العهد القديم. وحل محل الملك، كرئيس ديني، الكاهن الاكبر، وأعيد تشييد الهيكل، بحيث أصبح هو مركز العبادة مرة أخرى. وقد شهدت هذه الفترة اصلاحات عزرا ونحميا، وبداية تدوين العهد القديم. ويمكن القول، انه يمكن تقسيم الفترة السابقة الى ما قبل تدوين التوراة وما بعدها. ويمكن أن يكون الخط الفاصل هو ظهور كتب الرؤى (الابوكاليبس) والكتب الخارجة (الابوكريفا) في نهاية العصر الهيليني وبدايات الشريعة الشفوية وترسخ عقيدة الماشياح وظهور عقائد مثل خلود الروح والبعث. وشهدت هذه الفترة، أيضاً، الانقسام السامري. وظل الدين، في هذه الفترة، مرتبطاً بالجماعة الاثنية، على الرغم من انتشار الجماعات اليهودية خارج فلسطين.

٢ ـ الفترة ما قبل الحاخامية حتى القرن السادس: ظهور الفريسيين وسقوط الهيكل وظهور الاكاديميات والسيناجوج. يعد ظهور الفريسيين قمة التطور الذي بدأ مع التهجير البابلي، والذي أخذ شكل تفتح مستمر على العناصر العالمية، وأخيراً هو النقطة التي تحولت فيها العبادة اليسرائيلية الى اليهودية بشكل نهائي. وجوهر الفريسية هو هجومها على طبقة الكهنة المرتبطة بالهيكل والعبادة القربانية (ممثلة، أساساً، في الصدوقيين)، وطرحها تصوراً لليهودية منفصلاً عن المكان (وعن الدولة)، وان لم يكن منفصلاً عن الجماعة الاثنية. وقد طور الفريسيون مفهوم الشريعة الشفوية حتى يفتح مجال التفسير ويمكن تحرير اليهود من قبضة العبادة القربانية. وقد شهدت المرحلة هذه ظهور

المعبد اليهودي (السيناجوج). وقد واكب كل هذا انتشار الحضارة الهيلينية، وقيمها، بين اليهود الذين لم يعودوا يعرفون العبرية؛ كما ان عدد اليهود، خارج فلسطين، كان أكثر من عددهم داخلها. ولذا، أدى تحطيم الهيكل على يد تيتوس الى تكريس اتجاه موجود بالفعل.

وقد ظهرت المسيحية في هذه الفترة. وهي تحقيق لعملية فصل الدين عن الدولة، ثم عن الجماعة الاثنية، بحيث جعل باب الخلاص مفتوحاً لجماعة المؤمنين بأسرها، وليس للمنتسبين الى جماعة اثنية محددة. وقد أدى انتشار المسيحية الى ضمور اليهودية.

وفي القرن السادس، تمّ تدوين التلمود، الذي يتسم بزيادة الاتجاه نحو الحلولية والنزعة القومية، كما انه ينسب الى الله صفات بشرية عديدة. ولم تعد اورشليم مركزاً دينياً وحيداً، بل اصبحت هناك مراكز عديدة منفصلة يقودها الحاخامات. ومن المشاكل الاساسية التي واجهتها اليهودية، ابتداء من هذه الفترة، انها كانت، دائماً، ديانة توحيدية، أو شبه توحيدية، في تربة وثنية، تكتسب هويتها من وحدانيتها، وتحارب ضد الاسطورة؛ ولكنها وجدت نفسها في تربة توحيدية اسلامية (أو مسيحية). ولذا، عدّلت من استراتيجيتها وبدأت تتجه نحو الاسطورة والتعددية. وقد وصل هذا الاتجاه الى قمّته في القبالة.

٣ ـ اليهودية الحاخامية، من القرن السابع الميلادي (بعد تدوين التلمود) حتى منتصف القرن السابع عشر (ظهور القبالة): في هذه الفترة، تحول اليهود الى جماعات متفرقة لا تعمل بالزراعة، الامر الذي ترك أثراً عميقاً في تركيب اليهود الطبقي، فدعم مركز الحاخامات (الذين حلّوا محل الكهنة)، واكتملت المعالم الاساسية للتفسيرات الحاخامية التي تسمى بالشريعة الشفوية. وقد أخذ الفكر الديني اليهودي في الضمور، في الغرب، في العصور الوسطى الغربية، بينما نجده ينفتح ويتطور نتيجة احتكاكه بالفكر الاسلامي العقلاني والصوفي (المواجهة الرابعة مع الحضارة الاسلامية). وبلغ ذروته في كتابات موسى بن ميمون الذي قدم أول تحديد لأصول الدين اليهودي. وقد ظهر تحت تأثير الفكر الاسلامي الاحتجاج القرائي (العقلاني) برفضه للشريعة الشفوية.

ويلاحظ، في هذه الفترة، ان اليهودية لم تعد مرتبطة بالمكان (على الرغم من ان اليهودية ظلت ديانة جماعة اثنية محددة). وأصبحت العودة مفهوماً دينياً وعملاً من اعمال التقوى، وأصبحت صهيون استعارة دينية. وكان على المؤمن الاّ يحاول العودة الى صهيون (فلسطين)، وان ينتظر الى ان يشاء الله ان يعود الشعب. ونظراً الى تواجد اليهودية في حالة العزلة داخل الغيتو، نجد انها قد اصابها الجمود واصبحت عاجزة عن الوفاء بحاجات اليهود الدينية. وأخذت الازمة تتفاقم مع القرن السادس عشر ومع هجمات شميلنكي. وقد أخذ الاحتجاج على اليهودية الحاخامية شكل ثورات للمشحاء الدجالين، مثل شبتاي تسفي، الذين كانوا يطالبون باسقاط الشريعة والتلمود، وبالعودة الفعلية والفورية الى فلسطين. وقد أخذت الثورة ضد اليهودية الحاخامية شكلاً آخر، وهو ظهور تراث القبالة الصوفي المفرط في الحلولية (كتاب الزوهار وكتابات اسحق لوريا) والحركة الشباتية والحركة الحسيدية، وان كانت المؤسسة الحاخامية لم ترفض القبالة تماماً، بل استوعبتها بعد حين، وجعلت الايمان بها واحداً من أركان العقيدة اليهودية. ومع هذا ظل التوتر قائماً فيما بين المؤسسة الحاخامية التلمودية والمؤسسة القبالية الحسيدية، كما يتضح في الصراع فيما بين المتناجديم والحسيديين، ولكنهم وحّدوا صفوفهم في مواجهة الحركات التجديدية الحديثة.

ثالثاً: العصر الحديث (مع منتصف القرن السابع عشر تقريباً ـ سبينوزا وشبتاي

تسفي) (المواجهة الخامسة مع العلمانية في الغرب): بينما كانت اليهودية متخندقة في الغيتو، تدفع عن نفسها هجمات المسيحيين، كان المجتمع الاوروبي آخذاً في التطور السريع؛ وهو تطور لم يشارك فيه أعضاء الجماعات اليهودية في الغرب. ومع ظهور الدولة القومية، التي طالبت بفصل الولاء القومي عن الانتماء الديني، وجد اعضاء الجماعات اليهودية انفسهم، في العصر الحديث، غير مهيئين، على الاطلاق، لانجاز هذه العملية. ويمكن القول، ان المرحلة الحديثة بدأت في هولندا، في القرن السابع عشر، في امستردام، ثم في فرنسا والمانيا في القرن الثامن عشر، ومعظم بلاد أوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفي البلاد العربية والاسلامية في القرن العشرين. وقد تسبب هذا الوضع في ظهور ازمة هويّة عميقة، وأخذت ردود الفعل أشكالاً كثيرة.

١ ـ حركة التنوير اليهودية وظهور اليهودية الاصلاحية (أواخر القرن الثامن عشر) : تعد حركة التنوير واليهودية الاصلاحية احدى الاستجابات اليهودية للعصر الحديث. وهي استجابة تتقبل معطيات هذا العصر، وتنطلق منه، وتحاول فصل الدين لا عن الدولة الحاكمة وحسب، وانما عن الجماعة الاثنية تماماً، بحيث يصبح اليهودي يهودياً في منزله، مواطناً في الشارع.

٢ ـ الحركات الارثوذكسية والمحافظة (في أوائل القرن التاسع عشر): لم تكن كل قطاعات اليهود راغبة، أو قادرة على دخول العصر الحديث. ولذا، انخرطت أعداد كبيرة منها في حركات دينية، هي، في جوهرها، رد فعل للعصر الحديث يأخذ شكل الامساك بتلابيب الصيغة الدينية / القومية التقليدية، مثل الحسيدية (التي بعثت التراث الصوفي) واليهودية الارثوذكسية، والمحافظة، والتجديدية. ولا تزال الفرق اليهودية، كلها، مختلفة بخصوص امور شعائرية وعقائدية عديدة، وتبلورت الخلافات في موقفها من الشريعة، وهل هي ملزمة لليهودي في العصر الحديث أم أنه يمكنه اعادة تفسيرها على طريقته، أو حتى التخلي عنها ؟

٣ ـ الحركة الصهيونية بين اليهود (أواخر القرن التاسع عشر): وعلى الرغم من أن الصهيونية، في جوهرها، حركة دينية، الّا ان ظهورها قد أثر، تأثيراً عميقاً، في اليهودية والفكر الديني اليهودي، الى درجة ان اليهودية الارثوذكسية، التي بدأت بمعاداة الصهيونية، أصبحت هي العمود الفقري للاستيطان الصهيوني. والصهيونية استفادت من الاتجاه القومي داخل اليهودية، وحوّلت كثيراً من المفاهيم الدينية الروحية الى مفاهيم قومية فيزيقية، بحيث تحولت العودة، في نهاية الايام، الى الاستيطان الصهيوني هذه الايام؛ كما تمّت علمنة المفاهيم الدينية، بحيث أصبح هناك ما يشبه التماثل البنيوي بين اليهودية الحاخامية والصهيونية. كما ان كثيراً من علماء الدين اليهودي يتحدثون عن دولة اسرائيل كما لو كان لها معنى أخروي ميتافيزيقي، وأنها علامة على تدخل الله في التاريخ لينقذ شعبه ويأتي له بالخلاص، تماماً كما فعل في واقعة الخروج. وقد قرن أحد المفكرين الدينيين اليهود بين الرب والدولة، الى درجة أنه صرح، العام ١٩٦٧، بأن الرب ذاته كان مهدداً في هذه الحرب ! وقد ظهر الى جوار الصهيونية ما يسمى باليهودية الاثنية التي اعادت تعريف اليهودية، بحيث افرغتها من محتواها الديني والاخلاقي، أو جعلته في المرتبة الثانية، وأكدت محتواها الاثني، بحيث أصبح من الممكن لليهودي الذي لا يؤمن بالله، ولا يمارس التحريمات الخاصة بالطعام، ان يصر على تسمية نفسه «يهودي». واليهودية الاثنية لا تختلف عن الصهيونية الّا في انها تسمح بممارسة هذا الاحساس الاثني خارج فلسطين ـ أي ان اليهودية الاثنية هي، في جوهرها، صهيونية الجماعات ـ أي تحقق الذات الاثنية خارج فلسطين. لكن، على الرغم من انتصار الصهيونية

الكاسح، لا تزال توجد جيوب مقاومة بين اليهود الارثوذكس والاصلاحيين.

٤ ـ اليهود في الولايات المتحدة: انتقل مركز اليهودية الى الولايات المتحدة، ممّا كان يعني انتقال اليهودية الى تربة علمانية كاملة. فقد عمّت الاتجاهات الاصلاحية والمحافظة، وتآكلت اليهودية الكلاسيكية (الارثوذكسية)؛ كما تآكل دور الحاخام تماماً، بحيث أصبح يسيطر اليهود العاديون على الجماعة، وأصبح المعبد اليهودي جزءاً من النشاط الاجتماعي لاعضاء الجماعة؛ كما هيمنت الصهيونية، على مستوى من المستويات، على الجماعة اليهودية، وعلى فكرها الديني.

٥ ـ اليهودية الوجودية ولاهوت البقاء: ظهر بعد الحرب العالمية الثانية تيار بين المفكرين اليهود يرفض الفكر الليبرالي الديني، ويطرح، بدلاً منه، فكراً دينياً وجودياً يرى ان التجربة الدينية لا يمكن ردها الى أي نسق يجرّبه خارجاً عنها (متأثرين، في ذلك، ببوبر وروزنزفايغ). ولكن هذه التجربة الوجودية ان تركت وشأنها، فهي ستغرق في الذاتية. ويرى ايوجين بورويتس، أهم ممثلي هذا التيار، ان فكرة الميثاق بين الرب والشعب هي فكرة اساسية تحل هذه الاشكالات. فالميثاق يربط بين كل اعضاء الشعب؛ وبالتالي، فمشكلة الشريعة ومدى الالتزام بها تصبح ثانوية. كما ان الميثاق يوحّد ويمزج بين العناصر الدينية والشعبية للهوية اليهودية، لأن الميثاق يضمّ كلاً من الرب والشعب كعنصرين مسؤولين متساويين. وقد بدأت تبرز فكرة كلال يسرائيل، وهي المعادل الديني لفكرة روح الشعب (الفولك الالمانية)، بحيث أصبح مركز العقيدة اليهودية هو هذه الروح التي حلّت محل روح العصر التي كان يبشر بها الاصلاحيون. وقد تركت الهولوكوست أثراً عميقاً وظّفه الصهيونيون لزيادة حدة الاتجاه القومي، والاهتمام «الوجودي» بالذات. فظهر لاهوت موت الله، الذي يعلن ان الشعب اصبح هو مركز اليهودية الوحيد، وتمّ الاستغناء، تماماً، عن الرب. وقد عدّل بعض المفكرين الدينيين هذه الصيغة التي تجعل من المستحيل تسمية اليهودية ديناً، واقترحوا ما سموه «لاهوت البقاء»، أي ان يصبح هدف اليهود واليهودية هو البقاء. وهذه قيمة طبيعية أو داروينية وليست اخلاقية.

٦ ـ اعادة تأكيد الانتماء الديني في مقابل الانتماء الاثني (في السبعينات): بدأت تظهر، مؤخراً، حركات بين اليهود لا ترفض الصهيونية علناً، ولكنها تحاول التملص منها، وتؤكد ضرورة الاحتفاظ بالانتماء الديني مستقلاً عن الانتماء الاثني، أو القومي، أو السياسي. وأعضاء هذه الحركات يخشون من اقتران اليهودية بالصهيونية اقتراناً كاملاً، قد يقضي عليها. ولذلك، فهم يصرّون على مركزية الجماعات اليهودية (الدياسبورا) في مقابل المفهوم الصهيوني الخاص بمركزية اسرائيل في حياة الجماعات. ومن أهم الدعاة الى هذا الاتجاه الحاخام جاكوب نيوزنر، اكبر علماء التلمود المعاصرين.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

الأولوية للحرب الكيميائية

خلال تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، انعكس الاهتمام الاسرائيلي المستمر بالاسلحة الاستراتيجية بالمزيد من الاجراءات الوقائية والهجومية في مجال أسلحة الدمار الشامل. وتعمّق ذلك عبر التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي، الذي تجسّد، أيضاً، في صفقات تجارية اضافية بين البلدين. كذلك، جاء التبادل التجاري في اطار المحاولات الدؤوبة للصناعة العسكرية الاسرائيلية لاستعادة استقرارها وأسواقها خلال الازمة التي تعيشها.

الاستعداد لقتال المستقبل

صدرت أخبار جديدة حول البرنامج الاسرائيلي لمواجهة الحرب الكيميائية، خلال تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر)، والذي يسير على خطين متوازيين، هما حماية السكان المدنيين وتمكين القوات المسلّحة من مواصلة العمل ضمن الظروف كافة. فقد صرّح قائد قوة الدفاع المدني، العميد أهارون فاردي، بأن اسرائيل لا تقدر على توزيع جُعَب المعدات الواقية للغازات على جميع المدنيين خلال مدة لا تزيد على ثلاثة ايام (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨). واعتبر ان تلك المدة غير مقبولة ويجب اختصارها، وهو الهدف الذي يسعى سلاحه الى تحقيقه. أما الجيش، فقد واصل جنوده الاعداد للقتال في ظروف الهجوم الكيميائي، من خلال المناورات التطبيقية. وتجرى التمرينات في قاعدة زيليم في النقب، حيث يعمل المشاة برفقة الدروع. وقد تمّ توزيع الاقنعة والبزّات والقفازات والاحذية الخاصة الواقية للمواد السامّة على الجنود، نظراً الى ضرورة درء خطر ليس الغازات وحدها بل والمواد الرذاذية التي تدخل الجسم عبر الجلد وليس التنفس فقط (**السفير**، بيروت، ١٥/١٢/١٩٨٨). وأوضح مسؤولو القاعدة ان أفراد الجيش الاسرائيلي يحملون هذه المعدات معهم على الدوام، في أثناء تواجدهم في لبنان والمناطق المحتلة العام ١٩٦٧.

وأكد الضباط أنفسهم أن اسرائيل تولي مسألة التدريب على الدفاع ضد الحرب الكيميائية أولوية كبرى، نظراً الى تجربة حرب الخليج والى اعتقادهم بأن كلاً من العراق وسوريا وايران تملك الاسلحة الكيميائية (**المصدر نفسه**). وكان مسؤولون اسرائيليون أكدوا، في وقت سابق، انهم عبّروا للولايات المتحدة عن تخوّفهم من احتمال حصول سوريا على قاذفات هجومية سوفياتية من طراز «سوخوي سو ـ ٢٤». وعلى الرغم من الرأي الاميركي بأن اتفاقاً سورياً ـ سوفياتياً لم يعقد بعد، ركّز الاسرائيليون على قدرات القاذفة على نقل حمولة قتالية كبيرة قد تشمل الاسلحة الكيميائية والبيولوجية (الجرثومية) وعلى تجنّب الغطاء الراداري الارضي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/١٠/١٩٨٨). هذا، وتضاف تلك القدرة الى حقيقة وجود صواريخ باليستيكية سوفياتية من طراز أس . أس ـ ٢١ لدى سوريا، تقدر أيضاً، نظرياً، على نقل الرؤوس المتفجرة الكيميائية، لكن زنتها تقل كثيراً عن حمولة «سو ـ ٢٤».

غير ان اسرائيل لم تكن بعيدة من المساهمة في سباق الاسلحة الاستراتيجية في الشرق الاوسط. فبعد قيامها باطلاق القمر الاصطناعي الاستطلاعي «أفق ـ ١» الى المدار الفلكي حول الارض، في أيلول (سبتمبر) الماضي، على أساس انه سيحلّق لمدة شهر فحسب، عادت وأكدت اسرائيل، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر)، انه سيبقى في المدار حتى منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨).

وكانت عملية الاطلاق أثبتت القدرة الاسرائيلية على قذف الرؤوس المتفجرة، وربما النووية، حتى مسافات لا تقل عن ألف الى ألف وخمسمئة كيلومتر. انما جاء الدليل الاقوى على برنامج التسلح الاستراتيجي الاسرائيلي بالكشف عن اجراء اطلاق تجريبي للصاروخ الباليستيكي، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، بوقت مقارب لاطلاق القمر «افق ـ ١» حسب مصادر استخباراتية اميركية (**السفير**، ١٧/١١/١٩٨٨). والمعروف ان اسرائيل اختبرت هذا الصاروخ في أيار (مايو) ١٩٨٧ حين اطلقته الى مسافة ٨٥٠ كيلومتراً فوق البحر الابيض المتوسط الى جوار جزيرة كريت. وشهدت المنطقة عملية الاطلاق التجريبية الثانية في هذا العام، علماً بأن المصادر الغربية تعتقد بأن المدى الاقصى للصاروخ «اريحا ـ ٢» يبلغ ١٥٠٠ كيلومتر، وان اسرائيل تملك مئة نموذج منه (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩/١١/١٩٨٨).

هذا، ويثير انتشار الصواريخ الباليستيكية في الشرق الاوسط قلق القوتين العظميين. وقد تخوّف الاتحاد السوفياتي من امتلاك اسرائيل لصاروخ «أريحا ـ ٢» الذي يكفي مداه لوصول الاراضي السوفياتية الجنوبية، وأنذر باتخاذ خطوات دفاعية وسياسية مناسبة (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٨٨). أما على الجانب الاميركي، فقد أوضحت المصادر المطلعة ان الرئيس المنتخب جورج بوش سيسعى للتوصل الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول منع مبيعات الصواريخ الباليستيكية والاسلحة الكيميائية الى دول العالم الثالث (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٤/١١/١٩٨٨). وقد اتبع المسؤولون الاميركيون ذلك باقتراح المباحثات الثنائية مع كل من مصر واسرائيل، تمهيداً للتوصل الى اتفاق حول الاجراءات الذاتية لمنع حدوث الهجوم الصاروخي عن قصد، أو عن خطأ، ومنها التبليغ المتبادل عن اجراء التمارين والتجارب (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨٨).

الّا ان الولايات المتحدة تشارك مباشرة في القدرة الاسرائيلية على خوض حرب الاسلحة الاستراتيجية. فقد صرّح رئيس هيئة «مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية ـ ادارة مشروع حرب النجوم»، الجنرال جيمس ابرامسون، بأن بلاده تتفاوض مع اسرائيل لتطوير نموذج نظري لنظام صاروخي دفاعي عصري، يعمل بتوجيه نظام حديث لادارة القتال في ظروف الحرب الباليستيكية والنووية. ويأتي ذلك في اعقاب الاتفاق على تمويل مشروع الصاروخ «حيتس» الاسرائيلي المضاد للصواريخ بمبلغ ١٦٠ مليون دولار ضمن المعونة الاميركية. أما المشروع الجديد والمرتبط به، فهو لبناء منشأة خاصة باسرائيل، ربّما في منطقة النقب، حيث توجد المنشآت النووية، يتمّ فيها تطوير واختبار نظام لادارة القتال للقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات (**جينز ديفنيس ويكلي**، ٥/١١/١٩٨٨). ويشمل المشروع كذلك تطوير الاسلحة العصرية الجديدة، ومنها المدافع ذات الطاقة الحركية الكبيرة والاسلحة العاملة بأشعة الليزر، علاوة على صاروخ «حيتس». والمعروف ان تصريح الجنرال أبرامسون جاء خلال حضوره مؤتمر التعاون الصناعي الدفاعي الاميركي ـ الاسرائيلي الثالث، الذي عقد في تل ـ أبيب، في اواخر تشرين الاول (أكتوبر)، والذي حضره ثلاثون صناعياً عسكرياً اميركياً ومائتا اسرائيلي، بمن فيهم المسؤولون عن متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم بين البلدين. وجدير بالذكر ان ثلاث مجموعات مشتركة رفيعة المستوى تشرف على العلاقات السياسية ـ العسكرية والمعونة العسكرية والعون الاقتصادي (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩/١٢/١٩٨٨). على هامش كل ذلك، اتخذت الادارة الاميركية قراراً، في بدايات كانون الاول (ديسمبر)، برفع الحظر الذي فرضته ابّان حرب العام ١٩٨٢ على تصدير القنابل العنقودية الى اسرائيل (**السفير**، ٧/١٢/١٩٨٨).

تجارة الاسلحة الاسرائيلية

تمثّل أحد المواضيع قيد المناقشة بين الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، في تل ـ أبيب، في كيفية مواصلة الزيادة المستمرة لمبيعات المنتجات العسكرية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. وكانت سلسلة من المعاهدات والاتفاقات الفرعية نصّت، منذ صياغة معاهدة التعاون الاستراتيجي في العام ١٩٨١، على وعود اميركية بشراء منتجات الصناعة الاسرائيلية مقابل استيراد البضائع الاميركية. غير ان حجم التبادل الموعود لم يقترب، اطلاقاً، من المستوى المفترض، والبالغ ٣٠٠ مليون دولار، لوقت طويل. ثم طرأت زيادة ملموسة على الصادرات

العسكرية الاسرائيلية لتصل قيمتها ٥١ مليون دولار في العام ١٩٨٤، وما لبثت ان قفزت القيمة الاجمالية لتلك المبيعات الى ٢٥٣ مليون دولار في العام ١٩٨٧، لتصبح اسرائيل المصدّر الاكبر السادس عالمياً لمعدات القوات الاميركية (**جينز ديفينس ويكلي**، ٥/١١/١٩٨٨).

الى ذلك، شملت أحدث الصفقات المتبادلة ثلاثة عقود للمنتجات والخدمات العسكرية الاسرائيلية. وتمثل الاول في طلب قدمه سلاح البحرية الاميركي الى شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» لتزويده بخدمات الصيانة لمجموعة طائرات «كفير سي ـ ٢» (الملقبة «أف ـ ٢١» في الولايات المتحدة) التي يستأجرها من اسرائيل. وتبلغ قيمة العقد، الذي يغطي العام ١٩٨٩، ٢١ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٨٨). أما الثاني، فجاء من سلاح البحرية الاميركي أيضاً، الذي اتفق مع شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» ومع شركتها الفرعية «التا للصناعة الالكترونية» على بيعه خمسة أجهزة خاصة باختبار النظم الالكترونية للطائرات، بقيمة اجمالية تبلغ خمسة ملايين دولار (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٨٨). وثالثاً، عقد الجيش الاميركي (البري) صفقة مع شركة «اوردان»، اشترى بموجبها ٥٢٠ برجاً خاصاً لقادة الدبابات «م ـ ٤٨»، وهو، في الواقع، قبّة صغيرة تحتوي المنفذ الذي يطل منه القائد والذي يقع في أعلى البرج الرئيس. وبلغت قيمة هذه الصفقة أربعة ملايين دولار (**المصدر نفسه**، ١٧/١٢/١٩٨٨). وفي مقابل هذه المكاسب، فقد اشتكت شركة «رفائيل» الاسرائيلية من أنها ستتكبد خسارة مالية كبيرة عند تنفيذ صفقة سابقة عقدتها مع سلاح الجو الاميركي لتزويده بصواريخ جو ـ أرض من طراز «بوباي». وكان اتفاقهما نصّ على بيع «بوباي» بقيمة ٤٥٠ ألف دولار للوحدة، بينما اكتشفت الشركة ان ثمن الوحدة، بالموجة الانتاجية الاولى، بلغ، فعلياً، ٧٠٠ ألف دولار، بعد اضافة تكاليف البحث والتطوير (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨).

واصلت الصناعة العسكرية الاسرائيلية جهودها، في هذه الاثناء، لتوسيع اسواقها في اميركا اللاتينية. فقد كشفت المصادر الغربية النقاب عن مفاوضات تجريها اسرائيل لاقناع تشيلي بشراء ١٢ طائرة «كفير» مقاتلة. وستتزود المقاتلات بمحرك «أتار ٩ ك ـ ٥٠» الفرنسي، من أجل تجنّب امكانية قيام الادارة الاميركية بمنع الصفقة، بحجة ان «كفير» الاصلية مزودة بمحرك أميركي «ج ـ ٧٩». ويعتقد بأن قيمة الصفقة تبلغ ١٠٨ ملايين دولار، علماً بأن تشيلي تنوي تسديد جزء من المبلغ عبر بيع طائرات «أف ـ ٥» المتقادمة بقيمة ٤٨ مليون دولار (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٦/١٢/١٩٨٨). الاّ ان المصادر الاميركية فصلت بين الصفقتين، موضحة انه سيتم بيع الطائرات التشيلية الى بلد ثالث غير اسرائيل، علماً بأن عائدات ذلك ستموّل صفقة «كفير». وأضافت ان سلاح الجو التشيلي ليس مرتاحاً لتزويد «كفير» بمحرك «اتار ٩ ك ـ ٥٠» لأن قوة دفعه غير كافية، لكن ستتقدم الصفقة على الارجح (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨). والمعروف انه سبق لسلاح البحرية التشيلي ان اشترى زورقين هجوميين من طراز «ساعر ـ ٤» مزودين بصواريخ «غبريئيل» المضادة للسفن. كما تقوم الاحواض التشيلية ببناء ثلاثة زوارق اضافية بموجب الترخيص، وكذلك تنتج شركة «كاردوان» ناقلات الجنود المدرعة الاسرائيلية المنشأ من طراز «شويت ـ ٢» (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٦/١٢/١٩٨٨). وسبق المفاوضات التجارية الاخيرة قيام الاميرال التشيلي بزيارة اسرائيل، بدعوة من وزير الدفاع اسحق رابين، في تموز (يوليو) ١٩٨٧.

هذا، وتعرّضت الجهود الاسرائيلية، في اميركا اللاتينية، لنكسة عابرة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر). فقد أدّى سقوط طائرة ركاب تجارية صغيرة في المكسيك الى مقتل بائع السلاح الاسرائيلي المتجول عميرام نير. وجدير بالذكر انه سبق لنير ان شغل منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الارهاب حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٨ (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٣ ـ ٤/١٢/١٩٨٨). ويضاف الى ذلك، انه أحد الضالعين في فضيحة «ايران غيت» التي شهدت صفقة عسكرية ثلاثية اميركية ـ اسرائيلية ـ ايرانية، حيث مثّل اسرائيل في المباحثات التي أدت الى نقل ثلاث شحنات من الاسلحة وقطع الغيار الاميركية الى أيران. وتعتقد الاوساط الغربية بأن نير اشترك مع أحد الضباط الاميركيين المتهمين بالقضية في تنظيم العمليات الاستخباراتية والامنية الخاصة خارج الاطر الرسمية للعلاقة الثنائية بين بلديهما (**المصدر نفسه**، ٥/١٢/١٩٨٨). ولم تفصح المصادر الاسرائيلية

عن طبيعة النشاط الذي كان يقوم به نير في المكسيك، علماً بأنه كان يعمل على ترتيب الصفقات التجارية.

مقتنيات سلاح البحرية

تسلّم سلاح البحرية الاسرائيلي، في اوائل كانون الاول (ديسمبر)، الزورق الاول من أصل سبعة زوارق دورية من فئة «سوبر دفورا» سيتسلمها خلال العامين المقبلين. وتقوم مؤسسة «رامتا» التابعة لشركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» ببناء هذا الطراز، الذي يأخذ مكانه في الخدمة الى جانب الزورقين الاقدم «دبور» و «دفورا»، اللذين قامت اسرائيل بتصدير ١٨ نموذجاً منها الى الاساطيل الاجنبية (جينز ديفينس ويكلي، ١٠/١٢/١٩٨٨). ويذكر ان زنة «سوبر دفورا» تبلغ ٤٨ طناً، وطوله ٢٢,٤ متراً، ويصل مداه حوالى ٧٠٠ عقدة بحرية، وسرعته القصوى الى ٤٠ عقدة في الساعة. كما يتسلح عادة بمدفعين آليين ٢٠ ملم ومدفعين رشاشين ٧,٦٢ ملم، مع امكانية اضافة قاذفات الطوربيد وراجمة صواريخ ١٣٠ ملم، ويشغله ضابط وثمانية بحارة.

الى ذلك، يتطلع السلاح الى حصوله على زورق الصواريخ الهجومي من فئة «ساعر ـ ٥» مستقبلاً. ويفترض ان تقوم احواض السفن الاميركية ببناء أربعة زوارق لصالح سلاح البحرية الاسرائيلي، بكلفة مئة مليون دولار لكل واحد منها، اضافة الى انتاج بعض نظمها الفرعية (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٨٨). انما تسعى ثلاث شركات اسرائيلية هي «تاديران» و«ألبط» و«الصناعة الجوية الاسرائيلية» الى الحصول على عقود تقوم بموجبها بتطوير وانتاج الاسلحة والنظم الالكترونية لزوارق «ساعر ـ ٥». وقد شكّلت شركة فرعية مشتركة للمضي بذلك. ويذكر، أخيراً، ان اسرائيل أكملت الاتفاق مع الاحواض الالمانية الاتحادية (الغربية) لبناء غواصتين من فئة «دولفين» بمحركات ديزل. وحسب هذه الصفقة، التي تبلغ قيمتها ٣٦٠ مليون دولار، تعهدت المانيا الاتحادية شراء منتجات اسرائيلية بقيمة ٧٥ بالمئة من العقد.

د. يزيد صايغ

النظام الفلسطيني والنظم الاقليمية

Kirisci, Kemal; *The PLO and World Politics; A Study of the Mobilization of Support for the Palestinian Cause,* New York: St Martin's Press, 1986, 198 Pages.

ثمّة اسباب عديدة تدعونا الى الاحتفاء بقيام دار نشر اميركية عريقة باصدار اطروحة عن منظمة التحرير الفلسطينية والسياسة الدولية؛ وهي اطروحة قدّمها صاحبها لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سيتي البريطانية. وأول هذه الاسباب، في رأينا، ان نشر هذه الدراسة يتيح للقارىء الاجنبي أكبر قدر من المعرفة بابعاد النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبأكبر قدر ممكن من العمق. والسبب الثاني، هو تلك القطيعة الحازمة التي يسجلها المؤلف مع المنحى التاريخي في دراسة العلاقات الدولية، حيث لا يكتفي بتلك القطيعة لوحدها، وانما يخصص قسماً يعتد به من الكتاب لتفصيل منهجه بدقة، متخطياً رتابة السرد التاريخي غير الفاعل. ولا يقل السبب الثالث أهمية، برأينا، عن السببين اللذين سبقاه، وهو تبنّي الكاتب منهجاً غاية في الحداثة، وهو يشكل، اليوم، على أبواب عقد التسعينات، آخر ما تتداوله الاوساط العلمية والجامعية في هذا الميدان، ألا وهو التحليل المنظومي. أما السبب الاخير، فهو تطبيق الكاتب هذا المنهج على مستوى محدد، طال اغفاله من غير وجه حق، أي مستوى الوحدات الاقليمية، وهو مستوى يتوسط بين النظام الدولي الشامل وبين مسلك الدول في تحركها الخارجي.

وفي اطار المنهج الذي تبنّاه الكاتب، قسم دراسته الى تسعة فصول. استعرض الفصل الاول «جردة» مختصرة للتطورات التاريخية للقضية الفلسطينية، من جهة، وتحليل موجز للتعريف بمشكلة البحث، وفروض الدراسة ومنهاجيتها، من جهة أخرى. ونقطة الانطلاق لديه ما جرى في الوعي اليهودي من تغيرات، في نهاية القرن التاسع عشر، الذي بدأ يتطلع الى قيام دولة تجمع الشتات؛ وجدت تعبيرها، لاحقاً، عند ثيودور هرتسل في العام ١٨٩٦. وقد تبلور هذا المفهوم، بصورة ناجزة، في العام ١٩١٧، عندما أصدر وزير الخارجية البريطانية تصريحه المعروف بـ «وعد بلفور»، معلناً فيه ان بريطانيا تنظر بعين العطف الى قامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣، اكتسب الانتداب البريطاني الولاية القانونية على فلسطين. وبات من المسلّم به ان صك الانتداب كان القوة الدافعة الرئيسة الى تنفيذ « وعد بلفور» واقامة « الوطن القومي اليهودي». وكرر ونستون تشرشل، بعد ذلك ببضع سنين، ان هذا كان، وبحق، هو الهدف، عندما قال، ان الغرض من الكتاب الابيض العام ١٩٢٢، هو «توضيح ان انشاء مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين، ستخضع للتعهد والالتزام الاسمى بانشاء ' وطن قومي يهودي ' في فلسطين».

ازاء هذا الجهد المتّسم بالاصرار، والمتفق عليه بين دولة منتدبة ومنظمة يهودية اثبتت قدرتها وفاعليتها، رفض الفلسطينيون قبول هذه الخطة، ورفضوا، كذلك، الانضمام الى خطة تشرشل لتشكيل مجلس تشريعي لتعزيزها، واحتجوا على السياسة التي تعزز الجهود الرامية الى انشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين. ولم تغير السنوات اللاحقة هذا التوجه، فدخلت الامم المتحدة طرفاً في النزاع، مقترحة، في العام ١٩٤٧، خطة للتقسيم اسفرت، هي نفسها، في العام اللاحق، عن قيام اسرائيل.

على الجانب الفلسطيني، بدأت ارهاصات العمل المستقل في الظهور، بشكل تدريجي بطيء، وبدأ

يكتسب المزيد من الدعم والمشروعية بين الفلسطينيين والعرب على حد سواء. ولمّا كانت الجمعية العامة للامم المتحدة فتحت الابواب على مصاريعها لعدد من البلدان المستقلة حديثاً، فقد ساهمت هذه التطورات في حصول المنظمة الفلسطينية على مزيد من الدعم وغالبية الاصوات. وفي دورتها الـ ٢٩ في العام ١٩٧٤، أدرجت الامم المتحدة «القضية الفلسطينية» بنداً ثابتاً على جدول أعمالها، وانتدبت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب.

برهن المؤلف، في الفصل الثاني، على ان الدعم الذي منح للفلسطينيين بشأن حقهم في تقرير المصير لا يمكن تفسيره في اطار المقاربة التقليدية للعلاقات الدولية: فمن جهة، أدى تزايد مكانة م.ت.ف. الى انتهاك الافتراض القائل ان العلاقات بين «الدول» هي الجوهري في ما عداه من القضايا الهامة؛ والمثال القاطع، في هذا الشأن، ما وصلت اليه اتفاقيتا كامب ديفيد من اخفاقات لأنهما لم تأخذا في الحسبان م.ت.ف. وتأثير المنظمات ـ فوق الحكومية، مثل منظمة المؤتمر الاسلامي، والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز، والامم المتحدة. ومن جهة أخرى، ادى تزايد التصدع في مواقف الحكومة الاسرائيلية الى انتهاك الافتراض القائل ان «القوة»، وتحديداً القوة العسكرية، هي، وحدها، التي تحدد النتائج؛ فاسرائيل، انتصرت في كل الحروب التي خاضتها منذ العام ١٩٤٨؛ امـا م.ت.ف. فانها لم تشكل، يوماً، قوة عسكرية كبيرة؛ وعلى الرغم من ذلك، فان التحدي السياسي الفلسطيني بات هو الاقوى.

تعمق الفصلان الثالث والتاسع في منهج التحليل المنظومي في «علم السياسة»، وأسّس الكاتب نموذجه على مفاهيم النظام، وبيئة النظام، والاستجابة، وهي تطوير الهياكل والعمليات داخل النظام لمواجهة التأثيرات النابعة من البيئة، بحيث يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحويل، لتنتهي بالمخرجات، حيث تربط فيما بينهما التغذية الاسترجاعية. والمدخل، كما هو معلوم، أي عمل أو مؤثر يدخل في النظام ويسهم في تغيير الوضع داخله. أما المخرج، فهو الناتج الذي يعززه النظام بعد تفاعل المدخلات مع مؤسسات النظام. أما التغذية الاسترجاعية، فهي تيار من المعلومات يحمل تأثير ناتج النظام الى البيئة كمدخل جديد، وهي امّا ان تكون تغذية سلبية تؤدي الى تغيير النظام لحركته وسلوكه السابقين، وامّا تغذية ايجابية، تعني استمرار سلوك النظام واستجابته السابقة.

في الفصول الباقية (من الرابع وحتى الثامن)، طبّق المؤلف منهجه الطرائقي لما اعتبره ضرورياً في مسيرة المنظمة الفلسطينية، منذ العام ١٩٦٧، لاقامة الدولة المستقلة. والمحاولة تنبع، أساساً، من قيام المؤلف بعملية تأسيس منهج تحليلي، ونموذج لدراسة وصول المنظمة الى المستوى الحالي من انتزاع اعتراف منظمة «ليست دولة» في عالم الدول، مثيراً النقاش حول الصفات الخاصة لمنهج النظام الدولي الشامل، عند دراسة العلاقات الدولية الراهنة.

هكذا، لم يعد الافتراض ان «الدولة» هي وحدها اللاعب في السياسة الدولية. وهذا يعني، ضمناً، ان تغيّراً ما طرأ على النظام الدولي الشامل نفسه. أما السؤال النظري الجوهري الذي طرحه الكاتب، فهو «كيف ينشأ اللاعبون الجدد ؟». ان الاجابة الجاهزة بالنسبة الى م.ت.ف. انها أُنشئت من قبل الجامعة العربية؛ غير ان الكاتب ذهب أبعد من ذلك، ليرينا كيف استطاعت المنظمة الحصول على الدعم الفلسطيني، والعربي، والدولي، الكافي لتغدو منظمة فاعلة، ومعترفاً بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

لا ريب في ان فضيلة الكتـاب الاولى، هي انـه سلط الضـوء قوياً على المسائل النظرية لظاهرة السياسة الخارجية، التي جعلت من منظمة التحرير الفلسطينية ان تحصل على الدعم والاعتراف الضروريين بقضيتها؛ اذ تظهـر النـظرة المدققة الى الدراسات الحديثة المتعلقة بـ م.ت.ف. غياب الدراسة الشاملة لهذه الظاهرة. وواضح، من صياغة العبارة، اننا لا نقصد غياب أي تناول علمي لهذه الظاهرة؛ ولكن هذا التناول، من دون شك، اتسم، أولاً، بتضاؤل نسبته مقارناً بتناول موضوعات فلسطينية اخرى؛ ويمكن ان يفسر ذلك، بسهولة، بحساسية الموضوع؛ ويتسم، ثانياً، بجزئيته، بمعنى انه لم يُقدّر لظاهرة السياسة الخارجية للمنظمة ان تدرَس بالشمول الذي درست به ظواهر اخرى.

من هذا المنطلق، نمضي الى ايراد ملاحظاتنا على هذا الكتاب الجيد، حريصين على البقاء عند المستوى العلمي الراقي للكتاب، وعلى نمو هذا النوع من الدراسات، متناولين المنهج المتّبع.

كتب المؤلف، في الجزء النظري من الكتاب، «ان مفهوم الوحدات الاقليمية الوسيطة، كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الاّ في مطلع السبعينات» (ص ١١)، وهذا صحيح. غير ان ربط الكاتب ظهور المفهوم بتطور الدراسات حوله، لا يفسّر، لوحده، عدم تنبه المحللين اليه بقدر ضآلة أهميته في واقع العلاقات الدولية، قبل تلك الفترة، نتيجة الاستقطاب الحاد بين القطبين الجبارين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية)، الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي لم يكن، في ظل ايديولوجيا الحرب الباردة، ليسمح ببروز ظواهر اقليمية مستقلة، دون ان يستتبعها الى هذا القطب أو ذاك. بيد ان تحوّل النظام الدولي الشامل، خلال عقد الستينات، الى نظام أكثر مرونة بتأثير مناخ الوفاق، أدى الى التخفيف من وطأة الاستقطاب، وسمح، بالتالي، ببروز اقطاب اقليمية في غير منطقة من العالم.

ثمّة سبب آخر يتعلق بندرة المادة العلمية، على النطاق الاقليمي، التي يمكن تخمينها بسهولة، ويمكن تقسيمها الى مستويين رئيسين، أحدهما تجريبي والآخر نظري؛ فالتجريبي، هو المتعلق بموضوع توافر المعلومات وامكانية الحصول عليها، وتوافر البيئة المساعدة على البحث التجريبي، أو عدم توافرها أحياناً؛ امّا مستوى التصور النظري، فهو القدرة، أو عدمها، على استيعاب المفاهيم السائدة في الحقل الفرعي للسياسات الخارجية المقارنة، لكي تقوم بدور «العدسات الفكرية» التي تطرح الاسئلة الهامة، وتقودنا الى البحث في الظواهر التي تجيب عن هذه الاسئلة. ولكل من هذين المستويين بعض الصعوبات التي تحتاج تعليقاً، لسنا في وارده في هذا السياق.

على أي حال، لقد بذل الكاتب جهداً صادقاً في اتجاه بناء نموذجه (ص ٢٥ ـ ٣١)، فقدم هيكلاً أولياً يتكوّن من غايات لتحرك الوحدة الاقليمية وممكنات تحقيق هذه الغايات. اننا، هنا، ازاء تركيبة منطقية تجمع بين الغاية والوسيلة: الغاية هي تحقيق الاعتراف بمشروعية المطالب الكيانية الفلسطينية؛ والممكنات بعضها استراتيجي (الهوية المستقلة، مثلاً) والآخر أدوات (الدبلوماسية ، القدرة العسكرية). وتثار بخصوص هذا النسق المقترح ملاحظات عدة، يأتي في مقدمها ان هذا الهيكل غض النظر عمّا حمل الوحدات الاقليمية الوسيطة الى البحث عن دائرة نفوذ اقليمية، لعدم قدرتها على ترجمة قوتها الحديثة نسبياً في موقع دولي متميز، فكان انشاء دائرة نفوذ اقليمية هو الباب الضروري لتحسين الموقع الدولي. وكان ذلك يعني، واقعياً، بالنسبة الى المنظمة، محاولة فرض ضرورة المرور بها من قبل أي دولة عظمى، واقليمية، ساعية الى تنفيذ سياسة ما في المنطقة. في هذا الاطار، يمكن النظر الى تصريح جورج حبش حين ربط عمليات خطف الطائرات وانتباه العالم الى القضية الفلسطينية في شعار معبّر (ص ٢١)، كمحاولة لتذكير العالم بأنه لا يمكن المحافظة على المصالح الدولية في المنطقة العربية، من دون حساب ما يمكن ان يكون عليه الموقف الفلسطيني.

وقد يكون غياب هذا العنصر من الكتاب أحد العوامل التي تفسّر عدم مضيّ المؤلف في تناوله لدينامية النظام الفلسطيني نفسه. والواقع أن هذا الجزء النظري من الكتاب (خصوصاً الصفحات ١٥٢ ـ ١٦٦) المثير للاعجاب، لارتكازه على أهم ما تحويه البيبليوغرافيا الغربية في هذا المجال، غابت عنه واحدة من أهم «الجزر» النظرية في التعامل مع السياسات الخارجية للوحدات الاقليمية الحديثة، تلك المتمثلة في العنصر النفسي. ولم يكن من المستغرب ان نشهد غياب كتابي مورتون كابلان وفيليب برايار في باب البيبليوغرافيا النظرية التي ارتكزت على أكثر من سبعين مرجعاً في هذا الشأن (ص ١٨٥ ـ ١٨٧).

ولعل من الضروري التذكير بأن بناة نظرية السياسة الخارجية المعروفين، على الرغم من الخلافات الكبرى بينهم، قد اجمعوا، تقريباً، على الاتفاق على اولوية العنصر النفسي في التعامل مع السياسات الخارجية للوحدات الاقليمية المختلفة (مثل بريتشر وروزناو) على الرغم من اختلافهم في كثير من الاساسيات. هذا الاجماع، ومن ثم اهميته، برأينا، يجعلان من تقويم مفصّل لهذا العامل امراً ضرورياً.

والواقع ان التحليل المنظومي لدى الكاتب كان يكتسب دينامية أكبر بكثير لو انه ارتكز، بصورة أوضح، على مبدأ «ميزان القوى». ان هذا المفهوم، كذلك، كان غائباً، اجمالاً، عن الكتاب، بينما نراه، بكثرة، في كتابات تلامذة هوبس المعاصرين، من هانس مورغنتاو الى ريمون آرون.

ان تركيزنا على هذا المبدأ ينطلق من كون النظام الاقليمي يضع اللاعب الفلسطيني في شبكة متراصّة، قوامها التضامن المتحدي والمسؤوليات الجيو ـ استراتيجية. وليس ما يدعو الى الدهشة في ان تشعر منظمة التحرير الفلسطينية بانها مهددة بعبء الجوار الاقليمي المباشر. ان هذا الجوار المباشر يحدد على اساس انه هرمي، أي انه يتألف من قوة كبرى واحدة، ومن عدد من القوى الصغيرة. و م.ت.ف. في هذا النظام، هي، بنيوياً، في موقع الصغير، المتأثر مباشرة بنشاط القوة الكبرى.

في مثل هذا السياق، يمكننا الاشارة الى عدد من الاهداف المتكاملة التي تسعى القوة الكبرى الى تأكيدها؛ منها تثبيت وجود النظام، لأنها تستفيد منه في نشاطها الاقليمي، والدولي. وتسعى، أيضاً، الى منع التدخل الخارجي فيه؛ كما من اهدافها منع تحالف احدى القوى الصغيرة مع دولة غريبة عن النظام، ولا قيام تعاون وثيق بينهما، تقصى هي عنه. ولتثبيت وضعها على قمة الهرم، تسعى القوة الكبرى، في هكذا نظام، الى طرح مقولة «خصوصية» العلاقات بين العناصر المؤلفة له، بحيث يتيح لها ذلك ممارسة نفوذها من دون الاصطدام المستمر بقواعد التعامل الدولي المعاصرة. ان هناك تعبيراً خلدونياً يلخّص، ببلاغة منقطعة النظير، محصلة سياسة دولة مهيمنة في نظام فرعي هرمي: هو الاستتباع. وم.ت.ف. في وضع الحركة المستهدف استتباعها. وفي كل نظام فرعي تنجح الدولة المهيمنة، بصورة متفاوتة، في مدّها الاستتباعي، من النجاح التام الى الاستعداء العنيف. ولا شك في ان شكلاً هاماً من اشكال الاستتباع هو التهديد بمصادرة القرار الفلسطيني. ومهما اختلفت أشكال التعبير، فان المنظمة لا تستطيع ان تتجاهل مثل هذه الضغوط على استقلالها، ومثل هذه الاخطار التي تهدد وجودها نفسه.

وتجد جدلية الاستتباع، مسومة بالهواجس السياسية نفسها، اصداء حتى يومنا هذا. فالشروط الاقليمية، التي برزت غداة حرب العام ١٩٦٧، لم تكن الافضل للمنظمة، لعدد من الاسباب: أولاً، لقد اتجه النظام الاقليمي العربي الى مزيد من التفكك الى نظم فرعية، واستقلال الواحد عن الآخر نما تدريجياً؛ فبعد ان كانت المواجهة الثنائية واضحة، على الاقل بين العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٧، ادى انهيار الزعامة المصرية الى قيام نظم محلية، تضاءل فيها النفوذ المصري حتى كاد ينحصر، غداة حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، في النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وكان من نتيجة ذلك، ثانياً، ان نمت قدرات القوى المهيمنة في النظم الفرعية؛ والواقع ان اقطاباً محلية حاولت، واستطاعت الى حد ما، الاستفادة من افول نجم الزعامة الناصرية لممارسة مزيد من الضغوط على القوى الصغيرة المحيطة بها. وكان من سمات المرحلة التي بدأت، ثالثاً، ان دور القوى غير العربية في النظام الاقليمي الشرق اوسطي، كقوة رادعة، ضاغطة ام مبادرة حسب الظروف، قد تضاعفت وازداد تأثيرها، ونحن نعني بذلك، أساساً، اسرائيل.

وبالطبع، يجدر التنويه بجهد الكاتب الذي عرّفنا على الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية التي حافظت، بصورة متواصلة، على دعمها للقضية الفلسطينية في المحافل المختلفة (الفصل الثامن). كما ان المعلومات الحسابية والمؤسسات التي أوردها تشكل مرجعاً مفيداً للغاية لدراسة العلاقات الفلسطينية في محيطها الاقليمي والدولي. الاّ انها، من جانب آخر، توضح محدودية المقياس المستخدم لديه. فهل الاشكال الهندسية التي يوردها المؤلف (ص ١٤٤، ١٥٢، ١٥٩) مفيدة فعلاً ؟ بكلام آخر، ان الحسنة الاولى لهذه الاشكال الهندسية هي اعطاؤها قواعد حسابية لتيار علائقي، ولكن محدوديتها أكيدة، من خلال تناقض نتائجها، جزئياً، مع المسار الواقعي للعلاقات، فتصعب معها امكانية استنتاج خلاصات نوعية.

وليت الكاتب عمد الى استعمال أكثر كثافة للكتاب الاساسي في التحليل المنظومي، وهو كتاب كانتوري وسبيغل، الذي جرى اغفاله، اضافة الى اغفاله لدراسة مفيدة كتبتها لين ميللر عن « المنظمات الاقليمية

والنـظم الاقليميـة»، حيث نجد، بوضوح، ان التفاوت بين بنية النظام وديناميـة المنظمات التي تشكل تتويجاً مؤسسياً له، ظاهرة عامة في العلاقات الدولية. ولا شك في ان من محاسن الكتاب الاولى تكوينه دليلاً، ولو اولي وغير مفصل، لكل هذه المؤسسات التي تمنح دعمها المتواصل للقضية الفلسطينية ولـ م.ت.ف.

المهم ان المؤلف استطاع ان ينجو لا بجلده فقط، بل بكتابه أيضاً، اذ نأى به عن السرد والتقريرية التي وقع فيها العديد من الكتاب، وجعل منه نوعاً من لوحات بانورامية حية، تغلي بالجدة والدهشة، وهذه كانت نجاته الاساسية كمؤلف.

ولا شك في ان الكتاب قد يُضم، في يوم من الايام، الى وثائق المنظمة، ويعود القراء والباحثون اليه ليطلعوا لا على مجرد الوقائع والاحداث، فهذه لها مصادر اخرى (هيلينا كوبان، عبدالله افرنجي، ناعوم تشومسكي، ميشال شاؤول)، بل على المسائل السوسيولوجية، والمنهجية التي يمكن ان تستقى من الكتاب، وهي فضيلة لا تتمتع بها الاّ قلة من الكتب.

د. نبيل حيدري

سياسة الانتداب الاقتصادية لانشاء اسرائيل

د. ابـراهيم رضوان الجندي، **سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية في فلسطين، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، عمّان: دار الكرمل ـ صامد، ١٩٨٦، ٢٧٥ صفحة.

ركّـزت الدراسـات التـاريخيـة الفلسطينية، المتعلقة بفترة الانتداب البريطاني في فلسطين، على الجانب السياسي، ولم يحظ الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي باهتمام خاص. وما يعلّل ذلك هو، ربما، تركيز الدراسات التـاريخيـة الفلسـطينيـة على ما هو عام وشـامـل؛ الامر الذي أملى، بدوره، ضرورة التركيز على الدراسات المتخصصة، والتي تندرج دراسة المؤلف ضمنها. فالدراسة توجهت نحو معالجة جانب من جوانب السياسة الانتدابية البريطانية، هو الجانب الاقتصادي، الذي لم يسبق لاية دراسة عربية ان تطرقت اليه بشكل متعمق ومستقل. من هنا تبرز أهمية الدراسة، فهي متخصصة وتقوم على معالجة اخطر جوانب السياسة البريطانية في فلسطين، ألا وهو الجانب الاقتصادي، حيث لعبت تلك السياسة الاقتصادية الدور الابرز في التمهيد لاقامة الكيان الصـهيوني على حساب تقليص واضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وتهيئة الظروف الملائمة لانشاء «الوطن القومي اليهودي».

نظام متكامل لولادة كيان صهيوني

في الفصلين، الاول والثاني، تعرض المؤلف الى دراسة التطورات الاقتصادية في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، والى فئات المجتمع الفلسطيني في ظل الانتداب، وذلك بهدف محاولة رسم صورة الوضع الاجتماعي، والاجـراءات الاقتصـادية البريطانية الهادفة الى خلق ظروف واوضاع سياسية جديدة، تمهيداً لولادة كيان صيهوني في فلسطين. ولم يفت المؤلف التعرض الى صورة الاوضاع في نهايات الفترة العثمانية، وبدايات مرحلة الانتـداب البريطاني، وفرض الادارة المدنية سنة ١٩٢٠، وتعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين، كبداية لتهويد أجهزة الحكم، وكذلك سن القوانين الرامية الى نشوء كيان صهيوني. وجاءت تلك القوانين لارهاق الفلاح الفلسطيني ودفعه الى التخلي عن أرضه. وكان من ابرز تلك القوانين القانون الذي اتخذه المندوب السامي، في ١٩٢١/٣/١، لتصفية المصرف الزراعي وغلقه، وهو المصرف الوحيد في فلسطين الذي كان يمد الفلاحين بقروض طويلة الاجل؛ وكذلك القرار الانتدابي الصادر بتاريخ ١٩٢١/٩/٢٤، القاضي بمنع الفلاحين من تصدير محاصيلهم الزراعية للخارج.

وفي المقابل، فقد أصدر المندوب السامي، في ١٩٢٠/٥/١٩، قانون ضريبة الاعشار المعدل، الذي نص على اعفاء الاراضي المغروسة بالكرمة الاميركية من ضريبة الاعشار لمدة عشر سنوات من تاريخ غرسها، في وقت كان اليهود يزرعون نحو ٣٠٤٥ دونماً من تلك الكروم؛ اما المزارعون العرب، فلم يتجهوا الى زراعتها. اضافة الى ذلك، وترسيخاً لخلق الظروف الملائمة لنمو المشروع الصهيوني في فلسطين، سنّت السلطات الانتدابية قوانين الاراضي والهجـرة والجنسية والنقد الفلسطيني، ممّا أدى، سريعاً، الى نمو المشروع الصـهيوني، الذي تجسد في قيام مشروع كهرباء فلسطين (مشروع روتنبرغ)، وبامتياز مدته ٧٠ عاماً؛ وكذلك امتياز البحر الميت، حيث حصل اثنـان من اليهـود الروس، همـا نوفـوسكي وتـولوخ، العـام ١٩٢٩، على امتيـاز من حكومة الانتداب يتيح

لهما استغلال تلك الاملاك؛ وكذلك تجفيف بحيرة الحولة، حيث تمّ تشريد ١٥٠٠ عائلة من الفلاحين العرب جراء تنفيذه. وعلاوة على ذلك، فقد سمحت سلطات الانتداب لليهود باقامة ميناء خاص لهم في تل ـ أبيب لمنافسة ميناء يافا العربي، المتاخم له.

وتعزيزاً لدور اليهود في كنف الانتداب، سمحت سلطات الانتداب لليهود بالاشراف على مدارسهم، ممّا أتاح لهم انشاء جيل له ملامحه اليهودية الخاصة؛ وقد نمت المدارس اليهودية في ظل الانتداب، وزاد عددها من ١٣٧ مدرسة سنة ١٩٢٠ الى ٥٧٣ مدرسة سنة ١٩٤٥.

وخصص المؤلف الفصل الثاني لدراسة فئات المجتمع الفلسطيني في ظل الانتداب، متعرّضاً الى التركيب الاجتماعي لعرب فلسطين، بفئاتهم الثلاث: الفلاحون، والحضريون، والبدو. وركز على دور الفلاحين، حيث بلغ عددهم ٤٧٧٦٩٣ سنة ١٩٢٢، أي ٧٠ بالمئة من مجموع السكان العرب آنذاك، حيث كان عددهم ٧٥٢٠٤٨ نسمة. أما الحضريون، فيقوم المؤلف بتقسيمهم الى ثلاث طبقات: الاولى طبقة كبار الملاك، كآل طوقان وعبدالهادي والحسيني والخالدي والنشاشيبي، متطرقاً الى دور هذه الطبقة، سياسياً ودينياً، كونها تنتمي الى طبقة الاشراف؛ والطبقة الثانية هي طبقة التجار، وبروز دورها ونموها بعد انشاء سكة حديد يافا ـ القدس سنة ١٨٥٦، برأس مال فرنسي، وكذلك افتتاح قناة السويس للملاحة سنة ١٨٦٩، الامر الذي ترتب عليه نمو رأس المال الاجنبي في فلسطين، وبالتالي، أدى الى نمو عدد سكان المدن الساحلية في فلسطين؛ اما الثالثة، الأخيرة، فهي طبقة العمال وضآلة حجمها الاجتماعي، وارتباطها بالصناعات اليدوية، أو الصناعات الزراعية. وتطرق المؤلف الى البدو، وخصائصهم، وتكوينهم، ومناطق انتشارهم.

كذلك، تناول الفصل الثاني فئات السكان اليهود، عبر متابعة بدايات هجرتهم الى فلسطين وانشاء مستوطنة ريشون ليتسيون سنة ١٨٨٢، وتبدّل موقف تركيا من هجرة اليهود الى فلسطين، بعد قيام حكومة الاتحاد والترقي، انتقالاً الى تتالي الهجرات اليهودية الى فلسطين، وخاصة ما عرف بالهجرة الثالثة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)؛ اذ قدر عددها بـ ٣٥ ألف مهاجر. وتناول المؤلف الوسائل غير المشروعة لدخول اليهود الى فلسطين، كمهرجان الالعاب الرياضية المكابية (نسبة الى النادي المكابي)، وهي عبارة عن دورة العاب بدأ اليهود باقامتها منذ سنة ١٩٢٧، اضافة الى تحججهم بالمعارض، والسياحة، والزواج الصوري، وانتحال صفة رجال الدين، وما رافق ذلك من قوانين بريطانية تقوم بتسهيل تسرّب اليهود الى فلسطين، والاقامة فيها، حتى بلغ عدد اليهود في فلسطين ـ حسب الاحصاء الذي أجرته حكومة الانتداب سنة ١٩٢٢ ـ نحو ٨٣٩٧٤، زادوا الى ١٦٤٧٩٦ يهودياً العام ١٩٣١، وارتفع هذا العدد الى ٤٤٥٤٥٧ العام ١٩٣٩.

دولة داخل دولة

تناول الفصل الثالث ملكية الاراضي والزراعة في ظل الانتداب، وكذلك أوضاع الاراضي واشكال الاقطاع في العهد العثماني، وذلك كخلفية اساسية لما برز من مشكلات تتعلق بالاراضي، وخاصة الاميرية والمشاع منها. واورد المؤلف ان ملكية الاراضي الفلسطينية، حتى العام ١٩١٨، كانت ٢٧,٠٢٧,٠٣٢ مليون دونم، وموزعة كالتالي: ١٢ مليون دونم (٤٣,٩ بالمئة) اراض مسجلة باسم الدولة (اميرية)؛ ١٣,٦٧٣,٠٣٢ مليون دونم (٥٢ بالمئة) أراض مسجلة باسماء المالكين العرب؛ ٦٥٠ الف دونم (٢٥ بالمئة) اراض مسجلة باسماء اليهود؛ ٧٠٤ آلاف دونم (٢,٦ بالمئة) اراض مسجلة على انهار وبحيرات.

وتوزعت ملكية الاراضي المسجلة باسم المالكين العرب ما بين الاسر الاقطاعية الفلسطينية والاسر الاقطاعية غير الفلسطينية، واراضي الوقفين، الاسلامي والمسيحي، بالاضافة الى الملكيات الاخرى الصغيرة المقسمة، وأيضاً الواقعة ضمن المشاع. وقد تميزت الاسر الاقطاعية الفلسطينية باتساع نفوذها، وبما تمتلكه من اراضي قرى بأكملها؛ فعائلة عبدالهادي، مثلاً، كانت تمتلك ١٧ قرية، وعائلة الجيوسي ٢٤ قرية، وعائلة البرغوثي ٣٩ قرية؛ وقدرت املاك عائلة عبدالهادي في نابلس وجنين بحوالى ٦٠ ألف دونم، وعائلة الحسيني بحوالى ٥٠

ألف دونم، وعائلة التاجي في الرملة بنحو ٥٠ الف دونم، وعائلة الشوا في غزة بما يفوق ١٥٠ ألف دونم. وتعرض هذا الفصل، أيضاً، الى اشكال الاراضي العامة، وموقف الدولة العثمانية من بيع الاراضي، وتطورات موقفها في عهد حكومة الاتحاد والترقي؛ اذ قامت تلك الحكومة بتسهيل مهمة اليهود في الوصول الى الاراضي الفلسطينية وشراء اراضي الفلاحين الفلسطينيين الذين يعجزون عن تسديد ما عليهم من قروض. وقد سارت سلطات الانتداب البريطاني على الطريق ذاته، وقامت بطرد ٩٠٠ اسرة عربية من اراضيها، وتسليم املاك تلك الاسر لليهود، بحجة وقوعها ضمن الاراضي الممنوحة لهم. كذلك منحت حكومة الانتداب لليهود حوالى ١٧٥ الف دونم من اراضي الكبارة وعتليت وقيسارية، وهي من الاراضي الاميرية. ثم منحت مساحات واسعة للشركات الصهيونية: ٧٤٩٨٧ دونماً لشركة البوتاس الفلسطينية، و ١٨ الفاً لشركة كهرباء فلسطين.

اضافة الى كل ذلك، أقدمت العائلات الاقطاعية غير الفلسطينية على بيع القرى والاراضي التي تمتلكها لليهود. وعلى هذا الصعيد، باعت عائلة سرسق، العام ١٩١٠، اراضي العفولة و٢٠٠ الف دونم من مساحة مرج بن عامر لليهود. وباع آل تويني قريتي جيدا وتل الشمال الواقعتين في مرج بن عامر. وباع آل الخوري اراضي قرية الخريبة البالغة مساحتها ٣٨٥٠ دونماً. وباع آل قباني اراضي في طولكرم، سنة ١٩٢٩، تبلغ مساحتها ١٦ ألف دونم. اما آل تيان، فباعوا، سنة ١٩٢٩، وادي الحوارث البالغة مساحته ٣٠٨٢٦ دونماً. وباعت مدام عمران اراضيها الواقعة في غور بيسان، وتبلغ مساحتها ٣٥ ألف دونم. اما آل العمري، فباعوا ١٦ ألف دونم من اراضيهم الواقعة قرب يافا. اضافة الى بيع المزيد من ملكيات اخرى صغيرة ومتفرقة.

ونتيجة للاعباء الضريبية التي فرضت على الفلاحين الفلسطينيين، وعدم تمكّنهم من تسديدها، كانوا يلجأون، أحياناً، الى تقديم اراضيهم رهناً، وبالتالي تطرح تلك الاراضي للبيع في المزاد العلني.

خلاصة القول، ان مجمل الاجراءات البريطانية الخاصة بالاراضي، وملكيتها، كانت تصبّ في قناة توطيد الملكية اليهودية وتوسيعها، والعمل على خلق دولة داخل دولة على حساب الملكية العربية لها، وعلى حساب تقليص الزراعة الفلسطينية. وقد نجحت الحركة الصهيونية في ربط نشاطها الزراعي بنشاطها الدفاعي، وتمكنت من خلق «المزارع المحارب»، تمهيداً لاعلان كيان سياسي.

أما على الجانب الصناعي، فقد تطرّق المؤلف، في الفصل الرابع، الى طبيعة الصناعات الفلسطينية، وتخلُّف وسائلها، لا سيما في مجال طحن الحبوب، واستخراج الزيوت، وصناعة الصابون، والفخار، والقرميد، اضافة الى الصناعات الجلدية، والحياكة، والغزل والنسيج، والادوات المعدنية، والرموز الدينية، وادوات الزينة، والشمع والزجاج. وأبرز هذا الفصل عدم التكافؤ في الصراع ما بين الصناعات اليهودية والصناعات الفلسطينية، وانحياز سلطات الانتداب الى جانب النشاط الصناعي اليهودي، الامر الذي أدى الى انخفاض عدد المصانع الفلسطينية. فبينما كان عددها سنة ١٩١٨ نحو ٩٢٥ مصنعاً، انخفض، سنة ١٩٣٩، ليصل الى ٣٣٩ فقط؛ مقابل نمو حركة الصناعات اليهودية، التي بلغ عدد المصانع التي تدير عجلتها ١٢١١ مصنعاً العام ١٩٣٩.

ويمكن تعليل اسباب انخفاض عدد المصانع العربية بالاجراءات البريطانية الخاصة بفرض القيود على مواد الانتاج للصناعات العربية، ومنعها من استيراد المواد الاولية اللازمة. كما لجأت السلطات الانتدابية الى منع العرب من استثمار الثروة المائية في بلادهم، وذلك باعطاء امتيازاتها لليهود، كامتياز البحر الميت، وشركة البوتاس، وامتياز الكهرباء، اضافة الى احتكار اليهود لبعض الصناعات، وقدراتهم المالية على تغطيتها.

وخصّص المؤلف، في هذا الفصل، موجزاً عن التنظيمات العمالية العربية، واليهودية، في ظل الانتداب، ودور التنظيم العمالي اليهودي (الهستدروت) في التمهيد لاقامة الدولة اليهودية، وخلص الى «ان اليهود تمكّنوا من اختلاس الارض والعمل معاً وعملوا على الاستيطان التدريجي في البلاد».

وسائل وامكانات

وخُصص الفصل الخامس للتجارة والرسوم الجمركية. وفيه استعرض المؤلف التجارة الفلسطينية،

الداخليـة والخـارجية، وارتباطها بالزراعة، ومن ثم دخول التجارة اليهودية الى فلسطين، ودورها في اضعاف التجارة العربية، وكيف كان التجار اليهود لا يدفعون الضرائب، في حين الزم التجار العرب بدفعها. ثم استعرض دور بريـطانيـا في تحـويـل فلسـطين الى سوق لبضـائعها، وخاصة المنسوجات القطنية والصوفية، والادوات الكهربائية، والاسمدة، والشاي، والسكر، والملح. اضافة الى هذا سنّت السلطة القوانين الكفيلة بمنع استيراد كل ما تنتجه المصانع اليهودية «في الوقت الذي تركت فيه باب الاستيراد مفتوحاً لمنافسة الانتاج العربي».

أما الفصل السادس، فتناول النظام المالي لحكومة الانتداب في فلسطين، واجراءاتها في فرض الضرائب المباشرة، كضريبة الويركو، والعشر، وضريبة المهنة، والضرائب غير المباشرة، بحيث تمّ تركيب تلك الضرائب، مالياً، بمـا يكفـل ارهـاق الفـلاح والعـامـل والتاجر الفلسطيني، مقابل المزيد من التسهيلات للنشاطات اليهودية الاقتصادية، وازهاق موازنة الدولة على النفقات العسكرية، والادارة، والدوائر القضائية.

وخلص المؤلف، في النهاية، الى ان بريطانيا، عبر تشريعاتها واجراءاتها الاقتصادية في فلسطين، تمكّنت من ان تكـون على رأس قائمـة الدول المصدرة الى فلسطين، خلال فترة انتدابها؛ وقيام الرأسماليين البريطانيين باستغلال وجود الانتداب، فاستثمروا أموالهم فيها عبر شركات مثل «شيمن» و«يونيليفر»، والبوتاس الفلسطينية، وكهـربـاء فلسـطين. كذلك ربطت بريطانيا فلسطين باتفاقيات تجارية مع البلاد المجاورة، بهدف فتح اسواق للبضائع اليهودية فيها؛ وزاوجت بريطانيا بين مصالحها ومصالح الحركة الصهيونية في فلسطين، بحيث ضمن ذلك لكلا الطرفين ما كان يريده.

منهج الكتاب

الكتاب، في الاساس، رسالة جامعية كان تقدم بها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ. ويبدو واضحاً، من خلال الاقسام واسلوب المعالجة، التقيد الحازم بالقواعد والاسس الاكاديمية. وعلى الرغم من عدم تحديد المؤلف، في مقدمته، منهجه في البحث، الّا ان قراءة الكتاب تدلل، بوضوح، على لجوء الكاتب الى المنهج التحليلي، واكثاره من السرد وعرض الجداول الرقمية، دعماً لما يمليه واقع التحليل العام. ولعل ما يميز البحث هو عدم اللجوء الى اعطاء فرضيات، أو اطلاق احكام، بل تمّ عرض الارقام والوقائع وصولاً الى تحليل البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية في فلسطين؛ الامر الذي ساعد المؤلف على تلمس المميزات الخاصة للمجتمع الفلسطيني، اجتماعياً واقتصادياً، دون اللجوء الى التقسيمات النظرية الكلاسيكية.

وقد حافظ المؤلف على جانب كبير من الموضوعية، حين أكد، في مقدمته، ان ما قصده في البحث هو كشف النقاب عن أحد جوانب القضية الفلسطينية مستدركاً: «ان وفيتها حقها فهذا غاية ما اتمناه، والّا، فانني اتمنى ان يتاح لأحد الباحثين بعدي تكملة بحثها».

الكتاب، ولا شك، تميز في كشف جوانب هامة من الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي في فلسطين، في الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٩، الّا انه، مع ذلك، اثار المزيد من المسائل الهامة والحساسة التي تحتاج الى جهد بحثي مستقبـلي متواصل، خاصة في ما يتعلق بدور التجارة في التحولات الاجتماعية ـ السياسية، وما اثارته حركة الموانىء من تشرد واحداث في المدن وتضخم في السكان. أما على صعيد المراجع، فقد استخدم المؤلف المراجع العربية المتوفرة، مستفيداً، أيضاً، من ملفات الصحف المعاصرة لفترة الدراسة، ومركزاً، بكثير من الاهتمام، على التقارير البريطانية المنشورة. لذلك، شكّل الكتاب، في مجمله، اضافة الى الدراسات التاريخية المعاصرة، ومرتكزاً للانطلاق في مجال الدراسات الاقتصادية ـ السياسية المختصة بالتاريخ الوطني الفلسطيني.

سميح شبيب

استشراف مستقبل العالم العربي

د. اسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٢٤٠ صفحة.

في تقديم الناشر، يتضح ان هذا الكتاب هو أحد خمسة مجلّدات حول «العرب والعالم»، ستصدر في اطار مشروع استشراف مستقبل العالم العربي. وستتناول المجلدات الأربعة الاخرى: العرب ومستقبل النظام العالمي؛ العرب ودول الجوار الجغرافي؛ القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية؛ العرب والعالم. ومسألة الحكم على مدى تناسق المشروع، بكل اجزائه، أمر لا يمكن البتّ به الاّ بقراءة المجلّدات الخمسة كلها، خاصة وقد أوضح التقديم المشار اليه، ان المشروع انطوى على أربعة محاور مترابطة، في حين ذكر مؤلف هذا الكتاب، في تصديره، ان المشروع يشمل ثلاثة محاور رئيسة. وعلى أية حال، فان الكتاب الحالي نموذج للتكامل الفكري والترابط المفاهيمي الذي يطرح مقولة علمية ويثبتها بالحجة.

ويبرز المؤلف ان هناك ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) مستقبلية تحدّد التصوّرات المختلفة لمستقبل العالم العربي: استمرار منطق تجزئة الوطن العربي، وقيام أشكال وسيطة للتنسيق والتعاون، وقيام الوحدة العربية، أو ما يسميه، على التوالي، المشهد المستقبلي الاتجاهي، والمشهد المستقبلي الاصلاحي، والمشهد المستقبلي التحويلي. ومع ان كل الامور تؤكد ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي يحتل مكاناً مركزياً في تفاعلات العالم العربي مع غيره، وان هذا يمكن ان يظل قائماً طوال العقود الثلاثة المقبلة، وهي فترة الاستشراف، فان للمؤلف كل الحق في ان يؤكد ان هذا الصراع «ليس من قبيل الظواهر المبسّطة القابلة للقياس الكمّي، وانه يجري في جنوب العالم، حيث يزداد التغيّر وعدم الاستقرار، وانه يمثّل علاقة معقّدة تتداخل فيها أطراف متعددة».

وأهمية الدراسة تكمن في انها تجيء في اطار الأخذ بالميزة التي يتمتع بها العدو الاسرائيلي، وهي القدرة على التنبؤ بالمستقبل، والتحكّم فيه، بل وصنعه. وهي تسعى ـ كما ذكر الكاتب ـ الى التعبير عن «وجهة نظر عربية» حول مستقبل الصراع.

في الفصل الأول من الكتاب «معطيات الخبرة التاريخية»، أوضح الكاتب ان محدّدات الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتمثّل في:

- التناقض بين «الكيف» الاسرائيلي و«الكم» العربي. وقد استطاع أولهما ان يحدّ من الثاني، وذلك بفضل انتمائه الى عالم متفوّق حضارياً، وقوة ايديولوجيا الصهيونية كعنصر عقيدي، والتحدي العربي الذي جعله ضرورة «وجود». وتبدت مظاهر هذا التفوّق في الكيف على الكم في «القدرة على التخطيط، والكفاءة في الاداء، والقدرة على المبادرة».
- الطابع «التحوّلي» و«المتغير» للمرحلة التاريخية، ممّا أدى الى تأثّر المواجهة بحقيقة ان البلاد العربية تمرّ بمرحلة تحوّل وتكريس واثبات للذات، وباسهامها في دعم «الدولة» في الوطن العربي؛ وعلى الجانب المقابل، أدى ذلك الى اتاحة الفرصة لاسرائيل لتدعيم ذاتها على جميع المستويات. وهنا طرح المؤلف فكرة أساسية، هي ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي كان أحد الميادين الهامة التي سعت النخب الحاكمة عبرها الى دعم شرعيتها ومواجهة خطر التغيرات السياسية والاجتماعية العنيفة عليها.
- انتماء أطراف النزاع الى القوى «التابعة» في العالم. وقد مارست هذه العلاقة تأثيراً حاسماً على

الصراع؛ ذلك ان ارادة الدول الامبريالية كانت وراء خلق الكيانات التي أصبحت دولاً في المشرق العربي، وفي خلق اسرائيل. وتعني التبعية ـ حسب المؤلف ـ العجز عن التعامل بشكل مستقل مع القضايا المختلفة.

الصراع والوحدة

وفي ما يخص العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والوحدة العربية، طرح المؤلف حقيقتين: الاولى انها علاقة متبادلة ومعقّدة؛ والثانية ان مصر تلعب فيها دوراً محورياً. وفي هذا الاطار، عرض الكاتب ثلاث مقولات أساسية:

١ ـ أثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي في التوجه نحو الوحدة. وفي هذا ناقش المؤلف كيف ان الصراع مع اسرائيل معيق للوحدة العربية، وأيضاً كيف ان هذا الصراع محفز على الوحدة العربية.

٢ ـ اثر التوجه نحو الوحدة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهنا، أيضاً، ناقش الكاتب افتراضين: الأول، ان التوجه نحو الوحدة يؤدي الى تصعيد الصراع (وفي هذا قال ان اسرائيل تعتبر الوحدة قراراً بالحرب)؛ والثاني، ان التوجه الى الوحدة يؤدي الى تهدئة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ دور مصر في العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتوجه نحو الوحدة. ذلك ان لمصر دوراً مركزياً في الصراع مع اسرائيل، وفي التوجه نحو الوحدة، وأيضاً في تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بينهما. ويتوقف على الدور المصري تحديد ما اذا كان الصراع «حافزاً» على الوحدة العربية، أو معيقاً لها. كما ان وجود مصر يحدّد طبيعة ردّ الفعل الاسرائيلي تجاه الوحدة. فكلما تزايد الحضور المصري في العمل العربي المشترك، كان ذلك مستفزاً للتدخل الاسرائيلي.

وفي ما يتعلق بالمشابهة بين اسرائيل وبين الغزوة الصليبية وجمهورية جنوب افريقيا، ناقش الكاتب:

عوامل زوال الغزوة الصليبية: وهي تفكك المجتمع الصليبي وجموده (والتنافس والتناحر بين اقسامها)، وتقطّع جسور المجتمع الصليبي مع العالم العربي، ونمو القوة العربية ـ الاسلامية. «فالتفكك وانقطاع الجسور مع الغرب لا يحدثان اثرهما في زوال هذا المجتمع الاّ بتنامي القوة العربية الاسلامية المحيطة واختلال التوازن لصالحها، بفضل تبلور ايديولوجية الجهاد، وتحقيق الوحدة السياسية المركزية، وظهور القيادة الكارزمية».

استمرارية النظام العنصري في جنوب افريقيا: وهذا «يتشابه مع اسرائيل في ان الدولتين تجمعان بين قوميتين، وكيانهما الاجتماعي خليط متنوع، وبنيانهما الاقتصادي منقسم وثنائي، وهيكلهما الطبقي يتسم بعدم التبلور، ونظامهما السياسي يقوم على التحكم في حق المواطن والتفرقة». ورأى المؤلف ان هذه العوامل تتمثّل في قوة الجماعة الاستيطانية وتماسكها وقدرتها على مقاومة جذور التفكك الداخلي، الأمر الذي يسهم في تحقيق قوتها في مواجهة الوسط الاقليمي المعادي؛ والعلاقة مع القوى الدولية التي توفّر لها الدعم. وفي هذا، أبرز متغيرات حاسمة بالنسبة الى مستقبل الوجود الاسرائيلي، هي: مدى تماسك المجتمع الاسرائيلي وقدرته على مواجهة عوامل التفكّك الداخلي؛ والعلاقة العضوية بين اسرائيل والمصدر الخارجي الرئيس لدعمها، الولايات المتحدة الاميركية؛ ومستقبل علاقة اسرائيل بالوسط العربي المحيط.

اسرائيل، مستقبلاً

في الفصل الثاني، كرّس المؤلف جهده للبحث في وضع اسرائيل في العقود الثلاثة المقبلة. وفي هذا تناول أربعة موضوعات:

١ ـ السكان والارض ومستقبل النشاط الاستيطاني: ففي ما يتعلق بالسكان، يقدّر ان عددهم في العام ٢٠٠٠ سيصل الى ٥,٣ ملايين، وسيصل في العام ٢٠١٥ الى ٦,٧ ملايين. أما الارض، فهي ٢١٥٠٠ كيلومتر مربّع. وفي هذا أبرز المؤلف ان التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي لا يتعامل مع تلك المساحة وما يرتبط بها

من حدود سياسية أو دولية رسمية، وانما مع حدود أخرى تتسع بمقتضاها «أرض ـ اسرائيل» لتشمل مناطق أخرى لم تضمّ اليها رسمياً، ولكنها داخلة ضمن ما تعتبره اسرائيل حدودها الآمنة. وبالنسبة الى مستقبل النشاط الاستيطاني، وهو العملية التي يتجسّد فيها المشروع الصهيوني، ويتمّ بها زرع العنصر البشري اليهودي في أرض فلسطين، بحث المؤلف، أولاً، في النشاط الاستيطاني وانشاء الدولة، وقال ان قرار التقسيم استند الى واقع الانتشار الاستيطاني الفعلي والطاقة الاستيطانية المحتملة آنذاك؛ ثم بحث في الاستيطان وتكريس الدولة «على حساب رحيل الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بنحو ٧٥٠ ألف عربي»؛ ثم ناقش الاستيطان وتوسّع الدولة، فذكر ان المستوطنات أُقيمت عند كل مفترق طرق وكل زاوية تقريباً في الضفة الغربية؛ اما قطاع غزة، فان كثافته السكانية صعّبت التوسّع الاستيطاني. وفي بحثه في مستقبل الاستيطان، أشار الى انه محل خلاف بين القوى السياسية؛ ولكن هذا الخلاف لا يتعلق بضرورته في الأرض المحتلة، او جدواه، وانما بدرجة اتساعه ومساره الاقليمي. وخلص المؤلف من دراسته لهذه المتغيرات الى ان هناك مشكلتين: التناقض بين رغبة اسرائيل في الاحتفاظ بالضفة والقطاع وبين عدم الرغبة في ضمّ مزيد من السكان العرب اليها (١,٢٥ مليون عربي)؛ والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود داخل اسرائيل، والذي يميل لصالح العرب.

٢ ـ الآفاق المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي: وفي هذا حدّد المؤلف ملامح الاقتصاد الاسرائيلي في غلبة الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية على الاعتبارات محض الاقتصادية، والدور المركزي للدولة في توجيه الاقتصاد، وضعف الامكانات الذاتية، «فاسرائيل، في رأي البنك الدولي، تنتمي الى الدول متوسطة الدخل»، والعلاقة الحيوية بالخارج، والعزلة عن الاقتصاد الاقليمي المحيط.

اما الهيكل الحالي للاقتصاد الاسرائيلي، فيتمثّل في مصادر الناتج المحلي «صناعة ٢٣ بالمئة، وزراعة وصيد أربعة بالمئة، وخدمات ٢٣,٣ بالمئة»؛ وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية «الخدمات ٢٩,٥ بالمئة، والصناعة ٢٣,١ بالمئة، والزراعة ٥,٣ بالمئة»؛ واستخدامات الناتج المحلي «الانفاق الحكومي ٣٤ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي». أما العوامل الحاكمة لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي، فحددها المؤلف في: العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، «خاصة بعد حرب العام ١٩٧٣، واعتبار الولايات المتحدة لاسرائيل حليفاً يُعوَّل عليه أكثر من أي طرف آخر في المنطقة»؛ فالمعونة الرسمية لها تبلغ ٢٣٢٠ مليون دولار سنوياً «كان المتوسط ١٢٢ مليوناً حتى العام ١٩٧٢»، ممّا وصل بالدين الخارجي لاسرائيل الى ٢٤ مليار دولار، «لاميركا ٤٥ بالمئة منه»؛ ولذا، فان مستقبل هذا الاقتصاد سيعتمد على تطوّر تلك العلاقة العضوية الخاصة مع الولايات المتحدة؛ وتطوّر صناعة السلاح؛ بحيث «ارتفع الانفاق الدفاعي من اجمالي الناتج المحلي بعد العام ١٩٧٣ الى ما يزيد على ٣٠ بالمئة، واصبحت صناعة السلاح تستوعب ٣٠ بالمئة من العمالة الصناعية وتمثّل ٤٠ بالمئة من الصادرات الصناعية و٢٠ بالمئة من اجمالي الصناعات»؛ والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي «يخصص للبحوث ٢,٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي»؛ والعلاقة مع الوسط الاقليمي.

٣ ـ المجتمع ومستقبل النظام السياسي: وفي هذا أوضح المؤلف ان أهم محدّدات هذا النظام هي: أولوية الايديولوجيا «لا توجد دولة معاصرة ارتفعت فيها نسبة التحكم العقائدي والاستيعاب الايديولوجي بدرجة تماثل اسرائيل وجنوب افريقيا»، والمركزية، والحزبية المفرطة. وأكد الكاتب ان أهم التغيرات التي شهدها المسرح السياسي الاسرائيلي هي فقد حزب العمل لموقعه المسيطر، منذ العام ١٩٧٧، وتحوّله من الحكم الى المعارضة، وتصاعد العنف الشفوي واقترابه من العنف الجسدي أحياناً، والانقسام المتزايد حول القضايا العرقية، والانقسام حول العلمانية والدينية. أما التناقضات الحاكمة لمستقبل النظام السياسي، فتتمثل في العلاقة العسكرية ـ المدنية، «فالجيش يلعب دوراً هامّاً في صياغة سياسة الأمن القومي: فالسياسة الدفاعية، لا تنفصل عن السياسة الخارجية، والجيش هو أداة التفكير الدفاعي الاستراتيجي الوحيدة ولرئيس الاركان قوة متميّزة، الخ»؛ والصراعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي «بين اليهود الشرقيين والغربيين، والمتدينين والعلمانيين، والاجيال الجديدة والقديمة»؛ والتناقض مع السكان العرب الذين «تضاعف عددهم أربع مرات في ٣٧ سنة».

٤ ـ القوة العسكرية الاسرائيلية وديناميات الصراع مع الوطن العربي: وفي هذا يناقش المؤلف توازن القوى العسكرية بين العرب واسرائيل. وكتب أن اسرائيل وكثير من البلدان العربية وصلت الى الحد الكمي لنمو قواتها عددياً في الثمانيات، وان النمو يتجه الى زيادة قدرة وكفاءة هذا الحد. كذلك ناقش ديناميات الصراع العسكري: دوافعه «ولها صفة الثبات الاستاتيكي»، وصوره «العمل الفدائي والاشتباكات المحدودة، والمعارك المحدودة، والحرب الشاملة»، ونقاط التحوّل «نتيجة تغير موازين القوى»، وطبيعة سلوك الاطراف المتحاربة، واثر التجمعات الفرعية «العسكرية وليست السياسية»، واستراتيجية الاطراف «اسرائيل: التفوّق على كل بلد على حدة، وعلى بلدان المواجهة مجتمعة والمبادأة والاستناد الى قوة عظمى تنقدها؛ أما استراتيجية العرب، فدفاعية»، ونماذج الحرب المقبلة «ينتظر ان تكون قريبة الشبه بالماضية».

مستقبل الصراع

اما الفصل الثالث في الكتاب، فتناول مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ وناقش الكاتب فيه ثلاثة مشاهد:

١ ـ استمرار التجزئة العربية (المشهد الاتجاهي) في شكل دول قطرية، ممّا يعني تكريس المؤسسات والنزعات القطرية؛ وهذا يعني ان التأثيرات الدولية لن تلقى مقاومة محسوسة، وستكون بمثابة معطيات للموقف العربي. ومحددات الصراع لهذا المشهد هي: نمو القوى الذاتية لطرفي الصراع؛ فاستمرار التفوّق الكيفي الاسرائيلي يحيّد اثر التفوق الكمي العربي؛ كذلك ان المواجهة تتمّ مع الدول العربية فرادى، بحيث يصبح التفوق الاسرائيلي كميّاً وكيفياً؛ وان أقصى تفوق عربي على اسرائيل على نحو يؤثر في الصراع يتمثل في نمو قوة احد بلدان المواجهة على نحو منفرد. وكذلك يعني سيادة منطق التجزئة، أي ان التحدي الصهيوني لن يكون دافعاً الى الوحدة، بل الى مزيد من التفكك. وأكد الكاتب أن سيادة منطق التجزئة في العقود الثلاثة المقبلة لن تعني مجرد بقاء الدول العربية المستقلة على ما هي عليه الآن، لكن يعني تعرّضها المتزايد للانقسام والبلقنة.

وأكد المؤلف ان الواقع العربي، في ظل هذا المشهد، سيكون في حال انكشاف، أو تعرض، للآثار السلبية للصراع مع اسرائيل. وفي ظل التفوّق المطلق لهذه الاخيرة، فان ذلك يعني الاغراء بالهجوم عى أكثر البلدان العربية تهديداً لأمنها، وبالمزيد من التوسع وفرض الأمر الواقع. وفي ظل التجزئة، سيظل العالم العربي في موقع المتغير التابع لا المستقل، وموقع رد الفعل لا الفعل، وموضوعاً للسياسات الدولية وليس فاعلاً فيها. ويبقى اهتمام الدول الكبرى بالصراع متوقفاً على أهمية المنطقة استراتيجياً وتحالفاتها ومصالحها فيها. وتستمر علاقة اسرائيل العضوية الوثيقة مع الولايات المتحدة، في حين لا تكون هناك امكانية لتنسيق قومي عربي ـ سوفياتي، بل مجرد نموّ علاقات سوفياتية وثيقة مع بعض الأطراف العربية.

أما التسوية في ظل التجزئة، فهي بمثابة «لا تسوية»، أي ان الخيار سيكون بين التسوية وفقاً لشروط اسرائيل (اضفاء وضع قانوني على الوضع الراهن)، أو اللاتسوية.

٢ ـ الاشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون: وتتمّ استجابة لأسباب وضغوط داخلية، أو خارجية، وتتحقق على مستوى التجمعات الاقليمية، وعلى مستوى الوطن العربي كله. وفيها يظل نمط التبعية للخارج على ما هو عليه في الجوهر، مع تعديل في الدرجة. وفيها، أيضاً، ترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، خاصة في الانتاج والأمن والقوة العسكرية، وتزداد فعالية المؤسسات والجماعات، ويحتمل ان تقل النزاعات بين الاقطار، وألّا يطرأ تغير جوهري على منهج ادارة الصراع مع اسرائيل. وهذا المشهد امتداد للوضع القائم. ومحددات الصراع فيه هي: عدم التساوي في الاضافة الى القوة العربية بالنسبة الى كل التجمّعات المتصورة على حدة؛ فأهم التجمعات هي: تجمع المشرق العربي (شرط ان يُضمّ العراق)، وتجمع وادي النيل (ويصبح أقوى بانضمام ليبيا)، والمغرب، والخليج. والامر الحاسم هو التنسيق بين تجمع المشرق وتجمع وادي النيل. وفي هذا المشهد، فان الصراع

مع اسرائيل سيؤدي الى تقارب البلاد العربية وليس الى مزيد من تفرّقها. أمّا رد الفعل الاسرائيلي، فان التنسيق بين المشرق ووادي النيل سيكون بمثابة مبرّر لشن حرب وقائية. وبقدر ما يمسّ هذا التنسيق مصالح قوى أجنبية مسيطرة في المنطقة، فانه يستنفرها للتدخل. وأكد المؤلف ان التجمّع الاقليمي الرائد والمؤثر والحاسم في الصراع مع اسرائيل، هو الذي يجمع مصر وسوريا على الأقل، ويتسع للعراق وليبيا والاردن ولبنان.

اما التسوية، في ظل هذا المشهد، فتنتقل من حالة اللاتسوية وتبتعد من التسوية كما تريدها اسرائيل، وذلك بسبب حدوث تغير نسبي لصالح العرب، لكنها لا تصبح هي الأفضل من وجهة نظر العرب، وتظل هدنة مقلقة. ان توازن القوى العربي ـ الاسرائيلي، في ظل مشهد التنسيق، سيفضي الى تسوية عند نقطة وسط تدور حول كيان فلسطيني في الضفة والقطاع مرتبط بالاردن.

٣ ـ الوحدة العربية: وهي وحدة فيدرالية تضمّ معظم الاقطار الرئيسة، ومعها بعض، أو كل، الاقطار الاخرى، ممّا يجعل الكيان الموحّد مهيمناً على مجريات الامور في الوطن العربي. وهذا المشهد ـ كما ذكر المؤلف ـ لا تتوافر له، في الحاضر، أسس فعلية، أو شكلية، ملموسة، وتتجسّد كل مقوّماته الراهنة في الأمل فيه والايمان بأنه الطريق الوحيد الى الخلاص من المحن الحالية. فهذا الاعتقاد بفاعلية الارادة السياسية الواعية المصحوبة بتأييد جماهيري واسع هو الذي يسمح بتصور امكان حدوث هذا المشهد.

وأهم الافتراضات التي ينطوي عليها هذا المشهد، هو امكان قيام قوة اقليمية ثورية لها من الثقل والمركزية والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة كلها. ومصر، بما تضمّ من سكان واقتصاد وهياكل اجتماعية وموقع مركزي وقدرة عسكرية، هي المرشّحة لذلك. وأهم محدّدات الصراع في هذا المشهد، هي: القوة الذاتية لطرفي الصراع، أي «الكمّ العربي القابل للتطوّر الكيفي، والكيف الاسرائيلي غير القابل للتطور الكمّي». فالوحدة تضمن احتواء اسرائيل، وتوافر عمق عربي وفاعلية عربية. وفي هذا طرح المؤلف فكرة ان أكثر الاحتمالات المؤاتية لنشوء القوة الاقليمية التي تشكّل قاعدة للوحدة في مصر يرتبط بتبلور نخبة سياسية مدنية ذات توجّه علماني تمثّل، أساساً، مصالح البرجوازية الوطنية، وترى في الوحدة العربية الامكانية الوحيدة لانجاز مشروع للنهضة، مصري وعربي في آن. وقيام دولة الوحدة سيعني قيام قوة كبرى في المنطقة تقلب حسابات القوى العظمى ازاءها. «وهذه الدولة ستواجه تحدي العلاقة العضوية بين اسرائيل واميركا، لكنها ستكون في وضع يسمح لها بالتنسيق الفعّال مع السوفيات». ويتيح هذا المشهد لدولة الوحدة تحقيق تفوّق عددي حاسم على قوات اسرائيل في جميع المجالات، والتقدّم، نوعياً، في المجال النووي مع مرور الزمن.

والتسوية، في ظل الوحدة الشاملة، هي النقيض الكامل للوضع الراهن؛ اذ تصبح التسوية وفقاً للشروط العربية، وتصبح اسرائيل مرغمة على التسليم بالكيان الفلسطيني المستقل في الضفة وغزة، بل وينتقل التناقض بين اليهود والعرب في اسرائيل ذاتها الى مستوى جديد. حينئذٍ، فان ما سيسود هو السلام العربي، الذي يجعل من اسرائيل نتوءاً هامشياً، ويطلق العقال لقوى المنطق التاريخي لتأخذ مداها في امتصاص الجسم الصهيوني الدخيل.

والحق انه يمكن الاختلاف حول بعض الطروحات الواردة في الكتاب؛ مثلاً حول القوة القادرة على تحويل مصر الى قاعدة للوحدة، أو التقديرات العسكرية للأطراف العربية، أو حدوث تغيّرات جذرية عالمية، كحرب شاملة مثلاً؛ لكن يظل الاختلاف مع منطق الكتاب كله أمراً صعباً، فالمقولات التي يطرحها وجيهة تماماً، والمبررات التي يسوقها قوية تماماً، أيضاً.

كمال سيّد محمد

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

الحكومة المؤقتة قيد البحث

تزاحمت الاحداث السياسية، خلال الشهر المنصرم، على الصعد كافة. فبعد تصاعد هجوم السلام الفلسطيني، وتحقيق المزيد من الانجازات، الدبلوماسية والسياسية، والمتجسدة، أساساً، في تزايد الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، والبدء في الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، برز المزيد من التساؤلات والمواقف على الساحتين، الفلسطينية والعربية، وكان أبرزها ما تناول الانتفاضة وتطوّراتها، والحوار الاميركي ـ الفلسطيني، والموقف الفلسطيني من الطروحات الاسرائيلية بشأن تسوية النزاع في المنطقة، وكذلك مسألة تشكيل حكومة في المنفى، وما تشهده الساحة العربية من سعي الى عقد القمة العربية. كل هذه العناوين كانت مدار تقويم وبحث في اجتماعات القيادة الفلسطينية في تونس، ابتداء من ١٤/١/١٩٨٩، حيث عقدت دورة اجتماعات للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح» وللامناء العامين للفصائل الفلسطينية، واستعرضت خلالها الدراسات المختصة بتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، تنفيذاً لقرار اللجنة التنفيذية، الصادر عن دورة اجتماعاتها في بغداد، ما بين ٢٤ ـ ٢٦/١٢/١٩٨٨، وكذلك نتائج زيارات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لعدد من العواصم العربية، والاوروبية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٢/١/١٩٨٩).

الانتفاضة

منذ نهايات العام الفائت، وبعض وسائل الاعلام الغربي، والاسرائيلي، يتحدث عن امكان قيام هدنة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مقابل البدء بتحضيرات من شأنها اجراء انتخابات بلدية. وكانت وسائل الاعلام تلك تتحدث عن وجود شخصيات فلسطينية، تتفاوض مع منسّقين اسرائيليين بهذا الخصوص. ولعل تصريح رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، جاء في هذا السياق؛ اذ أعلن تأييده لاعلان هدنة، واجراء انتخابات بلدية، تشرف عليها الامم المتحدة.

وقد لاقت مبادرة فريج استنكاراً فلسطينياً واسعاً، على اعتبار ان موضوع ايقاف الانتفاضة هو أمر غير مطروح على بساط البحث، ما لم يتمّ تحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية، والمتجسدة في اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي هذا السياق، صرّح ياسر عرفات: «ان أحداً لن يتمكّن من ايقاف الانتفاضة؛ وكل مسؤول فلسطيني يدعو الى وقفها يعرّض نفسه لرصاص شعبنا» (**القبس**، الكويت، ٣/١/١٩٨٩). ودعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الى ضرورة «التمسّك الجادّ بقرارات المجلس الوطني في الجزائر، وردع حالات الارتداد عنها تحت ضغط الشروط الاميركية، خاصة وان بعض الأصوات قد دعا، مؤخراً، الى ايقاف الانتفاضة، والقبول بالصفقات الجزئية مع الاحتلال الاسرائيلي تحت شعارات الهدنة والتهدئة» (**الحرية**، نيقوسيا، ٨/١/١٩٨٩). وازاء ما جوبهت به مبادرته، تراجع فريج عن تصريحاته، موضحاً انه طالما «ان م.ت.ف. تعتبر اقتراحي سابقاً لأوانه، فاني احترم قرارها تماماً» (**القبس**، ٤/١/١٩٨٩). وبذلك اعتبرت الاوساط الدبلوماسية انه، وعلى الرغم من «الزخم الكبير لهجوم عرفات السلمي، الّا انه لم يظهر أي مؤشر على انهاء الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة، والتي حقّقت الكثير من المكاسب للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٩/١/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الايكونومست**، بدون ذكر تاريخ النشر). ولعل ابرز المكاسب هو انه، وبفعل الانتفاضة، فقد اصبح بامكان الفلسطينيين الذهاب الى المفاوضات، «وبيدهم ورقة مهمة؛ فلديهم الدولة؛ وهذه الدولة معترف بها من عشرات الدول؛ وهذا شيء أساسي ومهم» (منح الصلح، **القبس**، ١٥/١/١٩٨٩).

وتتفق التحليلات السياسية، على اختلافها،

على ان الفلسطينيين، ومن خلال الانتفاضة، تمكّنوا من القضاء على امكانية استمرار الوضع في المناطق المحتلة، وكأن شيئاً لم يكن. «ففي النهاية، كما يعلم حتى رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، انه سيتعيّن على اسرائيل انهاء سيطرتها على الاراضي المحتلة. فهذه الاراضي تشكّل عبئاً ضخماً على الموارد الاسرائيلية والانسجام الداخلي في اسرائيل» (**القبس**، ٢٤/١/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الاوبزيرفر**، بدون ذكر تاريخ النشر). وبناء على تلك المعطيات، وتدعيماً لتحرك السلام الفلسطيني، فقد كان قرار م.ت.ف. وقرار القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة هو استمرار وتصاعد الانتفاضة، ذلك ان الانتفاضة «ليست موضع مساومة ولا تقبل المقايضة».

الى ذلك، أكد عرفات «ان الانتفاضة ستستمر حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية، وفي مقدمها اقامة الدولة المستقلة» (**الدستور**، عمّان، ٢٣/١/١٩٨٩).

من جهة أخرى، أكد بعض المصادر الاعلامية ان الادارة الاميركية، وقبيل اتخاذها قرار بدء الحوار مع م.ت.ف. مارست ضغوطاً على م.ت.ف. لكي توقف الانتفاضة، او لتحدّ منها على الأقل؛ وذلك بدعوى ايجاد مناخ ملائم للتحركات الدبلوماسية. وهنا، أعلن عرفات: «ان ما من قوة يمكنها وقف الانتفاضة قبل استجابة مطالبها السياسية؛ فانجاز الاهداف التي من أجلها انتفض الفلسطينيون هو الشرط الوحيد لانهاء انتفاضتهم». ومع اعلان المنظمة نبذها الارهاب، كان من الضروري التمييز بدقة بين الارهاب وبين الانتفاضة والكفاح المسلّح كوسيلة مشروعة لاحراز التحرر والاستقلال (جلال الأحمد، **الافق**، نيقوسيا، ١٢/١/١٩٨٩).

وعلى الرغم من التفهم الدولي المتزايد لطروحات م.ت.ف. الخاصة بالسلام والارهاب والانتفاضة، وتأييدها الوسائل المشروعة لاحراز التحرر، وفي المقدم منها استمرار الانتفاضة، فان الادارة الاميركية ما زالت تسعى، على الرغم من بدء حوارها مع م.ت.ف. الى التلويح باتهام المنظمة بالارهاب، في محاولة مكشوفة لابتزاز تنازلات من المنظمة، وصولاً الى الحدّ الذي يمكن ان تصل اليه، وبشكل مقبول اميركياً، «بحيث يتفق الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، على شكل التمثيل الفلسطيني في المفاوضات الدولية المقبلة» (نشأت التغلبي، **الحوادث**، لندن، ٢٠/١/١٩٨٩).

ويمكن عزو النشاط الدبلوماسي الفلسطيني في اوروبا الى ذلك، في محاولة لحشد أكبر تأييد دولي حول تحرك م.ت.ف. وتحسباً من قيام الولايات المتحدة بتشديد ضغوطها على الطرف الفلسطيني (ليس اندوني، **القبس**، ١٢/١/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الفايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ومن هذه الزاوية، رأت أوساط فلسطينية ان استمرار تطوّر مواقف الدول الغربية، الاوروبية اولاً والاميركية ثانياً، توقف عند عناصر محددة واضحة، هي استمرار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة وتصاعدها، والتمسّك بوحدة الصف والموقف الفلسطيني في اطار م.ت.ف. والتصدي لكل المناورات والضغوط من قبل الادارة الاميركية (**الحرية**، ٢٢/١/١٩٨٩). وطالبت أوساط فلسطينية قيادة م.ت.ف. بضرورة «وضع حد للابتزاز الاميركي» (**الهدف**، نيقوسيا، ١٥/١/١٩٨٩). ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، عودة الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، الى تجديد لغتهما السابقة في التصنيف السياسي، بعدما توقفتا عن ذلك منذ انتهاء الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

مقترحات اسرائيلية

بدأت الدوائر السياسية الاسرائيلية بطرح مبادرات خاصة بتسوية أزمة الشرق الاوسط، وذلك في مواجهة هجوم السلام الفلسطيني، ومحاولة الالتفاف حوله. وفي هذا الاطار تندرج مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الذي اقترح اجراء انتخابات عامة وبلدية في المناطق المحتلة، بهدف انتخاب ممثلين عن سكان تلك المناطق في المفاوضات المحتملة، شريطة ان تتوقف الانتفاضة.

وقد رُفضت مقترحات شامير. فقد اعتبرها عرفات «متخلّفة عن الحقائق الجديدة للصراع الشرق أوسطي، لا سيما بعيد اعلان الدولة الفلسطينية، وطرح مبادرة السلام الفلسطينية، والاجماع الدولي حولها». وقال «انه ليس أمام اسرائيل الّا الاقرار بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة» (**فلسطين الثورة**، ١٢/١/١٩٨٩).

وأبلغ عرفات الى وزير خارجية الظل في بريطانيا، جيرالد كوفمان، «انه لن يكون هناك مفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية الّا في مؤتمر دولي» (**الحوادث**، ٢٠/١/١٩٨٩). واعتبرت أوساط فلسطينية تصريح شامير بقبوله اجراء مفاوضات تحت رعاية الامم المتحدة، ليس «الّا شكلاً جديداً للتهرّب من الضغط الدولي المتزايد على حكام اسرائيل لاجبارهم على الرضوخ للشرعية الدولية، ولعقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحية» (**الحرية**، ٢٢/١/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، عارضت م.ت.ف. اجراء انتخابات بلدية، ما لم يتمّ «سحب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، واحلال قوات دولية بدلاً منها. واشترطت اجراء انتخابات باشراف الامم المتحدة» (من تصريح لأحمد عبدالرحمن، **اذاعة مونت كارلو**، ٢٩/١/١٩٨٩، نشرة السابعة صباحاً).

وترافقت مقترحات «السلام» الاسرائيلية مع تصاعد حدة القمع ضد الانتفاضة، وسنّ المزيد من القوانين المشددة ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، الأمر الذي استدعى قيام م.ت.ف. بطلب عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن الدولي للبحث في تصعيد اسرائيل لاجراءات القمع ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وفي هذا السياق، اجتمع ممثل جامعة الدول العربية في الامم المتحدة، بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٩، مع السكرتير العام للمنظمة الدولية، بيريز دي كويلار، وبحث معه في مطلب م.ت.ف. والمجموعة العربية اصدار بيان من مجلس الامن يدين الممارسات الاسرائيلية في الضفة وغزة. وقال ممثل الجامعة العربية، ان عدم نجاح المسعى يُعطي للمنظمة والدول العربية الحق في دعوة المجلس الى الاجتماع، واصدار قرار يندّد بالموقف الاسرائيلي، حتى ولو استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضده (**الاهرام**، القاهرة، ٢٦/١/١٩٨٩).

الحكومة المؤقتة

لا تزال المباحثات والمشاورات الفلسطينية بشأن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة قائمة. وقد تباينت الآراء حول توقيت تشكيلها، على الرغم من الاجماع حول مبدأ ضرورة التشكيل. ويمكن حصر مجمل الآراء في اتجاهين: الأول يرى ضرورة الاسراع بتشكيلها؛ والثاني يدعو الى التريّث. وفي هذا السياق، برز العديد من التصريحات، ومنها موقف الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، الذي شدّد على ضرورة تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن. وقال: «ان التطورات التي حدثت منذ اعلان قيام الدولة الفلسطينية تظهر ان الوقت قد حان لتشكيل حكومة مؤقتة» (**الدستور**، ١٧/١/١٩٨٩).

الى ذلك، أفادت مصادر فلسطينية مطلعة، بأن ثمة أمرين رئيسين تدور حولهما الاتصالات الفلسطينية بشأن تشكيل الحكومة المؤقتة. الأمر الأول هو الاطار السياسي للحكومة المؤقتة، فهل يُكتفى ببرنامج عمل أم يوضع دستور محدد ؟ والأمر الثاني اختيار اعضاء الحكومة، بحيث يراعى في ذلك أوسع تمثيل ممكن على مختلف المستويات.

وأكدت مصادر فلسطينية ان الاطار السياسي للحكومة المؤقتة، سواء اتخذ شكل دستور، أو برنامج عمل، لن يصدر الّا باتفاق جميع الاطراف الفلسطينية عليه، حتى ولو أدى ذلك الى تأجيل اعلانه الى ما بعد تشكيل الحكومة. ولمّح بعض المصادر الفلسطينية الى وجود اتجاه قوي لاشتراك بعض القوى التي تعمل في استقلالية عن م.ت.ف. وخاصة داخل الاراضي المحتلة في هذه الحكومة (**الشرق الاوسط**، ١٢/١/١٩٨٩).

وحول مسألة تشكيل الحكومة، صرّح أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني، بأن اللجنة القانونية المشرفة على دراسة مشروع الحكومة المؤقتة قد انتهت من الدراسة المتعلقة بالنواحي القانونية لتشكيلها. وقال: «ان اللجنة ستقدم تقريرها الى اللجنة التنفيذية خلال الشهر الحالي [كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٩]؛ وكشف عن ان اللجنة القانونية وضعت خطوطاً عريضة للدستور الفلسطيني المؤقت، من أجل توفير الشكل القانوني للدولة» (**الشرق الاوسط**، ١٢/١/١٩٨٩).

في المقابل، رأت أوساط فلسطينية ضرورة التأني والتريث في تشكيل الحكومة، انتظاراً للتطورات الدولية الخاصة بعقد المؤتمر الدولي. وفي هذا، اعتبر عضو المكتب السياسي للحزب

الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب، موضوع تشكيل الحكومة المؤقتة سابقاً لأوانه، معتبراً ان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. هي لجنة مخوّلة بصلاحيات الحكومة المؤقتة (**فلسطين الثورة**، ٨/١/١٩٨٩). وقد رأت القيادة الفلسطينية، بعد اجراء مشاورات مكثفة فيما بينها، ضرورة التأني في تأليف الحكومة المؤقتة. وصرّح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، بأنه «يجب ان تجرى مشاورات أخرى مع الدول الاوروبية والعربية؛ ذلك ان اعلان الحكومة المؤقتة يتوقف على عملية التسوية، هل تتقدم أم لا ؟... علينا ان نتحلى بالصبر» (**النهار**، بيروت، ٢١/١/١٩٨٩).

القمة العربية

شهدت الأسابيع القليلة الماضية نشاطاً عربياً مكثفاً، بهدف تنقية الاجواء ما بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، تمهيداً لعقد القمة العربية في الرياض، وبحضور جمهورية مصر العربية. ونظراً الى دور م.ت.ف. الايجابي من قضايا التضامن العربي عامّة، وعودة مصر الى جامعة الدول العربية خاصة، فقد توجّه النشاط العربي نحو انهاء الخلافات الفلسطينية ـ السورية. وفي هذا السياق، أبدت القيادة الفلسطينية ايجابية كبيرة ازاء جهود الوساطة ما بين م.ت.ف. وسوريا لتسهيل عقد القمة العربية العادية. وتحدث بعض المصادر الصحافية عن احتمالات عقد قمة فلسطينية ـ سورية في الرياض، خلال الفترة القريبة المقبلة (**فلسطين الثورة**، ٢٢/١/١٩٨٩). ولعل ما عزّز احتمالات عقد تلك القمة، هو اقدام السلطات السورية، بتاريخ ٢٢/١/١٩٨٩، على اطلاق سراح رئيس لجنة العمل الوطني الفلسطيني في لبنان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صلاح صلاح؛ كما أفرجت عن عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عصام عبداللطيف. وكانت السلطات السورية اعتقلت صلاح بتاريخ ٨/٣/١٩٨٨، على نقطة الحدود اللبنانية ـ السورية في اثناء توجهه من بيروت الى دمشق (**الشرق الاوسط**، ٨/١/١٩٨٩). واعتبر بعض الأوساط عملية الافراج مؤشراً الى انفراج العلاقات السورية ـ الفلسطينية، في وقت اعتبرت فيه أوساط أخرى اطلاق سراح صلاح وعبداللطيف أمراً لا يدعو الى التفاؤل القائل بامكان عقد قمة سورية ـ فلسطينية. وقالت الاوساط هذه انه على الرغم من ان الجانبين، السوري والفلسطيني، يتجهان الى مرحلة التعايش السلمي، فلا مصالحة قريبة ولا حرب قريبة، علماً بأن اعادة التقويم الشاملة للسياسة السورية الجارية حالياً لا بد ان تشمل العلاقة مع المنظمة (خيرالله خيرالله، **الحياة**، لندن، ٢٢/١/١٩٨٩).

ودعا آخرون، الى «ضرورة الاستفادة من اجواء التضامن العربي، ومن المساعي الرامية الى تنقية الأجواء، بهدف التوصل الى انهاء الخلافات السورية ـ الفلسطينية، لا سيما ان ذلك يأتي في وقت تتمتع فيه «كل من سوريا والمنظمة، كل على حدة، بصلات جيدة بالأطراف التي تدير جهود المصالحات العربية العامة. والمبادرات التي يمكن ان يتخذها أي من الطرفين، باتجاه التقارب مع الآخر، يمكن ان تستفيد من هذه العلاقات لدفعها الى أمام» (فيصل حوراني، **الحرية**، ١٥/١/١٩٨٩).

وعزت أوساط صحافية فلسطينية التركيز الفلسطيني على ضرورة عقد القمة العربية الى حرص المنظمة على استئناف حوارها مع واشنطن من مركز أقوى، وذلك لضمان قبول أميركي بمشاركة فعّالة لـ م.ت.ف. في المفاوضات السلمية، لأن مثل هذا التقدم يسهل على المنظمة اعلان الحكومة المؤقتة (احمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، ٢٩/١/١٩٨٩)؛ كما ان من شأن عقد تلك القمة، فيما اذا خرجت بموقف عربي موحّد، ازاء المواجهة القائمة مع اسرائيل، «ان يترك بصماته الايجابية الواضحة ليس على التحرّك الفلسطيني فحسب، وانما، أيضاً، على التحرّك الاوروبي، والتحرك الدولي عموماً» ازاء القضية الفلسطينية (أسعد عبدالرحمن، **الدستور**، ٢١/١/١٩٨٩).

س. ش.

مساعٍ الى عقد «القمة العربية»

بعد الانجازات التي تحقّقت في العام ١٩٨٨، في ظل الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، يكاد يسود شبه اجماع في الأوساط العربية، والفلسطينية، ان العام ١٩٨٩ سيكون عاماً حاسماً بالنسبة الى القضية الفلسطينية؛ حيث رأى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، «ان العام ١٩٨٩ هو عام المؤتمر الدولي للسلام... [و] ان ٩٩ بالمئة من أوراق القضية أصبحت في يد العرب، وأصبح الموقف العربي، حالياً، قوياً ومؤثراً وصلباً، الامر الذي عزّز القضية الفلسطينية، وعزّز من مصداقية ما نقوله للعالم» (**القبس**، الكويت، ٢٦/١/١٩٨٩). والعام ١٩٨٩، حسب أحد المراقبين العرب، «سيكون بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ الشرق الاوسط، لأن هناك فرصاً متزايدة لكي يكون هذا العام هو عام العبور من ضفة التشاؤم، التي تخندقت فيها أوضاعنا الدفاعية سنوات طويلة، الى ضفة التفاؤل التي لم نعشها من قبل... ويتحتّم على الأمة العربية ان تدرك أهمية الاسراع بعقد قمة عربية تكون على مستوى التحدي القادم، في ظل المعادلة الجديدة للشرق الاوسط» (مرسي عطاالله، **الاهرام**، القاهرة، ١٦/١/١٩٨٩، ص ٥). ورأى عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، ان هذه المرحلة «يجب ان تكون مرحلة تحقيق التضامن العربي، ولا بد ان يتبلور السعي الدائم، الذي يجرى حالياً، الى عقد قمة عربية لبحث كافة القضايا العربية والتطورات التي تجرى على الساحة، خاصة الساحة الفلسطينية وقضية لبنان وغيرها من المصالحات العربية... حتى يتحقق تضامن عربي قادر على مواجهة الموقف في المرحلة المقبلة» (**المصدر نفسه**، ١/١٢/١٩٨٨). ورأى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عرفات، «ان المعطيات الموجودة الآن تؤكد ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي عاجل في أقرب وقت ممكن» (**المصدر نفسه**، ٢٥/١/١٩٨٩)؛ وأيّده في ذلك معظم الزعماء العرب. فقد قال الملك الاردني حسين، على سبيل المثال: «انني واثق من انه سيتبلور شيء بالنسبة الى القمة العربية؛ وأملي كبير [في] ان يتمّ اللقاء في وقت قريب... وان هناك من الأسباب والمبرّرات لانعقادها في أقرب وقت ممكن» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٨٩).

وفي رسالته بمناسبة رأس السنة الميلادية الجديدة، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي: «ان سنة ١٩٨٨ شهدت اخماد اللهيب الذي كان يهدّد منطقة عربية بأسرها... وكان يُخشى ان يكون [للحرب العراقية ـ الايرانية] أوخم العواقب على المنطقة وعلى الأمن والسلام... وبفضل تضافر الجهود العربية والمساعي الدولية أمكن ايقاف هذه الحرب... واستعادة الامة نصيباً من طمأنينتها وأمنها اللذين لا يزالان مهدّدين بسبب استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ لكن تجاه هذا النزاع المصيري، حصل، في أواخر سنة ١٩٨٨، منعرج لا شك [في] انه سيكون له شأن في ادخال صراعنا مع الصهيونية في مسار جديد؛ وهنا، أيضاً، لم يتمّ هذا التحوّل الّا بفضل جهود عربية ظهرت ثمارها الأولى في مخطط فاس... ثمّ تطوّرت حتى أفضت الى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، التي اتخذت في الجزائر في أواخر ١٩٨٨... فهل يكتب لهذه الجهود العربية ـ الفلسطينية ان تكلل باقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون للشعب الفلسطيني ملاذاً، ولكل فلسطيني في العالم سنداً لكرامته ؟... [و] هل الدول الكبرى، ذات التأثير في هذا النزاع، ستقلع عن انحيازها الأعمى لاسرائيل... وقد اقامت منظمة التحرير الفلسطينية الدليل القاطع على انها طالبة سلام... هذان سؤالان سنرى الجواب عنهما خلال العام الجديد... فأبواب الأمل مفتوحة أمام أمّتنا، بعد بدء الصحوة التي تجسّدت في مناخ الوفاق بين الكثير

من دولنا، خاصة في منطقة المغرب، وبروز دور العديد من أقطارنا، واقتراب اليوم الذي ستعود فيه مصر الى مواصلة رسالتها القومية الكبيرة داخل أسرتها» (**القبس**، ١٩٨٨/١٢/٣١ ـ ١٩٨٩/١/١).

وتسلسل أحداث العام ١٩٨٨، حسب أحد المراقبين، جرى على النحو التالي: «فلسطينياً: ـ خطوة الاردن بفصل الضفة عن المملكة بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١؛ ـ مجلس الجزائر وقرارات ١٩٨٨/١١/١٥ وقبول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ ـ منع التأشيرة الاميركية عن السيد عرفات؛ ـ الانتقال الى جنيف، وخطاب جنيف؛ ـ المؤتمر الصحافي وما سبقه؛ ـ القرار الاميركي بالحوار مع المنظمة؛ ـ الحوار بين وفد المنظمة والسفير الاميركي في تونس... عربياً: ـ قمة الانتفاضة، حزيران (يونيو) ١٩٨٨؛ ـ العودة لمقررات فاس؛ ـ العودة الفردية لمصر؛ ـ الاعترافات العربية بمقررات الجزائر؛ ـ تنقية الاجواء العربية بالاتصالات الفردية؛... [و] كل خطوة جاءت في موقعها وتسلسلها لتشكل، بمجموعها، عملية التحضير الواسعة واللازمة لخطوتين مقبلتين: قمة عربية تعود اليها مصر، أصبحت الطريق اليها سالكة وآمنة منذ الآن؛ [و] ماهية الحضور العربي للمؤتمر الدولي الذي سيكون عنوان المرحلة السياسية المقبلة، دولياً واقليمياً وعربياً... [فـ] أصوات ' النشاز ' خفّت، بعدما تقلّص عددها كثيراً، على المستوى الرسمي العربي، تجاه التسوية السياسية والخيار السياسي الذي أقرّ، اعتباراً من قمة فاس الأولى، ثمّ الثانية، وكُرّس في قمة الانتفاضة. هذا هو الخيار السائد... وتجرى، على غير صعيد، عملية ترتيب المصالحات... هذه المرة الأمور تجرى بصمت، لكن بسرعة... ومن دون اعلان، الاّ في حدود ضيّقة... [وغايتها] التحضير لمؤتمر قمة، عادي في ترتيبه، غير عادي في مواضيعه وحضوره. أمّا الموضوع الذي سيدرج... فسيكون متابعة التحرّك الدبلوماسي باتجاه المؤتمر الدولي... وأما الحضور، فكل الدلائل تشير الى ان مصر عائدة الى القمة العربية، وقد لا يمكن تقويم كل الحركة السياسية العربية، في هذه المرحلة، بغير وجود مصر، التي لعبت دوراً رئيساً في الوصول الى مرحلة الحوار بين المنظمة واميركا» (فضل شرورو، **السفير**، بيروت، ١٩٨٩/١/٤، ص ١١). ورأت منظمة التحرير الفلسطينية «انه بات من الضروري عقد قمة عربية عادية حتى تتمكّن منظمة التحرير من الحصول على الدعم العربي اللازم والمعلن للخط السياسي الذي تنتهجه المنظمة» (**الحياة**، لندن، ٧ ـ ١٩٨٩/١/٨).

وقد أُرجئت القمة العربية العادية الثالثة عشرة مراراً، «بعد ان كان من المتوقع، أصلاً، عقدها في العام ١٩٨٣، وذلك بسبب الخلافات بين الدول العربية. ونُقل عن مصادر مطلعة قولها: ان قمة غير عادية ربما تُعقد قريباً لتقرير عودة مصر الى الجامعة، اذا ما بقيت السعودية مترددة ازاء عقد قمة عربية عادية... [و] السعودية لن تقبل بعقد قمة عادية ـ خصوصاً على أراضيها ـ الاّ بعد تسوية كل الخلافات العربية» (**السفير**، ١٩٨٩/١/٢٥).

وجوب المصالحة تمهيداً للقمة

منذ زيارة الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، الى اسرائيل، العام ١٩٧٧، شهدت العلاقات العربية ـ العربية توتراً على غير صعيد؛ وتنوّعت تلك الخلافات حول القضايا التي أثيرت واستثارت المنطقة العربية بعد ذلك التاريخ حتى عقد قمة «الوفاق والاتفاق» في عمّان، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧؛ حيث بدا ان تلك القمة ستكون بداية لصياغة علاقات جديدة بين الدول العربية. وتركّزت هذه الخلافات حول عناوين، مثّلت في كل عنوان منها احدى الدول العربية طرفاً في الخلاف، بينما كان في الطرف الآخر سوريا. والقضايا الأساسية التي تمحورت حولها الخلافات بين سوريا ودول عربية أخرى هي:

١ ـ الموقف من معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية؛ وعودة مصر الى جامعة الدول العربية. ففي حين أعاد معظم الدول العربية علاقاته مع مصر بعد قمة عمّان، آنفة الذكر، ظلت سوريا متمسّكة بموقفها الرافض لاعادة مثل هذه العلاقات.

٢ ـ الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية، حيث وقفت سوريا الى جانب ايران، خلافاً لمواقف كل الدول العربية الأخرى. وقد شكّل الموقف السوري هذا نقطة خلاف جوهرية بين سوريا والعراق.

٣ ـ موقف سوريا من النشاط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، ولم تغيّر موقف سوريا المصالحة قصيرة الأمد بين المنظمة وسوريا التي تمّت اثر دفن جثمان الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) في دمشق، في نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

٤ ـ اضافة الى ما تقدّم، هناك مسألة الوجود السوري في لبنان، حيث تقف سوريا الى جانب أحد الاطراف اللبنانية ضد طرف آخر؛ وهو ما أسفر عن وجود حكومتين في لبنان.

هذه القضايا هي محور الخلافات بين سوريا، من جهة، والأطراف العربية، من جهة أخرى. ولذا، تركّزت المساعي العربية، في الآونة الاخيرة، على تحقيق المصالحة بين سوريا وكل من الأطراف المعنيّة بالقضايا آنفة الذكر؛ اذ ان «مستقبل العلاقات العربية ـ العربية يتحدّد [في] ضوء العلاقات بين كل من الدول العربية: مصر، العراق، سوريا، بسبب من تأثير هذه العلاقات [في] أهم قضية عربية: فلسطين، وتأثيراتها الجانبية في الوضع العربي... [و] التقدّم المرجو، في هذا السياق، هو اجراء مصالحة مصرية ـ سورية، ومصرية ـ ليبية، وذلك كي يتمكن الرئيس المصري، حسني مبارك، من حضور القمة العربية العادية، دون احراج سوريا ودفعها خارج عربة التضامن العربي الرسمي؛ لا سيما ان سوريا عانت، في الشهور الماضية، [من] عزلة عربية خانقة... ولهذا تركز الدبلوماسية السعودية جهودها على ازاحة العقبة من أمام قمة عادية وناجحة من طريق الاستمرار في جهود المصالحة بين مصر وسوريا... وقد استطاعت السعودية ان تنجح في مساعيها الرامية الى تنقية الأجواء العربية... اذ يربط المراقبون بين النتائج المشجّعة التي توصل اليها الأمير عبدالله، ولي العهد السعودي، خلال زيارته... لسوريا واعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرباط ودمشق» (صالح هواش، **الافق**، نيقوسيا، العدد ٢٢٧، ١٩/١/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١). وكان الأمير عبدالله زار دمشق في ٦/١/١٩٨٩؛ وقال، في ختام زيارته لسوريا، «انه لمس كل تجاوب من الرئيس حافظ الاسد في ما يتعلق بتنقية الأجواء وتقريب وجهات النظر ما بين سوريا والعراق... [كما] وجدنا تفهّماً من الأخ الرئيس حافظ الاسد لموضوع عودة العلاقات بين... المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية... وأشار... الى انه بحث مع الرئيس السوري... [في] وضع مصر بشكل مفصّل... كما لا ننسى ان لنا وطناً واخوة في لبنان نعمل جاهدين على صيانة ووحدة أرضه وترابه وشعبه... [و] المملكة العربية السعودية والشقيقة سوريا حيّتا، وتحيّيان، انتفاضة الشعب الفلسطيني... في الارض المحتلة، هذا الشعب الباحث عن حريته وتحقيق آماله في قيام دولة فلسطين على أرضه وترابه... ووصف الهدف من زيارته لسوريا بأنه استكمال للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتحقيق التضامن العربي» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٨/١/١٩٨٩). وكان الرئيس السوري زار المملكة العربية السعودية في ١٣/١٢/١٩٨٨. وأفادت مصادر صحفية بأن الرئيس الاسد توصّل مع الملك السعودي، فهد، الى اتفاق حول الأمور التالية: «١ ـ تتعهد دمشق بوقف عدائها لمبادرات السيد ياسر عرفات وبالامتناع عن توجيه ضربات لأنصاره في لبنان؛ ٢ ـ يتعهد الطرفان بتشجيع التقارب السوري مع مصر؛ ٣ ـ ستبذل المملكة العربية السعودية جهودها من أجل تحقيق مصالحة عراقية ـ سورية؛ ٤ ـ المصالح السورية ستؤخذ بعين الاعتبار في أي مفاوضات سلام محتملة...» (**المحرر**، باريس، العدد ٥٤، ١٤/١/١٩٨٩، ص ١). وأذاع راديو دمشق تعليقاً، في ختام زيارة الأمير عبدالله لسوريا، جاء فيه: «ان سوريا تستطلع الامكانيات المتوافرة لتحقيق تضامن عربي حقيقي... [و] ان تحقيق التضامن العربي لا يفترض، بالضرورة، ان تكون وجهات النظر متطابقة حول جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل يفترض شعوراً مشتركاً بالخطر وايماناً بوحدة المصير والمستقبل الواحد» (**الشرق الاوسط**، ٨/١/١٩٨٩).

ولا يقلّ جهد الاردن، في مجال السعي الى انجاز مصالحة سوريا مع الأطراف العربية التي تختلف معها، شأناً عن جهد المملكة العربية السعودية، كما انه يجرى بالتنسيق فيما بينهما. فقد زار الملك الاردني حسين السعودية في ٢٤/١/١٩٨٩، واجتمع مع الملك فهد، وبحث معه في «تقويم

احتمالات عقد قمة عربية في الرياض، ونتائج جهود البلدين لمصالحة بعض الدول العربية» (القبس، ١٩٨٩/١/٢٥)؛ وقد قال وزير خارجية الاردن، مروان القاسم، «ان الاردن يواصل جهوده لتحقيق تقارب بين سوريا وكل من العراق ومصر، وان ثمّة مجالات أفضل، الآن، لتحديد موعد انعقاد مؤتمر قمة عربي في السعودية... [و] جهود الملك حسين مستمرة لتحقيق تقارب بين دمشق وكل من بغداد والقاهرة... [و] الجهد الاردني ـ السعودي والمغربي لا بد من ان يكون له دور ايجابي فاعل يقرّب بين الأشقاء العرب» (النهار، بيروت، ١٩٨٩/١/٢٣). وعلّق احد المراقبين قائلاً: «لو أحصينا الزيارات التي قام بها الملك حسين الى القاهرة لوجدنا انها بلغت ٢٥ زيارة [زار الملك حسين القاهرة، أيضاً، في ١٩٨٩/١/٢٦]، تضاف اليها الزيارات التي قام بها الى بغداد، والى دمشق... [فـ] كيف يوفق العاهل الاردني بين زياراته لدمشق، وزياراته للقاهرة وبغداد ؟ وقد ظل هذا السؤال يقترن... بالحيرة، الى ان تردّد، أخيراً، وبشكل واضح، ان الملك حسين قطع معظم المرحلة نحو عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ودمشق، وان المملكة العربية السعودية كان لها اليد الطولى... [اذ] ان ازالة الخلافات بين العاصمتين، السورية والمصرية، سيكون بداية الطريق القصير لازالة الخلاف بين العاصمتين، السورية والعراقية، وكذلك بين العاصمتين المصرية والليبية، وان هذا كله سيؤدي، للمرة الاولى، الى انعقاد القمة العربية... [حيث] ان مثل هذه القمّة ستقلب مفاهيم كثيرة، وأوضاعاً عديدة في المنطقة، وستدشن عهداً من التعاون العربي لم يسبق له مثيل، الاّ في بداية حرب ١٩٧٣... ولعل أوضح دليل على ذلك هو ان ياسر عرفات زار القاهرة ثلاث مرات خلال شهر واحد، وتابع، في الوقت ذاته، زياراته المكوكية لمختلف العواصم العربية؛ ولا هدف من هذه الزيارات الاّ توطيد التنسيق العربي، حتى يصل الى مستوى التضامن الكامل، سلماً أم حرباً» (نشأت التغلبي، الحوادث، لندن، العدد ١٦٧٦، ١٩٨٨/١٢/١٦، ص ٢٩). وقد جاءت زيارات عرفات للدول العربية «مناسبة لبحث، وتنشيط، مساعي التضامن العربي، والعمل على عقد قمة الرياض العادية المؤجلة منذ العام ١٩٨٣، وذلك دعماً للتحرّك الفلسطيني على الساحة الدولية... وفي هذا السياق، أبدى... أبو عمار، والقيادة الفلسطينية، ايجابية كبيرة ازاء جهود الوساطة بين م.ت.ف. وسوريا لتسهيل عقد القمة العربية العادية» (فلسطين الثورة، نيقوسيا، العدد ٧٣٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ٧). وقد دعا رئيس اللجنة، عرفات، «الى تشكيل لجنة جديدة من أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي المباشرة الخمسة، تضمّ مصر وسوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية... مهمتها التنسيق والتشاور بشأن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط» (الأهرام، ١٩٨٩/١/٢٦).

من جهة أخرى، وعلى صعيد العمل لانجاز مصالحة مصرية ـ ليبية، ذكرت مصادر مطلعة في القاهرة «ان هناك وساطة تونسية لاعادة العلاقات بين مصر وليبيا؛ وان هذا الموضوع كان مدرجاً في جدول أعمال الهادي البكوش، رئيس الوزراء التونسي، [في] اثناء زيارته الى ليبيا [١٩٨٩/١/٢٠]، علماً بأن تونس استطاعت وقف الحملات الاعلامية بين البلدين، والسماح للطائرات الليبية بعبور الاجواء المصرية أخيراً، وذكر سفير تونس لدى القاهرة، السيد محمود المستيري، ان بلاده تبذل أقصى جهودها لتنقية الأجواء بين البلدين» (الحياة، ٢١ ـ ١٩٨٩/١/٢٢).

وهكذا، حسب احد المراقبين، فان «التطورات الاخيرة في المنطقة العربية، بدءاً بحرب الخليج ودخولها مرحلة التفاوض، ومروراً بالحرب اللبنانية، واستمرار الانتفاضة في الاراضي العربية المحتلة... تحمل على القول ان أي لقاء عربي يتوخّى الاجماع بهدف وضع صيغة موقف عربي موحّد، لن تغيب عنه مصر بالضرورة؛ كما تكتمل مقوّمات نجاحه بحضور سوري قوي... فاذا كانت القمة العربية الثالثة عشرة قد تأجل انعقادها في المملكة [السعودية] لسنوات طويلة ريثما يكتمل عقد المصالحات العربية، فمن الأجدى الانتظار بعض الوقت لاتاحة مزيد من الوقت للنوايا الطيبة، ريثما تكتمل كيمياء المصالحات العربية، التي أسهم في سرعة اختمارها اندلاع الثورة الشعبية في الأراضي العربية... وتشير جميع المؤشرات السياسية، في عواصم القرار الغربي، [الى] ان العرب مطالبون،

الآن، بتشكيل ضمانة ضرورية لدعم المستجدات الفلسطينية بما يلزمها من عوامل الثقة والتأكيد... فالوفاق العربي، والحالة هذه، مطلب اوروبي... [و] عربي في آن. واذا كان الخلاف الأساسي بين القاهرة ودمشق يتمحور في رفض صيغة سلام تعتمد على الصفقات الثنائية المنفردة، فقد بادرت القاهرة الى اعلان موقفها من [اتفاقيتي] كامب ديفيد لاسرائيل قبل ان تعلنها للعالم العربي... [و] المجموعة الاوروبية تشترط الوفاق العربي منطلقاً لتصعيد عمليتها الدبلوماسية بين الغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين واشنطن واسرائيل؛ فالوفاق العربي، والحالة هذه، ضرورة وليس رفاهية في الشعارات السياسية» (عفاف الزين، **الحوادث**، العدد ١٦٨١، ٢٠/١/١٩٨٩، ص ٣٤).

ورأى الرئيس المصري، حسني مبارك، انه «اذا تمّ حلّ القضية الفلسطينية، فسوف تحلّ كل القضايا الأخرى، وسوف يحدث الاستقرار والهدوء في لبنان، وسوف تعود الجولان الى سوريا، وسوف تحل كل القضايا، ولا تستطيع اسرائيل، أو أي دولة أخرى، ان تبدي من الأعذار التي تؤدي الى نشوب التوتر والنزاع أو الوجود في دولة مثل لبنان... [فـ] حل القضية الفلسطينية سوف يعيد الاستقرار الى كل المنطقة، لأن القضية الفلسطينية هي جوهر القضايا كلها» (**الأهرام**، ٢١/١/١٩٨٩).

مؤشرات ايجابية

قال مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز: «ان العام ١٩٨٩ سيتمّ فيه تعزيز الانجازات السياسية التي تمّت خلال [العام] ١٩٨٨، مع العمل على المضيّ بها قدماً والدخول في مرحلة جديدة على الصعيدين، العربي والدولي... [فـ] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تُعد تحوّلاً تاريخياً في الموقف الفلسطيني من قضية التعايش مع اسرائيل... [و] مصر تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في ان يحدّد خياراته بحرية... [و] العام الجديد سوف يشهد دوراً اوروبياً نشطاً في الاعداد للمؤتمر الدولي للسلام... [كما] ان الرأي العام الاسرائيلي يشهد تحركاً ايجابياً للتعايش مع الفلسطينيين، وانه من المتوقع الوصول الى اتفاق حول عقد المؤتمر الدولي للسلام خلال العام الحالي» (**الأهرام**، ٥/١/١٩٨٩)؛ وعلى ذلك، قال الباز: «هناك، بالفعل، تنسيق كامل بيننا وبين المنظمة، وتنسيق بين المنظمة والاردن؛ كما ان المنظمة حريصة على التشاور مع كافة الدول العربية المهمة؛ ونحن نضع، معاً، برنامجاً شاملاً، او اطار عمل متكاملاً، يتحرك في اطاره الاخوة الفلسطينيون، لأن [القضية]، في النهاية، قضيتهم، فيجب ان يقرروا بأنفسهم هذا الاطار، لكن مصر والاردن والسعودية والعراق وكافة دول الخليج والجزائر وتونس وليبيا والمغرب واليمن بشقيه تتصل بالمنظمة وتتبادل معها الرأي من خلال طرح تصورات معيّنة... وهي، في النهاية، تصبّ لدى الاخوة الفلسطينيين ليضعوا الاطار النهائي بأنفسهم، ولأنفسهم... مع مراعاة ان يكون لكل احتمال مطروح أكثر من بديل آخر لاستمرار الحركة. وبالطبع، سيكون الاطار، او البرنامج، غير معلن، للتمكن من تحقيقه» (من مقابلة مع د. أسامة الباز، **المصور**، القاهرة، العدد ٣٣٥٢، ٦/١/١٩٨٩، ص ٢٢). وقد أكد ذلك المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. د. نبيل شعث، اذ قال، في مقابلة معه، أن «التحرك المصري الايجابي جداً الآن على المستوى العربي، والاوروبي، يستهدف تحقيق البرنامج السياسي الذي تطرحه المنظمة، خطوة خطوة، من اجل المزيد من الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولي بعضوية فاعلة للمنظمة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومصر لم تطالبنا بشيء، بل تقول لنا لقد قدمتم كل ما هو مطلوب من الفلسطينيين من اجل السلام العادل والشامل؛ وهي تتحرك؛ ومصر فاعلة في اوروبا وأميركا وافريقيا والاتحاد السوفياتي؛ وكل تحرك فلسطيني مع مصر يستند الى ثقل مصر» (من مقابلة مع د. نبيل شعث، **الاهرام**، ٨/١٢/١٩٨٨، ص ٣).

هذا الموقف المصري، المتمثّل بالتنسيق مع م.ت.ف. ينسجم مع استراتيجية مصر، التي قال وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، ان مصر تسعى، «عبر توجهاتها الخارجية، لكسب التأييد الاقليمي والدولي لاستراتيجيتها القائمة على ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في منطقتنا... وهو ما

يتطلب القضاء على جذور الصراع... وقد عكست قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة بالجزائر اعتدالاً وواقعية... وهو موقف يقتضي تشجيعاً ومساندة ودعماً من كل القوى المحبة للسلام في العالم... [ومصر] مؤهلة للقيام بدور توفيقي لبناء توافق عربي لدعم التضامن العربي... [و] مفهومنا لأمن مصر انه جزء من كل وهو الأمن القومي العربي... [ولذا، يجب] دعم جهود العمل العربي المشترك على مختلف المستويات، لمواجهة تحديات التنمية ومتطلبات زيادة فاعلية القدرات العربية» (أسامة عجاج، **آخر ساعة**، القاهرة، العدد ٢٨٢٤، ١٩٨٨/١٢/٧، ص ١٢ ـ ١٣). وفي اطار هذه الاستراتيجية، فان قيام الدولة الفلسطينية، حسب قول البان، «يحقق لمصر مصالح قومية عديدة؛ ولذلك تدعو مصر دول العالم، دائماً، الى تأييد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم على أرضهم» (**الأهرام**، ١٩٨٨/١٢/١). وحدد د. عبدالمجيد دوائر النشاط الدبلوماسي المصري لخدمة الاستراتيجية، آنفة الذكر، وهي «الدائرة العربية، ثمّ الدائرة الافريقية، ودائرة دول عدم الانحياز... فسياستنا العربية لها اولويتنا الكبرى لارتباطنا بالعالم العربي... وقد تكون الفترة التي مرّت بنا فترة نتوقف عندها، ونحاول ان نستوعب دروسها، دون ان نبالغ، أو نغالي، في أمر الخلافات التي كانت موجودة... كما اننا نرحّب بمبادرات مختلف الفرقاء من اجل تنقية الأجواء العربية وجمع الشمل، ونتمنى للجميع كل التوفيق» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، **كل العرب**، باريس، العدد ٣٣٥، ١٩٨٩/١/٢٣، ص ١٧)؛ اذ رأى عبدالمجيد «ان المرحلة القادمة تستوجب المزيد من التشاور العربي... [و] مصر تواصل تحركها على صعيد العمل العربي العام بما يتمثّل في التشاور المستمر والتنسيق في المواقف بين القيادة السياسية المصرية والقادة والزعماء العرب... [فـ] الأمر يستوجب ان توحّد الأمة العربية جهودها، وان تركز قواها للتصدي لمشكلاتها القومية، للتوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، ودعم جهود السلام للنزاع العراقي ـ الايراني، والحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه» (**الاهرام**، ١٩٨٩/١/٢٤). ومصر، في توجهها السياسي، تستبعد اللجوء الى الخيار العسكري؛ اذ قال الرئيس المصري، حسني مبارك: «كفانا حروباً ونزيفاً ودماراً... ما الذي يعيب السلام العادل ؟ وهل منعنا من اتخاذ أية خطوة لصالحنا ولصالح الأمة العربية. نحن نساند القضية الفلسطينية أكثر من أي طرف آخر؛ ونعمل، من منطلق مسؤوليتنا، على مساندة جميع أشقائنا العرب» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/٢١). ومصر ترى، أيضاً، حسب وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، «انه لا سلام في الشرق الاوسط دون ان يكون للشعب الفلسطيني دولته... [و] اننا ننتظر اعتراف اسرائيل بالدولة الفلسطينية وقيام حوار بين الطرفين في اطار المؤتمر الدولي الذي تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/٢٤).

مقابل الموقف المصري الداعم لتوجهات م.ت.ف. السياسية، والذي يلقى تأييد معظم الدول العربية، تتخذ سوريا موقف المشكك في جدوى مثل هذه التوجهات والحركة المصاحبة لها. ففي اطار مشاورات فرنسية ـ سورية حول رؤية سوريا الى تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أوردت مصادر صحفية أن سوريا أوضحت للجانب الفرنسي ان موقفها يرتكز على: «١ ـ ان سوريا تتوقع فشل سياسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها السلمية هذه؛ ولا تنتظر ان تحقق هذه التوجهات مكاسب حقيقية للشعب الفلسطيني ولحقوقه الوطنية المشروعة؛ ٢ ـ ان سوريا ليست لديها سياسة جديدة على صعيد حل المشكلة الفلسطينية وتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بل ان سياستها لم تتبدل منذ سنوات، وهي قائمة على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير؛ ٣ ـ ان سوريا لم تؤيد توجهات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية السلمية، ولم تضع عقبات في وجهها، بل تعتبر ان هذه التوجهات السلمية ستصل الى طريق مسدود من تلقاء نفسها؛ ٤ ـ تعتبر سوريا انه لا يمكن انتزاع تنازلات حقيقية من اسرائيل... الاّ اذا كان هناك موقف عربي موحّد، والاّ اذا أُجريت مفاوضات السلام في اطار مؤتمر سلام دولي يتمتع بصلاحيات حقيقية وفعلية» (**القبس**، ١٩٨٩/١/٢٤). ولا يختلف موقف سوريا في النقطة

الأخيرة عن موقف م.ت.ف. فقد قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في كلمته السنوية: «ان منظمة التحرير الفلسطينية تسعى، على الدوام، الى التضامن العربي الفعّال في مواجهة التحديات المطروحة على أمتنا العربية، والى اقامة علاقات عربية قوية مع جميع الاقطار العربية، لقطع الطريق على المحاولات الصهيونية الخبيثة لبلقنة المنطقة، ولضرب الوحدة العربية وتفتيت الأمة»*.

مع ذلك «شكك وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، في... تغيّر الموقف الاميركي والاسرائيلي من حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته على أرضه» (**السفير**، ٢٥/١/١٩٨٩)؛ وقال، في حديث لصحيفة «لوموند» الفرنسية: «نحن ندعم، بقوة، اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ودعمنا يعني الاعتراف بهذه الدولة، لأن الدعم أقوى من الاعتراف» (**المصدر نفسه**). ونقلت الصحيفة الفرنسية ذاتها، في تقرير لها من دمشق، «انه على الرغم من اختلاف سوريا مع وجهة نظر المنظمة، فانها تدرك جيداً التطورات على الساحتين، الاقليمية والدولية، وقد تكون قررت ' هدنة ' مع المنظمة... [فـ] الواقعية السياسية تميّز الموقف السوري من المبادرات الفلسطينية الاخيرة والتي أيدتها غالبية الدول العربية... [و] مباحثات الرئيس السوري، حافظ الاسد، مع الملك السعودي، فهد، في الرياض، في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، تدخل في اطار هذه الواقعية في التعاطي مع الملف الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

هذه «الواقعية» في السياسة السورية برزت على شكل اشارات واضحة الدلالة باتجاه استعداد سوريا لقبول عودة مصر الى الجامعة العربية، وهو الموضوع الرئيس الذي بحلّه يمكن ان تحل مجمل خلافات سوريا مع الأطراف العربية الاخرى. ففي اثناء زيارة الامير عبدالله بن عبدالعزيز لدمشق، قال نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، رداً على اسئلة من أعضاء الوفد الاعلامي السعودي حول عودة مصر الى الجامعة العربية: «انني لا أريد التحدث في مواضيع لم ينته النقاش حولها، ومن غير المفيد طرحها في وسائل الاعلام. ان مصر عزيزة علينا جميعاً. هي شريكة سوريا في صراعاتها مع العدو الصهيوني، ولا بد من مزيد من العمل لتجاوز الوضع العربي الراهن، والانتقال الى مرحلة جديدة؛ وهذا ما نسعى اليه جميعاً... [و] القمة العربية العادية، اذا عقدت، فمن المقرر سابقاً ان تعقد في المملكة العربية السعودية» (**الصيّاد**، بيروت، العدد ٢٣٠٧، ٢٠ ـ ٢٦/١/١٩٨٩، ص ٣١). كما التقى، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول المشاركة في مؤتمر باريس للأسلحة الكيميائية، وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، خلال حفل عشاء أقامه وزير خارجية الكويت: «وتصافح الوزيران، السوري والمصري، بصورة ودّية، وتبادلا الحديث بشكل لفت انتباه الآخرين... وهذا اللقاء شكّل الخطوة الثانية التي تمّت في باريس... وعكست وجود جوّ سوري ـ مصري جديد، أو على الأقل وجود جوّ سوري جديد تجاه مصر. وكانت الخطوة الأولى موافقة الشرع على اقتراح قدّمه طارق عزيز... وزير الخارجية العراقي، بضرورة ضمّ مصر الى عضوية لجنة صياغة الموقف العربي من مؤتمر باريس، وهي لجنة تضم، أيضاً، العراق وسوريا والمغرب وتونس» (**القبس**، ١١/١/١٩٨٩). وعلّق وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، على تلك الخطوة، بالقول: «هذا أمر نعتز به كل الاعتزاز. ونحن في هذا نستخلص درساً هامّاً، هو انه عندما تكون هناك مشكلة تتوحّد كلمة الدول العربية جميعها، بصرف النظر عن خلافاتها السياسية» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، **كل العرب**، العدد ٣٣٥، ٢٣/١/١٩٨٩، ص ١٧)؛ وكان وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، قال، في وقت سابق، ان «العلاقات بين سوريا ومصر... أصبحت أقل فتوراً ممّا كانت عليه في السابق، بسبب قرار الحكومة المصرية بتحدي اسرائيل واعترافها بالدولة الفلسطينية التي أعلن المجلس الوطني الفلسطيني عن تشكيلها... [و] تحسين العلاقات يعود، بالأساس، الى ابتعاد مصر التدريجي من اسرائيل، وليس بسبب ما يقال حول رغبة سوريا بأن تحظى بالأصدقاء» (**السفير**، ٢٢/١/١٩٨٩). وحول ذلك علّق وزير الاعلام المصري، صفوت الشريف،

* انظر النص الكامل لكلمة ياسر عرفات في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٤.

قائـلاً: «ان اعتـراف مصر بالدولة الفلسـطينيـة المستقلة هو أمـر طبيعي وعـادي. وعندما اعترفت مصر، فانها لم تضع [في اعتبارها] الشق الأول، أو الثاني، أو الثالث، من كامب ديفيد، لأن هذه الأمور قفزنا عنها كثيراً بالدعوة الى المؤتمر الدولي للسلام الذي يتخـطى اتفاقية كامب ديفيد بشقها الأول، والثاني. كل هذه الامور يجب ان نسقطها وننظر الى المستقبل، والى كيفية الوصول الى حل عادل للقضية الفلسـطينيـة وتحقيق الحقـوق المشروعـة للشعب الفلسـطيني» (من مقـابلة مع صفـوت الشريف، **الحـوادث**، العـدد ١٦٨١، ٢٠/١/١٩٨٩، ص ٣٧). وجـاءت الاشارة الأخرى من سوريا باتجاه مصر في اجتماع وزراء الزراعة العرب، في دمشق، حيث اتخذ «مجلس وزراء الزراعة العرب... قراراً، بالاجماع، باعادة مصر الى المنظمة العربية للتنمية الزراعيـة» (**الحيـاة**، ٢٠/١/١٩٨٩)؛ وقـد وافق الرئيس الأسد، شخصياً، على هذا القرار، ممّا دفع المجلس الى توجيه تحية خاصة الى الأسد في ختام اجتماعاته، في ١٩/١/١٩٨٩، ممّا ورد فيها: «ان قراركم التاريخي الموافقة على اعادة مصر العربية الى منـظمتنـا، لتـأخذ دورها القومي في مسيرة العمل العربي المشترك في المجال الزراعي، تأكيد على هذه المعاني القومية للتضامن العربي» (**المصدر نفسه**). وعلّقت صحيفة «الثورة» السورية على ذلك، فكتبت: «ان التضامن العربي مصدر قوة؛ ومن هذا الفهم والايمان العميق بالوحدة العربية وبالمصير العربي المشترك، كانت سوريا تلبّي أي نداء، وتستجيب لأي داع يدعـو [الى] الوحـدة، أو التضامن الحقيقي الفعّال الذي يصون حقوق العرب ويحرّر أرضهم» (**المصدر نفسه**).

وعلّق احد المراقبين قائلاً، ان عودة العلاقات الدبلومـاسيـة الرسميـة بين مصر وبعض الأقطار العـربيـة بدأت في أعقاب قمّة عمّان، أواخر العام ١٩٨٧؛ «واسـتـكملت عودة هذه العـلاقـات مع الأغلبية العظمى خلال العام ١٩٨٨؛ ولم يبق، في الواقع، الاّ استعادة هذه العلاقات مع سوريا وليبيا. وبعد ان كانت مصر هي التي تبدو معزولة رسمياً، فان هذين القطرين هما اللذان يبدوان معزولين في الوقت الحاضر. وتشير الدلائل الى ان عودة العلاقات مع سوريـا ـ على الأقـل ـ قد تتـمّ في العـام ١٩٨٩... ويمكن القول ان البيت العربي... والذي كان آيـلاً للسقوط خلال سنوات القطيعة الرسمية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧) قد تمّ ترميمه خلال العام ١٩٨٨. ومـع ذلك، لا تزال عمليات ازالة الانقاض وتدعيم الاسـاسـات لاضافة مزيد من الطوابق تحتاج الى عمـل دؤوب وخـلّاق وشجـاع طوال العام ١٩٨٩ والأعوام التالية. وعلى مصر، في هذا كله، مسؤولية كبرى؛ وعليها ان تكون الرائد في كل هذه العمليات الضرورية. عليها ان تكون الطليعة والضمير لأمتها العربية. هذا هو تحدي العام الجديد. فهل ترتفع مصر الى مستـوى هذا التحـدي ؟» (سعـدالدين ابراهيم، **القبس**، ١١/١/١٩٨٩، ص ٧).

هنـاك خلافـات بين السيـاسـتـين السـوريـة والمصرية، يلخصها الرئيس المصري، حسني مبارك، بأن «الاخـوة في سوريا لهم تفكيرهم الخاص، وهم أحرار في فكرهم، ولكننا لا نقبل ان يملي علينا أحد شروطه» (**الأهـرام**، ٢١/١/١٩٨٩). وفصّـل د. أسامة الباز تلك الخلافات، قائلاً: «هناك، بالفعل، اختـلاف في الرؤى. فنحن نرى ان هناك وحدة في المصلحـة ووحدة في المصير. هل الرؤيا مختلفة او متفقـة ؟ يبدو ان هناك بعض الخلاف، خاصة في تعـريفنـا لمفهوم المصالح القومية العليا، والتعريف السـوري لهـذه المصـالح. سوريـا، أيضـاً، لهـا سيـاسـات معيّنـة، ونحن لنا سياستنا؛ وتعترض سوريـا على بعض تلك السياسات في مجال معيّن، وأساساً ما يتعلق باتفاقات كامب ديفيد والسلام مع اسرائيل. ونحن، بدورنا، لنا تحفظات على كثير من السيـاسـات والاطروحـات السورية، مثل: الموقف السـوري من الحـرب الايرانية ـ العراقية؛ [و] الموقف السوري من القضية الفلسطينية، وليس من منظمة التحرير فقط؛ [و] الموقف السوري في لبنان؛ ومفهـوم سوريـا للتضـامن العربي، وما الأسلوب الفعّـال لتحـويل التضامن العربي من الشعار الى الحقيقة [؟] وما الحد المطلوب والمفروض وجوده بين الدول العـربيـة، لكـي يكـون بينهـا نوع من التضـامن [؟]... [و] الواضح ان تحقيق القدر الأدنى من الاتفـاق بين سوريـا والمنظمة يبدو انه يقتضي تغيـيراً في النـظرة السـوريـة والسيـاسـة السـوريـة... لقـد أكـدت التـطورات الاخـيرة ان الاهـداف المشتـركـة بين الاقـطار العـربية أكبر

كثيراً ممّا توقع الآخرون... [و] اتوقع ان تنعقد قمّة عربية في [العام] ١٩٨٩، وبالتحديد في الربع الأول من السنة، لأن هناك قضايا كثيرة، [وهناك] شعور لدى القيادات والمسؤولين والرأي العام العربي بأهمية بحثها... ولا نملك ان نتجاهل الأحداث التي تجرى من حولنا بصورة سريعة وايقاع رهيب؛ فالشعور بوجوب عقد القمة العربية متزايد ومستقر. ولهذا، أقول انه ستعقد القمة، سواء كانت قمة طارئة أو قمة عادية، في الربع الأول من العام الحالي، وان مصر سوف تشارك فيها» (من مقابلة مع د. أسامة الباز، **المصور**، العدد ٣٣٥٢، ١٩٨٩/١/٦، ص ٢٢ ـ ٢٣).

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية ذكرت، في بيان لها عن دورة اجتماعاتها التي عقدت في بغداد، في ما بين ٢٤ ـ ١٩٨٨/١٢/٢٦، «ان السياسة الاسرائيلية ستسعى، في مواجهتها الاجماع الدولي والنجاحات الفلسطينية وفتح باب الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، الى محاولة تصدير أزمتها الداخلية الى مكان آخر باللجوء الى استخدام ذراعها العسكرية والارهابية ضد مخيمات شعبنا في لبنان... وضد بعض البلدان العربية... ومن هنا، فان جنون الارهاب الاسرائيلي يتطلب من الدول العربية المزيد من اليقظة والحذر والانتباه الى مواجهة برنامج الحرب الاسرائيلي، وذلك بالاعداد الذاتي لدرء هذا الخطر، ورفع أشكال التضامن العربي الى مرتبة أرقى؛ ويقتضي ذلك ضرورة سرعة عقد مؤتمر القمة العربي»*.

وكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اتفق مع الملك الاردني حسين، في اثناء زيارته الاخيرة لعمّان (١٩٨٩/١/٦)، على ضرورة «عقد قمة عربية عادية في الرياض، يحضرها الجميع، وفي المقدم مصر؛ وان هذه القمة يجب ان تقوم على أساس مؤسسي، أي ان تعقد بشكل دوري؛ وان تنبثق عنها لجان وزارية تجتمع كل ثلاثة أشهر على أبعد تقدير؛ وان تكون هذه القمّة مؤسسة قومية ينبثق عنها جهاز عمل من أجل القضية الفلسطينية. وجرى اتفاق بين الجانبين على القيام بتحرك سريع لعقد قمة عربية في ربيع هذا العام» (**المحرر**، العدد ٥٤، ١٩٨٩/١/١٤، ص ٢). وكان الملك الاردني حسين قال، في مقابلة معه، ان «القمة ستتصدى لمعالجة عدد من القضايا، في طليعتها عودة مصر... [و] ميثاق الجامعة... [و] دعم الأخوة الفلسطينيين والمنظمة... وكذلك الوقوف الى جانب العراق... [و] قضية لبنان» (من مقابلة مع الملك حسين، **الحوادث**، العدد ١٦٧٨، ١٩٨٨/١٢/٣٠، ص ١٨ ـ ١٩). ورأى احد المراقبين ان الملك الاردني حسين، «في لقاء الجامعة العربية المتوقع قريباً... سيقود الاعتدال، في محاولة لعودة مصر المستبعدة لتوقيعها معاهدة سلام مع اسرائيل في العام ١٩٧٩. ويريد، أيضاً، استبعاد قدرة الراديكاليين على شلّ مبادرة المعتدلين العرب بواسطة الفيتو في الجامعة العربية. واذا حصلت هذه الأشياء، فقد يشجع ذلك الولايات المتحدة على اقناع اسرائيل ـ ربما بدون حتى ممارسة ضغط ـ لتكون أكثر مرونة حول المفاوضات» (سكوت ماكلويد وآخرون، **تايم**، العدد ٤، ١٩٨٩/١/٢٣، ص ٢٣).

ورأى احد المراقبين العرب ان المهم، الآن: «١ ـ ان لا تتوقف الانتفاضة الفلسطينية في الداخل...؛ ٢ ـ ان لا تنقسم الدول العربية والمنظمات الفلسطينية على بعضها البعض؛ ٣ ـ ان يتحلى المسؤولون العرب والفلسطينيون بالحكمة والشجاعة لتخليص أكثر ما يمكن تخليصه من الحقوق العربية في فلسطين عبر المؤتمر الدولي... [و] ربّ قائل بأن هذا كله لا يجدي في استرجاع الحق العربي، لأن ' ما أُخذ بالقوة لا يُستعاد إلّا بالقوة ' . صحيح، ولكن أليس كسب تأييد الرأي العام العالمي وتعاطفه قوة» (باسم الجسر، **الحوادث**، العدد ١٦٨١، ١٩٨٩/١/٢٠، ص ١٩).

أحمد شاهين

* نص البيان في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

مثلّث اوروبا «رباعي» الاضلاع

لا يزال المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بدون تعريف محدّد ومتفق عليه من الاطراف المعنيّة كافة. ويجوز تصويره «كبالون مطاطي»؛ فهناك مَنْ يسعى الى تنفيسه؛ وآخر يريد نفخه الى درجة الانفجار؛ وثالث يضغط على جوانبه ليشكّله كما يشاء هواه السياسي.

وخلال الشهر الماضي، برزت، ضمن التطور السابق للمؤتمر، احداث عدة استمدت اهميتها من كونها انطلقت، زمنياً، في الشهر الاول من العام الجديد، ممّا يعني انها ستشكل، بصورة أو بأخرى، عتبات المشاوير الدبلوماسية لاختلاف الاطراف، ومنها الطرف الاوروبي.

وبالفعل، فقد شهدت الساحة الشرق أوسطية تحرّكاً دبلوماسياً اوروبياً، وان اتّسم، حتى اللحظة، بالحذر الشديد، الاّ ان أقل ما يقال عنه انه نشط في الاتجاهات كافة. فبعد زيارة رئيس البرلمان الاوروبي، اللورد بلامب، الى كل من اسرائيل والاردن، وبعد لقاء وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية، وليام وولدغريف، برئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، ووجود وفد من الجمعية البرلمانية للمجلس الاوروبي في المنطقة، وزيارة وزيري الخارجية، الاسباني فرنشيسكو فرناندیز اوردونیز والفرنسي رولان دوما، الى تل ـ ابيب، واجتماع الاخير ببعض الشخصيات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اجتمع عرفات، في العاصمة اليونانية، برئيس الوزراء اليوناني، اندرياس باباندريو، وفي العاصمة الاسبانية بـ «الترويكا» الاوروبية المؤلفة من وزراء خارجية اليونان واسبانيا وفرنسا، حيث تمّ اختيار هذه الدول الثلاث، على أساس ان اليونان هي الرئيس السابق للجماعة، واسبانيا هي الرئيس الحالي، وفرنسا هي الرئيس المقبل، ابتداء من مطلع تموز (يوليو) ١٩٨٩.

في ضوء هذه التحركات، يطرح المراقبون، مرة أخرى، الاسئلة التقليدية التي دأبوا على طرحها منذ ان اختطت الدبلوماسية الاوروبية نهج المقاربة لاتجاهات الحل لأزمة الشرق الاوسط. وهذه الاسئلة لا تنحصر فقط في كيفية تقويم الموقف الاوروبي ازاء عقد المؤتمر الدولي للسلام، أو في ان هذا الموقف هو مجرد «بيانات تعاطف»، ولا يشتمل على تحرك ملموس يستهدف بذل جهود ذات فعالية ما من اجل اقرار السلام في المنطقة، وانما، أيضاً، في المدى الذي بلغه التحرر الاوروبي من القيود الاميركية في حسم التعارضات بينهما في الشرق الاوسط، وفي الكيفية التي يتمّ بها تشغيل آلية التحرّك ذاتها.

وبهدف الوقوف على الميزة الاساسية للموقف الاوروبي، لا بد من الاشارة الى ان عملية السلام في المنطقة تشهد، في آن، تحركين جادّين ومتواصلين. التحرك الاول يقوم به اصحاب القضية أنفسهم، وفي طليعتهم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. باتجاه بعض دول القارة القديمة، والتحرك الثاني تقوم به دول المجموعة الاوروبية، برئاسة اسبانيا التي عبّر وزير خارجيتها، في حضور حشد صحافي، عن «تبرّمه من جولات الاستطلاع الغربية على المنطقة العربية وضرورة فعل شيء ما قبل حدوث الانهيار الكبير» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦/١/١٩٨٩). وبالتالي، ربما كانت الميزة الاساسية للموقف الاوروبي هي في انه يحاول الجمع ما بين مساعي الاطراف المختلفة، وكسب الوقت عبر تمديد جولات المبعوثين، «تداركاً للانهيار الكبير»، كما قال اوردونيز. وربما، أيضاً، كان اصدق مثال على ذلك ان عرفات قام بابلاغ الاوروبيين برسالة بصيغة سؤال مفادها «هل تريد اوروبا ان تكون داخل الحدث ؟ من يحضر الحدث يكون حاضراً في المستقبل. هل قررت اوروبا ان تغيّر مسارها ؟» (**اليوم السابع**، باريس، ٢/١/١٩٨٩، ص ١٣). ومن قبيل المصادفات ان يلخّص مسؤول

اشتراكي فرنسي، وفي الاسبوع عينه، هذا الوضع بقوله: «لقد كتب علينا ان نكون كاسحة ألغام أمام التسوية في المنطقة، لكن ممنوع علينا ان نكون قوة محرّكة» (**لوموند**، ٥/١/١٩٨٩).

ومهما يكن الامر، فان المهتمين بمتابعة دور اوروبي في المنطقة توقفوا، مطوّلاً، تجاه نتائج زيارة عرفات الى اثينا، في منتصف الشهر الماضي، ولقائه بالمسؤولين اليونانيين، حيث ركّز، في محادثاته، على مواقف الدول الاوروبية من قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ودور اليونان في تطوير مواقف أعضاء الجماعة كلاً على حدة، وفي صورة جماعية. وفي ما يتعلق باعتراف اليونان بالدولة الفلسطينية، أكد الجانب اليوناني ان ليس ما يحول دون هذا الاعتراف فوراً، وانه جاهز لاعلانه في أية لحظة. وطلب رأي الجانب الفلسطيني، فأكد هذا الجانب انه متيقن، أيضاً، من مواقف اليونان المبدئية الداعمة للشعب الفلسطيني، لكنه يريد من اثينا ان تبذل مساعيها أكثر مع الجماعة الاوروبية ليأتي الاعتراف جماعياً، او اقلّه على نطاق أوسع من اعتراف اليونان بمفردها. لذلك، اتفق الجانبان على تأجيل اعلان اثينا اعترافها، بعد ان تجرى اتصالات اوروبية ـ اوروبية، واوروبية ـ فلسطينية على مستوى اللجنة التي شكلتها قمة رودس، والتي تضم فرنسا واسبانيا واليونان، على ان تبقى م.ت.ف. في انتظار المشاورات الاوروبية التي تطلع عليها، اولاً بأول (**الحياة**، لندن، ١٢/١/١٩٨٩).

ولا ينفصل الموقف اليوناني من المنظمة والمؤتمر الدولي عن التأثيرات التي ولدتها زيارة عرفات الى مدريد ولقائه بـ «الترويكا» الاوروبية. ففي تحليل أوساط دبلوماسية مطلعة، ان ثلاثة عوامل مؤاتية تدفع الفلسطينيين الى «استثمار» الرئاسة الاسبانية للجماعة الاوروبية، في دفع مسار التسوية، وانضاج الظروف الدولية لاجتراحها. وهذه العوامل هي:

«اولاً: ان رئاسة الجماعة الاوروبية خلال النصف الاول من هذا العام ـ وهو أهم فترة في السنة ـ توجد بين يدي دولة 'جنوبية'. ومعروف ان دول جنوب اوروبا كانت، دائماً، أقرب الى تفهّم قضايا المنطقة والتجاوب مع مواقفها ومشاغلها من دول 'الشمال'، وهو ما جعل اليونان وايطاليا وفرنسا واسبانيا تتخذ، دوماً، مواقف أكثر دفئاً من مواقف الدول 'الشمالية'، ذات النزعة الاطلسية، من الحقوق الفلسطينية.

«ثانياً: ان اسبانيا، خصوصاً، تحتل منزلة خاصة، من الناحية الجيو ـ استراتيجية، بين دول اوروبا الجنوبية، بحكم علاقاتها التاريخية بالعرب. ولعل هذا ما جعل الملك خوان كارلوس، ورئيس وزرائه، فيليب غونزاليس، يؤكدان ان لاسبانيا دوراً خاصاً ومتميزاً يجب ان تلعبه، وان الرئاسة الحالية للجماعة الاوروبية 'عازمة على وضع قضية الشرق الاوسط في مقدم اهتماماتها وتحركاتها'، وانها بدأت تنشط، في هذا الاتجاه، منذ قمة رودس، اذ دافع الوفد الاسباني عن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني وعن الموقف العربي عموماً من صيغة التسوية في المنطقة.

«ثالثاً: ان مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الاخيرة، وضعت الفلسطينيين في موقع هجومي يتيح للرئاسة الاسبانية هامشاً واسعاً للحركة، والضغط من اجل تطوير الموقف الاوروبي العام نحو الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، ولجم النزعات المتطرفة والمغامرة في اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٨٩).

وفي معلومات مصادر دبلوماسية اوروبية، ان حكومة غونزاليس تجاوبت مع الرؤية الفلسطينية، وانها باتت مقتنعة بضرورة السعي، «في شكل منظّم، وفي خطى ثابتة» الى خلق المناخ الملائم للتمهيد لعقد المؤتمر الدولي للسلام، و«الاستفادة من الاتجاه الايجابي الذي تبلور بعد بدء الحوار المباشر بين الادارة الاميركية وم.ت.ف.» لتحويله سياسة اميركية متوازنة في تعاطيها مع قضية الشرق الاوسط. وأضافت المصادر نفسها، ان مدريد أبلغت الى الدول العربية ان دبلوماسيتها ستسعى، خلال الشهور المقبلة، الى تركيز جهودها على اقناع اوروبا بمبدأ اعتماد م.ت.ف. كمحاور كفؤ، وشريك كامل، في المحادثات مع المجموعة الاوروبية، وفي أي مفاوضات سلام محتملة. وفي هذا السياق، اشار الاسبان الى ان الموقف الاميركي الجديد من المنظمة كان له تأثيره الحاسم في مواقف الدول الاوروبية المترددة، ممّا خلق مناخاً جديداً يدفع الجماعة الاوروبية الى الانتقال الى حالة المبادرة بتهيئة ظروف عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط

(تشارلز سنو، **ميدل ايست ايكونوميك سيرفاي**، ١٩٨٩/١/٢٣).

واذا كانت مواقف الضلعين، اليوناني والاسباني، لـ «المثلث» الاوروبي من م.ت.ف. قد تبلورت في صيغة تستهدف التحرك باتجاه تنشيط مساعي السلام في المنطقة، فان فرنسا، هي الاخرى، قامت بمبادرة كبيرة تجاه الفلسطينيين، عندما رفعت بعثة م.ت.ف. الى مستوى «مندوبية عامة لفلسطين». وكان الرئيس فرانسوا ميتران هو الذي أعلن، في اثناء الاحتفال بالسنة الجديدة، هذه المبادرة. واعتبرت هذه الخطوة بمثابة «تعبير عن ارادة فرنسا الاعتراف باعلان دولة فلسطينية مستقلة، ولكن ليس الاعتراف القانوني بالدولة نفسها». وقد أوضح الرئيس ميتران، ان الاجتهادات الفرنسية، في هذا الشأن، هي ان فرنسا لا تعترف بالدول التي لا تقوم على أرض معيّنة، وانه ليس من الممكن منح تمثيل المنظمة الفلسطينية الصفة الدبلوماسية، وبالتالي الحصانة (**المستقبل**، باريس، ١٩٨٩/١/١٤، ص ١٠).

الضلع «السائب»

بيد ان التغيّر الاكثر لفتاً للانتباه، ويستدعي اعطاء أهمية نسبية للحديث عن دور اوروبي، هو الموقف البريطاني، الذي انعكس، على الاقل، في موقفين علنيين: الاول، الاجتماع الذي ضم وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، حيث صرّح الوزير البريطاني بأن بلاده وم.ت.ف. تتقاسمان نظرة واحدة في ما يتعلق بمؤتمر دولي للسلام، و«نحن متفقون على نوع هذا المؤتمر الذي نسعى الى تحقيقه». وأعرب عن أمله في ان يكون هذا اللقاء، «الذي يمثّل تطوراً هامّاً في السياسة البريطانية، مفهوماً لدى الذين يرغبون في فهم بعض الامور في اسرائيل، بأنه يشكّل جزءاً من واقع كون العالم يتغير؛ وانهم اذا لم يغيروا مواقفهم، فسيلفون أنفسهم في المؤخرة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/١/١٤). وفي مكان آخر، كشف ان بلاده تتحرك، في موضوع ازمة الشرق الاوسط، بالتنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ووصف زيارته الى تونس بأنها ناجحة، وقال: «لقد قمنا بما اتينا من اجله، وهو اعادة تأكيد دعمنا المواقف الجديدة التي اتخذتها م.ت.ف. وتأكيد استجابتنا للخطوات التي قام بها الفلسطينيون والتي طالبناهم بها باستمرار». وأعرب عن اعتقاده بأنه «يتعين على المجتمع الدولي الّا يعزل اسرائيل، بل ان يواصل الحوار معها، وآمل في ان تتيح الزيارة، التي سأقوم بها الى اسرائيل قريباً، استكشاف الوسائل لاحراز تقدم في عملية السلام». وأشار الى ان المبادرة البريطانية، بما فيها اجتماعه مع عرفات، لقيت دعماً اميركياً، وذلك في ضوء المحادثات التي اجراها مع السفير الاميركي في تونس، روبرت بلترو (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/١٧).

وفي رأي مصادر اوروبية مطلعة، ان اجتماع وولدغريف بعرفات لم يكن مفاجئاً، كونه جاء في السياق الطبيعي لانفتاح لندن على م.ت.ف. لكن المفاجيء كان اللهجة التي استخدمها الوزير البريطاني في دعوته اسرائيل الى اقامة حوار مع المنظمة؛ فالوزير البريطاني كان في غاية الصراحة في تقويمه للموقف العام في المنطقة؛ كما لم يحاول اللفّ والدوران في تحميل تل ـ أبيب مسؤولية الجمود الذي تعاني منه عملية السلام في الشرق الاوسط (سنو، **مصدر سبق ذكره**).

واضافت المصادر نفسها، ان أهمية اللقاء لن تظهر الّا بعد فترة؛ فلندن هي غير العواصم الاوروبية الغربية الاخرى، نظراً الى انها تشكّل صمّام أمان للعلاقات الفلسطينية ـ الاميركية. ومع استمرار الوضوح الفلسطيني ـ اضافت المصادر ـ فقد تُقدم رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، على خطوة استقبال عرفات في لندن، وهي خطوة يبدو ان الاعداد لها جدّي الى حد كبير، اثر توجيه دعوة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، للمجيء الى العاصمة البريطانية (**المصدر نفسه**).

الموقف البريطاني الثاني الذي يعزز القول ان تصريحات وولدغريف ليست شخصية، هو ما نقلته مصادر دبلوماسية عربية عن وزير الخارجية البريطانية، جيفري هاو، خلال جولته الخليجية، وانتقاده الممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، ووصفه هذه الممارسات بـ «الوحشية». كما أعرب عن قلقه للظروف التي يعيشها الفلسطينيون هناك، مستنكراً

المعاملة السيئة التي يلقونها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية، وأكد ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، طبقاً لاتفاقية جنيف، التي تنص على احترام حقوق الانسان. وقال، أيضاً: «اننا نتطلع الى اسرائيل، منتظرين منها التجاوب مع تعهد م.ت.ف. السعي الى الحل السلمي؛ ولا يجوز ان تضيع فرصة السلام المتاحة الآن». وأضاف: «ان ما طرحه ياسر عرفات، في خطابه في الامم المتحدة، كان واضحاً وصريحاً ادى الى فتح طريق المفاوضات بين م.ت.ف. والولايات المتحدة» (هيلا بيك، **الغارديان ويكلي**، ١٥/١/١٩٨٩، ص ٨).

هذه التصريحات أعطت الانطباع بأن بريطانيا تحاول القفز الى عربة القطار الاوروبي الاخيرة وقبل فوات الأوان؛ ومن هنا تأكيد هاو بأنه «لا يعقل ارغام أي طرف من أطراف النزاع على الجلوس الى مائدة المفاوضات؛ فالاسلوب الأمثل يتجسد في اقناع الجميع بضرورة السعي للوصول الى تسوية سلمية من دون أن يفرض احد، من خارج دائرة الصراع، على الاطراف المعنيّة أية شروط أو اتفاقات». كما من الضروري «ان تأخذ أية تسوية بعين الاعتبار الحقوق المشروعة لاصحاب المشكلة». وأوضح ان ذلك يشمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق جميع دول المنطقة، ومن بينها اسرائيل، في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها. أمّا عن المؤتمر الدولي للسلام، فانه، «وفق قناعة الدول الاوروبية، يشكل أفضل صيغة ممكنة للتفاوض بين الاطراف المعنية، وان بريطانيا تسعى، في سبيل تحقيق هذا الهدف، الى تقريب وجهات النظر بين الجميع». وحدّد هاو شروط نجاح المؤتمر بقوله: «ان الجميع يجب ان يتعهدوا بجدية العمل على توفير مقوّمات هذا النجاح، وان يتعاملوا، في حل النزاع، بنيّات حسنة»، غير انه رأى ان الوصول الى سلام لن يكون عملية سريعة وسهلة (**الحوادث**، لندن، ١٣/١/١٩٨٩، ص ٢٤).

غير ان المشكلة الحقيقية التي ستواجه التحرك الاوروبي هي تعنّت شامير. ففي كلمة ألقاها في الاجتماع السنوي الرابع عشر للحوار بين البرلمان الاوروبي والكنيست الاسرائيلي، خاطب رئيس الوزراء الاسرائيلي الوفد الاوروبي، الذي رأسه رئيس البرلمان، اللورد بلامب، قائلاً: «ان المجموعة الاوروبية تبنّت مواقف تفتقر الى التوازن، ومنحازة في ما يتعلق بالمسألة الجوهرية للصراع، وذلك بتأييدها م.ت.ف. وقبولها، تالياً، مبدأ دولة فلسطين» (مناحيم شليف، **جيروزالم بوست ويكلي**، ١٤/١/١٩٨٩، ص ٣).

بيان بندقية جديد ؟

على هذه الخلفيات، يمكن طرح السؤال حول آفاق الدور الاوروبي المستجد، في ضوء متغيرات أساسية، كان آخرها، وأهمها على الاطلاق، انتفاضة الارض المحتلة، وما سبق ذلك من تزايد التأييد العالمي لفكرة المؤتمر الدولي، خصوصاً على الساحة الاوروبية، في مقابل الرفض الاميركي لها والانفتاح السوفياتي على اوروبا.

في هذا الاطار، تبرز مجموعة من العناصر الايجابية، التي تصلح أساساً لانطلاق دور اوروبي. من هذه العناصر، الاجماع العالمي على فكرة المؤتمر الدولي، وابراز تل ـ أبيب وواشنطن كحجر عثرة أمام تحقيق السلام، ثمّ الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الذي اطلق العنان لاوروبا في تحركها باتجاه اطراف الصراع كافة، وفي مقدمهم م.ت.ف.

واذا ما نظرنا الى لقاء مدريد بين الزعيم الفلسطيني و«الترويكا» الاوروبية بأنه أرقى شكل للقاء بين فلسطين واوروبا وسيؤسس للمرحلة المقبلة، فيمكن القول ان في جعبة «الترويكا» ملامح بنود لمبادرة تزمع دول الجماعة على طرحها. وحسب ما ذكرته مصادر دبلوماسية مطلعة، فان احد تلك البنود قد تحقق، وهو القاضي بتشكيل لجنة ثلاثية من وزراء خارجية دول «الترويكا» (اسبانيا، فرنسا، اليونان) تحدد سبل الاتصال الاوروبي بجميع الاطراف المعنيّة في الشرق الاوسط. أما باقي بنود المبادرة، فتتلخص بالتالي:

«اولاً: يبدأ الاتصال الاوروبي مع اطراف النزاع المعنيّين على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين يدعوان الى الاعتراف بالحقوق المتبادلة بين أطراف النزاع، من خلال مؤتمر دولي يعقد من اجل تحقيق السلام في المنطقة.

«ثانياً: دعوة الدول الاوروبية كل الاطراف

في المنطقة الى مساهمة جدية في عملية السلام، من خلال اثبات المرونة الكافية في المحادثات التمهيدية، التي ستعقد من اجل السلام، والتمسك بمبدأ حسن النوايا المتبادلة بين جميع الاطراف في سبيل التوصل الى سلام حقيقي.

«ثالثاً: ان يكفّ كل من الفلسطينيين والاسرائيليين عن اثارة او القيام بأية أعمال عدوانية متبادلة، وان يتضمّن ذلك تهدئة الاوضاع في الارض المحتلة، وان تكفّ اسرائيل، تماماً، عن اثارة أي أعمال استفزازية ضد السكان الفلسطينيين في الارض المحتلة، وان لا تقوم بأية عمليات عسكرية ضد أي من دول المنطقة في الفترة المقبلة، حتى يمكن اقرار السلام الدائم.

«رابعاً: تقوم الجهود الاوروبية المبذولة على أساس قاعدة تقرّ بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اطار المواثيق الدولية، في مقابل ضمان الأمن والوجود لاسرائيل» (**الحوادث**، ٢٧/١/١٩٨٩، ص ٢٦).

ونعود الى الاسئلة المطروحة بشأن توقعات قيادة م.ت.ف. لما سيجرى اعداده بعد لقاء مدريد. في هذا الصدد، قال رئيس اللجنة التنفيذية: «اننا نتوقع من اللجنة الثلاثية، التي عيّنتها دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية، ان تقوم بمبادرة ليست تقليدية ولكن عملية، تكون متناسبة مع الاحداث الجارية في المنطقة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٨ ـ ٢٩/١/١٩٨٩). وحسب مصادر الجماعة الاوروبية، فان المبادرة التي سبق ايراد نصوصها غير قابلة للتعديل، وربما تؤكد الايام المقبلة حقيقة ذلك (**المصدر نفسه**).

المرحلة الجديدة في السياسة الاوروبية تبدو، في تقدير الاطراف الفلسطينية، أكثر استقلالية عن واشنطن، ولا تسعى الى ان تكون «وسيطاً» برسم ترسيخ الادارة الاميركية الجديدة لنفسها. ويستدلّون على ذلك بالتصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، حيث قال: «يمكن للاوروبيين ان تكون لديهم سياسة، خصوصاً المتوسطيين منهم. ذلك ان هؤلاء المتوسطيين مدعوون الى العيش في بلدان الشرق الاوسط، وهذه ليست حال الاميركيين او السوفيات؛ فبالنسبة اليهم ان كل ما يحصل في المنطقة هو جزء او عنصر من عناصر سياستهم العالمية، وهذا لا ينطبق على الاوروبيين الذين يتأثرون، شاءوا أم أبوا، بما يجرى في الشرق الاوسط، وعليهم، بالتالي، ان يتحمّلوا مسؤولياتهم فيه، وان يكونوا جاهزين لتحمّل المسؤولية، كأن يقدموا ضمانهم لأي حل، وان يكونوا مستعدين للمشاركة في تطبيق أي حل» (**لوموند**، ١٨/١/١٩٨٩).

على أي حال، من الممكن التنبؤ، سلفاً، بأن الموقف الاوروبي لن يتبنّى الموقف الاسرائيلي. فقد فات الأوان على ذلك بالقناعات التي تركتها تحركات الزعيم الفلسطيني، وكذلك موقف بريطانيا الجديد، مضاف اليه التأييد اليوناني والاسباني والفرنسي للقضية الفلسطينية.

ويبقى الانتظار لما ستصدره دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية من بيانات حول المنطقة. والسؤال هو هل تكون هذه البيانات نتيجة لاتصالات دول المجموعة بواشنطن، أم هي مقدمة لتلك الاتصالات ؟

ن. ح.

انتشار الاسلوب الصدامي

بدأت علامات الارهاق الواضحة تظهر عند الجانب الاسرائيلي بعد مرور سنة كاملة على محاولاته اخماد الانتفاضة. وتبيّن ذلك من خلال تصريحات المسؤولين، من جهة، ومن الازمة الاقتصادية المتنامية التي تصيب اسرائيل، من جهة أخرى. ورافق هذا الاتجاه تزايد ملموس في درجة العنف الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، التي تجسّدت في المزيد من الاعمال التعرضية وتجدّد التظاهرات والمواجهات الكبيرة. كما صادفت احداث الارض المحتلة استقرار الوضع الفلسطيني، نسبياً، في لبنان، بعد عقد اتفاق بين «فتح» وميليشيا «أمل».

الفشل الاسرائيلي

تصاعد عدد الاصابات الفلسطينية، في الفترة بين ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨ و١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، بسبب نمو الاسلوب الصدامي وانتشاره بين مناطق الارض المحتلة، وبسبب لجوء قوات الاحتلال الى أسلحة جديدة للقمع وتخفيف القيود على استخدامها. فقد أدت المواجهة المستمرة الى استشهاد ما لا يقل عن ٢٤ فلسطينياً، منهم خمسة قضوا برصاص الجيش الاسرائيلي في اثناء تشييع احد الشهداء في نابلس، ما لبث ان ارتفع عددهم الى ثمانية، بعد ان فارق ثلاثة جرحى الحياة متأثرين بجراحهم (السفير، بيروت، ١٧ و١٩٨٨/١٢/٢٢). كما ارتفع عدد الجرحى، خلال الفترة ذاتها، الى ما يزيد على ٤٤٥، علماً بأن المصادر الفلسطينية أشارت الى أرقام أعلى. فقد أكد احدها ان ٨٠ جريحاً سقطوا بتاريخ ١٩٨٩/١/١٣، مثلاً، بينما أشارت الصحافة الى جرح ١٢ فلسطينياً فحسب؛ وربما تعود المفارقة الى تبنّي الاحصاءات الرسمية او اعتماد المصادر الفلسطينية الخاصة (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩٨٩/١/٢٢). ويظهر حجم الانتفاضة من خلال ارتفاع عدد المصابين، في أيام عديدة، الى العشرات، حيث سقط ما بين ٢٠ و٢٥ جريحاً في ١٦ و١٧ و١٨ و٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، وفي ٥ و٨ كانون الثاني (يناير) التالي. غير ان الاحصاءات الاكثر اثارة للقلق هي بلوغ عدد الجرحى الفلسطينيين ٤٦ في قطاع غزة بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) وحده، و٧٣، ثم ٣١ في أنحاء الارض المحتلة في ٣ و٩ كانون الثاني (يناير) على التوالي، و٦٠ في مخيم طولكرم وحده، بتاريخ ١٢ الشهر.

يعود ارتفاع الاصابات الفلسطينية، أيضاً، الى سياسة الاحتلال. وقد ابتدأت هذه باستخدام ذخائر جديدة ضد المتظاهرين، في حوالى بداية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨. ويتمثل الصنف الاول الشهير بالرصاص البلاستيكي، وهو عبارة عن عيار مصنوع من المادة البلاستيكية الصلدة تشبه الرصاصة «الحيّة». وكان ابتدأ استخدامه الفعلي في آب (اغسطس) الماضي، غير ان القيود المفروضة على استخدامه منعت الجنود غير الضباط والقنّاصة المعنيين من اطلاقه في حالات خاصة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/١/١٦). وكان يفترض ان هذه العيارات غير قاتلة من مسافات تزيد على ٦٠ الى ٧٥ متراً؛ انما بات متاحاً لعدد أوسع من الجنود ان يطلقوا الرصاص البلاستيكي وحتى ضمن اوضاع لا تهددهم بالخطر، مما أدّى الى رفع نسبة الاصابات، وخاصة انه لم يتمّ فرض قيد على مسافة الاطلاق. ثم لجأ الجيش الاسرائيلي الى عيار جديد، هو عبارة عن كرة حديد مطلية بغطاء من البلاستيك، او المطاط، الصلد، ويتم قذف ٢٠ كرة من حاضنة مركبة على بندقية الجندي. ويفترض ان هذا العيار لا يخترق الجسم سوى على مسافات قريبة، لكنها عند دخولها الرأس، مثلاً، تكون قابلة للتدحرج والحاق المزيد من الضرر عند نقل الجريح (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٩/١/٢٠؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون** ١٩٨٩/١/١٦). ومما يدل على خطورة هذه

المسألة هو تصريح قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء عميرام متسناع، في ١٨ كانون الاول (ديسمبر)، بأن الحجر سلاح، ممّا يشير الى منح الجنود حرية اطلاق الرصاص البلاستيكي والمطاطي ـ الحديدي على أي متظاهر تقريباً، بعد ان مُنحوا تلك الحرية ضد قاذفي قنابل مولوتوف الحارقة سابقاً (**السفير**، ١٩/١٢/١٩٨٨). وجدير بالذكر ان احدى الصحف الاسرائيلية أكدت، مؤخراً، استقالة رئيس الامداد في هيئة الاركان، اللواء مناحيم عينان، احتجاجاً على تأثير أساليب القمع المتبعة في الارض المحتلة على معنويات الجنود (**معاريف**، ١١/١/١٩٨٩).

هذا، ورافقت المواجهات اليومية عمليات عسكرية اسرائيلية أخرى، مثل الحصارات والدهم والحملات التفتيشية والاعتقالات المتكررة داخل مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فقد احتشد ١٥٠٠ جندي حول نابلس في اثناء المعركة التي دارت في ١٦/١٢/١٩٨٨ وخلال حملة الاعتقال وحظر التجول اللذين تلياها (**فلسطين الثورة**، ٢٥/١٢/١٩٨٨). كما تعرضت القدس الشرقية لنظام حظر التجول، للمرة الثالثة منذ بدء الانتفاضة، في ١٢/١/١٩٨٩، حيث قام ٥٠٠ جندي وشرطي بالبحث عن ١٧ مواطناً مطلوبين بسبب النشاط الوطني (**السفير**، ١٣/١/١٩٨٩). وقد حوصرت كنائس بيت لحم لعدة أيام خلال أعياد الميلاد، من أجل منع انطلاق التظاهرات منها. وتابع الجيش الاسرائيلي، في هذه الاثناء، عمليات الدهم للقرى والمخيمات، بحثاً عن الشبان العاملين في صفوف اللجان الشعبية والقوات الضاربة وارهاباً للمواطنين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعرضت عراق التايه ودير الغصون وبيت سيرا واللبن الغربية وعين عريك وكفرمالك وبرقة وعلار ومخيمات جباليا وعسكر وبلاطة للدهم في ٣/١/١٩٨٩، ثم جاء دور بلعة وكفر عبوش وتقوع وبرقة وعراق بورين وترقوميا والشيوخ والفارعة في اليوم التالي، والزواية وصرة وتل وعين عريك وكفرثلث وكفرراعي وكفرمالك وبيت ريما وبيت لقيا ومخيمي قلنديا وقدورة في اليوم الثالث (**فلسطين الثورة**، ١٥/١/١٩٨٩). وفي بعض الاحيان، نفّذ العدو حملات اعتقال واسعة، على نحو ما جرى في الظاهرية ليلة ٢٨/١٢/١٩٨٨، حين تمّ اقتياد ٤٠ مواطناً الى المعتقلات (**السفير**، ٣٠/١٢/١٩٨٨).

على صعيد آخر، واصلت قوات الاحتلال سياسة العقاب القاضية بالحاق الضرر بممتلكات المواطنين الفلسطينيين، حيث قامت بهدم منزلين في مخيم بلاطة، في ٢/١/١٩٨٩ يعودان الى عائلتي شابين متهمين بالعضوية في تنظيم مسلّح وبحيازة المتفجرات. ثم هدم الجنود ثلاثة منازل في بني سهيلة في اليوم التالي، بعد اتهام اصحابها، او ابنائهم، بالمخالفات الامنية ايضاً. وقام الجنود، أيضاً، بتدمير أربعة منازل في البريج، في ١٢ الشهر، بحجة انها غير مرخّصة (**المصدر نفسه**، ١٥ و٢٢/١/١٩٨٩). وتوازت هذه الاعمال مع عمليات اقتلاع الاشجار المثمرة، التي بلغت حوالى الالف خلال اسبوعين فحسب. فقد تعرضت قرية تقوع لاقتلاع ٥٠ شجرة في الثاني من كانون الثاني (يناير)، وخسرت سعير ١٥٠ أخرى في الخامس من الشهر و٦٠٠ شجرة اضافية بعد يوم، وفقدت صانور ٤٠ شجرة في السادس من الشهر، ونزلة عيسى ١٢٠ شجرة في اليوم التالي، بينما اقتلع الجنود ٣٠ شجرة في دير استيا في ١٤ منه. وقد عمل المستوطنون الاسرائيليون، أيضاً، على اقتلاع الاشجار في كفرلاقف، في ١١ الشهر. وقد جاء هذا التصرّف ضمن مجموعة ممارسات عدوانية نفّذها المستوطنون في هذه الفترة، مثل اقتحام منازل عدّة في بلدة البيرة، في ١٢ الشهر، والاعتداء على السيارات الفلسطينية في الخليل، بعد يوم.

وعلى الرغم من كل ذلك، الاّ ان رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، خلص الى ان مجمل الاجراءات التي اتخذت لم توقف الانتفاضة او تردع الفلسطينيين. فقد أكد للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست انه «ربما توفرت امكانية للحد من العنف، لكن ليس هناك وسيلة لاخماد الانتفاضة وانهائها، لأنها كفاح وطني» (**السفير**، ١٢/١/١٩٨٩؛ **والحياة**، لندن، ١٢/١/١٩٨٩). وقد جاء حديثه هذا على الرغم من مضي سلطات الاحتلال بابعاد ١٣ فلسطينياً الى جنوب لبنان في الاول من كانون الثاني (يناير)، مما رفع اجمالي عدد المبعدين، منذ بداية الانتفاضة، الى ٤٨ (**فلسطين الثورة**، ٨ و١٥/١/١٩٨٩). وكانت

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نشرت أسماء ٣٠ فلسطينياً أكدت انهم مهددون بالابعاد قبل ذلك بيومين فقط؛ وبالفعل، تمّ ترحيل ١٣ منهم (السفير، ١٩٨٨/١٢/٣١). ويذكر ان تسعة من المبعدين الجدد ينتمون الى «فتح» او اللجان الشعبية والشبيبية التابعة لها، واثنان الى الجبهة الشعبية والجماعات الاسلامية (الحياة، ١٩٨٩/١/٣).

مقاومة الاحتلال

تواصلت الهجمات الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية ومستوطناتها خلال الفترة المعنيّة، على الرغم من التدابير المضادة كافة. فقد استمرت عمليات تحطيم السيارات والحافلات وحرقها، وقذف قنابل مولوتوف، وغيرها من المبادرات المحلية. وتعرضت دورية عسكرية لقنبلتي مولوتوف في البيرة، في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر)، مثلاً، بينما تمّ احراق سيارة في ترقوميا وفرع مصرف ديسكاونت في طولكرم، في الرابع من الشهر التالي. وحصلت أعمال مشابهة في ٢ و٧ و٩ من الشهر ذاته، مثلاً، فيما هوجم فرع مصرف «ليئومي» في جنين، في الثامن منه. وتكررت اعمال قذف السيارات والحافلات الاسرائيلية بالحجارة والزجاجات الفارغة والعصي والقضبان الحديدية. فلو أُخذت فترة ٩ ـ ١٥ كانون الثاني (يناير) مثالاً، قامت القوات الضاربة الفلسطينية يومياً بمهاجمة ما يزيد على ٣٦ عربة؛ كما تعرض القطار على خط القدس ـ تل ـ أبيب لهجوم مفاجىء، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر). ولم تشمل تلك الاحصاءات العمليات المنفذة ضد العملاء والمتعاملين مع سلطات الاحتلال، اذ قُتل احدهم بالرصاص في اريحا، في ١٩٨٩/١/٥، وأُحرقت سيارة آخر في كفرثلث بعد يومين، بينما تعرّض ثالث للطعن في قلقيلية (وهو عضو البلدية) في الثامن من الشهر، وهوجم منزل رابع في العاشر منه.

جدير بالذكر، في هذا السياق، ان رئيس دائرة التاريخ في الجيش الاسرائيلي، العميد بني ميخالسون، أكد ان القادة العسكريين في المناطق المحتلة لا يقدمون التقارير الكاملة حول أعمال الانتفاضة، بحيث يغيب حوالى ثلثها عن الاحصاءات وأجهزة الاعلام (هآرتس، ١٩٨٩/١/٢). كما تعززت صفة الشمولية للقوات الضاربة التي تنفذ غالبية الهجمات، حين أعلن النداء الرقم ٣٢، الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، انشاء جيش وطني شعبي فلسطيني، ودعا الشبان الى الانضمام اليه (فلسطين الثورة، ١٩٨٩/١/١٥). وقد عمّت مناطق محتلة عديدة المهرجانات والاستعرضات بمناسبة الذكرى الـ ٢٤ لانطلاقة الكفاح المسلّح على أيدي «فتح»، تعبيراً عن اتساع انتشار تلك القوات، فيما فرض العدو حظر التجول على قطاع غزة بكامله لمنع الاحتفالات. وتأكد انتقال الروح القتالية الى أوسع مجموعة من السكان، حين اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجنود وبين الاهالي الذين كانوا يزورون ذويهم المعتقلين في سجن مجدّو (قرب العفولة) في ١٩٨٩/١/٩، فكان المواطنون يتصدّون عفوياً للجنود، حين سعوا الى تفريق تظاهرة نظّمها اسرائيليون معادون للاحتلال، ممّا أدى، نهاية، الى اعتقال ٥٦ فلسطينياً وسبعة اسرائيليين (السفير، ١٩٨٩/١/١٠). وصادف وقوع اشتباك داخل سجن انصار ـ ٣ بعد يومين، ممّا أدى الى جرح جندي.

الى جانب ذلك، حدثت عمليات عسكرية «تقليدية». اذ ادعت جماعة «فتح ـ المجلس الثوري»، بأنها زرعت عبوة في القدس، في ١٩٨٨/١٢/٢٧، دون ان تحدث اصابات (المصدر نفسه، ١٩٨٨/١٢/٢٨). ثمّ أعلن الناطق الاسرائيلي عن انفجار عبوة أخرى قرب مستوطنة تكواع في السابع من كانون الثاني (يناير)، فما لبثت جماعة المنشقين عن «فتح» ان تبنّتها (المصدر نفسه، ١٩٨٩/١/١١). ثمّ تمّ العثور على شحنة ناسفة داخل مقهى الادارة العسكرية في مدينة غزة، في ١١ الشهر. وكان مستوطن اسرائيلي لاقى حتفه داخل سيارته قرب مستوطنة ياكير، في السادس منه، علماً بأن الشرطة لم تتأكد من هوية القاتلين، اذ اشتبهت بالعصابات الاسرائيلية علاوة على المنتفضين الفلسطينيين (الحياة، ٧ ـ ١٩٨٩/١/٨). ويثير ذلك، أيضاً، الاشارة الى اكتشاف وجود تنظيم سري يهودي باسم «كيشيت» (القوس)، قام، مؤخراً، بعمليات عسكرية عدة وهو يطلق الشعارات المعادية

للصهيونية، ومنها زرع قنابل حارقة عند ابواب ١١ مخزناً في بني براك، جنوب تل ـ أبيب، ليلة ٢٩ كانون الاول (ديسمبر)، ومحاولة تفجير ثلاث قنابل أخرى على طريق تل ـ أبيب ـ القدس، عشية ٣١ الشهر (**فلسطين الثورة**، ١٥/١/١٩٨٩).

جنوب لبنان

شهدت حدود لبنان وفلسطين المحتلة محاولات فدائية عدّة للاختراق في أواخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨. فقد استشهد ثلاثة من مقاتلي «فتح ـ المجلس الثوري»، في جوار ميس الجبل قبالة مستعمرة المنارة في ٢٦ الشهر، حين اصطدموا بالكمائن الاسرائيلية. وصادف ذلك استشهاد ثلاثة مقاتلين آخرين تابعين لجبهة النضال الشعبي، الذين قضوا غرقاً، بعد ان انقلب الزورق المطاطي الذي كان يقلّهم قبالة نهاريا، بسبب عاصفة (**السفير**، ٢٧/١٢/١٩٨٨). ولم يمرّ سوى يومين حتى استشهد ثلاثة فدائيين تابعين لجبهة التحرير الفلسطينية، حاولوا اختراق الحدود عند ميس الجبل لمهاجمة مستوطنة المنارة، أي في المكان ذاته الذي حصل فيه الاشتباك السابق. وانتهى المسلسل مؤقتاً في اليوم التالي، أي ٢٩ الشهر، حين أعلن الناطق الاسرائيلي عن قتل ثلاثة متسللين عند الحدود المصرية ـ الاسرائيلية في منطقة النقب، فيما تمكن رابع من الهرب (**المصدر نفسه**، ٢٩ و٣٠/١٢/١٩٨٨). هذا، وقامت حركة «أمل»، في الوقت ذاته، بقصف منطقة الجليل ومستعمرة كريات شمونا في ٢٩ و٣٠ الشهر، رداً على اعتداءات اسرائيلية، آخرها هجوم مروحيتين على مواقع لها في بير السلاسل ـ السلطانية في ٢٩ منه (**المصدر نفسه**، ٣٠ و٣١/١٢/١٩٨٨).

يشير ما سبق الى تبدل التحالفات الامنية في لبنان، حيث شهدت المخيمات الفلسطينية، في الجنوب، انفراجاً ملموساً، بعد عقد اتفاق بين «فتح» وحركة «أمل» في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر)، وهو الاول بينهما منذ العام ١٩٨٢ تقريباً، ويمثّل انقلاباً تامّاً في موقف الثانية. فقد التزمت «أمل» برفع الحصار عن المخيمات كلياً، وخصوصاً الرشيدية، فيما اتفق الطرفان على تبادل الاسرى وازالة الحواجز والسواتر (**فلسطين الثورة**، ١٥/١/١٩٨٩؛ **والسفير**، ٢٣/١٢/١٩٨٨). وقد اتيح لمسؤولي م.ت.ف. و«فتح» زيارة منطقة صور للمرة الاولى منذ ١٩٨٢، وحضروا الاحتفالات بذكرى انطلاقة «فتح» وبمناسبة يوم الشهيد في البرج الشمالي. كما تمّ فتح الطرق الرئيسة الفرعية بجوار الغازية ومغدوشة وعين الحلوة والقرى الداخلية في منطقة صيدا.

الّا ان الانفراج الجزئي لم يلغ احتمالات التفجير؛ حيث توقع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، قيام اسرائيل بهجوم يستهدف مناطق التواجد الفلسطيني حول صور وصيدا (**المصدر نفسه**، ٩/١/١٩٨٩). وقد شنّ الطيران الحربي الاسرائيلي غارة على المواقع الفلسطينية في بقسطا ومجدليون شرق صيدا، في ١١ كانون الثاني (يناير)، موقعاً قتيلين في صفوف جماعة «فتح ـ المجلس الثوري»، وتعرضت المواقع اياها لغارة ثانية في اليوم التالي، دون تحديد الاصابات (**المصدر نفسه**، ١٢ و١٣/١/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١/١٩٨٩). وترافق ذلك مع استمرار عمليات المقاومة الوطنية ضد القوات الاسرائيلية والعميلة لها، التي بلغت ٢٤ عملية بين ١٦ كانون الاول (ديسمبر) و١٥ كانون الثاني (يناير). وأوضحت المصادر الرسمية الاسرائيلية ان تلك القوات قد صدّت، او تلقت، ٦٣٢ هجوماً خلال العام ١٩٨٨، مقابل ٥٩٣ العام ١٩٨٧، منها حوالى ١٥ بالمئة نفّذها الفدائيون الفلسطينيون، عدا ٢٥ عملية فدائية عبر الحدود (مقابل خمس في العام ١٩٨٧) نجح بعضها (**السفير**، ٢٩/١٢/١٩٨٨). غير ان تصريحاً آخر أحدث أكد وقوع ٧٣٠ عملية وطنية في جنوب لبنان خلال ١٩٨٨، مقابل ٧٥٠ في العام ١٩٨٧، أدّت الى قتل ١٥ جندياً اسرائيلياً، مقابل ١٢ في العام السابق، منها ٣٤ محاولة تسلّل نجح منها سبع (**فلسطين الثورة**، ١٥/١/١٩٨٩).

ي. ص.

مأزق اسرائيل؛ السلام أم الايديولوجيا ؟

على الرغم من تنوّع وتعدد الاهتمامات التي شغلت الرأي العام الاسرائيلي خلال الاسابيع القليلة الماضية، الاّ ان موضوعين رئيسين استحوذا على معظم التعليقات والتحليلات الصحافية، نظراً الى تأثيرهما الكبير في مجرى الاحداث في منطقة الشرق الاوسط على المديين، القريب والبعيد، وهما: اولاً، متابعة دراسة وشرح ابعاد وآفاق الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وما يحيط بهذا الحوار من ظروف وانعكاسات على مختلف جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ وثانياً، كيف ستتعامل اسرائيل مع الادارة الاميركية الجديدة، برئاسة جورج بوش، في ظل العوامل التي طرأت على أزمة المنطقة، واهمها الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، والانتفاضة، والتغير الحكومي في كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية.

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

اجمعت المصادر الاسرائيلية، في معظمها، على التشكيك في صدق نوايا م.ت.ف. ازاء مبادرات السلام التي أطلقها رئيس المنظمة، ياسر عرفات، في خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة، في جنيف، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨، وما تلاه من تصريحات وتوضيحات، في اثناء جولاته على العواصم الاوروبية المختلفة. فالمنظمة ـ حسب تلك المصادر ـ لن تتخلى عن أهدافها الاستراتيجية وخططها المرحلية. وهي، في مواقفها، تناور على الموقف الاميركي، كي تحافظ على استمرارية الحوار مع الادارة الاميركية، ولن تستطيع واشنطن تغيير م.ت.ف. عبر الحوار معها، «بل ان العكس هو الصحيح. فان م.ت.ف. تقوّض الموقف الاميركي، دون ان يتغير موقفها». واعتبر هؤلاء ان ما يقال عن نجاح الولايات المتحدة في اقناع م.ت.ف. بقبول شروطها، بما في ذلك «الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، هو كلام فارغ» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٤/١/١٩٨٩). ويعتقد الاسرائيليون بأن كل التصريحات والبيانات التي تنشرها م.ت.ف. والتي تحدّد فيها مواعيد للمباحثات مع السفير الاميركي في تونس، أو قيام وفد رفيع المستوى من م.ت.ف. لزيارة واشنطن، ما هي الاّ محاولات للايحاء باستمرار الحوار مع الولايات المتحدة.

ويبدو ان بعض الاسرائيليين لم يستوعب، بعد، حقيقة التحوّل الذي طرأ على مواقف الدول الغربية، وفي المقدم منها موقف الولايات المتحدة، بالنسبة الى نظرة تلك الدول الى م.ت.ف. فقد أعربت مصادر اسرائيلية مختلفة عن دهشتها ازاء أقوال نسبت الى السفير الاميركي السابق في اسرائيل، توماس بيكرينغ، جاء فيها ان الحوار مع م.ت.ف. هو «حوار جدّي، يؤدي الى مفاوضات، تجيب على طلبات كل الأطراف». وتحمل عبارات بيكرينغ معاني ذات دلالة بالنسبة الى الاسرائيليين. فالحوار الاميركي ـ الفلسطيني، هو «مفاوضات» يترتب عليها مواقف تستجيب لرغبات الأطراف، ومن ضمنها «رغبة م.ت.ف. التي تؤكد انها لن تكتفي بأقل من دولة فلسطينية، عاصمتها القدس، ولها علم وجيش» (**المصدر نفسه**).

ان جلّ الاهتمام الاسرائيلي، في مواجهة هجوم السلام الفلسطيني، ليس في الاستجابة لرغبة المجتمع الدولي في السلام، وانما الدخول على خط الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، لاثبات عدم أهلية م.ت.ف. للوفاء بالتزاماتها السلمية. وان عرفات لا يمكن ان يتخلى عن «فكرة الدولة الفلسطينية العلمانية الديمقراطية، وعاصمتها القدس»، ويؤكد على حق تقرير المصير للفلسطينيين، وعلى حقهم بالعودة. وعرفات، الى ذلك، «أجرى تمييزاً واضحاً بين الارهاب، وبين نضال شعب من أجل وجوده ـ ' الانتفاضة ' . وأعلن، في الوقت عينه، عن نبذ الارهاب، وعن استمرار النضال وتصعيده في

اطار الانتفاضة» (دافار، ١٢/١/١٩٨٩). وعلى حد تعبير أحدهم، كان من الاجدى لاسرائيل، في هذا المجال، ان لا تبحث عن الربط بين م.ت.ف. والارهاب، أو التمييز بين م.ت.ف. وبين المنظمات غير التابعة لها، وانما «هل في نيّة اسرائيل، الآن، أو في أي وقت مستقبلاً، اجراء مفاوضات مع م.ت.ف.»، مضيفاً ان التمييز سيكون مقبولاً، اذا فكّر الاسرائيليون في المفاوضات مع م.ت.ف. لكن، مع وجود الرفض المطلق لمبدأ المفاوضات مع المنظمة الفلسطينية، فان «حقيقة ان م.ت.ف. سواء أنبذت، أو لم تنبذ، الارهاب، ليس مهماً» (اهارون ياريف، دافار، ١٦/١/١٩٨٩). وقد جاءت، الآن، لحظة الحقيقة، التي يجب الاعتراف، فيها، بأن م.ت.ف. هي حركة وطنية، تعبّر عن آراء وتطلعات الشعب الفلسطيني أولاً وقبل كل شيء، وهي «ليست تنظيماً ارهابياً. انها حركة سياسية وطنية فلسطينية، يوجد في اطارها، أيضاً، أفرع نفّذت أعمالاً 'ارهابية'، ومن غير الممكن ان نضع، في سلة واحدة، الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف أذرعها التنفيذية، وذلك في السياق ذاته الذي لا نستطيع القول فيه ان الجيش الاسرائيلي وحكومة اسرائيل هما شيء واحد» (شلومو غازيت، دافار، ٦/١/١٩٨٩). واستناداً الى هذا، فاذا ما أرادت اسرائيل التحدث عن حل سياسي مع الفلسطينيين، فانها لن تجد سوى م.ت.ف. للمفاوضات معها، لأسباب أهمها: «اولاً، ان م.ت.ف. هي، اليوم، الهيئة الوحيدة التي تمثّل الفلسطينيين، وهذا ليس جميلاً في نظرنا، ولكنها الحقيقة؛ ثانياً، لقد بدأت المفاوضات مع م.ت.ف. عملياً، في اللحظة التي اعترفت فيها الولايات المتحدة بالتصريحات التي أدلى بها عرفات، ودخلت في حوار معه... وان الولايات المتحدة لم تجر المفاوضات لنسج علاقات مع م.ت.ف. وانما للبحث عن طريق لحل النزاع في منطقتنا. واذا ما استمرينا في التصلّب، فسوف يضعوننا، في نهاية الامر، تجاه حقائق قاطعة» (**المصدر نفسه**).

السلام الفلسطيني مختلف

سأل بعض الاسرائيليين: «هل يمكن مقارنة مبادرة السلام الفلسطينية، العام ١٩٨٨، مع مبادرة السلام المصرية التي أطلقها [أنور] السادات في خطابه بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٧٧، وفي الكنيست الاسرائيلي؟ وما هو الافضل لاسرائيل، سلام فلسطيني ينتج عنه دولة فلسطينية، أم سلام عربي شامل يعطي لاسرائيل شعوراً أفضل في السلام والأمن؟». في هذا الصدد، رأت اوساط اسرائيلية ان «المكان والجمهور» لهما أهمية كبيرة في تقرير درجة الاختلاف والتمايز بين المبادرتين السلميتين. واختيار «المكان والجمهور» ليس صدفة بحدّ ذاتها، وانما يشير الى نظرة أساسية مختلفة الى نوعية السلام الذي رغبه الطرفان في دعواتهما السلمية. فبالنسبة الى السادات، كان السلام «هدفاً بحد ذاته، وهو الهدف الاسمى الذي عمل من أجله، ولذلك طرح [فكرة] الحضور الى القدس ايضاً». أما بالنسبة الى عرفات، فقد كان السلام، وسيبقى، «وسيلة تساعده، حسب اعتقاده، على اقامة دولة فلسطينية». وبينما طرح السادات نسيان الماضي، فقد ذكّر عرفات العالم بتصرفات اسرائيل في الاراضي المحتلة ولبنان. «وعرفات ليس مثل السادات. فهو ليس مستعداً لنسيان 'أخطاء' اسرائيل السابقة. وان أكبر 'خطأ' بالنسبة اليه، هو حقيقة وجود دولة اسرائيل ذاتها، لأن قيامها منع تبلور الحلم الفلسطيني لـ م.ت.ف. أي حلم الدولة الفلسطينية الديمقراطية في كل [فلسطين]» (دان افيدان، دافار، ٣٠/١٢/١٩٨٨). وقد استخدم عرفات عبارة «المسؤولين الاسرائيليين» بدلاً من عبارة «حكومة اسرائيل». وهي عبارة لم يقلها صدفة، لأن اسرائيل ـ حسب فهمه ـ «ليست دولة مثل باقي الدول، وانما هي نتاج اصطناعي. ويوجد لمثل هذا النتاج متعهّد ومسؤول عن وجوده. ونتيجة لطبيعتها، لا يوجد لها، ولا يمكن ان يكون لها، حكومة عادية، لأن مواطني الدولة ليسوا أبناء شعب عادي، وانما هم ـ كما قال [عرفات] ـ أبناء طائفة دينية» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من مبادرة السلام الفلسطينية، فان بعض الاسرائيليين يفضّل السلام العربي الشامل على السلام مع الفلسطينيين. فالسلام مع مصر، أو أية دولة عربية أخرى، مختلف عن السلام مع م.ت.ف. التي «تطالب بدولة متساوية مع اسرائيل في الحقوق والسيادة». وفي اثناء مفاوضات السلام مع مصر، لم تطلب اسرائيل منها التنازل عن جيشها؛ كما انها لن تطلب من أية دولة عربية أخرى تفكيك جيشها الوطني كشرط للسلام. أما بالنسبة الى

م.ت.ف. فان اسرائيل «لن تستطيع ان توافق على تسوية مع الفلسطينيين يكون لهم فيها الحق بالاحتفاظ بجيش في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٨٩). علاوة على ذلك، ان اقامة دولة فلسطينية يعني انسحاب اسرائيل الى حدود الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي حالة عدم تخلّي م.ت.ف. عن ميثاقها وأهدافها المرحلية، فان وضعاً كهذا «سوف يعيدنا... الى ظروف معسكر اوشفيتس، بالطريقة ذاتها التي وصفها أبا ايبن، في وقت من الأوقات، بأنها حدود ضيّقة وحسّاسة» (عوديد يانون، **هآرتس**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

ومهما يكن الامر، يبقى السؤال المطروح على جدول أعمال الحكومة الاسرائيلية الجديدة، هو هل تستطيع هذه الحكومة المحافظة على سياسة «الوضع القائم» كما هو عليه الحال الآن ؟

الحقيقة التي يعرفها الاسرائيليون أكثر من غيرهم، هي ان ارتباطهم بالعالم الغربي، وفي المقدم منه الولايات المتحدة الاميركية، هو ارتباط عضوي ويدخل في صلب الاستراتيجية الاسرائيلية. فكيف تستطيع اسرائيل الوقوف في مواجهة رغبة المجتمع الدولي في احلال السلام لشعوب الشرق الاوسط، الامر الذي قد يعرضها، في حالة التصلب، الى ضغوط اقتصادية وسياسية كبيرة ؟ فالدول المستقلة اقتصادياً تستطيع الصمود في وجه الضغوط، حفاظاً على مكاسبها الاقليمية، والعسكرية؛ لكن ما هو مصير دولة يتوقف مستقبلها على ارتباطها بالأسواق الغربية، وعلى المساعدة الخارجية الاميركية التي وصلت الى أكثر من اربعين مليار دولار، منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن ؟ أي بمعنى، انه بدون استقلال اقتصادي «لا يوجد خيار في البقاء على الخطوط الحالية». وفي المقابل، فان الثمن سيكون غالياً جداً. وعلى حدود العام ١٩٦٧، لا يوجد سلام مضمون، أو استقرار نسبي على الحدود، كما هو الحال اليوم، ويمكن «للاقتصاد الحرّ ان يسهّل علينا الازمة. ولكن القليلين في بلادنا يقبلون بذلك، لأن ثمن أي تغيير اقتصادي شامل بهذه الدرجة مرتفع هو الآخر. واليوم، حيث ينهار مجتمعنا اقتصادياً، والاقتصاد كله يتأرجح، فان هذه الفرصة قد تكون الوحيدة. ولكن الى أن نقبلها، فمن المحتمل ان نكون قد وصلنا الى حدود العام ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**).

وللخروج من هذا المأزق، اقترح بعضهم ان يضع قادة اسرائيل سياسة براغماتية لتسوية شاملة بين اسرائيل وجيرانها العرب، وعدم تقليص خطة السلام الاسرائيلية المتوقعة على موضوع الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ويجب ان تتضمّن الخطة الاسرائيلية «هبة» مناسبة لبعض المطالب الشرعية للدول العربية (خاصة في مسألة مرتفعات الجولان)، حيث يمكن ان تحصل اسرائيل، مقابل ذلك، على «مكافأة عربية ازاء خطوتها الكريمة بالتنازل، باسم التفاهم العربي العام على مناطق معيّنة في [الضفة الفلسطينية]، الحيوية لأمن اسرائيل» (افيدان، **مصدر سبق ذكره**، ١/١/١٩٨٩).

والامر الذي لم يدركه الاسرائيليون، بعد، هو ان التحوّل الايجابي في العواصم الاوروبية تجاه م.ت.ف. يزداد باطراد. وهو لن يبقى في الاطار الاعلامي، كما يتوهّم بعضهم، بل انه مسار سياسي؛ وان حكومة اسرائيلية، حتى لو كان الليكود هو صاحب القرار الحاسم فيها، سوف «تضطر الى الاستنتاج انه بدون م.ت.ف. لا توجد نهاية للانتفاضة، وليست هناك تسوية سياسية» (فولص، **هآرتس**، ٣٠/١٢/١٩٨٨).

اسرائيل والادارة الاميركية الجديدة

في العشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، تسلّمت الادارة الاميركية الجديدة، برئاسة جورج بوش، مسؤولية الحكم في الولايات المتحدة. فما هي السياسات المرتقبة للادارة الجديدة، تجاه الشرق الاوسط، وفي المقدم منها الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني ؟

اذا ما اعتبرنا ان التصريحات الاميركية المؤيدة لاسرائيل هي تقليد اميركي متوارث غداة تسلّم كل ادارة جديدة مسؤولياتها، فالى أي مدى ستكون أزمة الصراع الشرق أوسطي موضع اهتمام الادارة الجديدة، في ظل المتغيرات الكثيرة التي رافقت تسلّم الادارة هذه لمسؤولياتها، وأهمها، بدون شك، بدء الحوار الاميركي - الفلسطيني، والانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، وتشكيل حكومة ائتلافية في اسرائيل ؟

في الظروف القائمة، لا يتوقع معظم الاسرائيليين ان يكون الشرق الاوسط على رأس

جدول أعمال طاقم بوش ـ بيكر. فهو أقل أهمية من مشاكل الشرق والغرب والاشراف على السلاح واميركا الوسطى واعادة جدولة ديون العالم الثالث وانتشار السلاح الكيميائي. ورأى بعضهم انه، في شروط معيّنة من التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، سوف تتغيّر الاعتبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة بخصوص الشرق الاوسط. وعلى ذلك، يحتمل ان تتغير نظرة الولايات المتحدة الى اسرائيل، لأن علاقة واشنطن باسرائيل لم تتحدد على أساس المصالح الاستراتيجية فقط، وانما نتيجة «الالتزامات العميقة ليهود الولايات المتحدة تجاه اسرائيل. وهي نظرة تقليدية وحسّاسة. وضعف الرابطة اليهودية باسرائيل، والاضرار التي يمكن ان تلحق بصورتها الاخلاقية لدى الرأي العام الاميركي، قد تؤدي الى تردّي القيمة الاستراتيجية لاسرائيل، من وجهة نظر الولايات المتحدة» (حنان بار ـ أون، **دافار**، ٢٠/١/١٩٨٩).

واذا كان من الصعب التنبؤ بسياسات الادارة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، فان سياسة ادارة بوش ـ بيكر لن تختلف كثيراً عن الادارات السابقة في تطلعها نحو تحريك مسيرة السلام على قاعدة «تنازلات اقليمية»، كأساس لحل وسط لمختلف أفرقاء النزاع. وسوف يستمر، كذلك، «التعاون العسكري القائم [بين اسرائيل والولايات المتحدة] دون ان يشكّل ذلك أساس السياسات الاميركية في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**). الّا ان المتغيّر الذي قد يدفع ادارة بوش ـ بيكر الى الاهتمام بأزمة الشرق الاوسط، هو تواصل الانتفاضة وتصاعدها؛ ولا يوجد لدى الاسرائيليين أدنى شك في ان الادارة الاميركية سوف تضطر، حتى لو لم تخطط لذلك مسبقاً، الى المبادرة بوضع مسارات سياسية جادة، بهدف «وضع حد للتوتر المستمر في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، على غرار مبادرة جورج شولتس في العام الماضي، بعد قيام [الاعمال المناهضة للاحتلال] في المناطق [المحتلة]» (دان أفيدان، **دافار**، ٢٠/١/١٩٨٩). وفي مثل تلك الظروف، سوف تضع الادارة الاميركية ساسة اسرائيل تجاه سؤال صعب حول استعدادهم للمفاوضات، على «قاعدة الاعتراف بالهوية الوطنية لكل طرف، وحقه في الوجود والأمن والسلام» (د. مايكل دينتس، **هآرتس**، ٣٠/١٢/١٩٨٨).

وفي هذا السياق، نقلت مصادر اسرائيلية من واشنطن ان أوساطاً واسعة في الولايات المتحدة ترى ان الحوار مع م.ت.ف. سوف يدفع عملية السلام. وسيعمل الاميركيون، في المرحلة الاولى، لـ «التأثير على م.ت.ف. كي تسمح لزعماء فلسطينيين في المناطق [المحتلة] غير واضحين في انتمائهم لها، للتحدّث مع الاميركيين والاسرائيليين» (**معاريف**، ٢٠/١/١٩٨٩). وأضافت المصادر نفسها، ان القنصلية الاميركية في القدس شجّعت، في الماضي، مثل هذه الاتصالات، وتقول: «صحيح ان الولايات المتحدة ما زالت لا تعترف بالاعلان عن قيام دولة فلسطينية، لكن الحوار يعني الاعتراف بـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الرئيس، ان لم يكن الوحيد، للشعب الفلسطيني. وهذا اعتراف، أيضاً، بزوال الخيار الاردني». وتابعت المصادر، ان الشعور السائد في الولايات المتحدة هو ان واشنطن «أمسكت بفرصة جديدة يجب عدم تفويتها بسبب أي رفض اسرائيلي» (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

وعلى الرغم من التطمينات العديدة الصادرة عن شخصيات الادارة الاميركية الجديدة، تجاه اسرائيل و«أمنها» و«حقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها»، الّا ان الاسرائيليين يخشون من الطابع «البراغماتي» الذي يميّز طاقم وزارة الخارجية الاميركية. فالبراغماتية تعني نشاطاً دائماً للتلاؤم مع الظروف في المنطقة، وليس التمسّك بمبادىء متصلبة تكوّنت مسبقاً. وان الاشخاص الذين يرسمون سياسات واشنطن الشرق أوسطية، خلال الفترة المقبلة، «يطمحون الى ملاءمة نشاطاتهم وفق ما هو مطلوب، ووفق ما يجرى من احداث في المنطقة. واذا لم يتوقف تدهور العنف في المناطق [المحتلة]، واذا لم تنجح اسرائيل في طرح حلول من تلقاء ذاتها، لن يفقد العقل الاميركي، المهيأ والمدعو، اقتراح حلول من عنده» (**معاريف**، ٢٠/١/١٩٨٩). ومن هذا المنطلق، تأتي الدعوات الاسرائيلية الى طرح مبادرة من «أي نوع»، و«مهما تكن» لالتقاط الانفاس، من جهة، والتصدي لمبادرة السلام الفلسطينية، من الجهة الأخرى. لأن عدم وجود مثل هذه المبادرة ـ حسب أوساط اسرائيلية عليمة ـ «سيلحق الضرر بمصالح اسرائيل

الحيوية». والمسعى الاسرائيلي الأول في هذا الاتجاه، سيكون جس نبض الولايات المتحدة للتوقيع على «مذكرة تفاهم» جديدة، حيث تلتزم واشنطن فيها بما «لا يجب» عمله في اثناء الحوار مع م.ت.ف. مثل عدم العودة عن الوعد الاميركي المقطوع لاسرائيل بأن لا تقام دولة فلسطينية.

ويبدو ان واشنطن ما زالت، حتى هذه المرحلة، على استعداد «لطمأنة اسرائيل، وملاطفتها، بسبب اللطمة التي تلقتها. ولكن من المشكوك فيه ان تستطيع [اسرائيل] الزام [الولايات المتحدة] بقيود دبلوماسية أخرى تخلّصت منها الآن» (شيف، **مصدر سبق ذكره**).

بين السلام والايديولوجيا

وتمشّياً مع الضرورة الاسرائيلية لطرح مبادرة سلام، أعلن أكثر من مسؤول اسرائيلي، مؤخراً، وفي أكثر من مناسبة، عمّا يشبه خطوطاً عامة لتوجهات سياسية غير رسمية لما يمكن ان تكون عليه اقتراحات التسوية الاسرائيلية. والمتوقع ان يبادر رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في اثناء زيارته المرتقبة لواشنطن، في آذار (مارس) المقبل، الى طرح مبادرة سياسية للتسوية في الشرق الاوسط. وفي هذا الاطار، تزداد الدعوات، في اسرائيل ومن يهود الولايات المتحدة، الى التنسيق مع الموقف الاميركي. ولكن يجب على شامير ان لا يتوقع من واشنطن «تأكيداً شاملاً لشعاري امّا [أرض ـ اسرائيل الكاملة] او متسادا، فهذا غير مقبول من الولايات المتحدة» (أ. شفايتسر، **هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٩). وسوف تطلب واشنطن من حكومة اسرائيل ان تساعد في مسار التوضيحات الجارية بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. حول عدد من الافكار «بالنسبة الى الانتخابات في المناطق [المحتلة]، واقتراحات لتهدئة الانتفاضة، وشكل، واطار، وأسلوب، المفاوضات للتسوية في الضفة». وسوف تطلب الادارة الاميركية من شامير، في اثناء زيارته لواشنطن، ان يكون «دقيقاً أكثر من أي وقت مضى في عباراته عن مبادرته السياسية؛ ويمكن ان يتمّ تنسيق مبادرته مع الولايات المتحدة، اذا كانت اقتراحاته خالية من لهجة ومضمون المواجهة» (**المصدر نفسه**).

والسؤال، هل يستطيع شامير الخروج من «الورطة» التي وجد نفسه فيها ؟ وهل يملك قرار الاختيار بين «السلام والايديولوجيا ؟». فاذا فضل السلام، سوف يضطر الى التخلي عن ايديولوجيته المتطرفة؛ واذا فضّل الايديولوجيا ضاع السلام. «انه أكثر سلبية من ان يستطيع المبادرة؛ وهو متصلّب لا يعترف بخطأه. وسوف يأمر موشي ارنس بوضع قليل من مواد التجميل على وجه [اتفاقيتي] كامب ديفيد المجعّد، التي عارضها كلاهما، ويواصل ضرب رؤوسنا جميعاً في الحائط الحديدي، وسنعود، تحت زعامته الى الاحتكاك اللانهائي، بيننا وبين الشعب الفلسطيني. وسننزل الى الاعماق، ونحتمي في غرفة القيادة الاسرائيلية المعزولة، ونستعد للحرب المقبلة» (ابراهام بورغ، **هآرتس**، ١٩٨٩/١/٦). وعلى العكس من الوصف السابق، رأى آخرون ان الصورة لدى الليكود تتبلور بشكل آخر، وعكس الاتجاه المعهود. فقد بدأت تسمع انتقادات، من داخل الليكود، لسياسة رابين القوية في المناطق المحتلة. ووجّه شامير انتقادات الى تصرّفات المستوطنين في منطقة نابلس؛ كما أسمع الجنود المظليين كلاماً قاسياً عن «تقويض القيم». ووجّه أعضاء كنيست من الليكود ادانات الى سياسة رابين. وتحدث موشي ارنس عن الحاجة الى مبادرة سلام «تأخذ بالاعتبار تطلّعات الفلسطينيين». ويعرف كثيرون في الليكود، الآن، انه «بعد ٤٠٠ قتيل و٧٠٠٠ جريح، وعشرات الآلاف من المعتقلين، لا يوجد حل عسكري [ضد الانتفاضة]؛ وقد سمع شامير، بأذنه، مثل هذا الكلام من قادة الجيش الاسرائيلي» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٩/١/٢٠).

م ع

الخطة الاقتصادية الاسرائيلية الجديدة

مرة أخرى يواجه الاقتصاد الاسرائيلي أزمة حادة، اعتبرها البعض مناسبة لتوزيع الاتهامات والقاء مسؤولية الفشل على الآخرين؛ فيما رأى البعض الآخر فيها دليلاً لا يعوزه تأكيد ضرورة التوصل الى حل سلمي لمشاكل اسرائيل السياسية والامنية. وشكّل الوضع، بأكمله، مدخلاً لاجراء تغييرات في مواقع صنع القرار الاقتصادي (تعيين شمعون بيرس وزيراً للمالية بدلاً من موشي نسيم في الحكومة الجديدة) ومنطلقاً لخطة اقتصادية جديدة، لعلها تحمل الترياق للوضع المتأزم.

واذا تركنا الارقام تتحدث عن هذه الازمة، نجد ان التضخم، مثلاً، سجل، مع نهاية العام ١٩٨٨، نسبة ١٨ بالمئة، بتسارع متزايد، خلال الشهور الثلاثة الاخيرة من السنة، رفع هذه النسبة الى ٢٥ بالمئة. وكان التضخم انخفض من ٤٥٠ بالمئة، العام ١٩٨٥، الى ٢٠ بالمئة بعد تنفيذ الخطة الاقتصادية التي جاء بها رئيس الحكومة آنذاك، شمعون بيرس، ووزير ماليته، اسحق موداعي، ثم الى ١٦ بالمئة في بداية تولّي موشي نسيم حقيبة المالية. والملاحظ، هنا، ان الهدف الذي كانت تتطلّع الى تحقيقه خطة بيرس ـ موداعي الاقتصادية (تموز ـ يوليو ١٩٨٥) هو خفض التضخم الى ما دون عشرة بالمئة. الاّ ان هذا لم يتحقق؛ بل وشهدت الشهور الاخيرة من ولاية نسيم الارتفاع المشار اليه آنفاً (اسحق دويتش، **هاتسوفيه**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

ورافق هذا التضخم ارتفاع في مؤشر الاسعار بلغت نسبته ١٧ بالمئة لعام ١٩٨٨، مقابل زيادة بنسبة ١٦ بالمئة خلال العام ١٩٨٧ (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/١٥). أما البطالة، فسجلت ارقامها، خلال الربع الثالث من العام ١٩٨٨، نسبة ٧,٦ بالمئة من القوة العاملة، أي ما يعادل حوالى ١١٨ ألف شخص. وترتفع النسبة بين النساء لتصل الى ٨,٤ بالمئة. وفي حين تتزايد اعداد الباحثين عن عمل بين الاسرائيليين، نجد ان عدد العاملين، من جنوب لبنان، بتصاريح عمل في اسرائيل، يصل الى ١٨٠٥ بالاضافة الى ٣٦٦٢ من العمّال الاجانب الذين يقدر عددهم الحقيقي بأكثر من ذلك بكثير (**هاتسوفيه ـ الملحق الاقتصادي**، ١٩٨٨/١٢/٣٠)، هذا الى جانب العمال من ابناء المناطق المحتلة، والذين تجاوز عددهم مئة ألف عامل، يتوجهون، يومياً، الى العمل داخل اسرائيل. وتشير هذه الارقام الى ظاهرة اساسية في سوق العمالة في اسرائيل، وهي لجوء القطاع الصناعي الى استخدام عمّال من غير الاسرائيليين، على الرغم من تزايد اعداد الباحثين عن عمل، وذلك بسبب ضآلة اجور العمال الاجانب، مقارنة بالاسرائيليين، ورفض هؤلاء (الاسرائيليين) العمل في مناطق بعيدة من مراكز سكنهم، أو في أعمال يدوية مرهقة.

ويحتل النقب مركز الصدارة في معدلات البطالة، حيث تبلغ النسبة هناك ضعف المعدل العام في البلد. وتسجّل منطقة الجليل، أيضاً، معدلات مشابهة، وتعادل ٤٠ بالمئة من مجموع العاطلين عن العمل (**المصدر نفسه**). ومن الواضح ان أزمة البطالة تتخذ، في الواقع، أبعاداً أخطر من ذلك بكثير، عندما نأخذ بعين الاعتبار اعداد المنخرطين في الخدمة العسكرية الالزامية، وأيضاً اعداد النازحين، سنوياً، من اسرائيل. فقد شهدت سنة ١٩٨٨ رقماً قياسياً جديداً في اعداد الهجرة المعاكسة، بلغ ٢١ ألف شخص، بزيادة ٢٠ بالمئة عن السنة السابقة. وتبرز الزيادة بشكل خاص بين أبناء الكيبوتسات ومسرّحي الجيش الذين امضوا ما بين ٣ ـ ٦ سنوات من الخدمة العسكرية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/١٢)، أي بالذات بين صفوف الذين يفترض انهم على درجة عالية من الوعي والالتزام العقائدي. ومن الملاحظ ان مشكلة البطالة تتركز في أوساط الشبيبة من المسرّحين حديثاً من الخدمة العسكرية، بالاضافة الى مدن الاعمار.

وشهد الاقتصاد الاسرائيلي، أيضاً، للمرة الاولى منذ أربع سنوات، انخفاضاً حقيقياً في الانتاج الصناعي، الى جانب غياب أية مؤشرات الى ان هذا الوضع سيتغير خلال العام ١٩٨٩. وكانت تلك هي النتيجة التي توصّل اليها نقاش لجنة المالية التابعة للكنيست، بحضور كل من مدير قسم البحوث في بنك اسرائيل، د. أبا بن ـ بست، ومدير عام وزارة المالية، فكتور مدينا. وأوضح الاخير انه، خلافاً لتوقعات انتعاش الاقتصاد بنسبة اربعة بالمئة، فقد انتهت سنة ١٩٨٨ بدون أي تحسّن اطلاقاً. ويقدّر ان الزيادة في الناتج القومي الاجمالي انحصرت بنسبة واحد بالمئة فقط، مقابل ستة بالمئة في سنة ١٩٨٧، وفي مجال الانتاج الصناعي، كان هناك جمود تام، مقابل زيادة بنسبة ٦,٩ بالمئة في السنة السابقة (المصدر نفسه، ١٤/١٢/١٩٨٨).

وكشف النقاش الدائر داخل هذه اللجنة عن خلافات حادة في وجهات النظر بين المسؤولين الاقتصاديين بشأن مجمل الازمة الاقتصادية ـ مسبباتها وأنجع السبل لمعالجتها. فقد ألقى كل من مدينا وبن ـ بست مسؤولية التراجع في الانتاجية على الزيادة الهائلة في الاجور والانتفاضة في المناطق المحتلة. ولكن هذا التبرير أثار حفيظة عدد من أعضاء اللجنة المالية، لأنه يتجاهل المشاكل الناجمة عن الفائدة المصرفية المرتفعة والجمود المفتعل لسعر صرف العملة. وقال عضو الكنيست دان يتخون (احرار ـ ليكود): «انكم تتحدثون وكأنكم من عالم آخر. منذ سنة ١٩٨٥ يتمّ تطبيق سياسة نقدية خاطئة. ومقارنة بنفقات التمويل، فان نفقات الاجور تصبح ثانوية. ولو كانت لجنة المالية قوية بما فيه الكفاية، لطالبت باقالة حاكم بنك اسرائيل فوراً». وانضم رئيس الصناعيين، دوف لاوطمان، الى منتقدي السياسة النقدية المتبعة منذ العام ١٩٨٥، والتي اعتمدت، أساساً، على تجميد سعر صرف الشيكل مع فائدة حقيقية مرتفعة، وفرض رقابة على الاسعار، وعدم النجاح في خفض التضخم الى المستوى الاوروبي، اضافة الى زيادة كبيرة في الاجور، الامر الذي أساء لعملية الانتاج، وعرقل الانتعاش الاقتصادي (المصدر نفسه).

تأثير الانتفاضة

في خضم الحديث عن الازمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها اسرائيل، كان لا بد من الاشارة الى الدور الهام والمؤثّر الذي لعبته انتفاضة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في زيادة حدّة هذه الازمة. على انه لا بدّ من التنبّه، ودون الانقاص، بأي شكل من الأشكال، من الاهمية المباشرة لحالة الغليان الشعبي العارم والمتواصل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى الاتجاه الملحوظ لدى الكثير من المسؤولين الاسرائيليين لتبرير الازمة الاقتصادية بتسارع الاحداث في المناطق المحتلة، بحيث يبدو، للوهلة الاولى، وكأن تلك المناطق هي التي تحمل عبء الاقتصاد الاسرائيلي على كاهلها. ومن الواضح ان هذا الاتجاه، الى جانب انه يخفي الاخطاء الحقيقية الكامنة في صلب الاقتصاد الاسرائيلي، فهو يوفّر للمسؤولين، في اسرائيل، التفسير الأسهل للأزمة الاقتصادية الراهنة.

في البداية، لا بد من التسجيل ان الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة في المناطق المحتلة ألحقت خسائر بالاقتصاد الاسرائيلي تفوق المليار دولار، أي ما يعادل ١,٥ ـ ٢ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وينظر الاسرائيليون الى القطاع الاقتصادي العربي في المناطق المحتلة على انه قطاع مستهلك للصناعة والزراعة الاسرائيليتين؛ وبالتالي، لا بد من حدوث انخفاض حقيقي في الانتاج الصناعي لاسرائيل بنسبة ٢,٢ ـ ٢,٥ بالمئة خلال العام ١٩٨٨، عندما ينخفض حجم مشتريات عرب المناطق المحتلة من البضائع الاسرائيلية الى نسبة ٣٠ بالمئة عمّا كانت عليه في السنة السابقة. فقد أعلن مدير عام وزارة الصناعة والتجارة، يورام بليزوفسكي، للجنة المالية التابعة للكنيست، ان القيمة الاجمالية لمشتريات عرب المناطق، خلال السنة الاولى من الانتفاضة، بلغت ٢٥٠ مليون دولار فقط من البضائع الاسرائيلية، مقابل ٨٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٧. وتركز الضرر الاساسي في قطاعات معيّنة، مثل النسيج والبلاستيك والاغذية ومواقع البناء، بالاضافة الى الصعوبات في سوق العمل، بسبب عدم استقرار العمالة، واضطرار أصحاب المصانع الى استخدام عمّال يهود أكثر كلفة، بكثير، من العمّال العرب. كما تضرر، أيضاً، القطاع السياحي، حيث انخفضت نسبة أشغال الغرف في بعض الفنادق الاسرائيلية الى الثلث تقريباً

(**المصدر نفسه**، ١٢/٢١/١٩٨٨).

ولم تتخلف شركة «ايغد» للنقل العام عن هذا الاتجاه عندما أشارت الى الاحداث في المناطق المحتلة، كأحد العوامل الرئيسة في الخسائر الضخمة التي تعاني منها، على الرغم من ان تراكم خسائر هذه الشركة، التي بلغت حوالى ١,٢ مليار شيكل، يمتد الى سنوات عدة سابقة (**دافار**، ١/١١/١٩٨٩).

وتنويعاً في نغمة الاضرار الاقتصادية المدمّرة التي سبّبتها الانتفاضة الفلسطينية، جاء حديث مدير عام مجمّع كلال الصناعي، اهرون دفيرت، الذي يعتبر المدير الرقم واحد في القطاع الاقتصادي (**يديعوت احرونوت ـ الملحق الاقتصادي**، ١٢/١٦/١٩٨٨). فقد شدّد، في حديثه، على أهمية السلام، الذي بدونه لا يمكن لاسرائيل ان تحقّق نهوضاً اقتصادياً. وطالب بالتخلّي عن المناطق المحتلة، لأن التمسّك بها سيترك آثاراً مدمرة في الاقتصاد الاسرائيلي؛ واعتبر ان الانسحاب من المناطق المحتلة هو «الجسر الوحيد الممكن بناؤه فوق الهوّة الآخذة في الاتساع بيننا وبين الدول الغربية المتقدمة». من هذا المنطلق، ماذا يعني السلام بالنسبة الى المدير العام لاحدى أكبر الشركات الصناعية الاسرائيلية ؟ انه يعني «ميزانية دفاع أقلّ؛ أيام خدمة أقل لجنود الاحتياط؛ حدود مفتوحة مع الجيران؛ أسواق ضخمة في جميع الدول العربية». وبعبارة أوضح غزو اقتصادي، على أوسع نطاق، يواصل تحقيق ما يهدف اليه الغزو العسكري والسياسي من هيمنة اسرائيلية مطلقة على المنطقة. والعكس تماماً سيحدث في حال غياب السلام وتواصل الانتفاضة، حيث سيؤدي ذلك، أيضاً، الى «اجواء من الكآبة تؤدي الى تعميق الانكماش الاقتصادي، وتدفع الى الخارج العقول الخلّاقة». وخلص دفيرت الى ان السلام ضرورة اقتصادية أكيدة بالنسبة الى اسرائيل؛ وبدونه، فانها لا تستطيع الاستمرار الاّ كدولة معتمدة على المساعدات الاميركية الضخمة. وربمّا تناسى مدير عام شركة كلال ان المساعدات الخارجية الضخمة، سواء الاميركية منها أو الاوروبية، كانت، دائماً، ومنذ السنوات الاولى للدولة العبرية، الدعامة الاساسية لاقتصادها. وبالتالي، فان الاكتفاء بهذا الحدّ من محاولة تبرير الازمة الاقتصادية الراهنة يعطي صورة ناقصة للتركيبة الاقتصادية الاسرائيلية.

وجاء حديث رئيس مجلس ادارة بنك هابوعاليم، عميرام سيفان، في نهاية العام ١٩٨٨، ليلقي بعض الاضواء على الخلفية الحقيقية للأزمة الاقتصادية الحالية (**هاتسوفيه ـ الملحق الاقتصادي**، ١٢/٣٠/١٩٨٨). سجّل سيفان، في حديثه، وجود جمود تامّ في الناتج القومي، وانخفاض في انتاجية الصناعة الاسرائيلية، وزيادة ملحوظة في عدد الشركات التي تواجه صعوبات مالية ضخمة، في القطاعين، العام والخاص، اضافة الى قطاع الكيبوتسات الذي بلغت ديونه الاجمالية ٦,٢ مليارات شيكل؛ هذا بالاضافة الى انخفاض في مستوى الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة. ووجه سيفان اللوم الى سياسة الحكومة السابقة، او بالأحرى غيابها، والتي تمثّلت في مبدأ «اجلس ولا تعمل». وأضاف، ان الامتناع عن أي عمل كان خطأ كبيراً، خاصة في مجال سعر صرف الشيكل، الذي شهد تضخماً، منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ وحتى الآن، بنسبة ٣٥ بالمئة، في حين ان أسعار الاستيراد والتصدير بقيت جامدة على مستواها السابق. وأشار سيفان الى التنافس الحادّ الذي تواجهه الصناعة الاسرائيلية من جانب عدد من الدول الآسيوية والاوروبية، ليس فقط في الاسواق الخارجية، بل حتى في السوق المحلي، ممّا دفع عدداً من المصانع الاسرائيلية الى التصدير بخسارة نسبية تصل الى ٢٠ بالمئة. وأوضح سيفان ان التصدير الاسرائيلي، الذي اعتاد على زيادة سنوية بنسبة ٥ ـ ١٠ بالمئة، انخفض بصورة حقيقية سنة ١٩٨٨، وهذه ظاهرة خطرة، بشكل خاص في اقتصاد يعتمد، أساساً، على التصدير. وهذا ما يفسّر، أيضاً، أهمية المناطق المحتلة كسوق استهلاكية للبضائع الاسرائيلية. وشدّد سيفان على خطورة سياسة الاجور خلال الفترة السابقة، والتي سجلت زيادة حقيقية بنسبة ١١,٦ بالمئة في العام ١٩٨٦، و٧,٨ بالمئة في العام ١٩٨٧، وثمانية بالمئة في العام ١٩٨٨. وهذه النسب، كلها، أكبر من متوسط الزيادة الانتاجية في القطاع الاقتصادي.

والملاحظ ان ظاهرة الانكماش الحالية في

الاقتصاد الاسرائيلي، والتي طالت حتى فرع صناعة الماس وصقله، تأتي في فترة تشهد فائضاً من العملات الاجنبية بحجم حوالى خمسة مليارات دولار، خلافاً للانكماش في سنة ١٩٦٦ الذي نجم عن نقص كبير في العملات الاجنبية، ومثيله سنة ١٩٧٥ الذي جاء في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط. وهذا ما يعزّز رأي القائلين بمسؤولية القرارات الاقتصادية الخاطئة تجاه الازمة الحالية، سواء أجاءت هذه القرارات من القطاع العام أم من القطاع الخاص.

التهافت على الدولار

وسط الاجواء المكدرة هذه والمؤشرات المقلقة لمسار الاقتصاد الاسرائيلي، شهد الربع الاخير من العام ١٩٨٨ تهافتاً من جانب الاسرائيليين على شراء العملات الاجنبية، وخاصة الدولار. وعزّز هذا الاتجاه الشائعات المتلاحقة عن قرب تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية. فقد أعلنت مصادر بنك اسرائيل ان الجمهور الاسرائيلي اشترى حوالى ملياري دولار من فائض العملات الاجنبية لدى اسرائيل. ويشكل هذا المبلغ ثلث مجموع هذا الفائض وحوالى ضعف الهبة السنوية التي تقدّمها الولايات المتحدة الى اسرائيل. والى جانب ذلك، فقد بلغ مجموع ما اشتراه القطاع الخاص من عملات أجنبية، منذ تموز (يوليو) ١٩٨٨، ما قيمته ٣,٣ مليارات شيكل. وفي محاولة لكبح هذا التهافت، رفع بنك اسرائيل معدلات الفائدة حوالى أربعة بالمئة خلال اسبوع واحد من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وذلك من ٢٤,٦ بالمئة الى ٢٨,٤ بالمئة (هآرتس، ١٩٨٨/١٢/١٦). واستمر الارتفاع حتى بلغت الفائدة نسبة ٣٣ بالمئة مع تشكيل الحكومة الجديدة.

ويعكس هذا الاضطراب في سوق العملات الاجنبية خلافات حادة في الرأي بين صانعي القرار الاقتصادي، وتحديداً بين وزير المالية السابق، موشي نسيم، وحاكم بنك اسرائيل، البروفيسور ميخائيل برونو؛ اذ تبيّن من رسائل متبادلة بين الطرفين، في تموز (يوليو) ١٩٨٨، محاولة برونو الدؤوب اقناع وزير المالية بضرورة تخفيض الشيكل آنذاك بنسبة ٦ ـ ٨ بالمئة، وذلك استباقاً لتصاعد أزمة البطالة، ولاحباط الاتجاه نحو شراء العملات الاجنبية مباشرة قبل الانتخابات العامة، وبعدها. الّا ان جهوده هذه انتهت الى فشل تامّ ازاء الرفض المطلق من جانب نسيم، واقتراح الاخير، في المقابل، ربط قيمة الشيكل بالدولار فقط، بدلاً من سلة العملات الاجنبية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١/٦). والمعروف ان عملية ربط الاقتصاد الاسرائيلي بالدولار (الدولرة) كانت بدأت منذ العام ١٩٧٥ مع تنفيذ اسلوب «التخفيض الزاحف»، بمعدل ١ ـ ٢ بالمئة شهرياً على يد وزير المالية آنذاك، يهوشواع رابينوفيتش. وخلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، بلغت عملية ربط الاستثمارات الاسرائيلية بالدولار ذورتها، حين طرح وزير المالية آنذاك، يورام اريدور، خطة الدولرة التامّة، أي ربط الشيكل، بصورة ثابتة ومحددة، بالدولار، وتحديد جميع الاسعار والصفقات بشيكلات مربوطة بالدولار. وأدّى ذلك الى اضطراب شديد ومعارضة جماهيرية دفعت اريدور الى الاستقالة وسحب الخطة.

مع تسلّم زعيم حزب العمل، بيرس، وزارة المالية في حكومة شامير الجديدة (نالت ثقة الكنيست في ١٩٨٨/١٢/٢٢)، والذي اعتبره البعض محاولة من جانب الليكود لحماية وزير المالية السابق، نسيم، من موجة الانتقادات الشديدة الموجهة ضد حاكم بنك اسرائيل، بات احتمال تخفيض العملة الاسرائيلية شبه مؤكد. وتراوحت نسب التخفيض المقترح ما بين ٥ ـ ١٥ بالمئة. ومع ارتفاع وتيرة توقعات التخفيض، ازدادت حمّى شراء العملات الاجنبية الى حد ٢٠٠ مليون دولار في يوم، الامر الذي اضطر بنك اسرائيل، وخلال مشاورات سريعة لم تتعد دقائق معدودة وانحصرت مع وزير المالية، الى تنفيذ تخفيض ضئيل بنسبة خمسة بالمئة على سعر صرف الشيكل ظهر يوم الثلثاء ١٩٨٨/١٢/٢٧، مع التحذير بأنه سيكون هناك المزيد من التخفيضات، اذا تواصل الطلب على العملات الاجنبية (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

هذه الخطوة، التي كانت أول قرار اقتصادي هامّ يتخذه وزير المالية الجديد، والتي استهدفت خفض التضخم الذي بات في اسرائيل يفوق نظيره في الدول الغربية بنسبة كبيرة، جوبهت، منذ اللحظة الاولى، بموجة عنيفة من النقد، باعتبارها خطوة

صغيرة جداً، ومتأخرة جداً. اذ يبدو ان الحديث المتواصل، خلال الفترة الاخيرة، عن قرار خفض العملة المرتقب افقد هذا القرار، لدى اصداره، أي مفعول. فقد احتاط الجمهور الاسرائيلي مسبقاً لهذا القرار، وفقدت الحكومة عنصر المفاجأة، وبلغت المضاربات ضد الاحتياطي من العملات الاجنبية ذروتها، على الرغم من الفائدة المرتفعة التي كان يفترض فيها أن تزيد في كلفة الشيكل الذي يتمّ بواسطته شراء الدولار والعملات الاجنبية؛ وبالتالي، كان لا بد من قرار سريع. وهنا يأتي المأخذ الثاني على قرار التخفيض، من حيث السرعة التي رافقت عملية اصداره واسلوب اتخاذ القرار. فقد تمّ اتخاذه خلال دقائق قليلة واثر اتصال هاتفي بين حاكم بنك اسرائيل ووزير المالية، ولم تشارك في اتخاذه أية جهة اقتصادية كبيرة في البلد. أما قيمة التخفيض، بحد ذاتها، فقد ذكرت مصادر بنك اسرائيل ان أية نسبة اقل من ذلك ما كانت لتكبح المضاربات، في حين أن تخفيضاً بنسبة أكبر كان سيؤدي الى خسائر ملحوظة لدى كثير من الشركات، وبالذات قبل أيام معدودة من اقفال موازناتها السنوية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تبيّن، على الفور، ان خزينة الدولة ستخسر حوالى ٤٠٠ مليون شيكل من واردات الضرائب، بسبب خسائر الشركات نتيجة قرار التخفيض الذي جاء قبل أيام قليلة من نهاية السنة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٨). ووُجّهت الانتقادات، أيضاً، الى التصريحات المتكررة من مصادر بنك اسرائيل بأن هذا التخفيض لن يكون الاخير، في حال استمرت المضاربات وتهريب العملات الاجنبية الى الخارج بواسطة المصدّرين وغيرهم. فقد اعتبر البعض (سيفير بلوتسكر، **المصدر نفسه**) ان «تحذيراً من هذا النوع هو بمثابة دعوة مفتوحة الى المراهنة ضد فائض العملات الاجنبية في البلد. والاسوأ من ذلك، انه مراهنة مضمونة المكسب مسبقاً. لقد عشنا هذه المسرحية من قبل في السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥. كان سعر صرف العملة الاسرائيلية متحركاً، ويتحدد، فقط، على يد ' قوى السوق ' . ونتيجة لذلك، تراكمت التخفيضات والتضخم. والمطلوب، الآن، عدم السماح بالعودة الى تلك الفترة من الفلتان والجموح» (**المصدر نفسه**). واتهم دوف جنحوفسكي، في الصحيفة ذاتها، الحكومة بأنها هي التي سمحت بهذا التهافت على شراء العملات الاجنبية. وبدلاً من السيطرة على هذا التدهور باقفال باب المضاربات، انجرّت الحكومة الى ما يمليه عليها «الشارع»، ونفّذت التخفيض الذي لن تعود ارباحه سوى الى المضاربين، في حين سيدفع اصحاب الاجور الثمن بالكامل.

ردود الفعل على هذه الخطوة، في الوسط الاقتصادي، تراوحت ما بين التحفظ والنقد الشديد. ففي حين استبعد وزير الاقتصاد والتخطيط في الحكومة الجديدة، اسحق موداعي، ان يؤدي هذا التخفيض «الضئيل» الى اطفاء الحريق، اعتبره وزير المالية السابق الوزير بدون حقيبة حالياً، موشي نسيم، انجراراً وراء ما يمليه «الشارع». واتهم الحكومة بالتسبّب في التهافت المحموم على شراء العملات الاجنبية، وذلك من خلال الحديث المتكرر عن احتمالات التخفيض وضرورته (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٨). أما رئيس اتحاد الصناعيين، دوف لاوطمان، فطالب باتخاذ خطوات اقتصادية مكمّلة، لمنع تآكل هذا التخفيض، وذلك بتجميد الاجور والاسعار وفرض المزيد من التخفيض، اذا لزم الامر، بهدف تقليص حجم البطالة واستيعاب المزيد من العمال بأجور أقل كلفة. وقد تعارضت هذه المطالب، معارضة تامة، مع موقف الهستدروت، الذي أعلن سكرتيرها العام، يسرائيل كيسار، ان النقابة لن توافق على أي حسم من الاجور، او محاولة احتساب التخفيض من علاوة الغلاء المرتبطة بمؤشر الاسعار؛ وطالب باعتماد خطة اقتصادية متوازنة لتوزيع العبء بصورة عادلة على جميع الطبقات (**المصدر نفسه**).

هذه المطالبة بخطة اقتصادية متوازنة كانت، أيضاً، الجامع المشترك بين غالبية الاعضاء في الكنيست، الذين، الى جانب ذلك، استقبلوا قرار التخفيض ببرود، واعتبروه غير كاف، لوحده، لمعالجة الازمة الاقتصادية العميقة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

«خطة بيرس»

سرعان ما اتضح ان التخفيض بنسبة خمسة بالمئة لم يمنع المضاربات النقدية، وان احتياطي العملات الاجنبية بلغ «الخط الاحمر» (ثلاثة مليارات دولار، على الرغم من ارتفاع الفائدة

النقدية الى ٤٨ بالمئة). وبالتالي، اوقف بنك اسرائيل التعامل بالعملات الاجنبية عشية العام الجديد (ايتان افريئيل، هآرتس، ٦/١/١٩٨٩). وتركزت الجهود على وضع خطة اقتصادية تتصدى للوضع المتأزم على أكثر من صعيد، وتمهّد للموازنة الجديدة التي سيبدأ العمل بها مع مطلع نيسان (ابريل) المقبل. وكان هناك شبه اجماع بين مختلف القطاعات الاقتصادية، العامة والخاصة، على مطالب عدّة أساسية تشكل الاطار العام للخطة المنشودة، وهي:

- تخفيض الشيكل بنسبة ١٢ ـ ١٥ بالمئة.
- حسم جزء من علاوة غلاء المعيشة المرتبطة بمؤشرات الاسعار، وذلك كتعويض عن تخفيض سعر العملة.
- رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢ ـ ٥ بالمئة.
- تجميد الحد الأدنى للاجور بحوالى ٧٤٠ شيكلاً.
- خفض الانفاق العام، وتقليص موازنة الدفاع بشكل خاص.
- فرض رسوم مقابل جانب من الخدمات الصحية والتعليمية.
- تعديل هيكلية الضرائب.

وبالفعل، جاء الاعلان عن الخطة الاقتصادية الجديدة في اليوم الاول من العام الجديد، خلال مؤتمر صحافي عقده بيرس لهذه الغاية، في مكتبه في وزارة المالية. وكان سبق هذا الاعلان رفع أسعار السلع المدعومة حكومياً، في منتصف الليلة السابقة، بنسب تتراوح ما بين ١٢ ـ ٢٦ بالمئة. وتشمل هذه السلع بعض المواد الغذائية الاساسية والوقود. وجاءت هذه الخطة نتيجة مشاورات مكثفة ومطوّلة مع كبار المسؤولين في وزارة المالية وبنك اسرائيل وعدد من الخبراء الاقتصاديين؛ وحملت ـ حسب تعبير بيرس ـ عنواناً واحداً، هو «الانعاش الاقتصادي». وفي ما يلي بنود هذه الخطة، كما عرضها بيرس في المؤتمر الصحافي (هآرتس، ٢/١/١٩٨٩):

«اولاً: تخفيض العملة بنسبة ثمانية بالمئة، اضافة الى نسبة الخمسة بالمئة التي أُعلن عنها في الاسبوع الماضي. وعملياً، ستصل نسبة التخفيض الى ١٣,٥ بالمئة، وذلك من اجل زيادة ربحية التصدير.

«ثانياً: قد تمّ البدء بتنفيذ ذلك بالفعل، وهو خفض المكوس على البضائع والمواد الخام المستوردة، طبقاً للاتفاقيات مع السوق المشتركة والولايات المتحدة، وذلك بدون أية زيادة على ضريبة الشراء. والمنتظر ان يؤدي ذلك الى خفض الاسعار بنسبة اثنين بالمئة، الامر الذي سيؤدي الى تلطيف اثر تخفيض العملة على الاسعار.

«ثالثاً: وعلى هذا الاساس، سنتوجه، بعد قليل، الى اجتماع الحكومة، ونطلب موافقتها على خفض العجز الحكومي في السنة المالية الحالية، وذلك من خلال ملاءمة أسعار المنتجات المدعومة الى المستوى الذي كانت الحكومة أقرته في بداية السنة المالية. وقد تمّ تنفيذ هذا، بالفعل، هذه الليلة. ولا بد من التأكيد، هنا، ان المتقاعدين، والعائلات كثيرة الاولاد، وذوي الدخل المتدني، سيتم تعويضهم، بالكامل، من خلال تعديل، ومراجعة، مخصصات الضمان الوطني.

«رابعاً: خفض العجز في الموازنة المحلية للسنة المقبلة الى المستوى الذي كان مقترحاً في ميزانية ١٩٨٨/١٩٨٩؛ وبالتالي، يتوجب علينا تقليص نحو مليار شيكل من أساس الموازنة التي عرضها قسم الموازنات في الوزارة... ان الانفاق العام هو السبب الاساسي للتضخم؛ وتقليص هذا الانفاق سيمكّن من توجيه موارد مالية الى الانعاش الاقتصادي، ويقلّل من تدخّل الحكومة في ادارة شؤون القطاع الاقتصادي.

«خامساً: المحافظة على مرونة سعر صرف العملة، من أجل التأهّب، باستمرار، لظروف قد تستوجب تعديلات معيّنة. سيبقى سعر الصرف ثابتاً في خطه، ولكنه سيكون مرناً في تحركاته، وذلك من أجل مساعدة القطاع الانتاجي. وستتولى لجنة مهنية مشتركة، تضمّ ممثلين عن وزارة المالية وبنك اسرائيل، مهمة التشاور بشأن هذه التعديلات.

«سادساً: تقليص الربط التلقائي لمؤشر الاسعار بالنسبة الى المستهلك في سوق المال. لقد كان المقصود، حتى الآن، ولدى التحدث عن

تخفيض هذا الربط، هو علاوة الغلاء لاصحاب الاجور. وللمرة الاولى قرّرنا ان نقلّص هذا الربط بالنسبة الى سندات الدَيْن التي ستطرحها الحكومة في المستقبل... وسيتم التقيّد بجميع الالتزامات السابقة؛ ولكن، من الآن فصاعداً، سوف تتاح الفرصة للمواطن الاسرائيلي لأن يستثمر في الازدهار الصناعي بشروط تنافسية.

«سابعاً: يتمّ تخفيض الفائدة المرتفعة في القطاع الاقتصادي، والتي تسببت في اضرار كبيرة للعديد من المصانع.

«ثامناً: اتخاذ اجراءات لمعالجة مباشرة لمواقع البطالة، وتقديم مساعدات الى المصانع التي تواجه صعوبات، بعد ان تقوم بتقديم مخططات لعلاج حقيقي لهذه الصعوبات...

«تاسعاً: ستنفق استثمارات لتنمية البنية التحتية، وزيادة البحوث والتنمية... حيث انه بدون الاستثمار في البنية التحتية، في السلع والمعدات الحديثة، فاننا لن نحصل على فرصة غزو أسواق جديدة للانتاج الاسرائيلي. وهذا الاستثمار هو، في الواقع، استثمار في المادة الخام الاساسية لدينا: الطاقة البشرية المتفوّقة في الاقتصاد الاسرائيلي».

الى جانب تخفيض العملة، ورفع الاسعار الذي حقق للحكومة وفراً مباشراً بحوالى مئة مليون شيكل، كان من الواضح ان أساس نجاح الخطة الاقتصادية يعتمد على بند تخفيض الانفاق الحكومي. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت خطط لدمج بعض الوزارات: الشرطة مع الداخلية، السياحة مع التجارة والصناعة، الاقتصاد مع المالية، الاديان مع الداخلية، والتخلي عن انشاء وزارة البيئة. كما يفترض الاستغناء عن عشرة بالمئة من الطاقة البشرية العاملة في الوزارات، أي ما يعادل حوالى سبعة آلاف موظف. وأُجريت اتصالات أولية مع سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، من أجل الموافقة على عدم المطالبة بعلاوة غلاء للمستخدمين، طالما كانت الزيادة في مؤشر الاسعار أقل من ثمانية بالمئة في السنة. وتردّد ان كيسار وافق على نسبة سبعة بالمئة فقط (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٨٩).

هذه الاجراءات الجذرية جوبهت، منذ اللحظة الاولى، بمعارضة شديدة من جانب عدد من الوزارات وأوساط الهستدروت، على الرغم من الحملة الاعلامية التي شنّها بيرس لتسويق خطته الاقتصادية وتفاؤله المعلن، في مؤتمره الصحافي، بأن ينخفض التضخم، في نهاية السنة، الى ثمانية بالمئة، ويزداد التصدير بنسبة تسعة بالمئة، وترتفع الانتاجية خمسة بالمئة. وتزعّمت حملة المعارضة وزارة الدفاع، التي أعلن كبار المسؤولين فيها ان التقليص المقترح من المالية، والذي يتضمّن الامتناع عن تغطية النفقات الامنية الاضافية في المناطق المحتلة بقيمة ٤٠٠ مليون شيكل، سيؤدي، ضمن امور أخرى، الى الاستغناء عن ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ مستخدم. وحذّرت مصادر وزارة الدفاع من ان اقتطاع حوالى ٣٠٠ مليون شيكل من الموازنة الامنية سيلحق ضرراً بالغاً بالصناعة العسكرية ومؤسسات البحث والتطوير (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٩). ويذكر ان وزارة الدفاع الاسرائيلية كانت أعدت، قبل الانتخابات الاخيرة، خطة لمدة عشر سنوات تتطلب زيادة سنوية بنسبة ١٥ بالمئة، وذلك بعد ان كانت موازنة الدفاع انخفضت بنسبة ٣٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ من ٣,٢ مليارات دولار الى ٢,٥ مليار دولار. وتدّعي مصادر وزارة الدفاع بأن هذه الزيادة حيوية لرفع كفاءة المعدات والتدريب في الجيش الاسرائيلي، وخاصة في سلاحي الطيران والبحرية (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨٨).

وفي وزارة التربية والتعليم، أيضاً، كانت أجواء المعارضة قوية، خاصة وان المالية تتوقع تخفيض أكثر من ٤٠ مليون شيكل من ميزانية الوزارة. وجاء على لسان وزير التربية والتعليم، اسحق نافون، ان وزارته تعارض رفع رسوم التعليم الجامعي بنسبة ٢٥ بالمئة، وفرض رسوم على دور الحضانة في مدن الاعمار؛ وطالب، في المقابل، بتأمين موارد اضافية لوزارته من فائض ميزانية الاذاعة والتلفزيون، ومن زيادة أسعار الوقود (**هآرتس**، ٤/١/١٩٨٩). كما ترددت أصوات معارضة مماثلة في وزارتي الصحة والداخلية.

وفي النهاية، خرج بيرس خاسراً من «المعركة» المتوقعة مع وزارة الدفاع. وتمّ الاتفاق، بعد مفاوضات مطوّلة بين وزير الدفاع، رابين، واركان وزارته، من جهة، وبين «لجنة الاقتطاعات»

التي ضمّت، الى جانب بيرس، الوزيرين، دافيد ليفي وجاد يعقوبي، من جهة أخرى، على تخفيض ١٢٠ مليون شيكل فقط من وزارة الدفاع، أي مجرد «نقطة في بحر» موازنة الدفاع التي تصل، في مجملها، تسعة مليارات شيكل. ومع هذا، فان التخفيض الحقيقي لن يتجاوز ٢٠ مليون شيكل فقط، حيث سيتمّ احتساب الفارق (مئة مليون شيكل) من مجموع الدعم الذي حوّلته المالية الى وزارة الدفاع، لتغطية النفقات الاضافية في المناطق المحتلة، بسبب الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ٥/١/١٩٨٩).

وفي النهاية، وبعد نقاش استمر أكثر من ١٥ ساعة، اقرّت الحكومة، في ٥/١/١٩٨٩، خطة بيرس الاقتصادية، بأغلبية ١٨ صوتاً ومعارضة الوزيرين، اسحق نافون واريئيل شارون، وتغيّب أربعة وزراء عن التصويت. وتبيّن ممّا عرضه بيرس ان الخفض في عجز الموازنة الذي امكن التوصل اليه (١,١٤ مليار دولار) اعتمد، أساساً، على الضرائب والرسوم الجديدة ورفع الاسعار، دون أي تخفيض يذكر في الانفاق العام، وجاء على النحو التالي:

- خفض الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية بقيمة ٣٢٠ مليون شيكل، الامر الذي يعني زيادة جديدة في الاسعار ورفع كلفة النقل العام بنسبة ٢٠ بالمئة.
- فرض رسوم لزيارة الطبيب بقيمة أربعة شيكلات، بالاضافة الى بيع عدد من المستشفيات للقطاع الخاص.
- فرض رسوم على التعليم الثانوي تتراوح ما بين ١٠٠ ـ ٨٠٠ شيكل حسب دخل الاسرة، وزيادة رسوم التعليم الجامعي بنسبة ٢٥ بالمئة، والغاء التعليم المجّاني في دور الحضانة في مدن الاعمار.
- الغاء الدعم الحكومي للنقل العام تدريجياً.
- ترتفع رسوم الضمان الوطني حسب معدلات الدخل للاشخاص.
- يتمّ تقليص القوة العاملة في الخدمات العامة بنسبة عشرة بالمئة (٢٨٠٠ مستخدم) خلال سنتين (**المصدر نفسه**، ٦/١/١٩٨٩).

وخلال أيام قليلة، شهدت اسرائيل موجة جديدة من الغلاء، حين اضطرت الحكومة الى رفع أسعار السلع الخاضعة للرقابة (حوالى ٢٠٠ مادة) بنسبة تتراوح ما بين ٢ ـ ١١ بالمئة، الامر الذي جدّد المخاوف من موجة تضخم أخرى (**دافار**، ١١/١/١٩٨٩).

وعلى الرغم من معارضة الكتل البرلمانية الصغيرة (راتس، ومبام، وحداش، وشينوي، وهتحياه)، فقد نالت خطة بيرس الاقتصادية موافقة الكنيست بأغلبية ساحقة، في ١٠/١/١٩٨٩. وتركز هجوم المعارضة على فشل الخطة في تنفيذ أي تقليص حقيقي في الانفاق الحكومي واعتبار العبء الاساسي من نصيب الطبقات الفقيرة، وعدم التصدي لمشكلة البطالة (**دافار**، ١١/١/١٩٨٩).

ومن جهته، أعلن يسرائيل كيسار، ان الهستدروت سيخوض صراعات عمل متواصلة مع الحكومة، الى حدّ الاضراب العام، ما لم توافق على منح العمّال علاوة الغلاء المستحقة لهم، حسب مؤشر الاسعار لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ (**هآرتس**، ١٦/١/١٩٨٩).

والواضح، حتى الآن، ان الاتجاه العام لوزير المالية الجديد، وهو، في الوقت عينه، زعيم حزب العمل ـ حزب الأكثرية في الهستدروت أيضاً، يعتمد على تعزيز الاقتصاد الحرّ، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتعزيز اوضاع المنتجين والمصدّرين داخل اسرائيل، وتعويض خسائر الشركات التي ترزح تحت ديون هائلة، ومعظمها تابع للهستدروت، مثل مجمّع كور الصناعي وشركات حفرات عوفديم وسوليل بونيه وصندوق المرضى، وانقاذ قطاع الكيبوتسات من الانهيار الذي يتهدده.

مها بسطامي

حكومة شامير تفوز بثقة الكنيست

بعد مضي ٥١ يوماً على اجراء الانتخابات العامة للكنيست الثاني عشر (١٩٨٨/١١/١)، نجح زعيم الليكود، اسحق شامير، بعد مفاوضات مضنية، تخللتها تقلبات مثيرة في المواقف، في المهمة التي كلفه بها الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، لتشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة. ففي الثاني والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، فازت حكومة شامير بثقة الكنيست الاسرائيلي بأكثرية ٨٤ صوتاً من اصل ١٢٠، ضد ١٩ صوتاً، وامتناع ثلاثة من أعضاء الائتلاف الحكومي عن التصويت. اما باقي الاعضاء، في المعارضة والائتلاف (١٤ عضواً)، فتغيب عن الجلسة، او غادر القاعة قبل بدء التصويت (**دافار**، و**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). وحكومة شامير الجديدة، وهي الثالثة والعشرون في تاريخ الحكومات الاسرائيلية (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٣)، هي أكبر الحكومات الاسرائيلية، من حيث عدد الوزراء ونواب الوزراء. اذ انها تشكلت من ٢٦ وزيراً وما لا يقل عن خمسة نواب وزراء (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٢). لكن عدد الوزراء قد يرتفع الى ٢٨، بعد القرار الذي اتخذ، من حيث المبدأ، باضافة وزيرين آخرين الى الحكومة، واحد عن الليكود وآخر عن المعراخ (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). امّا القاعدة البرلمانية للحكومة، فتستند الى تأييد ٩٥ عضو كنيست ينتمون الى خمس كتل برلمانية على الشكل التالي: ٤٠ (ليكود)؛ ٣٩ (المعراخ ـ العمل)؛ ستة (حركة شاس)؛ خمسة (المفدال)؛ خمسة (اغودات يسرائيل). وقد يرتفع عدد اعضاء كتل الائتلاف الى ٩٧، اذا قررت كتلة ديكل هاتوراه الانضمام، لاحقاً، الى الائتلاف (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٢).

مسار المفاوضات وتقلّباتها

منذ اعلان النتائج الرسمية للانتخابات، كان واضحاً لبعض المراقبين السياسيين، ان الليكود أكثر حرية من المعراخ، بالنسبة الى مدى قدرته على الاستجابة لمطالب الاحزاب الدينية الاصولية. وبالفعل، وبفضل ذلك، تمكن الليكود من الفوز على المعراخ في السباق على كسب تأييد الاحزاب الدينية خلال الاتصالات والمفاوضات التي سبقت، ورافقت، المشاورات التي اجراها الرئيس الاسرائيلي، هرتسوغ، مع ممثلي الكتل البرلمانية في الكنيست الثاني عشر. وبالفعل، فبعد مشاورات ومفاوضات استغرقت قرابة اسبوعين، كلّف هيرتسوغ، بناء على توصيات ممثلي كتل الليكود وكتل المعسكر الديني الاربع واليمين المتطرف الثلاث (٦٥ عضو كنيست)، مرشح الليكود، شامير، بتشكيل الحكومة الجديدة. امّا زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، فحظي بتأييد ٥٥ عضو كنيست ينتمون الى كتل المعراخ والمعسكر الليبرالي ـ اليساري (راتس، ومبام، وشينوي ـ المركز) والكتل ذات الصبغة العربية، مثل حداش و«التقدمية» والحزب العربي الديمقراطي (**هآرتس**، ١٩٨٨/١١/١٥).

ولكن، وكما يتضح من مسار عملية التشكيل، لم يسلّم زعيم حزب العمل بالهزيمة التي لحقت به في الجولة الاولى (فوز شامير بالتكليف). فقد بنى بيرس تكتيكه السياسي، في المفاوضات الائتلافية، لتحقيق امر واحد من اثنين، وذلك استناداً الى عملية حسابية قوامها ان الكتل الصغيرة التي الى يسار المعراخ، بما في ذلك حداش و«التقدمية» والحزب العربي الديمقراطي، تضمن له، سوياً مع كتلة المعراخ، قاعدة برلمانية تستند الى تأييد ٥٥ عضو كنيست. وبالتالي، فاذا تمكن من اجتذاب كتلة واحدة من كتل الاحزاب الدينية الاصولية (اغودات يسرائيل مثلاً)، فبامكانه، آنئذٍ، تشكيل «تكتل مانع» (٦٠ عضو كنيست) يحول دون شامير، وتشكيل حكومة برئاسته. امّا اذا تمكن من اجتذاب كتلتين، فعندها يصبح بامكانه تشكيل حكومة

مصغّرة برئاسته (الافتتاحية، **المصدر نفسه**).

لكن محاولات بيرس هذه لم تتكلل بالنجاح، وان تسببت ـ حسب اعتقاد بعض المراقبين ـ باطالة زمن عملية التشكيل، وبتعزيز قدرة الاحزاب الدينية الاصولية على المساومة و«ابتزاز» التنازلات من الليكود (**المصدر نفسه**). وفي المقابل، فشل شامير، أيضاً، بسبب انفتاح شهية الاحزاب الدينية لابتزاز المزيد من المكاسب، وبسبب التناقضات فيما بينها، في تشكيل الحكومة ضمن المهلة الاولى التي حدّدها له الرئيس هيرتسوغ (٢١ يوماً) وفقاً للقانون الاساسي: الحكومة. ولذا، اضطر الى ان يطلب منه تمديد المهلة لمدة واحد وعشرين يوماً أخرى. ووفقاً للقانون ذاته، منحه الرئيس مهلة أخرى (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١٢/٦).

وازاء تعثّر المفاوضات الائتلافية، اضافة الى تضافر عوامل اخرى (هجوم السلام الفلسطيني، وتعاظم الانتقادات من جانب الجاليات اليهودية لرضوخ الليكود لمطالب الاحزاب الدينية الامر الذي هدّد باحداث شرخ في العلاقات بين اسرائيل ويهود الشتات، والدور الذي لعبه الرئيس هيرتسوغ لناحية مواصلته لمساعيه الهادفة الى تشكيل حكومة موسّعة)، بدا للعديد من المراقبين ان المخرج الوحيد لازمة التشكيل هو في تشكيل حكومة وحدة وطنية موسّعة، يشارك فيها المعراخ الى جانب الليكود وبعض الكتل الاخرى.

وعملياً، فالاتصالات بين الليكود والمعراخ بدأت فوراً بعد قرار التكليف. وقد صدر بعض التصريحات المؤيدة لتشكيل حكومة موسّعة من كلا الجانبين (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١١/١٥). لكن المفاوضات الرسمية بينهما تعثّرت بعد أقل من اسبوع على بدئها، حيث اتخذ مكتب حزب العمل قراراً بتعليق المفاوضات. وتمحورت الخلافات بين الجانبين حول الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة والمناصب الرئيسة التي يطالب بها العمل، وكذلك توزيع الحقائب بين الجانبين، حيث أصرّ شامير على رفض اسناد منصب الخارجية الى بيرس، وعلى رفض فكرة المؤتمر الدولي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١١/٢٣).

وتوالت التقلّبات في المفاوضات الائتلافية بين الليكود والاحزاب الدينية، من جهة، وبين الليكود والمعراخ، من جهة أخرى، حيث لم تتوقف عمليات الاتصال وجسّ النبض، بهدف التقريب بين مواقف الحزبين الكبيرين، على الرغم من تعليق المفاوضات. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، أكثر المتحمسين في العمل لاستئناف المفاوضات بهدف تشكيل حكومة موسّعة يشارك فيها المعراخ. ووجّه رابين انتقادات صريحة الى محاولات بيرس استمالة بعض الاحزاب الدينية، ووصفها بأنها نوع من العبث (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١١/٣٠).

وبعد التمديد لشامير مهلة اخرى، استؤنفت الاتصالات والمفاوضات، رسمياً، بين الليكود والعمل، اثر قرار بهذا الشأن اتخذه مركز حزب العمل بأكثرية كبيرة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٩). وتواصلت المفاوضات بين مد وجزر فيما بين الطرفين، حيث انحصرت الخلافات بينهما في اربع نقاط هي: ١ ـ رئاسة اللجنة المالية في الكنيست، بعد موافقة بيرس على تولّي حقيبة المالية؛ ٢ ـ عدم تسليم المعراخ بالتعهدات التي قدمها الليكود الى الاحزاب الدينية؛ ٣ ـ عدد المستوطنات التي يجب اقامتها؛ ٤ ـ توزيع الحقائب بين الجانبين (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٧).

تحوّل مفاجىء أم مسار محسوب ؟

تباينت آراء المعلّقين حول الاسباب الكامنة وراء التحوّل المفاجىء في المفاوضات بين الليكود والمعراخ الذي أفضى الى التوقيع، بالأحرف الاولى، على الاتفاق الائتلافي بين الجانبين. بوادر التوصل الى اتفاق بدت واضحة عندما تقرّر في الليكود تأجيل التوقيع على الائتلاف مع الاحزاب الدينية الاصولية واحزاب اليمين لمدة ٢٤ ساعة، وذلك من اجل الفسح في المجال للتوصل الى اتفاق مع حزب العمل (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/١٩). التأجيل المفاجىء هذا، أتى بعد أقل من اسبوع من قول شامير: «هذا كافٍ، لقد سئمت المماحكات مع المعراخ. سوف نشكّل حكومة ضيّقة القاعدة» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

بعض المعلّقين عزا هذا التحوّل الى انه لم تكن هناك قناعة لدى شامير بتشكيل حكومة ضيقة القاعدة، مع انه «لوّح بها، كعصا، لحمل المعراخ

على دخول الحكومة» (دوريت غيفن، **عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢١). البعض الآخر رأى ان التنازلات التي قدمها الليكود في القضايا التي كانت عالقة بين الحزبين، دافعها التوجيهات غير القابلة للتأويل التي اعطاها شامير لعضو الكنيست دان ميريدور، للتوصل الى اتفاق مع الوزير موشي شاحل، لاقامة حكومة وحدة وطنية، بأي ثمن (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٠). وبينما اعتبرت صحيفة «عل همشمار» (١٩٨٨/١٢/٢٢)، «ان الحزبين [الليكود والمعراخ] كانا يعتزمان، منذ البداية، العودة الى حكومة الوحدة الوطنية»، فان المعلّق الصحفي مناحيم راهط رأى ان الدافع الاساسي لشامير، في ذلك، كونه لم يكن يملك خياراً فعلياً لاقامة حكومة ضيّقة القاعدة (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). وأوضح راهط وجهة نظره بقوله: «عملياً، كان شامير انجز اتفاقيات مكتوبة مع أربعة احزاب فقط، هي شاس واغودات يسرائيل والمفدال وهتحياه. امّا الاتفاق الذي توصل اليه مع حركة ديكل هاتوراه، ففقد فعاليته قبل ان يجف الحبر الذي كتب به، بسبب معارضة اغودات يسرائيل لمطلب كتلة ديكل هاتوراه بتولّي ادارة شعبة التعليم الديني الاصولي في وزارة الاديان. وهكذا، فدون كتلة ديكل هاتوراه [مقعدان]، فان الليكود، بمقاعده الاربعين، يبقى مستنداً الى تأييد ١٦ عضو كنيست من الكتل الدينية، اضافة الى اعضاء كتلة هتحياه الثلاثة ـ أي ما مجموعه ٥٩ عضو كنيست؛ وبالتالي، كان ينقصه مقعدان. ومنذ الاول من تشرين الثاني (نوفمبر)، ادرك شامير ان من الصعب عليه تأمين هذين المقعدين، لأنه من غير الممكن، تقريباً، الجمع بين الذئب والنعجة سوياً ـ اغودات يسرائيل وديكل هاتوراه. كذلك، لم يكن من السهل عليه الاستجابة لارادة زئيفي [موليدت] ومطالب رفائيل ايتان [تسومت] الانذارية» (**المصدر نفسه**).

واقع الحال هذا، بالنسبة الى امكانات تشكيل حكومة ضيقة القاعدة، كان في صلب اصرار بيرس على عدم التنازل في موضوع رئاسة اللجنة المالية للكنيست، آخر نقطة الخلاف التي بقيت عالقة. فعلى الرغم من الحاح بعض وزراء حزب العمل لابداء مرونة في هذا الموضوع، وفقاً لاقتراح الوزير شاحل، باسناد رئاسة اللجنة الى الليكود، وفي المقابل، ان يتمثّل المعراخ في اللجنة بعضو آخر زيادة على تمثيل الليكود، من اجل التوازن، فقد أصرّ بيرس على ان الليكود سيتنازل، لأنه لا يملك امكان تشكيل حكومة ضيقة. وبالفعل، تنازل الليكود عن مطلبه بشأن رئاسة اللجنة المالية، فأزيل آخر العقبات امام التوصل الى اتفاق ائتلافي (يوسف حاريف، **المصدر نفسه**). أما بقية نقاط الخلاف، فتمّت تسويتها كما سنرى لاحقاً.

في المقابل، كان الجانب السياسي في الاتفاق مع المعراخ هو محور الاهتمام الاساسي لشامير، الذي تمسّك بموقفه الرافض اسناد حقيبة الخارجية الى بيرس، الى جانب الاصرار على تضمين الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة بنداً واضحاً وغير قابل للتأويل بشأن رفض اسرائيل التفاوض مع م.ت.ف. وكذلك التأكيد، في الاتفاق الجديد، على موقف الحكومة السابقة في ان اسرائيل سوف تعارض اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي الاراضي الواقعة بين اسرائيل ونهر الاردن (**المصدر نفسه**).

الاتفاق الائتلافي؛ بلبلة واستنكار

وهكذا، فبينما كانت الاحزاب الدينية واليمينية المرشّحة لتشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة الليكود في انتظار الموعد الذي تأجّل الى مساء الاثنين (١٩٨٨/١٢/١٩) للتوقيع على الاتفاق الائتلافي بينها وبين الليكود، كانت المعلومات التي تسربت من مجرى المفاوضات بين الليكود والمعراخ، تتحدث عن احتمال توصلهما الى اتفاق بشأن تشكيل حكومة موسّعة. وبالفعل، فقد اتضح لزعماء الكتل الدينية، الذين التقاهم شامير مساء ١٩٨٨/١٢/١٩، ان زعيم الليكود يبغي الحفاظ على كل الاحتمالات مفتوحة بانتظار التوقيع النهائي على الاتفاق مع المعراخ (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٠).

في هذا الوقت بالذات، كان الوزير موشي شاحل (العمل) وعضو الكنيست دان ميريدور، يضعان اللمسات الأخيرة على المواضيع التي اقتضت ذلك، بعد الانتهاء من بلورة اهم البنود السياسية في الاتفاق، تمهيداً للتوقيع على الاتفاق بالاحرف الاولى صبيحة اليوم التالي، من جانب كل من شامير وبيرس (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل الحزبية على الاتفاق الائتلافي بين الليكود والمعراخ، اتسمت، عموماً، على صعيد الكتل الدينية، بالبلبلة والاستنكار وتوجيه اتهامات وانتقادات حادة الى الليكود، بدعوى تنكّره للاتفاقات التي كان توصل اليها سابقاً معها. كذلك، برزت معارضة في صفوف الليكود للاتفاق من جانب الوزيرين، اريئيل شارون واسحق موداعي، وبعض أعضاء الليكود في الكنيست (هآرتس، ١٩٨٨/١٢/٢٠). كذلك صدرت انتقادات شديدة اللهجة عن ممثلي المعارضة اليسارية ـ الليبرالية في الكنيست. فعضو الكنيست حاييم اورون (مبام) اعتبر ان الحكومة الجديدة ولدت «جراء خطيئة الخداع والتضليل اللذين مورسا ابّان المعركة الانتخابية، وجراء خطيئة افظع تتمثّل في طمس طابع حزب العمل خلال المفاوضات الائتلافية» (عل همشمار، ١٩٨٨/١٢/٢٠). أما رئيس حركة شينوي ـ المركز عضو الكنيست امنون روبنشتاين، فأعرب عن دهشته لانضمام حزب العمل الى حكومة، خطوطها الاساسية، في موضوع السلام، هي النقيض لمواقف الحزب السياسية. من جهة أخرى، قال عضو الكنيست يوسي ساريد، في رسالة وجّهها الى بيرس: «اذا كان هذا هو ردّك على مبادرة م.ت.ف. والولايات المتحدة، فانني لم أعد اثق بأي كلمة تصدر عنك. أنت، وزميلك اسحق رابين، سوف تُذكران كمن دق المسمار الاخير في نعش حزب العمل. وعملياً، لماذا لا تنضموا الى الليكود ككتلة من كتلة ؟ فاذا كان كل الفارق بينكما يتلخّص في مستوطنتين، او ثلاث مستوطنات أكثر، او أقل، فعندها لا وجود لأي فارق جوهري» (المصدر نفسه). امّا على صعيد الاحزاب اليمينية الصغيرة، فندّد مركز هتحياه بشامير، لتنكره للاتفاق الموقّع مع الحركة. وفي الوقت ذاته، أعربت الحركة عن استنكارها لرضوخ الليكود للفيتو الذي فرضه المعراخ بشأن انضمام الاحزاب اليمينية الى الحكومة. وقالت عضو الكنيست غيئولاه كوهين، بهذا الصدد، انها كانت تفضّل الانضمام الى الحكومة الجديدة والنضال من الداخل، لكن الكتلة لم تتلق أي اقتراح بشأن انضمامها (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢١).

المصادقة على الاتفاق

من ناحية أخرى، كان لا بد من مصادقة مركزي الليكود والعمل على الاتفاق الائتلافي، بما في ذلك الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة، وكذلك على قائمتي وزراء كل منهما، لكي يصبح الاتفاق، الذي وُقّع بالأحرف الاولى، ساري المفعول. ولهذه الغاية، عقد مركز الليكود ومركز العمل اجتماعين منفصلين لمناقشة الاتفاق والمصادقة عليه.

في الليكود، دعي المركز الى الانعقاد بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠، واستمرت المناقشة وعملية التصويت على الاتفاق وقائمة الوزراء حتى الساعات الاولى من فجر ١٩٨٨/١٢/٢١. وقد برزت معارضة للاتفاق تزعمها الوزيران، شارون وموداعي، وعدد آخر من أعضاء الليكود في الكنيست. وألقى شامير بكامل ثقله السياسي لصالح الاتفاق مع العمل، حيث هدّد باعتزال الحياة السياسية، وبالاعتذار عن التكليف، اذا لم يصادق مركز الليكود على الاتفاق (هآرتس، ١٩٨٨/١٢/٢٠). وعدّد شامير، خلال لقائه بوزراء الليكود، وكذلك خلال خطابه الى مركز الليكود، الدوافع والاسباب التي أملت ضرورة التوجه نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية موسّعة مع العمل. «فبعد استعداد الولايات المتحدة لاجراء حوار مع م.ت.ف. اصبح هناك ضرورة [على حد قول شامير] لاقامة حكومة موسّعة، لأن مثل هذه الحكومة فقط لديه فرصة لايقاف التدهور» (المصدر نفسه). وفي خطابه الى مركز الليكود، أشار شامير الى ان اصدقاء اسرائيل في العالم، وفي الولايات المتحدة، يطالبون بوحدة الصف وبالتحدث بصوت واحد. وأضاف شامير: «ان الخطر كبير وشديد؛ [ولذا،] ليس هناك صعوبة في التغلّب عليه سوياً، على الرغم من الخلافات في الرأي. فالخطر يتمثّل في الدولة الفلسطينية. ونحن والعمل ومعظم الجمهور في البلاد نعتبر تلك الدولة خطراً شديداً على وجودنا. ولذا، يتوجب علينا جميعاً ان نوحّد صفوفنا ضد هذا الخطر» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢١). وكشف شامير النقاب عن انه بذل جهوداً جبّارة لتشكيل حكومة مع شركاء الليكود في الكنيست (الاشارة الى الاحزاب الدينية واليمينية). لكنه ـ على حد قوله ـ اصطدم بعراقيل هائلة. «وحتى لو نجح

في تشكيل مثل تلك الحكومة، فما كانت قادرة على الصمود، بسبب تناقضاتها الداخلية». واعتبر شامير ان تشكيل الحكومة الموسّعة هو «واجب الساعة»، وانه يجب بذل كل جهد لرصّ الصفوف والاستجابة لنداء المصلحة القومية (المصدر نفسه).

اضافة الى شامير، ألقى الوزيران دافيد ليفي وموشي ارنس وعضو الكنيست بنيامين بيغن بثقلهم السياسي والتنظيمي، في محاولة للتصدي للمعارضين لتشكيل الحكومة. وقاد حملة المعارضة الوزيران شارون ومودعي، اضافة الى عضوي الكنيست تساحي هنغبي وميخائيل ايتان. وركّز المعارضون هجومهم على نقطتين: الاولى، هي ان الظرف السياسي يتطلب تشكيل حكومة قادرة على الحسم وعلى اتخاذ القرارات المصيرية لمواجهة الاخطار الخارجية؛ والثانية، هي ان تنكّر الليكود للالتزامات التي تعهد بها لشركائه في المعسكر الديني والقومي، سوف تلحق الضرر في المستقبل، حيث انه سوف يفقد مصداقيته لدى حلفائه الطبيعيين (المصدر نفسه).

وبعد الانتهاء من الكلمات، توجه اعضاء المركز الى التصويت على اقتراح رئيس الحكومة بالمصادقة على الاتفاق الائتلافي مع المعراخ وعلى قائمة الوزراء الذين اختارهم شامير لتمثيل الليكود في الحكومة. وتمّت المصادقة على الاقتراح بأكثرية ٧٩٦ صوتاً (٥٥ بالمئة) مقابل ٦٤٢ (٤٥ بالمئة) من مجموع اصوات المشاركين في الاقتراع. واعتبر المراقبون النتيجة انتصاراً كبيراً لشامير، وبخاصة في ضوء مشاركة ١٤٤٠ عضواً فقط من أعضاء المركز، البالغ عددهم ٢٦٠٠ عضو (المصدر نفسه). والى جانب المصادقة على الاتفاق، أقرّ مركز الليكود، أيضاً، قائمة مرشحيه للوزارة الجديدة. وتضمّنت القائمة ثلاثة وزراء جدد، بينما غاب عنها اثنان من الوزراء القدامى. ووفقاً للاتفاق، تشكّلت قائمة الليكود من احد عشر وزيراً، بمن فيهم رئيس الحكومة، على الشكل التالي: اسحق شامير، دافيد ليفي، موشي ارنس، اريئيل شارون، اسحق مودعي، موشي كتساف، جدعون بات، موشي نسيم (قدامى) ورونى ميلو وايهود اولمرت ودان مريدور (جدد). وبالتالي، يكون قد خرج من الوزارة الوزيران ابراهام شارير وحاييم كورفو (المصدر نفسه).

أمّا في جلسة مركز حزب العمل، وان لم يخل الامر من بروز معارضة لحكومة الوحدة الوطنية، الّا ان المصادقة على الاتفاق الائتلافي تمّت بأكثرية كبيرة. فقد أيّد اقتراح الانضمام الى الحكومة، برئاسة شامير، ٣٦١ عضواً، مقابل ١٥٤ عضواً. واذا كانت المصادقة على الاتفاق الائتلافي والمناقشة التي سبقت عملية التصويت، قد اتّسمتا بالهدوء، على حد تعبير المراقبين، فان المصادقة على قائمة مرشحي الحزب للوزارة الجديدة لم تكن كذلك. وتحدث بعض المصادر الصحافية عن «تمرّد نسائي» في صفوف مركز الحزب، بعد ان اتضح ان القائمة لا تتضمّن أية امرأة. كذلك، وُجّهت انتقادات الى كون القائمة اقتصرت على وزيرين جديدين فقط (المصدر نفسه، ١٩٨٨/١٢/٢٢).

وكان ابرز المعارضين لاقتراح الانضمام الى الحكومة الموسّعة، برئاسة شامير، عضو الكنيست حاييم رامون المحسوب على جناح «الحمائم» في الحزب. ففي كلمته، قال رامون ان الحكومة المقترحة هي «حكومة شلل». ووجه رامون انتقادات شديدة الى الوزير شاحل، الذي تولّى وضع صيغة الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة. وقال رامون: «انت، الذي قلت في برنامج الحزب ان الليكود هو الذي نسف السلام، تطالب، الآن، بالجلوس مع شامير في حكومة واحدة». ورداً على تبريرات قيادة الحزب لقرار الانضمام الى الحكومة، برئاسة شامير، قال رامون: «انتم لا تقدمون أي شيء الى شعب اسرائيل، بل تسلبون أعز وأهم شيء ـ الأمل. ففي الوضع الاقتصادي الحالي، لن ننقذ الاقتصاد، بل سنتحطم سوياً معه. ان الحزب غير المؤهل لأن يكون في المعارضة، لن يصل الى السلطة في أي وقت كان» (المصدر نفسه).

في المقابل، عدّد زعيم الحزب، بيرس، موجبات وأسباب الانضمام الى الحكومة بما يلي:

○ مسار السلام. فعلى حد قوله، ان وجود حكومة دينية ـ يمينية كان سيؤدي الى اقامة ٤٠ مستوطنة جديدة، والى تدمير نهائي لأي فرصة لاحلال السلام. وهكذا، فانضمام حزب العمل الى الحكومة، سوف يقود الى فتح حوار سياسي

للتوصل الى تسوية في الشرق الاوسط؛ وبالتالي، الى فك العزلة السياسية التي تحكم الخناق عليها.

○ تمكين رابين من مواصلة سياسته للقضاء على الانتفاضة، من خلال الدمج بين سياسة «اليد القوية»، والمبادرات السياسية. وهذا يحول دون تمكين الليكود من فرض الهدوء بوسائل متطرفة وخطيرة.

○ الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، والمساهمة في اصلاح المسار الاقتصادي، في ضوء حقيقة ان حزب العمل سوف يتولى المسؤولية في وزارة المالية، وبالأخص في مجالات الزراعة والصناعة وتقليص معدلات البطالة.

○ الحفاظ على وحدة الشعب اليهودي، في ضوء الخطر الكامن في احداث شرخ بين صفوفه، جرّاء مطالبة الاحزاب الدينية الاصولية بتعديل قانون العودة.

○ والسبب الاخير انتخابي، حيث ان المشاركة في الحكومة سوف تتيح الفرصة لاحتمال التوصل الى اتفاق بشأن احداث تغيير في النظام الانتخابي ونظام الحكم. وبذلك، نحول، مستقبلاً، دون الابتزاز السياسي الذي تمارسه، حتى الآن، الاحزاب الصغيرة، والدينية منها على وجه التحديد» (**هآرتس ومعاريف**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

وبعد انتهاء المناقشة، طرح بيرس اسماء وزراء حزب العمل الاحد عشر في الحكومة، وتضمّنت القائمة التي اعدّها بيرس وبعض مساعديه، وزيرين جديدين فقط، هما ابراهام كاتس ـ عوز وعوزي برعام. كذلك، خلت القائمة من أي تمثيل للنساء. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستياء الذي أظهره رابين من التشكيلة، حيث غادر القاعة قبل التصويت، في تظاهرة احتجاجية، الاّ ان المركز صادق، في النهاية، على القائمة المقترحة، التي تشكلت على الوجه التالي: شمعون بيرس، اسحق رابين، اسحق نافون، عيزر وايزمان، جاد يعقوبي، حاييم بار ـ ليف، مردخاي غور، يعقوب تسور، موشي شاحل (قدامى) وابراهام كاتس ـ عوز وعوزي برعام (جديدان). وهكذا يكون قد خرج من التشكيلة الوزارية الجديدة كل من الوزيرين اريه نحمكين وشوشانا اربيلي الموزلينو، وكلاهما محسوب على جناح رابين في الحزب (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

الاتفاق، تنظيمياً وسياسياً

يتضمّن الاتفاق الذي قامت على أساسه الحكومة وثيقتين ومذكرة تفاهم سرية بين شامير وبيرس، في ضوء الخلافات وسوء التفاهم الذي ساد العلاقات بينهما خلال ولاية الحكومة السابقة. الوثيقة الاولى تتناول الجوانب التنظيمية في الاتفاق، التي تحدد العلاقات وموازين القوى بين الحزبين الكبيرين وأساليب ونظم العمل المشتركة في اطار الحكومة والكنيست، اضافة الى فصل ثالث يتضمّن العديد من المبادىء والاحكام العامة. أما الوثيقة الثانية، فتتعلق بالخطوط الأساسية لسياسة الحكومة في السنوات الاربع المقبلة. وهناك ملحق مرفق بهذه الوثيقة يتألف من ست فقرات، تتناول سياسة الحكومة الاستيطانية ومشاريعها الاستيطانية للسنة الاولى من عمر الحكومة وللسنوات الثلاث التالية؛ اضافة الى كيفية تطوير ما هو قائم من المستوطنات (**عل همشمار**، ٢٣/١٢/١٩٨٨ و**هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٨٨).

وفي ما يلي بنود مختارة، وفقاً لأهميتها، من نصوص الاتفاق الائتلافي، في جانبيه، التنظيمي والسياسي (**المصدر نفسه**).

١ ـ في الجانب التنظيمي؛ الحكومة

١ ـ يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية (في ما يلي: الحكومة) تشترك فيها كتلتا الليكود والمعراخ، وكتل اخرى تختار الانضمام الى الائتلاف طبقاً لهذا الاتفاق.

٢ ـ يتمّ تشكيل الحكومة وفق المبادىء التالية: المساواة في عدد الوزارات والوزراء بين الليكود والمعراخ.

٣ ـ تعمل الحكومة ووزراؤها وفق الخطوط الاساسية المرفقة بهذا الاتفاق، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، وطبقاً لقرارات الحكومة.

٤ ـ يتولّى رئاسة الحكومة السيد اسحق شامير، بينما يكون السيد شمعون بيرس قائماً بأعمال رئيس الحكومة.

(...)

٦ ـ يخدم في الحكومة ستة وعشرون وزيراً (هناك اتفاق مبدئي لاحق بزيادة العدد الى ٢٨).

(...)

٨ ـ يتمّ تشكيل لجنة وزارية دائمة تسمى «مجلس الوزراء المصغّر»، تتألف من اثني عشر عضواً، نصفهم من الليكود ونصفهم الآخر من المعراخ.

(...)

١٢ ـ تشكّل لجنة مشتركة متساوية الاعضاء (ليكود ـ معراخ) للبحث في تغيير نظام الحكم، ونظام الانتخابات، وتعديل قوانين الانتخابات. يتولى رئاسة اللجنة مندوب من المعراخ. ولا يتمّ تغيير نظام الحكم ونظام الانتخابات، ولا تعديل قوانين الانتخابات، الّا بموافقة الطرفين. وفي حال عدم توصّل الطرفين الى اتفاق في غضون عام، يكون لكل طرف الحق في عرض مشروع قانون على الكنيست، بالشكل الذي يستصوبه.

(...)

١٩ ـ (أ) يكون رئيس لجنة المالية عضو كنيست من كتلة المعراخ، ويكون نائبه عضو كنيست من الليكود...

(ب) يكون رئيس لجنة الخارجية والامن عضو كنيست من كتلة الليكود، ويكون نائبه من كتلة المعراخ...

٢٠ ـ يتمّ الحفاظ على مبدأ الاستمرارية في قرارات الحكومة.

(...)

٢٢ ـ في حال أعرب الكنيست عن حجب الثقة عن الحكومة، لا تقوم حكومة أخرى بدلاً منها. ويقوم الطرفان، في خلال سبعة أيام من الاعراب عن حجب الثقة، بتقديم مشروع قانون لحل الكنيست، ولاجراء انتخابات جديدة، في فترة لا تتجاوز مئة يوم من يوم مصادقة الكنيست على القانون. ويعمل الطرفان على ضمان أغلبية لتمرير هذا القانون والقوانين المصاحبة له، في فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً من موعد طرح القانون على الكنيست. ويعمل الطرفان على ارساء هذا الامر في تشريع مناسب.

٢ ـ في الجانب التنظيمي؛ الكنيست

ادارة الائتلاف

١ ـ لا تتخذ ادارة الائتلاف قراراً في أي موضوع يعرض على الكنيست، او احدى لجانه، اذا عارضته احدى الكتلتين (المعراخ أو الليكود).

٢ ـ يكون في ادارة الائتلاف ستة أعضاء لكتلة الليكود وستة لكتلة المعراخ، وكذلك عضو واحد لكل كتلة تشترك في الائتلاف. وخلال العامين الاولين يكون ممثّل الليكود رئيساً لادارة الائتلاف، وممثّل المعراخ نائباً له. وفي العامين التاليين، يكون ممثل المعراخ رئيساً لادارة الائتلاف، وممثل الليكود نائباً له. ويتمّ في جلسات ادارة الائتلاف تسجيل ما تمّ التوصل اليه من اتفاقات. ويقوم رئيس الادارة بنقل ذلك الى رئيسي كتلتي الائتلاف.

٣ ـ عام

١ ـ انضمام احزاب أخرى الى الائتلاف و/أو انضمام ممثليها الى الحكومة بعد ان حظيت بثقة الكنيست، يتمّ بشكل مشترك ومن خلال موافقة متبادلة لطرفي هذا الاتفاق.

٢ ـ يتمّ ضمان الحفاظ على الوضع الراهن في الشؤون الدينية، وتمنح حرية تقديم مشاريع قوانين خاصة في هذه الشؤون. ويتمّ تحديد موعد طرح هذه المشاريع، اذا طرحت، للنقاش في الكنيست، وشكل التصويت عليها، من خلال التشاور بين رئيس الحكومة والقائم بأعماله.

٣ ـ يتمّ الحفاظ، بشكل واقعي، على مستوى المخططات للتعليم الرسمي، والرسمي ـ الديني، والمدارس ومؤسسات التعليم العالي واليشوفات [المدارس الدينية] بمختلف انواعها، ومشاريع تعليم التوراة والمشاريع التربوية والثقافية. وتتمّ الحيلولة دون الحاق الظلم باحد تيارات التعليم. واذا حدث تقليص في الميزانية، فسوف يكون تناسبياً.

(...)

٥ ـ الالتزامات المالية التي تعهد بها الليكود لاحزاب أخرى، احيط المعراخ بها علماً، وسوف يكون قرار تنفيذها وفقاً للقدرة الاقتصادية

وبناء على ميزانية الدولة، حسبما يتمّ اقرارها.

٦ ـ أي اتفاق بين احد طرفي هذا الاتفاق وكتلة أخرى لا يعتبر ملزماً للطرف الثاني.

أما الوثيقة الثانية في الاتفاق الائتلافي (الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة) فتتضمّن بنوداً تحدد فيها الحكومة مبادىء سياستها العامة وأهدافها في مجال السياسة الخارجية والامنية، وكذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من مجالات نشاطات الحكومة. وهذه أهم البنود التي نصّت عليها تلك الوثيقة:

(...)

٢ ـ الاهداف السياسية الرئيسة للحكومة في هذه الفترة هي: مواصلة عملية السلام في المنطقة وتوسيعها، وتعزيز السلام مع مصر، وتأمين سلامة المستوطنات الشمالية.

(...)

٤ ـ ستكون السياسة الخارجية والأمنية لاسرائيل موجهة الى ضمان استقلال الدولة وتعزيز أمنها وتأسيس السلام مع جاراتها.

٥ ـ ستحرص الحكومة على زيادة قوة الجيش الاسرائيلي، وقدرته الرادعة، وقدرته على الصمود في مواجهة أي تهديد عسكري؛ وستعمل الحكومة، بحزم، ضد الارهاب، أياً كان مصدره. وسيواصل الجيش الاسرائيلي، وقوات الامن الاخرى، العمل على تأمين سلامة كل المواطنين؛ كما ستعمل، بحزم، على وقف الاضطرابات والحؤول دون حدوث العنف، وعلى اعادة النظام الى نصابه.

٦ ـ القدس، الكاملة، عاصمة اسرائيل الابدية، هي مدينة واحدة تحت سيادة اسرائيل، وغير قابلة للتقسيم، وسيتم، دوماً، لكل ابناء الاديان، ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة لهم، وحرية العبادة.

(...)

٨ ـ ستعمل الحكومة على دفع وتعزيز العلاقات المتبادلة مع مصر، وفقاً لمعاهدة السلام. وستدعو الحكومة مصر الى تنفيذ دورها في معاهدة السلام مع اسرائيل، والى اعطاء المعاهدة مغزى ومضموناً، حسبما يتضح من روح المعاهدة ومن نوايا الاطراف الموقّعة عليها.

٩ ـ ستعمل الحكومة على مواصلة عملية السلام، طبقاً لاطار السلام في الشرق الاوسط، الذي تمّ الاتفاق عليه في كامب ديفيد، وستعمل على استئناف المفاوضات لتأسيس الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة.

١٠ ـ ستدعو اسرائيل الاردن الى بدء مفاوضات سلام، لفتح صفحة جديدة في المنطقة من اجل ازدهارها ورخائها. وستبحث اسرائيل في اقتراحات للتفاوض.

١١ ـ سيشارك عرب «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة في تحديد مستقبلهم، حسبما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد، وستقوم اسرائيل بتشجيع ممثلين من عرب «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، على المشاركة في عملية السلام.

١٢ ـ ستعارض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة، وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل ونهر الاردن.

١٣ ـ لن تتفاوض اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

١٤ ـ خلال فترة ولاية حكومة الوحدة، لن يطرأ تغيير على السيادة في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، الّا بموافقة الليكود والمعراخ.

١٥ ـ (أ) سيتم ضمان الحفاظ على وجود المستوطنات التي أقامتها حكومات اسرائيل، وتطويرها، وسيتمّ، في ملحق مرفق (الفقرات د هـ و)، تفصيل مواضيع مختلفة، سيتفق على وجوب تنفيذها، من بين سائر المواضيع، في هذا الاطار.

(ب) ستقام، في غضون عام، خمس الى ثمان مستوطنات (اسماؤها مفصلة في الملحق المرفق، الفقرة أ).

(ج) المستوطنات الوارد تفصيلها في الملحق المرفق (الفقرتان ب، ج) سوف تقام في السنوات التالية، في مواعيد يتمّ تحديدها في اتفاق بين رئيس الحكومة والقائم بأعماله، قبل نهاية السنة الاولى

من عمر الحكومة.

أمـا في المجـال الاقتصـادي ـ الاجتمـاعي، فسوف تعمل الحكومة على:

(...)

١٧ ـ (أ) تقليص التبعية الاقتصادية للدولة، من طريق تخفيض العجـز في ميـزان المـدفوعات، وزيادة الصادرات وتقليص الواردات. (ب) الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واجراء تخفيض اضافي في معدل التضخّم. (ج) استئناف النمو الاقتصادي من خلال الحفاظ على عمالة كاملة. (د) تغيير بنية الاقـتـصـاد، من طريق زيـادة افـرع الانتـاج والصـادرات على أسـاس المنـافسة، وتقليص دور القـطاع العـام، والتقليـل من تدخّـل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

الى جانب هذا الاتفـاق، بشقيـه، ذكر بعض المصادر الصحافية ان هناك مذكرة تفاهم بين رئيس الحكومة والقائم بأعماله، تمّت صياغتها بالنظر الى وجود نقاط اختلاف عديدة بينهما، وذلك لتلافي تكرار التـوتّـر في العـلاقات بينهما، الذي ميّز فترة ولاية الحكـومـة السـابقة. وينص البند الاول في مذكرة التفاهم على ان القرارات المتعلّقة بمواضيع سياسية وأمنية أساسية، سواء أعلنية كانت أم سرية، لا يتم اتخاذها الاّ بموافقة رئيس الحكومة والقائم بأعماله. وينص البنـد الثـاني على ان المناقشات التمهيدية لدى رئيس الحكـومـة، توطئـة لاتخـاذ قرارات في الحكومة او في مجلس الوزراء المصغّر السياسي ـ الامني، بشـأن مواضيـع رئيسـة في المجـالات السيـاسية والامنية، يجب ان تتمّ بحضور القائم بأعمال رئيس الحكومة. وينص البند الثالث على ان كل معلومـة سيـاسيـة ـ أمنيـة ـ استخباراتية ـ استـراتيجيـة يتلقـاها رئيس الحكومة بشكل جادّ وكتابي، ينبغي ان تسلّم، في الوقت ذاته، الى القائم بأعـمـاله. كذلك، فالمعلومـات الشفهيـة، في هذه المواضيع، التي يطلع عليها رئيس الحكومة، ينبغي ايصالها، من حين الى آخر، الى علم القائم بأعماله. وينص البند الاخير في مذكرة التفاهم على انه ينبغي على رئيس الحكـومـة، ووزيـر الخارجية [هكذا في النص، لكن يبـدو ان المقصـود وزير المالية ـ أي بيرس] اللذيـن يجتمعـان مع رؤسـاء الدول، او مع شخصيـات أخـرى رفيعـة المستوى من دول أجنبية، ان يقدم كل منهما الى الآخر تقريراً كاملاً عن تلك المحادثات (**هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٨٨).

التشكيلة الحكومية

على أسـاس هذا الاتفـاق، بشقيه التنظيمي والسيـاسي، تمّ تشكيـل حكـومـة الوحدة الوطنية الموسّعة، برئاسة شامير، من الليكود والمعراخ، مع الاحتفاظ ببعض الحقائب والمناصب للكتل الدينية الراغبـة في الانضمام الى الائتلاف. وازاء تصميم الليكود والمعراخ على المثول أمام الكنيست في اليوم ذاته الذي تمّ التوقيع فيه بشكل نهائي على الاتفاق الائتـلافي، سارعت كتـل المفدال وشاس واغودات يسرائيـل الى اعـلان موافقتهـا على المشـاركـة في الحكومة الجديدة. وتبعاً لذلك، حصلت شاس على حقيبتـين في الوزارة الجـديـدة، همـا الداخليـة والاستيعـاب. أمّـا المفـدال، فتمثـل في الحكـومة بوزيـرين، احدهما بدون حقيبة، على ان يصار الى تسمية مرشحيه لاحقاً بعد اتخاذ قرار بهذا الشأن في مركز الحزب. أمّا اغودات يسرائيل، فلم تمثّل في الحكـومـة، على الرغم من مشاركتها في الائتلاف. وخصّص لها منصبا نائب وزير؛ الأول مسؤول عن ادارة حقيبة العمل والرخاء الاجتماعي التي احتفظ بهـا شامير؛ والثاني نائب وزير في وزارة الاقتصاد والتخـطيط، مسؤول عن موضوع الشقق للايجار (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٨). الى ذلك، أُدخل بعض التعـديـلات على الاتفـاق الائتـلافي، وكذلك بالنسبـة الى توزيـع الحقائب. فقد تقرر، صبيحة مثول الحكومة في الكنيست، توسيع الطاقم الوزاري المختص ببحث المبـادرات السيـاسيـة من أربعة أعضاء الى ستة، حيث اضيف اليه كل من دافيد ليفي واسحق نافـون، اضـافـة الى شامير وبيرس ورابـين وارنس. امّـا على صعيـد توزيع الحقائب، فكانت صيغتها النهائية على الشكل التالي: اسحق شامـير، رئيسـاً للحكـومـة وزيـراً للعمـل والرخاء الاجتماعي (ليكود)؛ شمعون بيرس، قائماً بأعمال رئيس الحكومة وزيراً للمالية (العمل)؛ دافيد ليفي، نائبـاً أول لرئيس الحكـومة وزيراً للاسكان والبناء وقائماً بأعمال رئيس الحكومة، في حالة غياب رئيس الحكـومـة والقائم بأعماله (ليكود)؛ اسحق رابين، وزيـراً للدفـاع (العـمـل)؛ موشي ارنس، وزيـراً

للخارجية (ليكود)؛ اسحق نافون، نائباً لرئيس الحكومة وزيراً للتعليم (العمل)؛ جاد يعقوبي، وزيراً للاتصالات (العمل)؛ اسحق موداعي، وزيراً للاقتصاد والتخطيط (ليكود)؛ اريئيل شارون، وزيراً للاقتصاد والتجارة (ليكود)؛ جدعون بات، وزيراً للسياحة (ليكود)؛ يعقوب تسور، وزيراً للصحة (العمل)؛ ابراهام كاتس ـ عوز، وزيراً للزراعة (العمل)؛ ايهود اولمرت، وزيراً بدون حقيبة مسؤولاً عن شؤون الاقليات (ليكود)؛ روني ميلو، وزيراً لحماية البيئة (ليكود)؛ موشي كتساف، وزيراً للمواصلات (ليكود)؛ مردخاي غور، وزيراً بدون حقيبة (العمل)؛ عيزر وايزمان، وزيراً للعلوم والانماء (العمل)؛ دان ميريدور، وزيراً للعدل (ليكود)؛ موشي نسيم، وزيراً بدون حقيبة (ليكود)؛ رافي ادري، وزيراً بدون حقيبة (العمل)؛ حاييم بار ـ ليف، وزيراً للشرطة (العمل)؛ موشي شاحل، وزيراً للطاقة والانشاءات (العمل)؛ اريه درعي، وزيراً للداخلية (شاس)؛ اسحق بيرس، وزيراً بدون حقيبة (شاس)؛ زفولون هامر، وزيراً للاديان (المفدال)؛ افنير شاكي، وزيراً بدون حقيبة (المفدال) (**دافار**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

وقد التحق وزيرا المفدال بالحكومة الجديدة، بعد فوزهما في المنافسة التي أُجريت في مكتب الحزب (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٦). وحصل تغيير في قائمة حزب العمل الوزارية، في اعقاب اصرار عوزي برعام على عدم المشاركة في الحكومة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/١٢)، وهكذا حلّ محله الوزير رافي ادري، الذي كان يليه في قائمة مرشحي الحزب للوزارة.

بعد الانتهاء من عملية التشكيل والفوز بالثقة، بدأت كتل الائتلاف في عملية اختيار مرشحيها لرئاسة لجان الكنيست وعضويتها. وذكرت المصادر الصحافية، في هذا الشأن، انه، في أعقاب تأجيل المصادقة على ضمّ وزيرين آخرين الى الحكومة، واحد عن الليكود (الياهو بن اليسار) وواحد عن المعراخ (اورا نمير)، أعلن بن اليسار عن ترشيح نفسه لرئاسة لجنة الخارجية والأمن، المخصصة، وفقاً للاتفاق الائتلافي، لكتلة الليكود. وذكرت المصادر ذاتها، ان رئيس الحكومة شامير كان وعد الوزير السابق، حاييم كورفو، برئاسة تلك اللجنة. وحاولت أوساط مقرّبة من رئيس مكتب رئيس الحكومة ثني بن اليسار عن ترشيح نفسه لمنصب لجنة الخارجية والأمن، لكنه رفض الاستجابة لذلك. وقال بن اليسار، في هذا الصدد: «نظراً الى ان رئيس الحكومة غير قادر، الآن، على تعييني وزيراً، فاني عازم على خوض المنافسة لرئاسة لجنة الخارجية والأمن. ومن الواضح انه في اللحظة التي يصادق فيها على تعييني وزيراً، فاني سوف استقيل من رئاسة اللجنة» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٣).

في المقابل، انتخبت كتلة حزب العمل في الكنيست عضو الكنيست ميخا حاريش لرئاسة اللجنة المالية التابعة للكنيست. كذلك، انتخبت الكتلة بقية مرشحيها لرئاسة لجان الكنيست الاخرى، المخصصة لحزب العمل، على أساس بقاء توزيع رئاسة اللجان بين الحزبين الكبيرين على الحال ذاته الذي كان قائماً في الكنيست السابق. اضافة الى ذلك، انتخبت الكتلة مرشحيها لعضوية اللجان المختلفة (**المصدر نفسه**). لكن تشكيل اللجان وانتخاب رؤسائها ما زال معلّقاً، بسبب الخلافات بين المعراخ والليكود على الموضوع (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/١٠).

هاني العبدالله

انتخابات مشروطة و«دولة» للمستوطنين

لا تزال فكرة اجراء انتخابات، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، تثير جدلاً وردود فعل وتفاعلات في الوسطين السياسيين، الاسرائيلي والفلسطيني، على حد سواء. وفيما يستمر الرفض الفلسطيني لهذه الفكرة، تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحثها عن وسيلة يمكن، من خلالها، «تبليع» سكان الضفة والقطاع هذا المشروع وتسويقه بالسرعة الممكنة، باعتباره مدخل جميع الحلول الاسرائيلية الراهنة، التي تبدأ بالانتخابات وتلتقي عند الحكم الذاتي الاداري، أو الموسّع. وجاء اطلاق سراح رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، ليزيد الامور اثارة، بسبب التحليلات والتوقعات الكثيرة التي ربطت بين خروج الحسيني من سجنه، في «كفار يونا»، وبين الانتخابات، خصوصاً وان اوساطاً اسرائيلية عدة وصفته برجل م.ت.ف. الأول، في المناطق المحتلة، والشخصية الابرز الذي يمكن ان يكون لموقفه من الانتخابات تأثيراً كبيراً في فشل، او انجاح، اجرائها في الظروف الحالية. ووسط هذا «الضجيج» السياسي تحرّك زعماء المستوطنين اليهود، في الضفة الفلسطينية، للضغط على الحكومة الاسرائيلية لاتخاذ خطوات من شأنها وضع حد للانتفاضة الفلسطينية؛ واعرب هؤلاء عن عزمهم على اقامة دولة خاصة بهم في مناطق استيطانهم.

انتخابات وشروط

لم تبدأ قصة الانتخابات، في واقع الامر، مع اطلاق سراح الحسيني بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩، ولا مع ما أُشيع، من قبل، عن لقاءات تمّت بينه وبين منسّق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، وهي اللقاءات التي لم يعلّق عليها الحسيني، سلباً أو ايجاباً. فموضوع الانتخابات يعود الى سنوات؛ لكن ما أُثير من ضجة حوله بدأ، فعلياً، في أعقاب الحديث الذي أدلى به رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، لصحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية (١٩٨٨/١٢/٢٣)، وجاء في وقت اطلقت القيادات الاسرائيلية صيغاً متعددة لمقترحات حلول مؤقتة وراهنة للصراع الجاري في المناطق المحتلة. فقد تحدث فريج عن هدنة لمدة عام يُتفق بشأنها بين اسرائيل والفلسطينيين، وتتمّ باشراف دولي، تُجرى بعدها انتخابات بلدية، ويتمّ انسحاب الجيش الاسرائيلي من الضفة والقطاع. واشترط فريج اطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين دون محاكمة؛ والغاء قرارات الابعاد؛ واعادة فتح الجامعات المغلقة منذ شهور طويلة؛ وايقاف عمليات هدم البيوت. وشرح فريج ما يقصده بالهدنة بأنها اتفاقية يجرى توقيعها من قبل الحكومة الاسرائيلية ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لتكون «هدنة مشرّفة... تمثّل نصراً معنوياً كبيراً [للفلسطينيين]» (مارڤا دنسكي، «رئيس البلدية فريج يقترح هدنة» **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). لكن فريج سرعان ما تراجع عن هذا الطرح بأكمله، بعدما شعر بمعارضة م.ت.ف. القوية له، موضحاً انه اقترح ذلك بحسن نيّة، وان القرار النهائي، في هذا الشأن، لا يعود اليه هو، وانما «الى ممثلنا الروحي والشرعي م.ت.ف. [التي] من شأنها اتخاذ القرار... فأنا احترم، بالكامل، قرار م.ت.ف. القائل بأن الوقت غير ملائم لطرح مثل هذه المقترحات» (**المصدر نفسه**، الطبعة الدولية، ١٩٨٩/١/١٤).

جاءت تصريحات فريج، التي تضمّنت مقترحاته آنفة الذكر، في أعقاب تزايد الاحاديث عن لقاءات تمّت بين مسؤولين اسرائيليين وشخصيات فلسطينية. من بين هذه اللقاءات، لقاء تمّ بين الحسيني وغورن. وربطت الاوساط الاسرائيلية بين هذا اللقاء وغيره واحتمالات اجراء انتخابات في الضفة والقطاع.

فقد أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق

رابين، في اجتماع الحكومة الاسبوعي، الذي عقد بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩، انه، وكذلك مسؤولون في «الادارة المدنية»، في الضفة، وقادة عسكريون، تحدثوا الى عرب من مختلف القطاعات في المناطق المحتلة. ووصف رابين المحادثات بأنها كانت «حيوية» لتوضيح الاهتمام الاسرائيلي بسكان المناطق المحتلة ولمعرفة آرائهم أيضاً. ورداً على سؤال حول ما اذا كان رابين طلب من غورن مقابلة الحسيني واطلاعه على مبادرته التي طرحها مؤخراً، أوضح رابين ان الامور تمّت بناء على طلب من غورن، الذي أبدى رغبة في الاطلاع على مقترحات رابين قبيل مقابلة الحسيني في مكان احتجازه، في سجن كفار يونا. وعبّر رابين عن امتعاضه من تسريب أخبار لقاء غورن ـ الحسيني (آشر وولفش، «رابين يشرح، حوار موسمي وروتيني بين الحسيني ومصدر رسمي في وزارة الدفاع»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١/٣٠).

من جهة أخرى، ابدى رابين استعداده للنظر، بايجابية، الى موضوع الافراج عن المعتقلين من القيادات المحلية، في المناطق المحتلة، واشترط، لذلك، ان يبدي هؤلاء استعدادهم للمشاركة في الانتخابات، معتبراً «أي فلسطيني يقيم في المناطق [المحتلة] شريكاً محتملاً في المفاوضات أياً كانت هويته» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٩/١/٢٣). وكان رابين أجرى تعديلات طفيفة على مقترحاته التي نصّت على اجراء هدنة مؤقتة لمدة ستة شهور، تجرى بعدها انتخابات محلية شرط ايقاف الانتفاضة. فقد تنازل عن شرطه الاخير، وصرّح بأنه مستعد للتفاوض مع الفلسطينيين قبل انتهاء الانتفاضة، على أساس أنه، في اللحظة التي يتمّ فيها الاتفاق على تسوية، تبدأ فترة هدوء تساعد على بدء الاستعداد للعملية الانتخابية ولمفاوضات المرحلة المؤقتة تمهيداً لمفاوضات التسوية الدائمة. واعتبر رابين فرص تجاوز م.ت.ف. واجراء مفاوضات مع السكان في المناطق المحتلة «أفضل من أي وقت مضى»، موضحاً ان الفلسطينيين المحليين يشكلون عاملاً قوياً ويتعاظم وزنهم، «وان من شأن سياسة حكيمة، بدلاً من الجري وراء المنظمة، ان تجعل منهم أكثر من شركاء» (**الحياة**، لندن، ١٩٨٩/٢/١). وبثّت التلفزة الاسرائيلية ان شموئيل غورن التقى، بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠، في مدينة غزة، عدداً من الشخصيات تعتبرها السلطات الاسرائيلية وثيقة الصلة بـ م.ت.ف. بينها محامون ونقابيون ورجال دين، وعرف منهم راغب مرتجى، وهو رجل اعمال غزّي؛ ورئيس الجمعية الخيرية في غزة، منصور الشوّا. وتمّ، خلال اللقاء، بحث في مقترحات رابين الاخيرة (**المصدر نفسه**). وأفادت مصادر أخرى بأن لقاءات تمّت بين رئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، الجنرال آرييه راموت، وعشرة فلسطينيين من القطاع، بينهم مؤيدون لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)، حيث بحث معهم في موضوع اعادة فتح الجامعة الاسلامية، وتخفيف الاعباء الضريبية، وسبل ابعاد الجيش عن المدارس. ولم تفض هذه الاتصالات الى نتائج هامة، او مثيرة، باستثناء اعلان زعيم «حماس»، الشيخ احمد ياسين، استعداده لمقابلة رابين، اذا وجّه اليه الاخير دعوة الى اللقاء. وكان ياسين أعرب عن قبوله اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، موضحاً ان من شأن اشراف دولي عليها اضفاء المزيد من الحرية؛ وان «لا مفرّ من اجراء حوار مع اسرائيل» وانه «لا يوجد أسلوب آخر لانتخاب ممثلين عن الشعب الفلسطيني سوى هذا الطريق [الانتخابات]» (**المصدر نفسه**).

وسط هذه الاجواء، أطلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سراح الحسيني، الذي يعتبره رابين «من رجال م.ت.ف. ويعتبر، في العالم العربي، من الحمائم» («الاتحاد»، **مصدر سبق ذكره**)، وتعتبره أوساط أخرى الرجل الذي يجب محاورته اذا كانت اسرائيل راغبة في اجراء حوار مع القيادة المحلية في المناطق المحتلة (يهودا ليطاني، «اطلقوا الحسيني الآن»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١٢/٣٠). لكن الحسيني، الذي لم يفاجىء الأوساط الفلسطينية برفضه الشروط الاسرائيلية لاجراء انتخابات، فاجأ الاسرائيليين بحجم الشروط التي أملاها لقبول فكرة الانتخابات، والتي تعتبر، الى حد بعيد، ترجمة لمواقف م.ت.ف. من موضوع الانتخابات وتفصيلاً منطقياً لها. فقد أعلن الحسيني، فور خروجه من السجن، أربعة شروط، هي: ان تتم موافقة م.ت.ف. على اجراء الانتخابات، وان تشرف عليها الامم المتحدة؛ وان تجرى بحرية وديمقراطية، ومن

دون شروط مسبقة؛ وان لا تتعارض مع أهداف الفلسطينيين في تقرير المصير وبناء الدولة. ويعتقد الحسيني بأن م.ت.ف. يمكن ان تدعم الانتخابات وفق هذه الشروط. وأوضح ان هناك امكانية للنظر في موضوع الحكم الذاتي، اذا كان جزءاً من خطة شاملة تكون معروفة مسبقاً. وقال: «اذا كانت هناك خطة متكاملة استطيع ان أعرف من خطوتها الاولى طبيعة الخطوة النهائية، فربما تحادثنا حول هذا الامر». أمّا اذا كان الامر يتعلق بالحكم الذاتي الآن «ثم نرى ما سوف يحدث»، فلن يتمّ ذلك. وأعلن الحسيني رفضه مقترحات رابين، كونها لا تلبّي طموح الفلسطينيين؛ وتسعى الى عزل الفلسطينيين في المناطق المحتلة عن م.ت.ف. والفلسطينيين في الشتات؛ فـ «عندما نتحدّث عن الشعب الفلسطيني، انمّا نعني كل الشعب، في الداخل والخارج» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٩). يُذكر ان الحسيني دخل المعتقل الاداري أربع مرّات منذ العام ١٩٨٧ حتى اطلاق سراحه مؤخراً. وقد أمضى فترة ١٨ شهراً، على فترات متعاقبة، اضافة الى عشرة أيام قضاها في اثناء التحقيق معه، في آب (اغسطس) ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، أعلنت جميع الشخصيات الفلسطينية، التي تمّ الاتصال بها من قبل الصحافة والتلفزة الاسرائيلية ووسائط الاعلام المحلية والدولية الأخرى، رفضها لمقترحات رابين ولاجراء انتخابات في المناطق المحتلة خارج الشروط التي باتت معروفة. فقد صرّح بذلك نقيب المحامين في غزة، فايز ابو رحمة، الذي أعلن موقفاً مماثلاً لموقف الحسيني؛ كذلك فعل رئيس نقابة الاطباء في غزة، رياض الآغا (داود كُتّاب، «رفع عدد الضحايا»، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٠/١/١٩٨٩). واجمعت فعاليات وشخصيات فلسطينية على رفض فكرة الهدنة، وكذلك اجراء انتخابات، وأشارت الى ان اسرائيل تريد من وراء ذلك ضرب الوحدة الوطنية والتخلّص من الورقة الوحيدة التي يمتلكها الفلسطينيون، والتي أعادت قضيتهم الى رأس جدول أعمال الاهتمامات الدولية. من بين هؤلاء، رئيس تحرير صحيفة «الطليعة» الاسبوعية، بشير البرغوثي، ونقيب الصحافيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، رضوان ابو عياش، اللذان نفيا أن يكونا قد التقيا رئيس الادارة المدنية شايكي ايرز. وشارك هؤلاء موقفهم عدد كبير من الاكاديميين الفلسطينيين والصحافيين ورجال السياسة (**الحياة**، ١٥/١/١٩٨٩). من جهتها، أعلنت القيادة الوطنية الموحدة، في الضفة والقطاع، رفضها لخطة رابين، ولاجراء الانتخابات، ودعت الشعب الفلسطيني الى افشالها (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ١٣٧١/٢٩٦، ٢٩/١/١٩٨٩ ـ ٤/٢/١٩٨٩).

متاعب اضافية

على الرغم ممّا اثارته «المبادرات» الاسرائيلية المتلاحقة، وما أثير حول تصريحات فريج والحسيني، لم يختف عن سطح الاحداث ما قام به المستوطنون اليهود، في الضفة الفلسطينية، خلال كانون الثاني (يناير)، من تحركات تهدف الى اعلان دولة يهودية ثانية في مناطق استيطانهم، بعد ان مهّدوا لخطوتهم بتحركات، كان أهمها اعلان الاضراب العام في ٣٢ مستوطنة يهودية، والقيام بتظاهرات أدّت الى وقوع صدامات عنيفة بينهم وبين قوات الجيش الاسرائيلي.

ففي العاشر من كانون الثاني (يناير)، دعا زعماء المستوطنين الى اضراب عام في اليوم التالي (١١/١/١٩٨٩)، بهدف الضغط على الحكومة الاسرائيلية، واجبارها على اتخاذ خطوات من شأنها وضع حد للانتفاضة الفلسطينية المشتعلة منذ أربعة عشرة شهراً (**جيروزاليم بوست**، ١١/١/١٩٨٩). وقد حاول هؤلاء محاكاة أساليب الانتفاضة، فنظّموا اضراباً عاماً لم يسبق أن شهدت المناطق المحتلة مثيلاً له. وطالب أحد زعمائهم الحكومة الاسرائيلية بتوفير حماية كافية لهم، او السماح لهم بحماية أنفسهم من المواطنين العرب (**القبس**، الكويت، ١٣/١/١٩٨٩). وأدّى ذلك الى وقوع صدامات واسعة بين المستوطنين وقوات الجيش الاسرائيلي وصفت بأنها الأعنف منذ اخراج المستوطنين من مستوطنة يميت، في سيناء، العام ١٩٨٢ (**جيروزاليم بوست**، ١٢/١/١٩٨٩).

بدأت الاحداث عندما أقام المستوطنون في مستوطنة «ياكير» تمثالاً من الحجر لشمعون ادري (٤١ سنة)، وهو سائق من «بيتح تكفا» اكتشفت جثته قرب مدخل ياكير قبل اسبوع من ذلك.

وقد أغلق المستوطنون الطرقات بالحجارة والسيارات المتوقفة، فقام الجيش بازالتها، حيث وقعت الصدامات. وأوضح وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، ان الأوامر أُصدرت الى الجيش بتنفيذ هذه المهمة بسبب عدم حصول المستوطنين على اذن مسبق من سلطات الجيش يسمح لهم بتنظيم نشاطات خارج مستوطناتهم (**المصدر نفسه**). وأضاف رابين ان اقامة تمثال لادري يتطلب تصريحاً مسبقاً بذلك؛ وقال «ان عائلة المذكور لم تتقدّم اليّ بمثل هذا الطلب»؛ وأعرب عن أمله في ان يتعلم المستوطنون درساً من احداث ياكير (**المصدر نفسه**، ١٣/١/١٩٨٩). من جهة أخرى، حذّر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، من «حرب الأخوة» بين المستوطنين. واعتبرها «التهديد الرئيس بالنسبة الى اسرائيل». وكان شامير يتحدث الى اجتماع صاخب عقد في مستوطنة «هار براخا»، قرب نابلس، قاطعه، خلال تحدثه، المجتمعون مرات عدة، وحمّلوه مسؤولية «دم الاسرائيليين المهدور»، واتهموا حكومته بالعجز عن توفير الأمن لمستوطناتهم (**القدس**، القدس، ١٣/١/١٩٨٩).

وعلى الرغم من تأييد شامير التقليدي للمستوطنين، وحرصه على استرضائهم، الّا انه فضّل، هذه المرة، الصمت على سياسة رابين تجاههم؛ اذ يبدو ـ حسب مصادر اسرائيلية ـ انه «ليس مستعداً، في الظروف الحالية، للبدء في صدام مفتوح مع رابين، الذي يجد فيه سنداً قوياً لتحالفه الداخلي» (ن. د. غروس، «مستوطنون غاضبون يصطدمون بالجيش»، **جيروزاليم بوست**، ١٢/١/١٩٨٩). وربما يتجاوز الأمر حدود «احترام» شامير مواقف رابين القمعية الداعمة لسياسته في الضفة والقطاع الى مخاوفه من تدهور الاوضاع، في ظل استمرار الانتفاضة الفلسطينية المتصاعدة، بطريقة تؤدي الى اضطرار الحكومة الى استخدام قسم أكبر من جيشها للتدخل، اذا ما نشب نزاع واسع بين المستوطنين، من جهة، والمواطنين الفلسطينيين، من جهة أخرى. فخلال السنة الاخيرة، تحوّلت المستوطنات اليهودية الى جيوب معزولة تحرسها دوريات الجيش الاسرائيلي التي ترافق وحدات منها الباصات والسيارات الخصوصية للمستوطنين، في اثناء تنقلاتهم في مناطق الضفة الفلسطينية. كذلك، تطوف سيارات جيب عسكرية حول المستوطنات اليهودية، ليل نهار. ويشقّ العديد من المستوطنين طريقهم الى مستوطناتهم في قوافل منظّمة تواكبها قوى عسكرية مسلّحة. ففي مرات عدة، وصلت تظاهرات الفلسطينيين، في الضفة الفلسطينية، الى أبواب التجمّعات السكنية اليهودية، وزرعت فيها خوفاً عظيماً (اوري نير، «المستوطنون في مواجهة الاضطرابات»، **الملف**، نيقوسيا، العدد ٤، نيسان ـ ابريل ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٨). وتعتبر أوساط اسرائيلية انتشار المستوطنات بين القرى العربية عبئاً ثقيلاً اضافياً على المجهود العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة، في الايام العادية عموماً، وفي شهور الانتفاضة خصوصاً. «فلولا وجود المستوطنات، لكان بالامكان تحديد [حجم] النشاط العسكري بحراسة المحاور المركزية والاهداف الكبيرة. وبسبب المستعمرات يضطر الجيش الاسرائيلي الى ان يكون متواجداً على كل الطرق... وان يدخل كل قرية تقريباً» (ران كسليف، «الاستيطان»، **الحلقة الثامنة**، **الملف**، العدد ٨، آب ـ اغسطس ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٠/٧/١٩٨٨).

من جانبهم، يعتبر المستوطنون جلب الجيش الاسرائيلي لمساعدتهم والدفاع عنهم انتصاراً كبيراً لهم، مع انهم لا يتعرضون لخطر جدي، الّا عندما يمارسون استفزازاتهم للقرى العربية والمخيمات الواقعة على طرق تنقلاتهم (**المصدر نفسه**).

«دولة يهوذا» المستقلة ؟

في ظل هذه الأجواء، أعلن اتباع حركة «كاخ» العنصرية، في مؤتمر صحافي عقدوه في مدينة القدس، بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩، عن عزمهم على اقامة «دولة يهوذا»، التي سيكون لها «علم، ونشيد وطني، وبرلمان، وحكومة، وطوابع بريدية، وشرطة، وجيش» (**الاتحاد**، ١٧/١/١٩٨٩). وأعلن الراب ميخائيل بن حورين، الذي اعتبر نفسه احد رؤساء «دولة يهوذا»، عن قيام الدولة الجديدة، مشيراً الى انها سوف تُجسَّد على أرض الواقع، فقط في حال انسحاب اسرائيل من الضفة وقطاع غزة. وقال حورين ان الاعلان هذا ليس بهلوانياً، او اعلامياً،

وانمّا يستند الى معتقدات ايديولوجية، ويلقى تأييد عدد من المستوطنين والحاخامين داخل اسرائيل (**المصدر نفسه**). من الناحية العملية، هناك دلالات عدة على جدية توجه المستوطنين الى تجسيد اعلانهم. من ذلك القيام باحصاء للسكان، واصدار هويات، وتشكيل مجلس بزعامة حورين وعضوية الحاخام حاييم يسرائيل واسحق كوهين ورحميم كوهن وموشي نئمان ويوئيل ليرنر ويكوئتيل بن يعقوب. ويعمل هذا المجلس، حالياً، على البحث في الجوانب الدستورية والقانونية والسياسية والتعليمية والاقتصادية والاستيطانية، والجوانب الخاصة بالدفاع والتنظيم. وهو يحظى، علناً، بتأييد ٢٥ عضواً من الكنيست، يمثلون الاحزاب الدينية المتطرفة (اياد عبدالخالق، «دولة ضمن الدولة»، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٣٤، ١٩٨٩/١/٢٩).

على الرغم ممّا تحمله هذه الخطوة من دلالات، فان خوف المستوطنين من المستقبل واحتمال التوصّل الى حل في اطار مفاوضات سلمية تؤدي الى انسحاب اسرائيل من الضفة والقطاع، يمثّل الهاجس الاكبر لدى المستوطنين، والدافع الفعلي الى رفع أصواتهم، مؤكدين ان ما حدث في يميت، العام ١٩٨٢، لن يتكرّر في مستوطنات الضفة والقطاع. وقد ذهبت مصادر صحافية، في تأكيد هذا الامر، الى حدّ القول ان تحرّك المستوطنين، الحالي، هو «تعبير عن اقتراب قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع» (فريد غانم، «' دولة يهوذا ' ، عاش الفارق الصغير»، **الاتحاد**، ١٩٨٩/١/٢٠). فهذا التحرك يأتي في مرحلة تتميز باندفاع الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها، من جهة، وتراجع حركة الاستيطان، من جهة أخرى. فمعركة الاستيطان التي كانت، في السابق، محط الانظار وعنوان اجتذاب أعداد كبيرة من اليهود وتجنيدهم لمسيرتها، باتت لا تجد سوى قلّة تشارك في نشاطاتها. وبعد سنوات من الازدهار، أصبحت حركة الاستيطان منهكة، وباتت تجد نفسها معزولة أكثر من ذي قبل عن مصادر قوتها؛ فمن جهة، اصبحت تفتقر الى الرجال؛ ومن جهة أخرى، فان ما يتدفق عليها من مساعدات حكومية لا يساعدها على اقامة مستوطنات جديدة. وقد قلّ مؤيدوها، حتى بين صفوف اليمين الذي يمثّل دعامتها الرئيسة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/٢٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/١/١٨).

الى ذلك، وصفت مصادر اسرائيلية روّاد فكرة «دولة يهوذا»، بأنهم موصومون بحالة المستعمرين الفرنسيين في الجزائر. فهم يظهرون، أكثر فأكثر، صفات اتّسم بها الفرنسيون في الجزائر، في بداية طريقهم لفصل الجزائر عن دولتهم الأم، وجعلها مستقلة تحت سيطرتهم (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/١/١٣).

مهما يكن من أمر «دولة يهوذا» ونوايا المستوطنين، فانها تعكس خطراً ليس بالهيّن. ففكرة اقامة «دولة للمستوطنين» هي محاولة يائسة لمنع اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وهي تشكّل الجامع المشترك بين أصحابها وبين اركان الحكومة الاسرائيلية، بحزبيها، الليكود والعمل. وفي ذلك يكمن الخطر (غانم، **مصدر سبق ذكره**).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٢/١٩٨٨ الى ١٥/١/١٩٨٩

١٦/١٢/١٩٨٨

• اجرى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بُعيد وصوله بوخارست، محادثات مع الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو. وقال مصدر روماني رسمي أن اللقاء، الذي دام أكثر من ساعة، تناول الوضع في الشرق الاوسط، بعد مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف حول المسألة الفلسطينية. على صعيد آخر، وصف عرفات، في مقابلة نشرتها صحيفة «نويس دويتشلاند»، في برلين، القرار الاميركي ببدء الحوار مع المنظمة بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح، وذكر ان القرار «يقدم فرصة كبيرة للقضية الفلسطينية». وأكد عرفات ان المنظمة ستواصل استراتيجيتها الجديدة، على الرغم من رفض اسرائيل تسوية سياسية معها (**الدستور**، عمّان، ١٧/١٢/١٩٨٨).

• شهدت الارض المحتلة يوماً ملتهباً بالاشتباكات التي عمّت المناطق كافة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وفي سياق ذلك، قدمت مدينة نابلس خمسة شهداء جدد، واصيب عشرون من مواطنيها، واعلنت الحداد لمدة ثلاثة أيام اجلالاً لأرواح الشهداء. واصيب، خلال الاشتباكات، أكثر من مئة مواطن وتعرّض ٥٠ مواطناً للاعتقال. وفي القدس، خرجت، من المسجد الاقصى، مسيرة حاشدة بعد اداء صلاة الجمعة. كذلك تمكن شبان الانتفاضة من تحطيم ٢٦ سيارة اسرائيلية (**الدستور**، ١٧/١٢/١٩٨٨).

• هاجم رجال المقاومة الوطنية اللبنانية مركز حداثا، في الطرف الشمالي للمنطقة الحدودية المحتلة في جنوب لبنان، واوقعوا اصابات في صفوف الجنود الاسرائيليين وخسائر كبيرة في منشآت المركز وعتاده. واصيبت مراكز اسرائيلية أخرى، بجوار قريتي بيت حانون ورشاف، بقذائف رجال المقاومة. وشنّت الطائرات الحربية الاسرائيلية غارات وهمية فوق مناطق عدة في الجنوب والمخيمات الفلسطينية (**القبس**، الكويت، ١٧/١٢/١٩٨٨).

• في ضاحية قرطاج، قرب تونس العاصمة، بدأت، بعد ظهر اليوم، اول محادثات رسمية فلسطينية ـ اميركية. وعقدت جلسة مغلقة، في مقر الضيافة، ضمّت، عن الجانب الفلسطيني، عضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، وعبدالله حوراني، والمدير العام للدائرة السياسية، عبداللطيف ابو حجلة، وسفير فلسطين في تونس، حكم بلعاوي؛ أما الجانب الاميركي، فحضر عنه سفير الولايات المتحدة في تونس، المخوّل من قبل الادارة الاميركية باجراء الحوار مع المنظمة، روبرت بلترو، والمستشار السياسي للسفارة، ادموند هول. وحضر مترجمون من الجانبين، على الرغم من ان بلترو وهول يتكلمان العربية بطلاقة. وقد نقل الجانب الاميركي الى الوفد الفلسطيني ارتياح الادارة الاميركية الى المواقف التي أعلنها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في جنيف. في غضون ذلك، قال الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، ان الولايات المتحدة توافق على اعتبار م.ت.ف. طرفاً في النزاع. ثم أضاف: «ان السلام لن يتحقق الّا اذا اتفقت الاطراف المعنية فيما بينها». ووصف بدء الحوار الاميركي ـ الفلسطيني بأنه خطوة كبيرة الى أمام. اما الرئيس المنتخب، جورج بوش، فأوضح انه لن يحدّد سياسته الشرق أوسطية، الّا بعد تسلّمه مسؤوليات الرئاسة، وقال: «بعد ذلك، سنعمد الى ترجمة سياستنا عملياً، ونضع تصوّراً لسبل دفع عملية السلام كلها الى أمام». وأضاف، انه لن يطلب تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، «فأنا لا أريد اعادة عقارب الساعة الى وراء، واعتقد بأن بيان عرفات تكفّل بالأمر»، وأعلن انه يؤيد اقامة اتحاد فيدرالي بين الاراضي المحتلة والاردن، من دون ان يستبعد منح الدولة الفلسطينية استقلالاً ناجزاً (**الحياة**، لندن، ١٧/١٢/١٩٨٨).

• في مؤتمر صحافي عقده في الدار البيضاء،

في اثناء زيارته للمملكة المغربية، وفي معرض رده على سؤال حول فرصة عقد لقاء بينه وبين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، قال الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران: «هذه الفرصة، بالتأكيد، اكثر ترجيحاً اليوم من أمس، لكنها ليست مقررة في برامج عرفات وبرامجي شخصياً، لكني ابقي كل الاحتمالات مفتوحة خلال العام ١٩٨٩» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٧/١٢/١٩٨٨).

١٧/١٢/١٩٨٨

• في مؤتمر صحافي عقده في تونس، عقب الجلسة الاولى للحوار الفلسطيني ـ الاميركي، أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، انه تمّ الاتفاق على لقاء آخر. ووصف اللقاء الأول بأنه يشكل خطوة صائبة على الطريق الصحيح. وقال عرفات ان المنظمة تعطي أولوية للاسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، من خلال الحوار مع الولايات المتحدة. كما أعلن عرفات موافقته على اقتراح وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، بعقد اجتماع سريع للجنة التحضيرية للمؤتمر. وطالب عرفات السوق الاوروبية المشتركة باتخاذ مزيد من الاجراءات الايجابية للتوصل الى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الاوسط. وفي الوقت عينه، وصف متحدث رسمي باسم م.ت.ف. اللقاء الفلسطيني ـ الاميركي الذي تمّ في تونس، أمس، بأنه كان ناجحاً وايجابياً، وأكد ان هذا برز في تناول الجانب الاميركي لمفهوم السلام الشامل في الشرق الاوسط. وأشار الناطق الى ان الوفد الفلسطيني رحّب بالجديّة وروح المسؤولية العالية التي عبّر عنها الوفد الاميركي. وقال ان الوفد الفلسطيني طرح تصوره لمفهوم السلام الشامل والاطار الأنسب لبلوغ هذا الهدف (**الاهرام**، القاهرة، ١٨/١٢/١٩٨٨). وقال ممثل م.ت.ف. في تونس لمراسل «رويتر»، خلال تحدثه عن اللقاء الاول بين م.ت.ف. وممثلين اميركيين، ان الهجوم على أهداف عسكرية في اسرائيل وأنشطة الانتفاضة في المناطق المحتلة لا تعتبرها م.ت.ف. ضمن اطار تعريف الارهاب (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

• نفّذ المواطنون الفلسطينيون في الارض المحتلة اضراباً عاماً يستمر ثلاثة أيام، حداداً على شهداء نابلس، وشهداء الانتفاضة عموماً. وقد ارتفع عدد شهداء نابلس، الذين سقطوا أمس في الاشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في المدينة، الى ستة بوفاة احد الجرحى. ووصف متحدث باسم م.ت.ف. في تونس، المجزرة التي نفّذتها القوات الاسرائيلية في نابلس بأنها جريمة، وقال: «ان هذه الجريمة هي دليل على عداء الحكومة الاسرائيلية للسلام، وهي ترمي الى تخريب جهود السلام». وطالب الناطق الفلسطيني الولايات المتحدة بأن تتخذ موقفاً بهذا الشأن. في غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات في أنحاء الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. كما تواصلت الهجمات بالحجارة والزجاجات الحارقة على الدوريات الاسرائيلية (**الدستور**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

• اصدر الناطق باسم الحركة الاسلامية في اسرائيل، الشيخ عبدالله نمر درويش، بياناً نفى فيه الانباء القائلة ان الحركة الاسلامية تعارض قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد، مؤخراً، في الجزائر. وأوضح درويش ان الحركة الاسلامية، في اسرائيل، لا تعارض التوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية، وهي تبارك قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بشأن الاعلان عن اقامة دولة فلسطينية مستقلة والدخول في مفاوضات للتوصل الى حل بالطرق السلمية وبواسطة عقد مؤتمر دولي. وأضاف ان الحركة الاسلامية تنظر الى مشروع السلام الفلسطيني على انه فرصة لا تعوّض لاحلال السلام العادل في المنطقة (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

• استلمت حركة السلام الآن، في اعقاب سلسلة من الاجتماعات والبيانات التي اصدرتها، توجهات تضامنية كثيرة مع موقف الحركة، من بينها ما صدر عن شخصيات من الليكود وشخصيات يهودية في الشتات. وأفاد الناطقون باسم الحركة، انه، في ضوء التطورات الاخيرة في م.ت.ف. فان القانون الذي يمنع عقد لقاءات مع أعضاء في منظمات ارهابية، لا يسري، الآن، على اللقاءات مع رجال م.ت.ف. التي أعلنت تنصلها من أنواع الارهاب كافة (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

• توجّه عضو الكنيست يائير تسبان (مبام) برسالة الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في أعقاب الاحداث الدامية في مدينة نابلس، ودعاه الى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة قاضٍ للتحقيق، بسرعة. ودعا تسبان رابين الى الحؤول دون التلاعب وضمان امكان عمل اللجنة بشجاعة وكشف جذور الحادث (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه فور تشكيل الحكومة الجديدة سوف يدعو زعماء الدول العربية الى البدء بمفاوضات سلام مع اسرائيل، على أساس مشروع كامب ديفيد. وعُلم ان الحوار الذي أُجري بين سفير الولايات المتحدة في تونس وبين ممثلي م.ت.ف. سوف يبحث في جلسة الحكومة اليوم. وعلم، أيضاً، ان وزيري المعراخ، موشي شاحل وجاد يعقوبي، سوف يقترحان تطبيق اسرائيل الحكم الذاتي من جانب واحد. كذلك تحدث الوزير موشي ارنس مؤيداً الحكم الذاتي من جانب واحد في المناطق المحتلة. ويعتقد الوزير شاحل بأنه، في المدى المنظور، سوف يكون هناك تنسيق سياسي مشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولهذا السبب يجب تكتيل كل القوى السياسية في اسرائيل، من اجل بلورة مبادرة سياسية ايجابية من جانب اسرائيل؛ فالجمود السياسي من جانب اسرائيل مقابل موقف مشترك للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يحتمل ان يعزل اسرائيل على الساحة الدولية، بشكل تامّ (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

• حاول الرئيس الاميركي المنتخب، جورج بوش، التقليل من اهمية قرار الولايات المتحدة بشأن بدء الحواء مع م.ت.ف. وقال بوش، في مؤتمر صحافي، ان الولايات المتحدة لا تجري مفاوضات مع م.ت.ف. بل حواراً، فقط ؛ ومن الصعب، حالياً، توقّع نتائجه (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

• اصدرت وزارة الخارجية السوفياتية بياناً جاء فيه ان الاتحاد السوفياتي ينظر «بارتياح الى عدد من الاحداث الهامة التي جرت في الايام الاخيرة والتي لها صلة مباشرة بقضية بلوغ السلام العادل في الشرق الاوسط». ونوّه البيان بما أظهره رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، من استعداد فلسطيني للمشاركة، بروح بنّاءة، في ازالة النزاع الشرق أوسطي؛ كما نوّه بالخطوة الاميركية الايجابية المعبّر عنها بقرار بدء الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. (**الاتحاد**، حيفا، ١٨/١٩/١٩٨٨).

١٨/١٢/١٩٨٨

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في القاهرة، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، وأجرى معه مشاورات حول خطوات التحرك المقبل، بعد الحوار الفلسطيني ـ الاميركي. وكان عرفات وصل الى القاهرة، في الصباح، وتحدث الى الصحافيين، فأبلغ اليهم انه سيناقش الخطوات الفلسطينية والعربية المقبلة مع الرئيس المصري. وعن المحادثات الاميركية ـ الفلسطينية التي أُجريت في تونس قبل يومين، ذكر عرفات للصحافيين انها تناولت أهم الوسائل والطرق لتثبيت عملية السلام في المنطقة وأهمية دفع جميع الجهود في هذا الاتجاه (**الاهرام**، ١٩/١٢/١٩٨٨). وأفادت مصادر فلسطينية عليمة بأن عرفات أكد، في لقائه مع مبارك، «ان صعوبات هامّة قد اعترضت الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في جولته الاولى، من بينها اختلاف وجهات نظر الطرفين في شأن تعريف الارهاب وأسلوب حل القضية الفلسطينية والصلاحيات الأساسية المنوطة بالمؤتمر الدولي. وطلب عرفات من مبارك بذل جهوده لدى الادارة الاميركية لتذليل العقبات التي تعترض طريق هذا الحوار» (**الحياة**، ١٩/١٢/١٩٨٨).

• استمر الاضراب العام في الارض المحتلة لليوم الثاني؛ كما استمرت المصادمات متزايدة العنف بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في جميع المناطق. وسقط ثلاثة شهداء جدد من بين المواطنين، واصيب ٩٨ مواطناً بجروح، تسبّب الرصاص بمعظمها. واعلنت سلطات الاحتلال بيت لحم وبيت ساحور منطقة عسكرية مغلقة لتحول دون دخول مجموعة من دعاة السلام الاسرائيليين اليها. ودمّرت القوات الضاربة، أو احرقت، أو اعطبت، ٨٣ سيارة للجيش الاسرائيلي وعصابات المستوطنين (**الدستور**، ١٩/١٢/١٩٨٨).

• استقبل نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، في دمشق، وفداً من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، برئاسة رئيسها، خالد الفاهوم، وبحث مع الوفد في آخر التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية (**السفير**، بيروت، ١٩/١٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة الحكومة الاسبوعية: «يوجد عنوان لمفاوضات السلام وهو ممثلون من بين سكان المناطق [المحتلة]، يتم انتخابهم من قبل السكان بانتخابات سرية؛ ولا ينبغي على اسرائيل التدقيق في مؤهلات اولئك الممثلين المنتخبين؛ غير انه يمكن ربط المسار كله باحلال فترة هدوء في المناطق المحتلة، تستمر بين ثلاثة وستة شهور». من جهة أخرى، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه يؤيد اتفاقاً مرحلياً على غرار

حكم ذاتي موسّع لسكان المناطق المحتلة؛ غير ان هذا الاتفاق يجب ان يرتكز على اتفاقيتي كامب ديفيد (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٨٨).

• أقرّ دبلوماسيون غربيون كبار يعملون في اسرائيل بأن ليس لدى اسرائيل، حالياً، أي رد سياسي على قرار الولايات المتحدة الاخير بشأن بدء الحوار مع م.ت.ف. وأفاد مراسل «نيويورك تايمز»، في القدس، بأن الممثلين الاجانب يصفون رد القيادة الاسرائيلية بأنه «خليط من الدهشة والكآبة»، فهم، في هذه القيادة، يحاولون، يائسين، تقليل الاضرار، لكن ليس لديهم سياسة (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٨٨).

• دعا وسط الحمائم في حزب العمل الاسرائيلي وسط تقدم السلام ـ زعماء الحزب «الى اعادة النظر في مسألة الانضمام الى الحكومة الاسرائيلية التي سوف ترفض، بشكل قاطع، التفاهم مع م.ت.ف.». ويعتقد وسط الحمائم بأن تصريحات عرفات الاخيرة في جنيف تحتوي على بدء فصل جديد في المسار السياسي. واذا ترافقت هذه الامور مع ايقاف «الارهاب» من جانب م.ت.ف. فيحتمل ان يؤدي الامر الى مفاوضات جدية وهامّة نحو السلام (**عل همشمار**، ١٩/١٢/١٩٨٨). وقال عضو الكنيست يوسي بايلين انه توجد في الكنيست أغلبية حمائمية، حتى ولو لم يعبّر عنها، حالياً، تؤيد التفاهم مع م.ت.ف. وأضاف، «انه في اللحظة التي نتأكد فيها من ان م.ت.ف. تحاول الحؤول دون القيام باعمال العنف في الشمال، وفي المناطق المحتلة، فسوف نصل الى طاولة المفاوضات مع م.ت.ف.» (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٨٨).

• قبل وقت قصير من انتخابات الرئاسة الاميركية، شكّل جورج بوش هيئة أجرت اتصالات سرية مع فلسطينيين اميركيين يؤيدون م.ت.ف. وعلم ان من بين الفلسطينيين هؤلاء حسيب صبّاغ الذي تربطه علاقة جيدة مع رونالد ريغان وبوش. وذكر أن صبّاغ كان نقل رسائل سرية عدة من عرفات الى ريغان (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٨٨).

• استقبل الرئيس المصري، حسني مبارك، في القاهرة، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، وبحث معه في أهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. واجتمع وولدغريف مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الذي قال ان مصر تقدر الجهود التي تبذلها بريطانيا لايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. وأبلغ وولدغريف الى الصحافة انه لا يستبعد احتمال اجراء لقاء بين ياسر عرفات ومسؤولين بريطانيين (**القبس**، ١٩/١٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/١٢/١٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى فيينا، في زيارة رسمية للنمسا، وأجرى محادثات مع المستشار النمساوي، فرانز فرانتسكي، ووزير الخارجية، لوسي موك. وتوقع عرفات، في حديثه مع الصحافيين، ان تقوم الدولة الفلسطينية في أقل من خمس سنوات؛ وأكد ان انتفاضة الارض المحتلة ستستمر. ووصف عرفات محادثاته في فيينا بأنها ايجابية وبنّاءة. وقال انها تركزت على السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الجانبين في الامم المتحدة، من أجل تثبيت خطوات السلام في الشرق الاوسط. ومن جانبهما، ابلغ فرانتسكي وموك الى الصحافيين ان حكومة النمسا قررت اعتماد سفيرها لدى تونس ممثلاً سياسياً للنمسا لدى م.ت.ف. وقالا ان النمسا اعترفت سياسياً، فقط، بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، بما في ذلك اعلان الدولة الفلسطينية؛ وبيّنا ان مفهوم النمسا للقانون الدولي، في ما يخص الاعتراف بالدول، هو الذي يحول دون تقديم الاعتراف الرسمي الكامل بدولة فلسطين (**الحياة**، ٢٠/١٢/١٩٨٨).

• بينما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في انحاء الارض المحتلة، كافة، ودّعت نابلس شهيداً جديداً هو الثامن، الذي سقط متأثراً بجراح اصيب بها عندما نفذ الجيش الاسرائيلي مجزرة وحشية في المدينة قبل اربعة أيام. وما زالت نابلس تحت الحصار، في حين دخل الاضراب العام في الارض المحتلة، احتجاجاً على مجزرة نابلس هذه، يومه الثالث. وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مخيمات جباليا والشاطىء ورفح والمغازي ودير البلح، في قطاع غزة. واستمر حظر التجول مفروضاً على مدينة قلقيلية ومناطق أخرى في الضفة الفلسطينية. وعزّزت القوات الاسرائيلية تواجدها في القطاع والضفة (**الدستور**، ٢٠/١٢/١٩٨٨).

• توجهت حركة السلام الآن بنداء الى حمائم حزب العمل للحصول على دعمهم وتأييدهم العلني للمسار الشعبي الواسع الذي يدعو الى التفاهم مع م.ت.ف. وهناك اعتقاد في أوساط هذه الحركة بأنه،

حالياً، وعلى أرضية اقامة حكومة الوحدة في اسرائيل، اصبحت امكانية مشاركة حمائم المعراخ في مثل هذا المسار أكثر واقعية، ومن المحتمل ان تعطي هذه المشاركة دلالات شعبية واسعة، خلافاً لما كان قائماً بين الحركة وحزب العمل، في سنوات قيام حكومة الوحدة الوطنية السابقة (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٨).

• قرر وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة، في بروكسل، اجراء اتصالات رسمية مع أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بما فيها م.ت.ف. وقال وزير خارجية اسبانيا ان هذا القرار سوف يمكّن دول السوق من اجراء اتصالات مع م.ت.ف. واسرائيل لتقريب وجهات النظر باتجاه المؤتمر الدولي للسلام (القبس، ٢٠/١٢/١٩٨٨). كما قرر الوزراء تكليف ممثلي اسبانيا واليونان وفرنسا باعداد مبادرة دبلوماسية شرق أوسطية، بحجم ومضمون لم يسبق لهما مثيل. وقال مراقبون، في بروكسل، ان هدف الوزراء هو تحقيق تدخّل نشط لدول اوروبا الغربية في عملية تقدم مسار السلام، سواء أكان ذلك بواسطة اقناع الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل من اجل بدء حوار مع م.ت.ف. او عبر ضغط اوروبي مباشر عليها (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٨).

• قال الناطق باسم البيت الابيض انه لا يستطيع ان يعرف، مسبقاً، أي عمليات «ارهاب» من جانب م.ت.ف. تستوجب قيام الولايات المتحدة بقطع الاتصالات التي بدأت مع هذه المنظمة. غير ان الرئيس الاميركي المنتخب، جورج بوش، قال ان قرار الولايات المتحدة بشأن بدء الحوار مع م.ت.ف. لا يعني ان الادارة الاميركية قد ليّنت معارضتها للارهاب (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في رسالته الجوابية الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، التي برّر فيها شولتس قرار الادارة الاميركية بشأن فتح الحوار مع م.ت.ف. «ليس من المتعارف عليه التصرف هكذا مع الحلفاء والاصدقاء». وقد وصف شامير القرار الاميركي بأنه «خطأ سياسي»، وحذّر من ان هذا الامر سوف يشجع المتطرفين بين صفوف الفلسطينيين في المناطق المحتلة على القيام بأعمال عنف، لأنهم عرفوا أن «الارهاب» مفيد (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٨).

٢٠/١٢/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى العاصمة اليوغسلافية، بلغراد، قادماً من فيينا، في زيارة رسمية؛ وكان في استقباله الرئيس اليوغسلافي وعدد كبير من المسؤولين (وفا، تونس، ٢٠/١٢/١٩٨٨). وفي فيينا، عقد عرفات، قبل مغادرته، مؤتمراً صحافياً اتهم فيه المسؤولين الاسرائيليين بأنهم يحاولون تخريب عملية السلام بكل الوسائل، وانهم قرروا مواصلة نشاطاتهم الارهابية بكل الوسائل، وقال ان هؤلاء المسؤولين يهيّئون لعملية عكسرية في جنوب لبنان. واتهم عرفات، أيضاً، حزب العمل الاسرائيلي بخيانة الوعود التي قطعها على نفسه، بموافقته على بناء مستوطنات جديدة في الارض المحتلة، مقابل دخوله في حكومة ائتلافية مع تكتل ليكود (الحياة، ٢١/١٢/١٩٨٨). وبعد وصوله الى بلغراد، عقد عرفات والرئيس اليوغسلافي، رائف دزدا روفيتش، جلسة محادثات تناولا فيها مختلف التطورات السياسية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. وقد حدد دزدا روفيتش مواقف بلاده الثابتة تجاه نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. وثمّن عرفات هذه المواقف، ونوّه باعتراف يوغسلافيا بالدولة الفلسطينية المستقلة (وفا، ٢١/١٢/١٩٨٨). وفي وقت لاحق، اجتمع عرفات مع رئيس رئاسة رابطة الشيوعيين اليوغسلاف واعضائها، وأُجري استعراض لتطورات الوضع على الساحتين، الفلسطينية والعربية، والاوضاع الدولية. ثم اقام الرئيس اليوغسلافي مأدبة عشاء، تكريماً لعرفات والوفد المرافق له، فتبادل الزعيمان كلمات التأييد والثناء (المصدر نفسه).

• استشهد، في نابلس، احد جرحى المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي يوم الجمعة الماضي، وبهذا ارتفع عدد الشهداء الى تسعة. وتواصلت التظاهرات والاشتباكات بين المواطنين وهذه القوات، في مختلف ارجاء الارض المحتلة. وكانت حصيلة الاشتباكات في قطاع غزة، وحده، ٤٤ جريحاً من المواطنين، وجرح عدد آخر في الاشتباكات التي وقعت في عدد من مدن الضفة الفلسطينية وقراها ومخيماتها. في غضون ذلك، واصلت القوات الضاربة تصديها للقوات الاسرائيلية وعصابات المستوطنين، ودمّرت عدداً من السيارات الاسرائيلية (الدستور، ٢١/١٢/١٩٨٨).

• كشفت اجهزة الامن الاسرائيلية، في الآونة الاخيرة، في جنين وقرية بيت كاد في لواء جنين،

تنظيماً محلياً عدد أعضائه اربعة عشر شخصاً، نصفهم مشتبه بأنهم طعنوا، بسكين، اسرائيلياً من العفولة، في الخامس عشر من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

• قال زعماء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، بعد لقائهم برئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ان «رئيس الاركان يفكر بايجابية تجاه اقتراحنا اقامة وسط مشترك، ودائم، من ممثلي المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة وقادة كبار في الجيش الاسرائيلي، من اجل ايجاد حل للمشاكل في المنطقة، بشكل مشترك» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

• قال مصدر في وزارة الخارجية الاميركية، ان تصريحات زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، في المؤتمر الصحافي الذي عقد الاسبوع الماضي، والتي جاء فيها ان م.ت.ف. تعترف بحق اسرائيل في الوجود، تلغي بنود الميثاق الفلسطيني التي تتحدث عن تدمير اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

• وجّه المتحدث باسم البيت الابيض الاميركي نداء عاجلاً الى كل من سلطات الاحتلال الاسرائيلي والفلسطينيين لايقاف أعمال العنف في الاراضي المحتلة، بهدف تهيئة المناخ الملائم للحوار والتفاهم والمفاوضات. وقال المتحدث ان الولايات المتحدة، وان كانت لا تريد ادانة اسرائيل صراحة، بسبب أعمال القتل في الاراضي المحتلة، الّا انها تدعوها، وتدعو الاطراف الأخرى، الى التحلّي بالصبر. في الوقت عينه، رفضت وزارة الخارجية الاميركية اتهام المتحدث باسم الحكومة الاسرائيلية للولايات المتحدة بأنها تسبّبت، بقرارها الدخول في حوار مباشر مع م.ت.ف. في تصاعد الانتفاضة الفلسطينية. وقالت المتحدثة باسم الوزارة، فيليس اوكلي، ان الانتفاضة مستمرة منذ أكثر من عام (**الاهرام**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

• قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي، في اعقاب الانباء عن الاتفاق الحكومي الائتلافي في اسرائيل، الذي سوف تقام في اطاره ثمان مستوطنات سنوياً، ان «الاستيطان لا يساعد على التقدم نحو السلام الشامل الذي نريده جميعاً». وأكدت اوكلي ان هذا هو «موقف الولايات المتحدة على الدوام، ولم يحدث فيه أي تغيير» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

• أُعلن، رسمياً، في لندن، ان وزير الخارجية البريطانية، جيفري هاو، سيبدأ، في الثاني من كانون الثاني (يناير) المقبل، جولة يزور، في اثنائها، الكويت والسعودية ودولة الامارات والجمهورية العربية اليمنية وجيبوتي. وسيبحث هاو، هناك، في أزمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وطرق تحقيق السلام في المنطقة، في ضوء التطورات الاخيرة في الموقفين، الفلسطيني والاميركي (**السفير**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

• عبّر حوالى ١٥٠٠ مثقف يهودي اميركي، اجتمعوا خلال الأيام الثلاثة الماضية في فندق «بنتا» في نيويورك، عن تأييدهم للمبادرة الاميركية بشأن بدء الحوار مع م.ت.ف. ودعوا اسرائيل الى الانضمام الى المحادثات (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

١٩٨٨/١٢/٢١

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف الانحاء. وقد استشهد مواطن وجرح أكثر من ٣٥. وفي غضون ذلك، نُفّذ اضراب كامل شمل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مخيمات القطاع الثمانية. وفي بيانها الذي حمل الرقم ٣١، رحّبت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بقرار واشنطن فتح حوار مع م.ت.ف. واعتبرته احد انجازات الانتفاضة، وطالبت الادارة الاميركية بـ «تطوير موقفها السياسي، عبر الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاعتراف بدولة فلسطينية، واعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن» (**الدستور**، ١٩٨٨/١٢/٢٢).

• اعلنت رئاسة الحكومة الايطالية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سيزور روما، بعد غد، للاجتماع مع رئيس الحكومة، سيرياكو دي ميتا، ووزير الخارجية، جوليو اندريوتي. وافادت مصادر ايطالية رسمية بأن ايطاليا لا تستعجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لكنها معنيّة، جداً، بدفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى أمام (**الحياة**، ١٩٨٨/١٢/٢٢).

• دعت م.ت.ف. الى عقد مؤتمر قمة عربي لتوحيد الجهود العربية في عملية السلام في الشرق الاوسط وتعزيزها. وصرّح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، بأن القمة سوف

تدعم الحوار الفلسطيني ـ الاميركي وتزيد فرص عقد المؤتمر الدولي للسلام في وقت قريب. وفي الوقت عينه، صرح عضو اللجنة، ياسر عبدربه، الذي رأس الوفد الفلسطيني في أول اجتماعات الحوار مع الجانب الاميركي، بأن نقطة الخلاف الرئيسة، بين الجانبين، تتعلق باصرار المنظمة على المؤتمر الدولي، مقابل تمسّك الولايات المتحدة الاميركية بالمفاوضات المباشرة (**الاهرام**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

• تبيّن، من استقصاء للرأي العام في اسرائيل، ان ٥٤ بالمئة من مجموع الجمهور في اسرائيل يؤيدون اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. شرط تنفيذ وعودها، وان ٤٤ بالمئة يعارضون مثل هذه المفاوضات، حتى ولو نبذت م.ت.ف. الارهاب (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة هاتفية مع صحيفة «يديعوت احرونوت»: «اعتقد بأنني سوف اتخذ، عمّا قريب، سلسلة من المبادرات والانشطة السياسية للسير بمسار السلام مع جيراننا قدماً». وأضاف: « لدي، حول الموضوع، أفكار مختلفة، وقد انتهيت من بلورتها، لكنها لم تخرج، بعد، الى حيّز التنفيذ. لكنني، الآن، بعد تشكيل الحكومة برئاستي، اصبحت أكثر حرية في الانهماك في هذا الامر بشكل أساسي» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

• دعا الملك الاردني، حسين، اسرائيل الى ان تدرك، في النهاية، ان الاحتلال الاسرائيلي للمناطق لن يستمر الى الأبد، وان الانتفاضة تتوقف فقط عندما يتمّ التوصّل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية. كذلك يجب على قادة اسرائيل ان يعلموا بأن استعباد الشعوب بشكل استعماري يعود فقط الى كتب التاريخ (**دافار**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

• تشابهت الخطوط الاساسية المبدئية التي توجّه أنشطة الحكومة الاسرائيلية الجديدة، في الاتفاقات الائتلافية بين الليكود والمعراخ، بنسبة كبيرة، مع الخطوط التي قامت عليها الحكومة الائتلافية السابقة، باستثناء بعض التغيّرات. وممّا ورد في الاتفاق الائتلافي ما يلي: «سوف تعمل الحكومة لاستمرار مسار السلام، وفقاً لاطار السلام في الشرق الاوسط الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، ولتجديد المفاوضات لاقامة حكم ذاتي كامل للسكان في [الضفة الغربية] وقطاع غزة؛ وسوف تعارض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل والاردن؛ وعرب [الضفة الغربية] وقطاع غزة يشاركون في اقرار مستقبلهم كما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد؛ وسوف تشجع اسرائيل ممثلين من بين عرب [الضفة الغربية] وغزة للمساهمة في مسار السلام؛ ولن تتفاوض اسرائيل مع م.ت.ف. وسوف تقام، خلال سنة، ما بين خمس الى ثمان مستوطنات، وفي السنوات التي تلي ذلك سوف تقام مستوطنات وفقاً لاتفاق بين رئيس الحكومة والقائم بأعماله» (**دافار**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

• تخطط بريطانيا لطرح مبادرة سلام مستقلة تجاه الشرق الاوسط، منفصلة عن مبادرة السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة. وزير الدولة البريطاني لشؤون الخارجية المسؤول عن شؤون الشرق الاوسط، وليام وولدغريف، الذي عاد، في الآونة الاخيرة، من القاهرة، يخطط لزيارة تونس والالتقاء مع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، وكذلك للقيام بزيارة اسرائيل والمناطق المحتلة، والالتقاء مع وزير الخارجية الاسرائيلية (**دافار**، ١٩/٢٢/١٩٨٨).

• اقتنع وفد زعماء المنظمات اليهودية، برئاسة رئيس لجنة الرؤساء، موريس ابرام، خلال الحديث مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بأنه لم يتغير شيء في موقف الولايات المتحدة تجاه سياستها الشرق أوسطية، وتجاه التزامها وتأييدها الثابت لاسرائيل ولأمنها (**دافار**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

• صرّح وزير خارجية اسبانيا، فيرناندو اورتيز، الذي يزور القاهرة، بعد استقبال الرئيس حسني مبارك له، بأن دول المجموعة الاوروبية قررت تشكيل لجنة ثلاثية برئاسته، تضم وزيري خارجية فرنسا واليونان، من اجل بدء الاتصالات مع أطراف النزاع في الشرق الاوسط، بهدف المساهمة في التوصل الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/١٢/٢٢

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي؛ وأعرب عرفات عن سعادته بلقائه مع بن علي؛ وذكر انه أطلعه على كامل التطورات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية ونتائج الزيارة التي قام بها الى كل من النمسا ويوغسلافيا وأهم المواضيع

التي طرحت خلالها. وتناولت محادثات عرفات مع بن علي زيارة عرفات المقبلة لايطاليا (وفا، ١٩٨٨/١٢/٢٢). على صعيد آخر، استقبل عرفات السفير السوفياتي لدى تونس، واستلم منه رسالة، وجّهتها اليه القيادة السوفياتية، تتعلق بآخر التطورات السياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة. وسلّم عرفات السفير رسالة جوابية (**المصدر نفسه**).

• في حديث خاص ادلى به لمجلة «دير شبيغل» الالمانية الاتحادية، نفى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الاتهام الموجّه اليه بأنه خضع للشروط والمطالب الاميركية، مسبقاً، وقال: «ان هذا القول سخيف... أنا لم أغير سياستي؛ الذي تغيّر هو سياسة الولايات المتحدة». وفسّر عرفات القبول الاميركي باجراء حوار مع م.ت.ف. بقوله ان العالم كله رأى، وتأكد، ان الموقف الاميركي منحاز، تمام الانحياز، الى جانب اسرائيل، وان العالم غير مستعد لأن يقبل هذا الموقف، ووصل العالم الى ذروة رفضه للسياسة الاميركية عندما منعت واشنطن منحي تأشيرة الدخول للتحدث في الجمعية العامة للامم المتحدة» (**القبس**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

• دعت القيادة الموحدة للانتفاضة في الارض المحتلة الى اضراب عام لمدة ثلاثة أيام، في نابلس وضواحيها، حداداً على أرواح شهداء المجزرة التي تعرّضت لها المدينة يوم الجمعة الماضي. وقد بدأ اليوم تنفيذ الاضراب. ومع ابقائها مدينة نابلس منطقة مغلقة، رفعت سلطات الاحتلال نظام حظر التجول عن المدينة، فنظّم مواطنوها جنازات رمزية واندلعت اشتباكات عنيفة بينهم وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية، فاصيب ثلاثة شبان بالرصاص. وتحوّل معظم التظاهرات الماثلة التي نظمت، في مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها، الى اشتباكات سقط خلالها عشرات الجرحى وتعرّض آخرون للاعتقال. وشيّعت كفرلاقف شهيداً من ابنائها وأعلنت الحداد عليه لمدة ثلاثة أيام. وتوفى جندي اسرائيلي سبق ان اصيب بجراح في أريحا (**الدستور**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). وبناء على ثلاث دعوات، من القيادة الموحدة وبطريرك القدس للطائفة اللاتينية ورئيس بلدية بيت لحم، سيكون عيد الميلاد في الارض المقدسة يوم حداد (**المصدر نفسه**).

• اختتم قادة دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعات الدورة التاسعة للمجلس التي استمرت ثلاثة أيام، واعربوا، في البيان الختامي، عن ارتياحهم للتطورات الايجابية في المنطقة، فنوّهوا بوقف اطلاق النار بين العراق وايران، وأكدوا دعمهم للانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، وللتطورات الايجابية التي تشهدها القضية الفلسطينية. كما نوّه القادة الخليجيون باعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وحثّوا دول العالم على الاعتراف بها، والمساهمة في الجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

• اعتبر نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، ان ظروف احلال السلام في الشرق الاوسط تحسّنت كثيراً بعد خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجمعية العامة للامم المتحدة، في جنيف، وبدء الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. وقال: «ان اسرائيل لا تزال العقبة الوحيدة... ويجب ان تصغي الى الرأي العام العالمي كما تمّ التعبير عنه في جنيف». ودعا اسرائيل الى «اتخاذ موقف واعٍ من مشكلة الشرق الاوسط»، وأضاف: «لقد شهدنا مثل هذا الموقف الواعي في حادث خطف أربعة سوفيات الطائرة الى اسرائيل، وفي رد فعل اسرائيل على زلزال ارمينيا. ولا أعرف لماذا لا يطبق موقف كهذا في شأن الشرق الاوسط؟» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

١٩٨٨/١٢/٢٣

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، صباح اليوم، الى روما، في زيارة رسمية لايطاليا والفاتيكان. وفور وصوله، أجرى عرفات والوفد المرافق له محادثات مع رئيس الحكومة الايطالية، سيرياكو دي ميتا، حضرها نائب الرئيس وزير الخارجية. وصدر بيان عن مكتب رئيس الحكومة جاء فيه ان الحكومة الايطالية كررت، في المحادثات، حكمها الايجابي على الخطوات الوفاقية الاخيرة لعرفات، بما فيها خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة، في جنيف، وانها «أكدت، خصوصاً، أهمية قرار الولايات المتحدة فتح حوار مباشر مع م.ت.ف.». وذكر البيان ان عرفات شكر لايطاليا دورها في البحث عن السلام. وطالب بمبادرات جديدة، خصوصاً في اطار الامم المتحدة. وعقد عرفات مؤتمراً صحافياً دعا فيه، مجدداً، الاسرائيليين الى الحوار، مكرراً ان السلام، بالنسبة الى الفلسطينيين، «خيار استراتيجي وليس مسألة تكتيكية». والتقى عرفات مع البابا يوحنا بولس الثاني؛ وجاء

في بيان صدر بعد هذا اللقاء عن الفاتيكان ان البابا أكد «اقتناعه الراسخ بأن للشعبين حقاً أساسياً متساوياً في ان يكون لكل منهما وطن» يمكنهما فيه «العيش بحرية وكرامة وأمن مع الشعوب المجاورة» (النهار، ٢٤/١٢/١٩٨٨).

• واصل المواطنون الفلسطينيون خوض المواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واصيب، خلال الاشتباكات، حوالى خمسين مواطناً بجروح مختلفة، واعتقلت سلطات الاحتلال ما يزيد على خمسين آخرين. وفيما شهد القطاع حالة غليان حادة واشتباكات عنيفة، تكثفت المواجهات، أيضاً، في الضفة، خصوصاً في مدينة نابلس، التي تواصل اضرابها العام، والقدس التي تعرّض فيها جنود الاحتلال الى المصلّين، بعد ان أدى هؤلاء صلاة الجمعة، وبيت لحم التي أعلنت فيها حالة الحداد (الدستور، ٢٤/١٢/١٩٨٨).

• وصل الى القاهرة مستشار الرئيس الفرنسي، جاك اتالي، في زيارة يجري خلالها محادثات مع عدد من المسؤولين المصريين. وقد جاءت زيارة اتالي بعد تعذّر سفر الرئيس فرانسوا ميتران نفسه الى مصر والغاء زيارته المقررة لها، في اللحظات الاخيرة. وكان ميتران ينوي التباحث مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في التصور السريع للاحداث في المنطقة، بعد مبادرة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (الحياة، ٢٤/١٢/١٩٨٨).

٢٤/١٢/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى بغداد، واطلع اعضاء اللجنة على نتائج حملته الدبلوماسية وجولاته لكسب التأييد للدولة الفلسطينية المستقلة (الدستور، ٢٥/١٢/١٩٨٨).

• التزم مواطنو بيت لحم بالدعوة الى الاضراب التي وجّهتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وعاشت المدينة، التي ولد فيها السيد المسيح، في عيد ميلاده، حالة حداد، وخلال العيد من مظاهر البهجة. وعززت قوات الاحتلال الاسرائيلي وجودها في المدينة، ففاق عدد الجنود على عدد المحتفلين بالعيد. وكانت قيادة الانتفاضة هنّأت المواطنين بحلول العيد، ودعتهم الى قصر احتفالاتهم به على الطقوس الدينية، وحدها. في غضون ذلك، تواصلت المجابهات العنيفة في مختلف أنحاء الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاستشهد ثلاثة مواطنين، وجرح عدد آخر، بينما تحطمت سيارات اسرائيلية عدّة (الدستور، ٢٥/١٢/١٩٨٨).

• تلاحظ اوساط أمنية اسرائيلية جهداً كبيراً من جانب منظمات فدائية فلسطينية لاقامة جيب فلسطيني واسع، مع بنية تحتية عسكرية، على طول منطقة الساحل اللبناني، وفي الأساس بين مدينة صور في الجنوب وبيروت في الشمال. ففي السنة الماضية، أُحضر الى صور، الواقعة على بعد بضعة كيلومترات شمال «حزام الامن»، مئات الفدائيين من «فتح» المنضوين في اطارات عسكرية مسلحة. وتعتقد الاوساط الامنية الاسرائيلية بأنه عندما ينتهي الصراع مع الشيعة، سوف يوجه جل هذه الجهود نحو أهداف على الحدود الشمالية (عل همشمار، ٢٥/١٢/١٩٨٨).

• تظاهر عشرات الآلاف في «ساحة ملوك اسرائيل»، في تل ـ أبيب، استجابة لدعوة حركة السلام الآن، من اجل بدء المفاوضات مع م.ت.ف. وقالت عضو الكنيست، شولاميت الوني: «نريد ان نكون شعباً حراً في بلاده، لكن الشعب الذي يحتل شعباً آخر لا يكون حراً... الشعب الذي يحتل، مستعبد مثل الشعب المُحتل، ولا حرية للانسان اذا كان أسير افكار مجنونة... نصبح احراراً، فقط، عندما نضع حداً للاحتلال ونقيم السلام مع م.ت.ف.». وقال فكتور شيمطوف: «ان الشعب الفلسطيني دفع ثمن وجود اسرائيل؛ والآن، عندما يعلن عن اعترافه بنا، وعن رغبته بالسلام، لا ينبغي تجاهله» (عل همشمار، ٢٥/١٢/١٩٨٨).

• قال عضو الكنيست، ران كوهين (راتس)، بأن لديه قائمة بأسماء ثمانية مواطنين عرب من طولكرم اشتكوا، في حضوره، من ان سلطات الأمن الاسرائيلية في المناطق المحتلة صادرت سياراتهم دون سابق انذار او أمر. وفي الرسالة التي بعث بها كوهين الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، حذّر من اقرار اجراء جديد يقوم الجنود، استناداً اليه، بمصادرة السيارات الخاصة والعامة لمواطنين لا ذنب لهم، من اجل استخدامها من قبل الجنود بهدف التضليل والظهور بمظهر العرب (عل همشمار، ٢٥/١٢/١٩٨٨).

• قرر موشي عميراف، الذي اشتهر بالاتصالات التي نظّمها بين شبان من الليكود وأوساط فلسطينية برئاسة فيصل الحسيني، تشكيل قائمة سياسية

جديدة باسم «مدينة السلام»، يشارك فيها يهود وعرب، لتخوض معركة انتخابات بلدية القدس، وتغلق الطريق امام أغلبية يمينية ـ دينية متزمّتة في مجلس بلدية القدس (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٥).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية السابق، شمعون بيرس، في حفل الوداع من وزارة الخارجية الاسرائيلية: «لا تنقص اسرائيل سياسة خارجية؛ بل ينقصها سياسة سلام» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٥).

• التقى موشي عميراف، عضو حركة «المركز» الاسرائيلية، في القاهرة، بممثل م.ت.ف. في الامم المتحدة، زهدي الطرزي. وقد عقد الاثنان مؤتمراً صحافياً مشتركاً، برعاية الامم المتحدة، في فندق في القاهرة، أُجريت خلاله مناظرة حول قضايا فلسطينية. وقد وصل عميراف للمشاركة في المناظرة بصفته الشخصية، وطلب من الطرزي ان توافق م.ت.ف. على نتائج الانتخابات التي تنوي حكومة اسرائيل تنظيمها في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٥).

• اعلن رئيس كينيا، ان بلاده قررت اعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل. وكرد على هذا الاعلان، عبّر الناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية عن أمله في ان تحذو دول أخرى حذو كينيا في هذا المجال. وقال الرئيس الكيني انه، بعد ان اعترفت م.ت.ف. باسرائيل وبحقها في الوجود، لم يعد هناك مبرر لقطع العلاقات بين بلاده واسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٥).

١٩٨٨/١٢/٢٥

• وجّه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى الشعب الفلسطيني، بمناسبة عيد الميلاد، أكد فيها ان الدولة الفلسطينية آتية مهما طال ليل الاحتلال. وقد نوّه عرفات، في رسالته، بالبابا يوحنا بولس الثاني، الذي التقاه قبل أيام في روما، ووصفه بالصديق الكبير للشعب الفلسطيني (**الاتحاد**، ١٩٨٨/١٢/٢٦). على صعيد آخر، قال عرفات، في حديث صحافي، انه سيطالب بممرّ بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كجزء من أية تسوية شاملة لاحلال السلام في الشرق الاوسط. وأضاف عرفات، انه يطالب، أيضاً، بأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وبالحق في الاحتفاظ بقوات مسلّحة، ما دامت اسرائيل لها جيش (**الدستور**، ١٩٨٨/١٢/٢٦).

• في عيد الميلاد الثاني منذ اندلاع الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة، استشهد مواطنان وجرح ١٣ آخرون، بينما واصلت القوات الاسرائيلية حملات الدهم والاعتقال، وحاولت اقتحام كنيسة المهد، في القدس، فتصدى لها المواطنون. وقد تواصلت الاشتباكات في مختلف انحاء الارض المحتلة وهاجمت الفرق الضاربة التابعة للانتفاضة أكثر من سيارة ودورية عسكرية، بالحجارة والزجاجات الحارقة. في غضون ذلك، خيّم جوّ من الحزن على احتفالات الميلاد، وامتنع المواطنون عن وضع الزينات التقليدية، وألغى رئيس بلدية بيت لحم حفل الاستقبال السنوي الذي تقيمه البلدية، عادة، في هذه المناسبة (**الدستور**، ١٩٨٨/١٢/٢٦).

• صرّح الامين العام المساعد للتنظيم الشعبي الناصري، أسامة سعد، للصحافيين، في صيدا، بأن الفصائل الفلسطينية، وبينها «فتح»، أبرمت، يوم الجمعة الماضي، اتفاقاً مع حركة «أمل» اللبنانية، من اجل تسوية نهائية للحرب على المخيمات التي ابتدأت قبل أكثر من ثلاث سنوات. وقال سعد ان هذا الاتفاق شامل، وهو ينصّ على تثبيت وقف اطلاق النار ورفع الحصار عن مخيم الرشيدية في صور (**الاتحاد**، ١٩٨٨/١٢/٢٦).

• عقّب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بالايجاب عل تصريح الرئيس المصري، حسني مبارك، بشأن استعداده للقدوم الى اسرائيل. وقال شامير: «انني متأكد اننا اذا التقينا، أنا والرئيس المصري، وتباحثنا، فسوف نتوصل الى نتائج ايجابية». وأضاف شامير انه سوف يطرح، قريباً، مبادرة سلام، يعرضها على الزعماء العرب. وقال سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، ان مشاريع شامير السياسية الجديدة هي التي سوف تحسم موضوع اللقاء بين مبارك وشامير (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٦).

• أعرب وزير الخارجية الهولندية، هانز فون بروك، عن أسفه للقرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية الجديدة ببناء ثمان مستوطنات في الارض المحتلة. وقال ان بلاده، ودول المجموعة الاوروبية الاثنتي عشر، تعتبر سياسة اسرائيل الاستيطانية

سياسة غير مشروعة، لأنها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة. وحول ما اذا كانت سياسة بلاده ازاء الشرق الاوسط تتسّم بالتنسيق مع الولايات المتحدة، أوضح الوزير ان المجموعة الاوروبية شديدة الحرص على عدم عرقلة الدور الامريكي في منطقة الشرق الاوسط (الدستور، ٢٦/١٢/١٩٨٨).

٢٦/١٢/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، بحضور أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة ووزير الخارجية العراقية، طارق عزيز. وقد قدّم عرفات الى الرئيس العراقي تهاني الشعب الفلسطيني للشعب العراقي بالنصر، مؤكداً ان احلال السلام بين العراق وايران سيساعد الامة العربية في تجنيد طاقاتها لمواجهة التحديات، وفي مقدمها الاحتلال الاسرائيلي (وفا، ٢٦/١٢/١٩٨٨). وكان عرفات وصل، أمس، الى بغداد، واجتمع مع الرئيس الموريتاني، معاوية ولد طايع، الذي يزور العاصمة العراقية، وبحث معه في آخر التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والعلاقات الثنائية (المصدر نفسه).

• شكّلت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لجنة قانونية لوضع صيغة الحكومة الفلسطينية المؤقتة ونظامها الداخلي؛ وقررت اللجنة، في ختام اجتماعاتها، في بغداد، ان تعود الى الانعقاد خلال الايام العشرة المقبلة، لمناقشة تقرير اللجنة القانونية. كما أقرت اللجنة التنفيذية خططاً لمواجهة التصعيد الاسرائيلي الاخير واستخدام قوات الاحتلال للسلاح في مدينة نابلس المحتلة ضد الانتفاضة الوطنية. وأعدت اللجنة خطة للتحرك السياسي للمنظمة، في ضوء اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وأعربت، بهذا الصدد، عن تقديرها لمواقف الدول التسعين التي اعترفت بالدولة الفلسطينية (القبس، ٢٧/١٢/١٩٨٨). وأكدت اللجنة، في بيان أصدرته، ان خطاب رئيسها، ياسر عرفات، في الجمعية العامة للامم المتحدة، في جنيف، وبيانه الصحافي هناك، ينسجمان، تماماً، مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة عن دورته الاخيرة (وفا، ٢٧/١٢/١٩٨٨).

• استشهد مواطنان وجرح ثلاثون خلال الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة. وجددت مدينة نابلس الحداد، اثر استشهاد احد ابنائها الذي توفي متأثراً بالجراح التي اصيب بها في السادس عشر من هذا الشهر، حين نفّذت القوات الاسرائيلية مجزرتها الشهيرة في المدينة، وهو العاشر بين شهداء المجزرة. وشهدت مدن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما مصادمات واشتباكات بين الطرفين، فيما واصلت قوات الاحتلال حملات الاعتقال التي طالت عشرات المواطنين (الدستور، ٢٧/١٢/١٩٨٨).

• اشتبكت قوة من المظليين تابعة للجيش الاسرائيلي مع ثلاثة فدائيين، كانوا على طريقهم للقيام بعملية ضد احدى مستوطنات الحدود الشمالية، وقتل الفدائيون الثلاثة. وقد وقع الحادث على بعد عشرات الأمتار شمال الحدود مع لبنان، في المنطقة الواقعة بين كيبوتس مناره ويفتح، بالقرب من القرية اللبنانية ميس الجبل (دافار، ٢٧/١٢/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الكنيست، ان حل مشاكل المناطق المحتلة والعنف الذي عصف بها، قائم على طاولة المفاوضات. «وحالياً، هناك ضرورة للتحلي بالصبر وقوة الصمود وعدم التباكي، او الانهزامية». ورداً على تصريحات عرفات، قال رابين: «ان اولئك الذين يرون في أقواله تغيّراً، من الافضل لهم ان يوضحوا لأنفسهم لماذا لم يوافق، خلال ١٣ سنة، على التغيير». وأضاف رابين، ان سكان المناطق المحتلة الذين يناضلون، وفي الوقت عينه يعانون من ضائقة «ربما فكّروا بأن القوة لن تحقق لهم أكثر؛ وعرفات يدرك ان ثمة حدوداً لقدرتهم على التحمّل. فاذا تحلّينا نحن بنَفَس أطول ربما يخلص السكان الى استنتاج ان الخلاص يكمن في أيديهم لا في يد عرفات» (دافار، ٢٧/١٢/١٩٨٨).

• طالب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، باحياء المسار السياسي على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي، من خلال ملاءمة بسيطة تتطلبها التطورات الاخيرة في المنطقة. واحدى النقاط الاساسية في مشروع شامير، هي مشاركة الاردن في المسار السياسي. واقتراح شامير يتضمّن حلاً على مراحل، يرتكز على اتفاقيتي كامب ديفيد، من خلال مشاركة الاردن ومصر وممثلين فلسطينيين يقيمون في الارض المحتلة ليسوا أعضاء في م.ت.ف. (دافار، ٢٧/١٢/١٩٨٨).

• طمأن خبراء امريكيون في شؤون الشرق

الاوسط زملاء لهم من الجانب السوفياتي الى ان ادارة الرئيس الاميركي المنتخب، جورج بوش، ستبذل أقصى جهدها لاقناع الكونغرس الاميركي واللوبي الاسرائيلي بضرورة الضغط على اسرائيل لتغيير موقفها. ونصح هؤلاء الخبراء موسكو بأن لا تفقد الأمل من رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير؛ فمن الممكن ان يحدث انعطاف كامل في تفكيره (**الحياة**، ١٩٨٨/١٢/٢٧).

١٩٨٨/١٢/٢٧

• في مؤتمر صحافي عقده في بغداد، انتقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مواقف رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، الداعية الى تسوية ترتكز على اتفاقيتي كامب ديفيد، وقال: «أن على شامير ان يدرك انه لن يتمكن من اقناعنا بكامب ديفيد، بعدما رفضه الجميع» (**النهار**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

• استشهد مواطن من عبوين قرب رام الله، واصيب خمسة في قطاع غزة، وثلاثة في الضفة الفلسطينية، خلال الاشتباكات التي تواصلت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف انحاء الارض المحتلة، وتعرض عدد من المواطنين للاعتقال. وقد انفجرت قنبلة في المنطقة التجارية الرئيسة في القدس، وهاجمت المجموعات الضاربة التابعة للانتفاضة عدداً من السيارات والدوريات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة والزجاجات الحارقة. ووُزّع بيان باسم جيش التحرير الشعبي الفلسطيني، المصطلح الذي اتفق عليه كبديل من مصطلح القوات الضاربة، تضمّن دعوة الى تصعيد الانتفاضة (**الدستور**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

• صرّح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، بأن م.ت.ف. والقيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة قرّرتا عدم اللجوء الى السلاح في الارض المحتلة؛ وقال ان القرار يهدف الى «ردع الاحتلال عن استخدام اسلحته الخاصة ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة» (**الاتحاد**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

• اجتمع، في عمّان، وفد فلسطيني يضم اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس وياسر عبدربه وعبدالرزاق اليحيى، مع رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي (**الحياة**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

• افادت أوساط سياسية عربية بأن الولايات المتحدة الاميركية وضعت عدداً من الشروط على م.ت.ف. من اجل مواصلة الحوار الذي بدأ فيما بينهما في تونس قبل أيام. وقد طلبت الولايات المتحدة ان يعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الغاء المنظمة وميثاقها الوطني واستبدالهما ببيان اعلان الدولة الفلسطينية وحكومة تضمّ المنظمات التي تقبل الغاء المنظمة والميثاق، وان يتعهد عرفات العمل على تخفيض وتيرة الانتفاضة، مقابل وعد أميركي بالسعي الى ارسال قوات متعددة الجنسية لضبط الاوضاع في الارض المحتلة؛ كما طلبت اعلان كونفدرالية مع الاردن، يليها حوار مباشر مع اسرائيل (**السفير**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

• قال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي: «ان الرئيس حسني مبارك على استعداد لزيارة اسرائيل، اذا استجابت للحوار مع م.ت.ف.». وأكدت دوائر دبلوماسية مصرية ان مبارك اشترط، لزيارة اسرائيل، قبول رئيس وزرائها، اسحق شامير، فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام. في غضون ذلك، تسعى الولايات المتحدة الاميركية الى عقد لقاء بين وزيري الخارجية، المصري والاسرائيلي، لتنشيط العلاقات فيما بين اسرائيل ومصر (**الحياة**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رداً على بيان وزارة الخارجية المصرية بشأن زيارة الرئيس المصري حسني مبارك لاسرائيل، ان زيارة مبارك يجب ان تتم دون شروط مسبقة. وقال مستشار شامير لشؤون الاعلام، آفي بزنر، ان الاتصالات، ازاء توضيح امكانات زيارة مبارك، سوف تستمر في القدس والقاهرة. كما قال مستشار وزير الخارجية الاسرائيلية لشؤون الاعلام، ان وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، يفضل ان يعالج كل أمر متعلق بزيارة مبارك المتوقعة لاسرائيل في اطار القنوات الرسمية القائمة بين الدولتين (**دافار**، ١٩٨٨/١٢/٢٨). وبعد ان أوضحت وزارة الخارجية المصرية انه ينبغي على اسرائيل الاعتراف بـ م.ت.ف. وبدء محادثات سياسية معها قبل قيام الرئيس المصري بالزيارة، أُسقط موضوع الزيارة من جدول الأعمال (**المصدر نفسه**).

١٩٨٨/١٢/٢٨

• سقط شهيد جديد، في نابلس، وشهيد ثان في كفرراعي، قرب جنين، وأصيب اكثر من ٤٥

مواطناً بجراح، في الاشتباكات التي تواصلت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في مختلف انحاء الارض المحتلة، واعتقل آخرون. وفي امكنة عدّة، هاجم شبان الانتفاضة المواقع والدوريات الاسرائيلية بالحجارة والقنابل الحارقة، ودمّروا، أو اعطبوا، عدداً من سياراتها. في غضون ذلك، نفّذت الارض المحتلة اضراباً عاماً دعت اليه القيادة الموحدة للانتفاضة، بمناسبة ذكرى معركة ميثلون، فأُغلقت المتاجر، وتوقف النقل العام، وامتنع العمّال عن الذهاب الى العمل (**الدستور**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

• استشهد ثلاثة فدائيين فلسطينيين في اشتباكات مع دورية اسرائيلية، شمال فلسطين، على بعد عشرات الامتار من الحدود اللبنانية. وكانت المجموعة ذاتها اشتبكت مع دورية اسرائيلية أخرى وتمكّنت من الانسحاب الى مكان آمن (**الدستور**، ٢٩/١٢/١٩٨٨). وقد وقع الاشتباك على بعد كيلومتر واحد شمال كيبوتس المناره، والثلاثة ينتمون الى جبهة التحرير الفلسطينية ـ جناح طلعت يعقوب (**معاريف**، ٢٩/١٢/١٩٨٨). وقال رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، للمراسلين، خلال قيامه بجولة على الحدود الشمالية، بعد الحادث، ان محاولات التسلل التي جرت هذه السنة من جانب منظمات جبهة الانقاذ الفلسطينية، تهدف الى نسف مسارات عرفات السياسية (**هآرتس**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

• ابلغ عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، الذي ترأس الوفد الفلسطيني في جلسة الحوار مع الجانب الاميركي، الى الصحافيين ان قرار واشنطن فتح الحوار مع المنظمة يشكل تعديلاً بسيطاً في موقف واشنطن غير كافٍ لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وقال عبدربه ان على الولايات المتحدة ان تختار بين اتباع سياسة اسرائيل أو اتباع توجّه المجتمع الدولي في شأن حل القضية الفلسطينية. وأضاف ان المنظمة ترفض «مناقشة موضوع الانتفاضة، او المساومة عليها» مع أية جهة (**القبس**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

• أعلن بيان صادر عن وزارة الخارجية السعودية ان الحكومة السعودية قررت رفع تمثيل مكتب م.ت.ف. في الرياض الى درجة سفارة، ابتداء من الأول من الشهر المقبل (**الاتحاد**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «اذا قرر الرئيس المصري، حسني مبارك، القدوم الى اسرائيل، فسوف يكون هذا حدثاً ذا أهمية؛ لكنني لا اعتقد بأنه ينبغي على اسرائيل دفع ثمن هذه الزيارة» (**هآرتس**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

• قال الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في رسالته الجوابية الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، التي عبّر فيها عن قلقه العميق ازاء النتائج المترتبة على قرار الولايات المتحدة ازاء بدء الحوار مع م.ت.ف.: «ليس عندي اوهام تجاه م.ت.ف. يجب علينا مقاضاتهم وفقاً لاعمالهم، ونرى ما اذا كانوا، حقاً، نبذوا الارهاب وتحفظوا من الذين يقومون بأعمال الارهاب» (**معاريف**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

• قالت رئيسة الحكومة البريطانية، مارغريت تاتشر، في خطاب بعثت به الى رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، بمناسبة تشكيل الحكومة، ان موضوع السلام في الشرق الاوسط اصبح امراً ملحّاً؛ وأكدت ان ليس هناك تحد أكبر من السلام. ووجهت تاتشر الدعوة الى شامير لزيارة بريطانيا، لاجراء محادثات حول قضايا المنطقة (**الاهرام**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

٢٩/١٢/١٩٨٨

• وقعت صدامات عدة في انحاء مختلفة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واصيب خمسة مواطنين بجراح؛ وشهدت نابلس اضراباً شاملاً، حداداً على استشهاد احد ابنائها. وتواصل حظر التجول على مخيمات الدهيشة والشاطىء ورفح، في القطاع، فيما واصلت قوات الاحتلال حملات الدهم والاعتقال (**الاتحاد**، ٣٠/١٢/١٩٨٨).

• تفاعلت قضية الانتخابات التي تزمع اسرائيل اجراءها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لاختيار ممثلين عنهما في المجالس المحلية. فقد سبق ان اعلن، في واشنطن، ان م.ت.ف. تدرس مشروع اتفاق يقضي باجراء انتخابات مقابل تنازلات اسرائيلية، منها انسحاب جيش اسرائيل من المدن وايقاف عمليات الاعتقال والقمع والابعاد وفتح المدارس (**الحياة**، ٣٠/١٢/١٩٨٨). وقال النائب الاسرائيلي يائير تسبان، الذي كان اجتمع مع فيصل الحسيني الموجود في السجن: «ان اولئك القادة الاسرائيليين الذين تحدثوا، في الآونة الاخيرة، حول انتخابات في المناطق [المحتلة] كبديل للمفاوضات مع م.ت.ف.

غارقون في أوهام لا أساس لها» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه يأمل في خلال الشهرين المقبلين طرح مبادرة سلام، يكون لمصر فيها دور الوسيط في المحادثات التي سوف تجريها اسرائيل مع الدول العربية ومع الفلسطينيين برعاية الدول العظمى. وفي مقابلة خاصة مع مراسل «رويتر»، قال شامير انه سوف يفكر بامكانية السماح للفلسطينيين في المناطق المحتلة باختيار ممثليهم لمحادثات السلام، شرط ان يضعوا حداً للانتفاضة (**دافار**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

• أفاد المسؤول عن الحسابات القومية في مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، عزرا هدار، في مؤتمر صحافي عقد من اجل تقديم معطيات المكتب حول الوضع الاقتصادي في اسرائيل، ان أعمال المقاومة في المناطق المحتلة ادت، بشكل غير مباشر، الى رفع مستوى الاجور في اسرائيل وتباطؤ النمو الاقتصادي فيها، وخصوصاً في القطاع الصناعي. وعلى حد قوله، كانت سنة ١٩٨٨ سنة غير عادية، لأنها شهدت حدثين اقتصاديين اساسيين اثّرا عليها: الأول هو الانتفاضة في المناطق المحتلة التي أدت الى انخفاض بنسبة ٢٥ بالمئة في عدد العاملين في اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ممّا اثر، أيضاً، في مستوى الاجور لأن اليهود الذين عملوا محل العرب كان اجرهم أعلى من اجر العمّال العرب؛ كذلك حدث انخفاض في الصادرات الاسرائيلية الى الضفة الغربية وغزة بنسبة ثلاثة بالمئة، وانخفاض في السياحة بنسبة ١٥ بالمئة، وازداد عدد أيام خدمة الاحتياط بنسبة الثلث، الأمر الذي اثر في وصول رجال الاحتياط الى مراكز عملهم. والحدث الثاني كان ايقاف مشروع طائرة «لافي» الذي أدى، بدوره، الى انخفاض في الناتج القومي الاجمالي (**دافار**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

• قال المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفياتية، غينادي غيراسيموف، خلال مؤتمر صحافي عقده في موسكو، انه لن يتمّ تبادل الوفود القنصلية، بصورة دائمة، بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل (**السفير**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

١٩٨٨/١٢/٣٠

• في حديث له نشرته «اليوم السابع» التي تصدر في باريس، قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، انه يؤيد عودة مصر الى جامعة الدول العربية منذ فترة طويلة؛ وأعرب عن تفاؤله بامكانية تحقيق هذه العودة قريباً؛ ووصف اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية بأنه يعني انتهاء الشق الخاص بفلسطين في اتفاقيتي كامب ديفيد. وذكر عرفات ان بعض الاطراف العربية يجري اتصالات من اجل اعادة العلاقات بين مصر وسوريا؛ وأضاف ان سوريا تشعر بالعزلة، بسبب مواقفها العدائية من الثورة الفلسطينية وم.ت.ف. ومواقفها في لبنان وازاء حرب الخليج (**الاهرام**، ١٩٨٨/١٢/٣١).

• استشهد خمسة مواطنين، ثلاثة منهم في غزة واثنان في عزّابه في الضفة، خلال الاشتباكات التي تواصلت، في الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد ألهبت انباء الاستشهاد التظاهرات في قطاع غزة، فواجهتها قوات الاحتلال باطلاق النار وقنابل الغاز وفرضت حظر التجول على المخيمات، وشنّت حملة اعتقالات واسعة، وانذرت بتوسيع اجراءات حظر التجوّل وتعزيز الوحدات العسكرية في القطاع. ووُزّع في القطاع بيان باسم «فتح» يعلن تشكيل جيش شعبي وطني فلسطيني. وفي الضفة، تركزت الاشتباكات في مدن القدس والخليل ونابلس ورام الله وطولكرم وبيت لحم (**الدستور**، ١٩٨٨/١٢/٣١).

• صرّح رئيس بلدية بيت لحم المحتلة، الياس فريج، بأنه اقترح ان يُصدر قرار من مجلس الامن الدولي باعلان هدنة مشروطة لايقاف الانتفاضة الفلسطينية، على ان تطلق اسرائيل سراح جميع المعتقلين وتعيد فتح الجامعات. وأعلن متحدث باسم م.ت.ف. رفض المنظمة لهذا المشروع؛ كما اعلنت كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية رفضهما له (**الاهرام**، ١٩٨٨/١٢/٣١).

• وصف الرئيس المصري، حسني مبارك، رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، بأنه عنيد، وقال: «ان اتفاقيتي كامب ديفيد اصبحتا قديمتين». ورأى مبارك، في مقابلة مع صحيفة «دير شبيغل» الالمانية الاتحادية، انه يجب عقد مؤتمر سلام دولي تشترك فيه اسرائيل ودول عربية والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن الدولي، قبل اجراء محادثات مباشرة مع الفلسطينيين (**السفير**، ١٩٨٨/١٢/٣١).

١٩٨٨/١٢/٣١

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بيان نشر في بغداد، بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، ان الحوار الفلسطيني ـ الاميركي يزيل العقبة المستعصية أمام عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ وأعرب عن أمله بأن يسمح هذا الحوار بكبح القمع الاسرائيلي وحقن دماء المواطنين الذين يسقطون برصاص الاحتلال الاسرائيلي. وأكد عرفات ان الانتفاضة الفلسطينية ستستمر حتى تحرير الارض والقدس؛ وجدد نداءه الى الامم المتحدة، كي تتخذ الاجراءات اللازمة لكبح حملات التنكيل والذبح ضد ابناء الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة؛ وأشاد بالعلاقات مع الاردن، وقال انها ستقوم، في المستقبل، على أساس كونفدرالي (الدستور، ١/١/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة مواطنين من شويكة وبيت ريما ونابلس خلال الاشتباكات التي تواصلت في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وفرضت سلطات الاحتلال منع التجول على قطاع غزة، وكثّفت الوجود العسكري توقعاً لتصاعد المواجهات، غداً، حين تحل ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية. وارتكبت سلطات الاحتلال مجزرة جديدة في شويكة، قرب طولكرم، حيث اصيب أكثر من عشرة مواطنين بالرصاص. وعُلّقت الملصقات وصورة ياسر عرفات وخُزّنت الألعاب النارية، استعداداً للاحتفال بذكرى الانطلاقة (الدستور، ١/١/١٩٨٩).

• أقام جهاز العمليات التابع لـ «فتح»، المعروف باسم «القوة ـ ١٧»، فرعاً له في المناطق المحتلة تحت اسم «الجيش الوطني الشعبي الفلسطيني». ويعتقد المراقبون بأن القوة ـ ١٧ تنوي، عبر هذا الفرع، القاء مسؤولية العمليات التي ستنفذها في المستقبل ضد اسرائيل وعرضها كعمليات شرعية بكونها ـ على حد قولها ـ جزءاً من الانتفاضة (دافار، ١/١/١٩٨٩).

• رفض الناطقون باسم م.ت.ف. والدول العربية التصريحات المتعلقة بمبادرة السلام الجديدة التي ينوي رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، طرحها قريباً، والتي سُرِّب بعض تفاصيلها عبر الصحف الاسرائيلية (دافار، ١/١/١٩٨٩).

• قال الرئيس المصري، حسني مبارك، انه على استعداد لزيارة اسرائيل، بشرط ان يبدي رئيس حكومتها، اسحق شامير، مرونة بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وسأل مبارك: «اذا كان شامير يعلن ان لا مؤتمر دولياً ولا تنازل عن شبر من الارض التي تحتلها اسرائيل، فعلى أي اساس، اذاً، أذهب الى اسرائيل ؟» (الدستور، ١/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/١

• رعى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الاحتفال الذي أُجري في العاصمة السعودية، الرياض، بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. وقد أُجري الاحتفال بحضور أمير منطقة الرياض، سلطان بن عبدالعزيز، وعدد كبير من المسؤولين الفلسطينيين والسعوديين. وألقى عرفات كلمة مطوّلة قدم، خلالها، عرضاً سياسياً مفصلاً لآخر تطورات القضية الفلسطينية على المستويين، العربي والدولي. وأكد الامير سلطان استمرار الدعم السعودي، الرسمي والشعبي، للشعب الفلسطيني وقضيته وقيادته الشرعية، وعلى رأسها عرفات (التفاصيل في وفا، ٢/١/١٩٨٩). وخلال الحفل، رفع عرفات علم فلسطين على سارية المبنى الجديد لسفارة دولة فلسطين في الرياض، وهو المبنى الذي تكفّلت السعودية ببنائه بكلفة ٢٠ مليون ريال سعودي (الشرق الاوسط، ٢/١/١٩٨٩).

• تلقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عدداً كبيراً من برقيات التهنئة والتأييد، بمناسبة العام الجديد والذكرى الرابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية (التفاصيل في وفا، ٢/١/١٩٨٩).

• احتفل الشعب الفلسطيني، في الارض المحتلة، بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، بتشديد الهجمات بالحجارة والزجاجات على دوريات الاحتلال الاسرائيلي وتجمّعات جنوده، وخوض المواجهات الدموية مع القوات الاسرائيلية التي دهمت البلدات والقرى والمخيمات، ممّا أدى الى سقوط عشرات الجرحى. واستشهد طفل رضيع (ستة شهور)، متأثراً بالغاز الذي استخدمه الاسرائيليون خلال دهمهم لمخيم العرّوب. واعتقل مئات المواطنين، وأبعد ١٣ الى لبنان (الدستور، ٢/١/١٩٨٩).

• تبيّن من احصائية لوكالة «رويتر» ان ١٩٢ شخصاً لقوا مصرعهم في لبنان، بسبب القصف الاسرائيلي الجوي، أو نتيجة الاشتباكات مع ميليشيا

جيش لبنان الجنوبي التابع لاسرائيل، خلال العام ١٩٨٨. ومن هؤلاء ٩٦ سقطوا نتيجة القصف الجوي، بينهم عشرات الاطفال والنساء. وأشارت «رويتر» الى اعتراف اسرائيل بمقتل ١٦ من جنودها و٢٩ من الميليشيا (**البعث**، ٢/١/١٩٨٩).

• دار نقاش قصير في جلسة الحكومة الاسرائيلية بين الوزير بلا وزارة، مردخاي غور، ووزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، حول سؤال ما اذا كان ينبغي على اسرائيل التمييز بين م.ت.ف. والمنظمات الفدائية الأخرى. وقد قال غور بأنه، وفقاً للمعلومات التي وصلت اليه، تبيّن ان كل محاولات التسلل الاخيرة على الحدود الشمالية قد تمّت من جانب منظمات جبهة الرفض الفلسطينية وليس من قبل م.ت.ف. وأضاف: «من الاهمية بمكان ان يعلم الجمهور في اسرائيل ما اذا كانت تصريحات عرفات، في جنيف، قد ترجمت الى أوامر على الارض وشجب الارهاب عملياً» (**دافار**، ٢/١/١٩٨٩).

• اقترح الوزير الاسرائيلي، افنير شاكي، الذي شارك في جلسة الحكومة الاسرائيلية، لأول مرة، بصفته وزيراً، اجراء نقاش مفصّل حول دلالات الانتفاضة وسبل القضاء عليها. وسأل: «علينا ان نقرر ما اذا كانت قضاء وقدراً لا يمكن القضاء عليه، او انها ظاهرة ارهابية من نوع جديد، وما هو المفهوم الامني حول هذا الموضوع ؟» (**هاتسوفيه**، ٢/١/١٩٨٩).

• اجتمع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، مع أمير دولة قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، واستعرض معه آخر تطورات الموقف السياسي والتحركات الراهنة بشأن القضية الفلسطينية (**وفا**، ٢/١/١٩٨٩).

• قرّرت م.ت.ف. تشكيل وفد من خمسة أعضاء لزيارة الولايات المتحدة. ومهمة الوفد اطلاع الرأي العام الاميركي على تطورات القضية الفلسطينية والانتفاضة في الارض المحتلة. وسيعمل اعضاء الوفد كسفراء متجولين للمنظمة في الولايات المتحدة، وسيكون لديهم تفويض للتحدث باسمها مع أية شخصية سياسية اميركية، سواء أكانت رسمية او غير رسمية (**القبس**، ٢/١/١٩٨٩).

• في حديث صحافي خاص، أشاد وزير الخارجية البريطانية، جيفري هاو، بالاعتدال والمنطق اللذين ظهرا في موقف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. ودعا هاو اسرائيل الى الرد بايجابية على الفلسطينيين، حتى يمكن عقد المؤتمر الدولي للسلام (**الدستور**، ٢/١/١٩٨٩).

٢/١/١٩٨٩

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث الى مجلة «اليوم السابع» التي تصدر في باريس بالعربية، ان الاردن وسوريا ولبنان ومصر وممثلي الشعب الفلسطيني سيكونون، جميعاً، في مفاوضات السلام التي ستتم في المؤتمر الدولي تحت مظلة الامم المتحدة. وذكر عرفات ان من ضمن الاشياء التي فكّر بها الدعوة الى اجتماع تحضره الاطراف العربية الخمسة المعنية بالمفاوضات، لوضع خطة عربية مترابطة، «اذ لا يجب ان نذهب كفرقاء مختلفين أمام العدو الصهيوني». وحول الموقف من عودة اسرائيل الى طرح فكرة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، قال عرفات ان الملك حسين انهى البحث في هذا الموضوع حين أعلن قرار الاردن فك الارتباط مع الضفة الفلسطينية (**الدستور**، ٣/١/١٩٨٩).

• عمّت التظاهرات الغاضبة الاراضي الفلسطينية المحتلة، احتجاجاً على قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بابعاد ١٣ مواطناً الى لبنان، واستأنف ١٢ مواطناً أوامر صدرت بابعادهم، في المحاكم العسكرية. وتواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، وأصيب ١١ مواطناً بجروح. وأعلن المحامون الفلسطينيون اضراباً عن العمل لمدة شهر، ابتداء من غد، احتجاجاً على تجاهل سلطات الاحتلال لحقوق المعتقلين والعدالة (**الدستور**، ٣/١/١٩٨٩). وقامت قوات كبيرة من الجيش الاسرائيلي بأعمال تمشيط وتفتيش واسعة في منطقة الظاهرية، في أعقاب اطلاق رصاصات باتجاه دورية تابعة للجيش الاسرائيلي. وقد أفاد جنود الدورية بأنه، خلال قيامهم بمهمة عادية، أُطلق باتجاههم عدد من الرصاصات. وقد نظرت الأوساط الامنية الى الحادث بخطورة كبيرة (**معاريف**، ٣/١/١٩٨٩).

• ندّد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بشدة، بطلب وزارة المالية الاسرائيلية الرامي الى تقليص ميزانية وزارة الدفاع. وفي لقاء مع المراسلين العسكريين في تل ـ أبيب، رفض رابين أية امكانية لتقليص ميزانية وزارته، وقال: «اذا وقعت حرب

بعد سنتين، او ثلاث سنوات، فسوف ندفع، خلالها، ثمناً من حياة البشر من اجل انجاز اهداف الجيش الاسرائيلي، لأننا لا نستطيع ان نقدم الى الجيش الوسائل الكافية لتقليص الاضرار بحياة الافراد» (**عل همشمار**، ٣/١/١٩٨٩).

• أعلن المتحدث باسم السفارة الهولندية، في تونس، ان هولندا ستجري أول اتصال رسمي مع م.ت.ف. خلال الاسبوع المقبل. وأوضح ان اثنين من كبار موظفي وزارة الخارجية الهولندية سوف يصلان تونس، يوم الاحد، للاجتماع مع زعماء المنظمة (**الاهرام**، ٣/١/١٩٨٩).

• كتب عضو الكنيست السابق، ابا ايبن، مقالة في صحيفة «نيويورك تايمز»، ذكر فيها ان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، صدق في قراره ازاء بدء الحوار مع م.ت.ف. وان ادعاء اصدقاء اسرائيل بأن م.ت.ف. تشكل خطراً على وجود اسرائيل، هو أمر منافٍ للعقل، ويتناقض، بشكل حاد، مع حقيقة كون جهاز الدفاع الاسرائيلي هو احد أقوى الاجهزة في العالم، من ناحية القوة والردع، تجاه ما يتعلق بمصير اسرائيل (**عل همشمار**، ٣/١/١٩٨٩).

٣/١/١٩٨٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى القاهرة، في زيارة لمصر تستغرق عدة أيام، وأعرب عن سعادته بهذه الزيارة، خصوصاً لأنها تتمّ في ظروف هامّة ومصيرية، ووجه الشكر لجهود الرئيس حسني مبارك من اجل تثبيت الانتصارات الفلسطينية، وخصوصاً الجهود التي بذلها لفتح الحوار الفلسطيني ـ الاميركي (**وفا**، ٤/١/١٩٨٩). وقبل توجهه الى القاهرة، اجتمع عرفات، في الظهران، مع الملك السعودي، فهد، وبحث معه في مختلف التطورات السياسية، في ضوء الانتفاضة الفلسطينية. وقد ناقش الزعيمان الاوضاع العربية الراهنة، وأكدا ضرورة تعزيز التضامن العربي (**المصدر نفسه**).

• ساد الاضراب الشامل مدينة نابلس، احتجاجاً على قيام قوات الاحتلال بهدم منازل في مخيم بلاطة القريب من المدينة وابعاد ١٣ مواطناً، وذلك في الوقت الذي هدمت قوات الاحتلال، أيضاً، منزلين من مخيم جباليا، واقفلت منازل أخرى في غزة، بحجة قيام اصحابها بمهاجمة الجنود الاسرائيليين. وقد أضرب التجار في قطاع غزة، اضراباً شاملاً. وتميزت الاشتباكات التي دارت في مختلف ارجاء الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال، بحادث اطلاق النار على سيارة عسكرية اسرائيلية قرب الظاهرية؛ وقد اقتحمت قوة اسرائيلية البلدة وجمعت السكان في الساحة العامة واعتدت عليهم بالضرب واعتقلت عدداً منهم. وفي تطور آخر، اختطف مستوطنون يهود ثلاثة أطفال من قرية باقة الحطب، قرب طولكرم، خلال اقتحامهم للقرية (**الدستور**، ٤/١/١٩٨٩).

• أعلن رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، انه سحب اقتراحه الخاص بعقد هدنة للانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي بقرار يصدر عن مجلس الامن الدولي. وقال انه سحب الاقتراح، لأن اسرائيل اثبتت، بقرارها طرد ١٣ فلسطينياً، انها غير مهتمة بفكرة الهدنة، ولأن القمع الاسرائيلي المستمر يؤدي الى استبعاد أية امكانية للسلام (**الاهرام**، ٤/١/١٩٨٩).

• اتفق على عقد لقاءات بين رجال اليسار الاسرائيلي وممثلين واضحين وغير واضحين من جانب م.ت.ف. خلال الشهر المقبل، في اوروبا وفي أماكن اخرى. وعُلم ان كل هذه الاتصالات سوف تجرى برعاية لجان دولية، لكي لا تعتبر تجاوزاً للقانون الذي يمنع عقد مثل هذه اللقاءات مع رجال م.ت.ف. اللقاء الأول سوف يعقد في باريس، الاسبوع المقبل، وسوف يشارك فيه أعضاء الكنيست، اورا نمير ولوفا الياف (معراخ) وبائير تسبان (مبام) وشولاميت الوني (راتس). والى لقاء لاهاي، سوف تدعى شخصيات من معسكر الحمائم في المعراخ، مثل أعضاء الكنيست ابراهام بورغ وابا ايبن وحاييم تسادوك، وكذلك أعضاء كنيست من راتس وكتل يسارية أخرى، مثل البروفيسور موشي معوز وآرثر هرتسوغ وغيرهما (**معاريف**، ٤/١/١٩٨٩). وقد استجاب ٣٣ عضو كنيست من كتل اليمين والكتل الدينية لمبادرة عضو الكنيست، تسحي هنغفي (ليكود)، فوقّعوا على توجه مشترك الى وزير الشرطة ووزير القضاء والمستشار القانوني للحكومة، طلبوا فيه العمل من اجل منع سفر أعضاء الكنيست الاربعة الى اللقاء الذي سيعقد في باريس (**عل همشمار**، ٤/١/١٩٨٩).

• رفض وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بشكل قاطع، أي استعداد للتحدث مع م.ت.ف. لأن هذا الامر، على حد قوله، «يشجّع منظمات الارهاب في العالم على الاستمرار بالارهاب؛ بل وأكثر من

ذلك، يشجعهم على تصعيده». وزعم «أن السلام سوف يبتعد منّا كلما تعززت قوة ومكانة م.ت.ف.». وقال ارنس، في أول خطاب له من على منصة الكنيست كوزير للخارجية، ان عرفات يستقطب انظار العالم اليه في حديثه عن السلام الشامل. ووصف هذا السلام بأنه «الشامل، على ما يبدو، لكل شيء باستثناء دولة اسرائيل» (**عل همشمار**، ٤/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٤

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في القاهرة. وتناول الاجتماع تقويم الموقف العربي، والدولي، وكذلك التحرك على الساحة الدولية، خلال المرحلة المقبلة (**وفا**، ٥/١/١٩٨٩). ثمّ شارك عرفات في الاحتفال الكبير الذي أقامه الاتحاد العام لنقابات عمّال مصر، في الذكرى الرابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، وألقى كلمة مطوّلة عرض فيها السياسة الفلسطينية (**المصدر نفسه**). واطلع مبارك عرفات على نتائج الاتصالات المصرية الاخيرة مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة لاقناعها بالانضمام الى الجهود المبذولة لاقرار السلام، في ضوء التغيّر الاخير في التحرّك الفلسطيني (**الحياة**، ٥/١/١٩٨٩). وأعلن عرفات، في القاهرة، انه سوف يستمر في عرض السلام «ليس من خلال موقف ضعف، بل من خلال موقف قوة. لكن اذا لم يوافق الاسرائيليون على السلام، فلدي الشجاعة الكافية للعودة الى المجلس الوطني الفلسطيني والقول له: لا فائدة من كل هذا» (**عل همشمار**، ٥/١/١٩٨٩).

• استشهد مواطن من دير البلح، فيما تواصلت المواجهات والاشتباكات في مختلف مناطق الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي واصلت، من جانبها، عمليات الدهم وحملات الاعتقال. وتركزت أعنف المواجهات في بيت لحم وحوسان ومخيم الدهيشة وبيت ساحور وبتّير والخليل وسعير ومخيم الفوّار وبرقة وحلحول والقدس ورام الله وكفرالديك وقلقيلية وعزون ونابلس وقطاع غزة وجنين وكفرمالك واللبن الشرقية وبيت سيرا وجنين وقباطية وجبع وطولكرم (**الدستور**، ٥/١/١٩٨٩).

• حُكم بالسجن على جنديين اسرائيليين من قوات الاحتياط، بسبب رفضهما المشاركة في أنشطة الاحتلال التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقد تراوحت احكام السجن بين ٢٤ و٢٨ يوم سجن (**عل همشمار**، ٥/١/١٩٨٩). وفقد الروائي دان المغور أهليته في قائمة رجال الاحتياط الذين يعملون في مجال التثقيف في الجيش الاسرائيلي، في الوحدة التي يعمل فيها منذ عشرين سنة، وذلك على أرضية تعابيره في نادي «تفستا» في حيفا. ووفقاً لشهادات مستمعيه، قال، فيما قال: «اليوم قتل طفلان»، ثم نظر الى ساعته، وأضاف: «وربما أكثر» (**عل همشمار**، ٥/١/١٩٨٩).

• دان الاتحاد السوفياتي اسرائيل، بشدة، لقيامها بابعاد ١٣ فلسطينياً خارج وطنهم. وقال مسؤول في دائرة الاعلام بوزارة الخارجية السوفياتية، في مؤتمر صحافي، في موسكو، ان تدابير اسرائيل حيال الفلسطينيين تتناقض مع القانون الدولي؛ ووصفها بأنها غير معقولة وغير مقبولة. وفي انقره، أعربت الحكومة التركية عن قلقها ازاء الممارسات الاسرائيلية؛ وطالب متحدث باسم وزارة الخارجية التركية بوضع حدّ لهذه الممارسات (**البعث**، ٥/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٥

• قام رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ورئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بوضع حجر الاساس لمبنى سفارة فلسطين في الحيّ الدبلوماسي في أبو ظبي، وذلك في حفل رسمي حضره كبار المسؤولين في الدولة وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي، والاجنبي، وعدد من أبناء الجالية الفلسطينية. والقى عرفات كلمة، في المناسبة، حيّا فيها دولة الامارات، وشكر جهودها في خدمة القضية الفلسطينية. وقد سبق الحفل اجتماع مغلق بين عرفات وزايد، تمّ خلاله بحث في مختلف التطورات على الساحتين، العربية والدولية (**وفا**، ٦/١/١٩٨٩).

• فيما تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اصيب عشرون مواطناً نتيجة الاعتداء عليهم بالضرب، كما أصيب ١٥ آخرون بالرصاص. وقد تراوحت أعمار هؤلاء بين ١٥ و١٧ عاماً. وشنّت القوات الاسرائيلية حملة اقتحامات ودهم طالت عدداً كبيراً من القرى في الضفة الفلسطينية؛ كما شنّت حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين. ومن جانبهم، دهم المستوطنون اليهود عدداً آخر من القرى واشتبكوا مع مواطنيها، فيما نظّم المواطنون، في أماكن متعددة، تظاهرات

الاحتجاج، وهاجمت الفرق الضاربة الدوريات الاسرائيلية (الدستور، ٦/١/١٩٨٩). ووزّعت قيادة الانتفاضة منشورات تحريضية، وصلت الى مدينة يافا، جاء فيها ان «العدو المتوحش يحاربنا بسلاح مميت ويستخدم الغازات الكيميائية وأساليب شعاعية تُفقد البصر والانجاب ويملأ مخازنه بالقنابل الذرية لكي يحيط كيانه الارهابي بجدار أمني» (معاريف، ٦/١/١٩٨٩).

• قال متحدث باسم وزارة الخارجية الاسبانية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سيجتمع، في مدريد، في السابع والعشرين من هذا الشهر، مع وزراء خارجية اسبانيا وفرنسا واليونان؛ كما سيقابل رئيس الوزراء الاسباني، فيليب غونزاليس. وكان مجلس وزراء دول المجموعة الاوروبية كلّف الوزراء الثلاثة باجراء اتصالات مع كل من م.ت.ف. واسرائيل والولايات المتحدة، للعمل من اجل عقد مؤتمر دولي لانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي (القبس، ٦/١/١٩٨٩).

• في مقابلة مع راديو «فرانس انتير»، أعلن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، ان مصر تعطي الاولوية للعمل على حل المشكلة الفلسطينية، وترى انه من المهم ان تركز عليها كل مجهودات العائلة العربية. وأكد د. غالي أهمية الاشتراك السوفياتي الفعّال في خطوات احلال السلام في الشرق الاوسط؛ وأشار الى ان التقارب الاميركي ـ السوفياتي الذي وضع حداً للحرب الباردة من شأنه خلق جو من الاتفاق في مجلس الامن الدولي يسهل الوصول الى حل للمشكلة الفلسطينية (الاهرام، ٦/١/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، عزم فرنسا على رفع درجة تمثيل مكتب م.ت.ف. في باريس الى مستوى «بعثة عامة» لفلسطين. وأوضح ميتران ان فرنسا لا تعترف الاّ بالدول التي تقوم على أرض؛ وانه لا يمكن، بالتالي، اسباغ صفة دبلوماسية على تمثيل م.ت.ف. وأضاف انه ينبغي ان تؤخذ بالاعتبار القرارات الاخيرة لـ م.ت.ف. في الجزائر (الدستور، ٦/١/١٩٨٩).

٦/١/١٩٨٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى عمّان، واجتمع، بعد وصوله، مع الملك الاردني حسين، بحضور رئيس الوزراء، زيد الرفاعي. وعرض عرفات، في الاجتماع، التحرك الفلسطيني على الساحة الدولية، والنتائج الايجابية التي اسفرت عنها لقاءاته مع قادة الدول التي زارها. وقدم الملك التهنئة الى عرفات على الانجازات التي حققتها المنظمة، على صعيد حشد التأييد الدولي، وعدّ ذلك تعبيراً عن قدرة قيادة المنظمة على تناول هذه القضية بمسؤولية ووعي قومي (الدستور، ٧/١/١٩٨٩).

• اندلعت تظاهرات حاشدة وتجددت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة. ووصلت المواجهات ذروتها بعد صلاة الجمعة. في غضون ذلك، شنّت القوات الاسرائيلية حملة دهم واسعة النطاق طالت عدداً كبيراً من القرى، اثر مصرع احد الاسرائيليين بالقرب من مستوطنة يأكير في الضفة الفلسطينية. وذكر بيان جديد للقيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة ان هدف الانتفاضة هو تطبيق مبادرة السلام الفلسطينية؛ وأكد ان م.ت.ف. هي الجهة الوحيدة المخوّلة بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني، في شؤون السلام كافة (الدستور، ٧/١/١٩٨٩).

٧/١/١٩٨٩

• استأنف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والملك الاردني حسين، في عمّان، المحادثات التي بدآها أمس. واستعرض الزعيمان التحديات التي تواجه الامة العربية؛ وكذلك العلاقة الاخوية بين الاردن والمنظمة. وأعلن عرفات ان المسيرة الفلسطينية والاردنية واحدة «حتى نصلي في القدس»؛ وأكد الملك دعم الاردن المطلق لعرفات واخوته الفلسطينيين وقضيتهم العادلة (الدستور، ٨/١/١٩٨٩).

• تواصلت أنشطة الانتفاضة، في ختام شهرها الثالث عشر، واستمرت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في المدن والقرى والمخيمات. وقدّمت بلدة بني نعيم شهيداً جديداً، في حين بلغ عدد الجرحى ٢١، معظمهم اصيب بالرصاص. ودعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الولايات المتحدة الى ان تعترف، رسمياً، بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، اذا ارادت ان تكون وسيطاً مقبولاً عن جدارة من قبل الفلسطينيين. وذكرت القيادة، في بيانها الذي حمل الرقم ٣٢، ان الانتفاضة

ارغمت الولايات المتحدة على فك عزلتها، عالمياً، والشروع في حوار مع م.ت.ف. مشيرة الى ان القرار الاميركي، بهذا الصدد، هو «حد أدنى متواضع» لقبول الفلسطينيين بدور واشنطن السياسي. وفيما حذّر البيان من ادخال الحوار الفلسطيني ـ الاميركي في «دهاليز التسويف والاستهزاء بالدماء الزكية لشعبنا»، دعا الدول الاوروبية الى «رفع مستوى موقفها السياسي... باعلان الاعتراف بدولتنا الفلسطينية المستقلة، وترجمة ذلك بفتح السفارات الفلسطينية لديها» (**الدستور**، ٨/١/١٩٨٩).

• في أعقاب شكاوى وجهاء البلاد في الشمال مع قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي، توجه عضو الكنيست، حسين فارس (مبام)، بطلب الى وزير الشرطة الاسرائيلية، للتحقيق في تصرفات عناصر الدورية الخضراء تجاه السكان البدو في الشمال خلال الايام الماضية. وذكر فارس، في رسالته الى وزير الشرطة، ان وجهاء البدو اشتكوا من انه، منذ اعتقال خلية فدائية من قرية ابطن، يقوم رجال الدورية الخضراء بالانتقام من رجال المنطقة (**عل همشمار**، ٨/١/١٩٨٩).

• وعد وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في لقائه مع نظيره الفرنسي، رونالد دوما، بتقديم «مبادرة سياسية اسرائيلية خلال بضعة أسابيع»؛ وحذر في مقابلة مع صحيفة «الفيغارو» من ان «العرب يخططون للهجوم على اسرائيل في يوم من الايام، دون ان تكون هناك امكانية للتنبؤ بالموعد؛ وهم يتسلّحون، من اجل هذه الغاية، بأسلحة كيميائية» (**عل همشمار**، ٨/١/١٩٨٩).

• سافر الى فرنسا اعضاء الكنيست الاربعة الذين دعوا الى المشاركة في لقاء مع م.ت.ف. في فرنسا، وهم اروا نمير ولوفا اليف (معراخ)، وشولاميت الوني (راتس) وياثير تسبان (مبام)، للمشاركة في اللقاء الذي سوف يستمر يومين برعاية الامم المتحدة. وعلم ان المشاركين في اللقاء، من الجانب الفلسطيني، هم خالد الحسن وبسام ابو شريف (**معاريف**، ٨/١/١٩٨٩).

• اعتبر وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، القضية الفلسطينية محور العمل الدبلوماسي، حالياً، وانها تمثّل واحدة من أكثر المشاكل صعوبة في الشرق الاوسط. وقال شولتس، في مقابلة نشرتها «واشنطن بوست»، ان على بلاده، في مثل هذه الظروف، مواجهة القرارات الكبرى بشأن الشرق الاوسط واميركا الوسطى في بداية عهد الرئيس المنتخب، جورج بوش (**الاتحاد**، ٨/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٨

• في مؤتمر صحافي عقده قبل مغادرته عمّان، قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان المباحثات التي اجراها مع الملك حسين كانت بنّاءة وايجابية، وأجريت في جو ودّي وأخوي، وتناولت عدداً من القضايا، أبرزها ما تمّ التوصل اليه في المسيرة الفلسطينية، بعد اجتماعات المجلس الوطني، وما تمّ في جنيف، والحوار الفلسطيني ـ الاميركي، والخطوات المشتركة الفلسطينية ـ الاردنية ـ العربية لاحلال سلام شامل وعادل في المنطقة. وأضاف عرفات ان المباحثات تناولت، أيضاً، أهمية بناء موقف عربي موحّد، من خلال الاسراع في عقد مؤتمر القمة العربي المقبل. ووجّه عرفات الشكر الى الملك بمناسبة رفع تمثيل م.ت.ف. في الاردن الى درجة سفارة (**الدستور**، ٩/١/١٩٨٩). وعبّر عرفات عن أمله في ان تقوم الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل، من اجل اخلاء مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما فعل الرئيس الاميركي الاسبق، دوايت آيزنهاور، الذي أرغم اسرائيل على اخلاء شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، في أعقاب حرب العام ١٩٥٦ (**دافار**، ٩/١/١٩٨٩).

• ساد الاضراب العام الاراضي المحتلة، بمناسبة حلول الشهر الرابع عشر لانطلاقة الانتفاضة الوطنية. وقد أُغلقت المتاجر، وتوقف النقل العام، وامتنع العمال عن الذهاب الى أماكن عملهم. وتجددت المواجهات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقدمت بلدة كفرالديك شهيداً جديداً، فيما جرح ٢٧ مواطناً في أماكن مختلفة. واندلعت مواجهات ضارية بين طلائع الجيش الشعبي الفلسطيني والقوات الاسرائيلية (**الدستور**، ٩/١/١٩٨٩).

• أفادت أوساط أمنية، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، بأن م.ت.ف. اوقفت خططها لتنفيذ عمليات مسلحة في الخارج، لكنها مترددة حول ما اذا كانت ستستمر في محاولات التسلل الى حدود اسرائيل، خشية رد الفعل الشديد من جانب الولايات المتحدة (**دافار**، ٩/١/١٩٨٩).

• دعا سكرتير عام حزب مبام، اليعيزر غرانوت، عضو الكنيست دوف شيلانسكي الى الاستقالة من منصب رئيس الكنيست، بعد ان قال الاخير انه

يتمنّى ان يوقّع على قانون تطبيق السيادة والقانون الاسرائيلي على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد وصف غرانوت هذا الكلام بأنه «فضيحة لم يعرف الكنيست مثيلاً لها من قبل» (دافار، ٩/١/١٩٨٩).

• التقى وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس. واتضح، من خلال مباحثات الوزيرين، ان زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك، لاسرائيل اصبحت في طيّ النسيان. وقال د. عبدالمجيد ان هناك اختلافاً في وجهات النظر بين الطرفين، في ما يتعلق بآفاق حل القضية الفلسطينية (الاتحاد، ٩/١/١٩٨٩).

• اكد وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، خلال لقائه مع نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، بناء على طلب الاخير، في باريس، ان الاتحاد السوفياتي على يقين راسخ بأن السلام وضمان أمن جميع دول الشرق الاوسط، دون استثناء، يمرّ عبر الحوار السياسي وترسيخ تدابير الثقة والتفاهم وتحقيق الخطى العملية لفك عقدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وأشاد شيفاردنادزه بالموقف البنّاء، والواقعي، للقيادة الفلسطينية، واستعدادها للمشاركة في عملية المباحثات، ضمن اطر المؤتمر الدولي بشأن الشرق الاوسط. وأضاف: «ان الاسرة الدولية جمعاء تنتظر، الآن، رداً مماثلاً من اسرائيل» (الاتحاد، ٩/١/١٩٨٩). وقد أعلن الوزيران، في نهاية لقائهما، ان الاتحاد السوفياتي واسرائيل قرّرا «تحسين» شروط العمل لوفديهما القنصليين وتوسيع مستوى الانشطة ورفعها لكي يستطيعا الاهتمام بقضايا سياسية (دافار، ٩/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٩

• ساد الاضراب الشامل الارض المحتلة بمناسبة دخول الانتفاضة الوطنية شهرها الرابع عشر. وهو اضراب دعت اليه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة و«حماس»، وأدّى الى اغلاق المتاجر وتوقف وسائل النقل وامتناع العمال عن التوجه الى مراكز عملهم. في غضون ذلك، تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاصيب ٢٠ مواطناً في قطاع غزة والضفة الفلسطينية بجراح؛ كما تواصلت حملات الدهم التي تقوم بها القوات المحتلة فاعتقلت ٥٦ مواطناً. وتعهد زعماء الانتفاضة بمواصلتها، ودان منشور، وزع في الارض المحتلة، «الاصوات الضعيفة» لمن يطلبون ايقاف الانتفاضة (الدستور، ١٠/١/١٩٨٩).

• قال رئيس الهيئة الاسلامية العليا في القدس، الشيخ سعدالدين العلمي، ان المسلمين في فلسطين لن يسمحوا لأي حكومة، مهما كانت، بالتدخل في شؤون المسجد الاقصى. وألمح العلمي الى ان الحكومة الاسرائيلية وبلدية القدس تحاولان مسّ حرمة المسجد، وهو أمر غير مسموح به (الدستور، ١٠/١/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس: «اذا قُصفت اسرائيل بأسلحة كيميائية، فسوف تكون مستعدة لذلك». وقد سئل الوزير، مرتين، من قبل الصحافيين: «هل بحوزة اسرائيل أسلحة كيميائية ؟»، وفي المرتين لم يردّ على السؤال بشكل سلبي، بل رد بشكل غير مباشر. وقد عقّب معلقون على رده، فقالوا، انه يتبين من هذا ان اسرائيل قد طوّرت قدرتها على الحرب الكيميائية (معاريف، ١٠/١/١٩٨٩).

• وصل الى القاهرة وفد م.ت.ف. الذي يرأسه عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (أبو مازن)، لاجراء مباحثات مع المسؤولين المصريين. وصرّح عضو الوفد، المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية، د. نبيل شعث، بأن الدراسات الخاصة بتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة ستنتهي خلال اسبوع، وستقدم الى اللجنة التنفيذية لاتخاذ قرار بشأنها، في نهاية الشهر الحالي. وقال شعث: «ان الحكومة المؤقتة لن تلغي عمل اللجنة التنفيذية التي ستبقى مرجعاً سياسياً للدولة، على ان تكون الحكومة هي السلطة التنفيذية، بينما يظل المجلس الوطني الفلسطيني سلطة تشريعية» (الاهرام، ١٠/١/١٩٨٩).

• أوضح الوزراء العرب، المشتركون في المؤتمر الدولي لحظر انتاج وانتشار الاسلحة الكيميائية، المنعقد في باريس، انهم يقفون، كلهم، موقفاً موحّداً من الدعوة التي كلفوا وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، بأن يتقدم بها الى المؤتمر، بشأن الربط بين الدعوة الى حظر انتشار الاسلحة الكيميائية والدعوة الى حظر انتشار الاسلحة النووية، خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط (الاهرام، ١٠/١/١٩٨٩).

• عقب لقائه مع نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، اوضح وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان اسرائيل لا تزال ترفض فكرة المؤتمر الدولي

للسلام في الشرق الاوسط. وقال د. عبدالمجيد، في اتصال اجراه مع الرئيس المصري، حسني مبارك، ان ارنس اقترح عقد مؤتمر اقليمي من غير ان تكون له اختصاصات مباشرة في حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، على ان يعقد هذا المؤتمر في القاهرة. وأضاف د. عبدالمجيد انه أبلغ الى الوزير الاسرائيلي رفض مصر لهذا الاقتراح (**الحياة**، ١٠/١/١٩٨٩).

• قال وزير خارجية الصين الشعبية، كيان كتشان، في ختام لقاء استمر حوالى نصف ساعة في مبنى السفارة الصينية في باريس، مع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان «الاتصالات بين الصين واسرائيل سوف تكون، من الآن فصاعداً، منتظمة أكثر، وسوف تجرى بواسطة سفارتي الدولتين في الامم المتحدة» (**دافار**، ١٠/١/١٩٨٩).

• قال وزير الزراعة الهنغارية، يانو فنتسا، في الكنيست الاسرائيلي، في اثناء توقيعه على مذكرة التفاهم للتعاون الزراعي بين اسرائيل وهنغاريا، ان اعادة العلاقات الدبلوماسية، بين اسرائيل وهنغاريا، متوقعة خلال الشهور القريبة المقبلة. وأكد الوزير الهنغاري انه، بهذا، يعبّر عن رأيه الشخصي، لأنه يعتقد بأن الاتجاه العام داخل الحكومة الهنغارية سوف يؤدي، قريباً، الى اعادة العلاقات بين الدولتين (**دافار**، ١٠/١/١٩٨٩).

١٠/١/١٩٨٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى القاهرة، قادماً من صنعاء، وتوقف فيها وقفة قصيرة، فاجتمع مع وفد من البرلمان الاوروبي. بعد هذا، وصل عرفات الى اثينا، في زيارة رسمية، وعقد، عقب وصوله، اجتماعاً مع رئيس وزراء اليونان، اندرياس باباندريو، ثم شارك في احتفال اقيم تكريماً له. وافادت مصادر بأن اعتراف اليونان بدولة فلسطين كان بين مواضيع البحث (**النهار**، ١١/١/١٩٨٩).

• استشهد مواطنان واصيب ١١ بجراح، خلال المواجهات التي تجددت في الارض المحتلة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية. واعتقلت سلطات الاحتلال، من احدى مدارس منطقة الخليل، ٥٠٠ طالب من اصل ٧٥٠ هم طلاب المدرسة. وقد فتحت مدارس الضفة الفلسطينية ابوابها، بعد ان كانت السلطات اغلقتها لمدة عشر أيام. وفي أكثر من مكان، هاجم شبان الانتفاضة السيارات الاسرائيلية والدوريات العسكرية واوقعوا خسائر في صفوفها (**الدستور**، ١١/١/١٩٨٩).

• قال اللواء الاسرائيلي، مناحيم عينان، الذي استقال من منصبه كرئيس لشعبة التخزين في هيئة الاركان العامة للجيش: «انني قلق جداً من المستوى الاخلاقي لجنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. نحن نضعهم ازاء تحديات تزداد خلالها نبضات قلوبهم. احدى امكانات مواجهة هذه الظاهرة، هي استخدام الانضباط بيد من حديد، حتى لو قامت الصحافة بالتنديد بنا، وكذلك لو لم يحب ذلك جزء من الجمهور» (**معاريف**، ١١/١/١٩٨٩).

• أكد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لوزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، عندما التقيا في باريس، ان الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. هو حوار جدي وسيستمر في عهد الرئيس الجديد، جورج بوش، ولن يتوقف بسبب اعتراضات البعض عليه (**القبس**، ١١/١/١٩٨٩).

• في مقابلة مع صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، أكد وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ان الاتحاد السوفياتي سيكثّف اتصالاته بالحكومة الاسرائيلية، من اجل حل سلمي في الشرق الاوسط. وأعلن الوزير ان الاتحاد السوفياتي ينظر «الى مستقبل العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية عبر منظار حلول السلام في المنطقة». وأضاف: «بعد القرارات التي اتخذتها م.ت.ف. في المجلس الوطني الفلسطيني، وبعد الخطاب الذي ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الأمم المتحدة، فانني اعتقد بأنه يمكن ان يقوم حوار بين الفلسطينيين واسرائيل، واعتقد، ايضاً، بأن الاتصالات السوفياتية ـ الاسرائيلية يمكن ان تظهر انها مفيدة، وحتى مفيدة جداً» (**الاتحاد**، ١١/١/١٩٨٩). ومن جهة أخرى، قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس: «لقد اتفقنا على ان المشاكل المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الاوسط تستوجب توثيق اتصالاتنا... واعتقد بأن الاتصالات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل تستطيع ان تكون ناجحة، ناجعة جداً» (**معاريف**، ١١/١/١٩٨٩).

١١/١/١٩٨٩

• استأنف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، محادثاته التي بدأها، أمس، في اثينا، مع المسؤولين اليونانيين؛ فعقد، اليوم، اجتماعاً، في مقر وزارة الخارجية، مع وزيرها، وبحث معه في آفاق التحرك الممكن لدعم فرصة التوصل الى السلام العادل في الشرق الاوسط. وكان عرفات استقبل، في الصباح، وزيري الداخلية والتربية اليونانيين وزعيم الحزب الشيوعي وزعيم الحزب الديمقراطي المعارض، اليونانيين، وعدداً آخر من الزعماء السياسيين (وفا، ١١/١/١٩٨٩). ومن اثينا، توجه عرفات الى تونس، حيث استقبل وزير خارجية الظل في بريطانيا عضو مجلس العموم، جيرالد كوفمان (**المصدر نفسه**، ١٢/١/١٩٨٩).

• جرت في الارض المحتلة مواجهات جديدة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واصيب ٢٣ مواطناً بجروح، فيما تمكنت الفرق الضاربة من تحطيم، او تدمير، ٢٠ سيارة اسرائيلية في الهجمات الناجحة التي شنّتها في مختلف انحاء الارض المحتلة. واعتقلت قوات الاحتلال عشرات الشبان، وهدمت منازل وجدران استنادية، واقتلعت الاشجار، في حين شدّدت حصارها المفروض على العديد من المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية، واستشهد طفل فلسطيني متأثراً بجراح اصيب بها في مواجهة سابقة مع قوات الاحتلال (**الدستور**، ١٢/١/١٩٨٩).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي هدفاً خاصاً بمنظمة «ابو نضال» شمال مدينة صيدا. والهدف الذي قصف كان يستخدم قاعدة للتدريبات والخروج للقيام بعمليات من جانب هذه المنظمة (**دافار**، ١٢/١/١٩٨٩).

• وجه عشرون عضو كنيست الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، رسالة طالبوه فيها بتغيير سياسة الادارة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، بشأن المعالجة الطبية للسكان. وقد وقّع الرسالة نواب من المعراخ وشاس وديكل هاتوراه بالاضافة الى نواب من كتل اليسار، وجاء فيها: ان التقليص الحاد في عدد الذين تتمّ معالجتهم في اسرائيل يتسبب في وفاة مرضى واصابة عدد آخر بعجز دائم (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٨٩).

• التقى خمسة من زعماء حركة السلام الآن الاسرائيلية بقائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، وبحثوا معه في أنشطة الحركة في المناطق المحتلة، وطالبوه باتباع سياسة اليد القوية تجاه المستوطنين اليهود الذين ينحرفون عن القانون، واعلموه انه، بسبب تزايد الاحداث الخطرة في المناطق المحتلة، يفكر العديدون من اعضاء الحركة برفض الخدمة العسكرية في هذه المناطق. وقال اعضاء الحركة، انهم لا يزالون يعارضون الرفض، غير ان «السد يحتمل ان ينفجر، وهناك خشية من ان لا يستجيب أعضاء الحركة لتوجيهات زعمائها ازاء الاستمرار في الخدمة» (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٨٩).

• علم ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، سوف يعيّن، عمّا قريب، رئيساً جديداً للموساد (جهاز المخابرات والمهمات الخاصة). يذكر ان «قاموس التجسس» الذي أصدر في بريطانيا قبل سنتين، أفاد بأن اسم رئيس الموساد الحالي هو ناحوم ادنوني. وقد عيّن ادنوني في منصبه في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٢، من جانب رئيس الحكومة حينذاك، مناحيم بيغن، بعد ان سقط مرشحه لهذا المنصب، اللواء يكتوئيل ادام، في معركة في لبنان (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٨٩).

• خلال استقباله لرئيس المجلس البرلماني الاوروبي، لورد هنري بلوم، والوفد المرافق له، أكد الملك الاردني، حسين، ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي ليس في حاجة الى مبادرة سلام جديدة، بل الى تجاوب جميع الاطراف مع القرارات الدولية، من أجل تنفيذها وحل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها. وبيّن الملك حسين ان المطلوب هو ان ترتفع اسرائيل الى مستوى م.ت.ف. فتستجيب لداعي السلام، وتقبل الشروط الدولية لتحقيقه، كما فعلت المنظمة (**الدستور**، ١٢/١/١٩٨٩).

• في رسالة تلقاها الرئيس المصري، حسني مبارك، من الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، أكد غورباتشيوف ان الاتحاد السوفياتي سيساهم بدور ايجابي في تطوير الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وذلك من طريق الاتصالات التي يجريها مع الادارة الاميركية، لاقناعها بماهيّة الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني. وأوضح غورباتشيوف ان هناك تصوراً سوفياتياً محدّداً ازاء هذه النقطة، سيبحثه مع المسؤولين الاميركيين، وهو يرتكز على تحديد

الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ودعوة الادارة الاميركية الى الاعتراف بالقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، الذي ينص على اقامة دولتين، احداهما فلسطينية والاخرى يهودية. وقال ان موسكو ستتشاور مع الدول العربية بشأن هذا التصور، قبل طرحه على الاميركيين (الحياة، ١٢/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/١٢

• تواصلت المواجهات في الارض المحتلة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية. وقد استشهد مواطنان في طولكرم، اثر اصابتهما بالرصاص، وجرح أربعة في الخليل ومواطن في نابلس وعشرة آخرون في أماكن متفرقة. وقد أغلقت سلطات الاحتلال مدينتي طولكرم ونابلس واعتبرتهما منطقة عسكرية وفرضت عليهما حظر التجول، كما فرضته في أماكن أخرى. وشنّت حملة اعتقالات، خصوصاً في صفوف التلاميذ. ودهمت قوات الاحتلال كفرمالك والطيبة ورمّون وريما والمزرعة الشرقية، واقتحم الجنود مدرسة قلنديا للبنين. في غضون ذلك، تصاعدت هجمات القوات الضاربة التابعة للانتفاضة الوطنية على الدوريات والسيارات العسكرية في أكثر من مكان، وألحقت بها خسائر (الدستور، ١٣/١/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان وسائل العقاب على راشقي الحجارة سوف تُشدَّد في الايام القريبة المقبلة. وذكر رابين انه «من غير اللائق، أبداً، ان ينهمك الجيش الاسرائيلي الكبير واسرائيل في مسألة رشق الحجارة». وأضاف: «لقد عدنا الى العصر الحجري. الحجر هو المشكلة، واعتقد بأنه، في الفترة القريبة المقبلة، سوف نضطر الى اتباع وسائل تضييق الخناق أكثر على السكان العرب» (عل همشمار، ١٣/١/١٩٨٩).

• قصفت طائراتان اسرائيليتان مواقع في بلدة بقسطا، بالقرب من مدينة صيدا، في جنوب لبنان، صباح اليوم، بالصواريخ. وواصل الطيران الحربي الاسرائيلي تحليقاته في أجواء صيدا وضواحيها. وكانت المنطقة ذاتها تعرضت لقصف الطيران الاسرائيلي في الليل الفائت. على صعيد آخر، اعتقلت القوات الاسرائيلية وميليشيا جيش لبنان الجنوبي التابعة لها ١٢ مواطناً لبنانياً من سكان الشريط الحدودي المحتل في الجنوب (البعث، ١٣/١/١٩٨٩).

• بدأت في قاعة مجلس الشيوخ، في باريس، أعمال الندوة الفكرية عن أزمة الشرق الاوسط ومشاركة اوروبا في صنع السلام. وشاركت في الندوة شخصيات فلسطينية واوروبية واسرائيلية. وعن هدف الندوة، قال رئيس جلستها الاولى، ادغار بنزالي، في تصريح صحافي: «من المهم، دائماً، ان يشترك الجميع في وضع حد للمعارك وأعمال العنف والمحافظة على مبدأ الحوار من اجل السلام» (الحياة، ١٣/١/١٩٨٩). وكان مستشار الحكومة الاسرائيلية القضائي، يوسف حاريش، رفض طلب عضو الكنيست، تساحي هنغفي (ليكود)، بشأن اتخاذ اجراءات تحول دون مشاركة أربعة اعضاء كنيست، موجودين في باريس، في هذه الندوة (عل همشمار، ١٣/١/١٩٨٩).

• تبيّن من استقصاء للرأي العام، أجراه حانوخ سميث لصالح بلدية القدس، ان أغلبية السكان اليهود في القدس تؤيد سياسة اليد القوية ضد السكان العرب في المدينة (دافار، ١٣/١/١٩٨٩).

• صوتت الولايات المتحدة، وحدها، في مجلس الامن الدولي، ضد مشروع قرار اجرائي يتيح لـ م.ت.ف. ان تتحدث في المجلس باسم فلسطين دون وسيط. وامتنعت بريطانيا وفرنسا وكندا عن التصويت، بينما ايّد المشروع كل من الاتحاد السوفياتي والصين وفنلندا والبرازيل وكولومبيا وماليزيا والجزائر واثيوبيا ونيبال والسنغال ويوغوسلافيا، فصار قراراً نافذاً. وكان على المنظمة، قبل هذا، ان تطلب من احدى الدول الاعضاء تبني طلبها للتحدث في المجلس. وقد وصف هذا القرار بأنه انتصار جديد للانتفاضة ودفعة قوية في مسيرة عقد المؤتمر الدولي للسلام. ورأى ممثل جامعة الدول العربية في الامم المتحدة، كلوفيس مقصود، ان القرار يعزز مكانة م.ت.ف. (القبس، ١٣/١/١٩٨٩).

• أعلن الناطق باسم وزير الخارجية الصيني، جاوكي سينغ، اثر اللقاء الذي تمّ، في باريس، بين وزير الخارجية الصينية، كيان كي شن، ونظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، ان الجانبين اتفقا على ابقاء الاتصالات بينهما بواسطة بعثتيهما الدائمتين في الامم المتحدة. وأضاف سينغ ان الجانب الاسرائيلي أعرب، في مناسبات عدة، عن رغبته في تطوير العلاقات الصينية ـ الاسرائيلية؛ وعلق على ذلك بالقول: «ان موقفنا واضح؛ والامر يتعلق بالوضع في الشرق الاوسط وبالتغييرات في السياسة الاسرائيلية» (القبس، ١٣/١/١٩٨٩).

• في المؤتمر الصحافي الذي عقده، في القاهرة، الرئيس المصري، حسني مبارك، وضيفه المستشار النمساوي، فرانز فرانيتسكي، عقب انتهاء مباحثاتهما، حثّ مبارك رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، على الاستجابة لصوت السلام وقبول المؤتمر الدولي، وهو الحل الذي قبلته دول العالم كلها، عدا الاسرائيليين. وأكد مبارك انه لا يستطيع ان يذهب الى اسرائيل لمجرد الزيارة، بعد ان أعلن شامير انه لن يقدم تنازلات. كما أكد مبارك ان وجهتي النظر، المصرية والنمساوية، تكادان تكونان متطابقتين ازاء مشكلات المنطقة والعالم. وقال المستشار النمساوي، في معرض الرد على سؤال، ان أول وأهم مساهمة من الجانب الاوروبي في عملية بناء السلام، يمكن ان تتمثّل في مساندة وجهة نظر م.ت.ف. في كل الاجراءات، وبالتالي، تأييد أحد الشروط المسبقة للعملية. ورأى المستشار انه يجب على الاوروبيين ان يستخدموا كل قوة الاقناع لاقناع شركائهم الاسرائيليين بأن المؤتمر الدولي يمثّل خطوة هامة الى تحقيق السلام (الاهرام، ١٣/١/١٩٨٩).

١٣/١/١٩٨٩

• بدأت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مساء اليوم، دورة اجتماعاتها برئاسة رئيسها، ياسر عرفات. ويتناول جدول الاعمال عدداً من المواضيع الهامة، في مقدمها موضوع الانتفاضة الوطنية في الاراضي المحتلة، وسبل دعمها، والتحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني على الاصعدة كافة. وستبحث اللجنة، كذلك، في نتائج الجولة الاخيرة لعرفات التي شملت عدداً من البلدان العربية والاجنبية (وفا، ١٤/١/١٩٨٩). وعلى صعيد آخر، وبحضور عرفات، بدأت، اليوم، أيضاً، اجتماعات اللجنة المركزية لـ «فتح» (المصدر نفسه).

• في حوار مع صحيفة «التايمز» اللندنية، صرّح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بأنه سيكون مستعداً للتوصل الى حل وسط حول الشكل الذي ستتخذه الدولة الفلسطينية. وقال ان المفاوضات تعني الحل الوسط وانه يرغب في اجراء مفاوضات. واستبعد عرفات اجراء أية مفاوضات، الّا في اطار مؤتمر دولي يرتكز على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨؛ كما استبعد اجراء أية مفاوضات محلية محدودة النطاق مع الاسرائيليين في الارض المحتلة (الاهرام، ١٤/١/١٩٨٩).

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، والوفد المرافق، في تونس، بحضور عضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه وجويد الغصين. واستعرض عرفات مع الوزير البريطاني آخر تطورات الوضع في الشرق الاوسط، وخصوصاً المساعي الهادفة الى دفع عملية السلام الى أمام وعقد المؤتمر الدولي، لايجاد تسوية سلمية عادلة في المنطقة. وأشار عرفات الى الدور الهام الذي يمكن ان تلعبه بريطانيا في اطار السوق الاوروبية المشتركة، ومنفردة، خصوصاً لأنها تتحمّل مسؤولية تاريخية، سياسية واخلاقية، تجاه نكبة شعب فلسطين، وتجاه احلال السلام، باعتبارها الدولة التي كانت منتدبة على فلسطين. ومن جانبه، أكد وولدغريف موقف حكومة بلاده في تنمية مبادرة السلام الفلسطينية التي اطلقها عرفات ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة، وعبّر عن تطابق الموقف بالنسبة الى المؤتمر الدولي مع موقف م.ت.ف. والدول العربية. وقال الوزير: «ان الوقت قد حان لكي تردّ اسرائيل، بشكل ايجابي، على مبادرة السلام الفلسطينية، والّا فان التحرّك السياسي سوف يتجاوزها» (وفا، ١٤/١/١٩٨٩).

• شهد مختلف مناطق الارض المحتلة مواجهات ومصادمات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد استشهد مواطنان، احدهما في مخيم الدهيشة والآخر في مخيم النصيرات، واصيب أربعة مواطنين في مدينة الخليل وخمسة في مخيم الشاطىء واثنان في مخيم جباليا وثلاثة في نابلس بجروح. وواصلت قوات الاحتلال فرض حظر التجول على عدد من البلدات والمخيمات، واعتقلت ٢٠ شاباً من ضاحية سلوان وحدها. في غضون ذلك، تمكنت القوات الضاربة الفلسطينية من الحاق خسائر بعدد من المواقع والدوريات الاسرائيلية (الدستور، ١٤/١/١٩٨٩).

• برعاية رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، افتتح اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين، مساء اليوم، أعمال مؤتمره العام الخامس، في العاصمة تونس، تحت شعار: «الحقوقيون الفلسطينيون، رسالتهم تطبيق مبادىء حقوق الانسان» (وفا، ١٤/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/١٤

• استشهد أربعة مواطنين، بينهم فتاتان في سن الثانية عشرة والخامسة عشرة، واصيب ٣٤ بالرصاص في يوم من أيام المواجهات العنيفة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية في الارض المحتلة. وشهد قطاع غزة اضراباً عاماً، احتجاجاً على الاجراءات القمعية والضرائب الباهظة التي فرضتها سلطات الاحتلال على التجار. وأضربت، كذلك، مدينة نابلس، فيما احتدمت الاشتباكات في أماكن عديدة، وقامت القوات الاسرائيلية بعمليات دهم للمدن والقرى والمخيمات، وواجهها شبان الانتفاضة بالحجارة والزجاجات وهاجموا دورياتها وسياراتها (**الدستور**، ١٩٨٩/١/١٥).

• قال المستشار الاعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، انه لا يستبعد، من الآن فصاعداً، أي خطوات مقبلة لرفع مستوى اللقاءات بين بريطانيا والمنظمة، عقب اللقاء الهام الذي أُجري في تونس، أمس، بين رئيس اللجنة ياسر عرفات ووزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف. ووصف ابو شريف هذا اللقاء بأنه كان ايجابياً جداً، وقال ان وجهات النظر كانت متطابقة فيه الى حد كبير، حول القضايا التي نوقشت (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٩/١/١٥).

• سوف يبحث الكنيست الاسرائيلي في اقتراحين متعارضين: الاول، التشدد في القانون الذي يمنع اعضاء الكنيست من اجراء اتصالات مع م.ت.ف. والثاني، يدعو الى تغييره، بشكل يمكّن من اجراء محادثات مع ممثلي م.ت.ف. الذين يعترفون باسرائيل ويندون بالارهاب (**معاريف**، ١٩٨٩/١/١٥).

• أفاد مصدر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية بأن الطاقم الوزاري المصغّر يفكر في تخفيض مستوى وفد المحادثات الاسرائيلي مع المصريين في موضوع النزاع حول طابا، وتصليب موقف اسرائيل، في ضوء الرسالة التي وصلت، في نهاية الاسبوع، من الرئيس المصري، حسني مبارك، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والتي أعاد فيها مبارك تأكيد موقفه من ان طابا والمنشآت السياحية فيها سوف تكون تحت ملكية مصرية، فقط. وأضاف المصدر عينه، ان هذه الرسالة أثارت رئيس الحكومة، شامير (**معاريف**، ١٩٨٩/١/١٥).

• قال نائب رئيس جهاز الـ كي.جي.بي. السوفياتي، ان اجهزة المخابرات السوفياتية معنيّة بالتعاون مع أجهزة المخابرات الغربية، في اطار الحرب ضد الارهاب. وأضاف، انه مستعد، أيضاً، للتعاون مع جهاز الموساد الاسرائيلي، في هذا الاطار (**معاريف**، ١٩٨٩/١/١٥).

١٩٨٩/١/١٥

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، وتسلّم منه رسالة وجهها اليه الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، وسلّمه رسالة جوابية. وأُجريت، خلال اللقاء، مناقشة الموقف السياسي، في ضوء التطورات المتلاحقة على الساحة الدولية، بخصوص القضية الفلسطينية، وامكانات تحقيق السلام الدائم، والعادل، في الشرق الاوسط، في اطار المؤتمر الدولي. وقد حضر هذا اللقاء اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن) وسليمان النجاب ومحمود درويش وعبدالله حوراني، والسفير الفلسطيني في موسكو، نبيل عمرو، ونظيره، في تونس، حكم بلعاوي (**وفا**، ١٩٨٩/١/١٦).

• عشية وصوله المرتقب الى العاصمة الفنلندية، هلسنكي، صرّح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقابلة اجراها معه التلفزيون الفنلندي، بأنه مستعد للبدء، فوراً، في محادثات دولية بشأن الشرق الاوسط. وقال انه يسعى الى الحصول على مساعدة فنلندا، في هذا المجال. وقال مسؤولون فلسطينيون، في هلسنكي، ان عرفات سيحاول اقناع فنلندا بحمل الدول الحيادية في اوروبا، وهي الى جانب فنلندا ذاتها السويد وسويسرا والنمسا، على الاعتراف بدولة فلسطين. لكن مسؤولاً فنلندياً ذكر، اليوم، ان بلاده لا تعترف بدولة ليس لها حدود دولية معترف بها، على الرغم من انها رحّبت باعلان الاستقلال الفلسطيني (**النهار**، ١٩٨٩/١/١٦).

• في يوم آخر من أيام المواجهات متصاعدة العنف بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة، استشهد أربعة مواطنين، بينهم طفلة عمرها خمسة وعشرون يوماً، وجرح ٥٥ آخرون بالرصاص، او بقنابل الغاز. والتزم المواطنون الدعوة الى الاضراب العام التي وجهتها القيادة الوطنية

الموحدة للانتفاضة، بمناسبة «يوم الاقصى» الذي اعتبرته يوم مواجهة وتحد للقوات الاسرائيلية. وشددت وحدات الجيش الشعبي الفلسطيني هجماتها على دوريات الاحتلال، وأعطبت ٢٣ سيارة اسرائيلية (**الدستور**، ١٦/١/١٩٨٩).

• بعد ٢٤ ساعة من اجتماعه برئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، كرر وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، القول: «ان على اسرائيل ان تقوم، الآن، بخطوة؛ وان عليها ان تتغير». وقال الوزير، في لقاء مع عدد قليل من الصحافيين: «ان على اسرائيل ان تعي انه لم تتوافر لها، في أي يوم، فرصة افضل من تلك التي توافرت، اليوم، لتحقيق السلام». وذكر وولدغريف انه سيسعى، عندما سيزور اسرائيل، الى معرفة ماهيّة الضمانات الامنية التي تريدها، وبدا، عبر تصريحاته، انه يدعم تشكيل لجنة، على مستوى السفراء، للتحضير للمؤتمر الدولي، على أن تضم ممثلين عن الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الحياة**، ١٦/١/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان اقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اجراء مفاوضات للتسوية بين اسرائيل والعرب، برعاية الامم المتحدة، هو خطوة ايجابية ينبغي تطويرها، اذا كان شامير يعتقد، حقاً، بضرورة ان تلعب الامم المتحدة دوراً فعلياً في المفاوضات (**دافار**، ١٦/١/١٩٨٩).

• دُعي رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى زيارة اسبانيا بعد زيارته للولايات المتحدة. وقد تسلم شامير الدعوة في اثناء لقائه بوزير الخارجية الاسبانية، فرانشيسكو فرناندز اوردونيز، الذي يقوم بزيارة اسرائيل. واستجاب شامير، مبدئياً، للدعوة. واللقاء بين شامير ووزير الخارجية الاسبانية، الذي يشغل منصب الرئيس المناوب لمجلس وزراء دول السوق الاوروبية المشتركة، استمر حوالى الساعتين، وطرحت خلاله مواضيع الشرق الاوسط وتقدم مسار السلام (**دافار**، ١٦/١/١٩٨٩).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

١ «الليكود يغازل غلاة المتطرفين، و' العمل ' يواجه انتفاضة داخلية»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٥، العدد ٢٤٠، ١٢/١٢/١٩٨٨، ص ١٨.

٢ وصفي، توفيق: «بداية الانقسام الاسرائيلي الكبير»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧٢٩، ١٨/١٢/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٨.

○ الاقتصاد

٣ ابو صبيح، عمران: «الانتفاضة والسياحة الاسرائيلية: ملاحظات أولية»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٨.

٤ سعادة، عمر: «اثر الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٤٥ ـ ٦١.

٥ شديد، جمال: «تقوّضت نظرية ' الاحتلال المربح ' »، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٨، ١١/١٢/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٢.

٦ علاونة، عاطف: «عائدات اسرائيل المباشرة وغير المباشرة من الضفة الغربية وقطاع غزة»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١٠٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٥٠ ـ ٦٥.

٧ Rabie, Mohammed; "Foreign Aid and the Israeli Economy", *American - Arab Affairs*, No. 25, Summer 1988, pp. 55 - 74.

○ تراجم

٨ الكن، مردخاي: «الحاخام شاخ: لواء الليتوانيين»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٨٣٤ ـ ٨٣٧؛ نقلاً عن **معاريف**، ٤/١١/١٩٨٨.

٩ حاريف، يوسف: «الحاخام يوسف رئيس الثورة الهادئة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٨٣٧ ـ ٨٣٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ٤/١١/١٩٨٨.

○ الشؤون العسكرية

١٠ احمد، نبيل ابراهيم: «القمر الاصطناعي الاسرائيلي وتحدّيات الامن العربي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٧٧ ـ ٨١.

١١ فدهتسور، رؤوفين: «المطلوب مبادرة احباط في جنوب لبنان»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٨٤٠ ـ ٨٤٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٤/١٠/١٩٨٨.

١٢ Dromi, Uri; "The Double Edged Sword; Reflections on Israel's Use of Military Force", *The Jerusalem Quarterly*, No. 47, Fall 1988, pp. 29 - 45.

١٣ Michelsohn, Benny; "Born in Battle; A History of the IDF through Four Decades", *IDF Journal*, No. 15, Summer 1988, pp. 8 - 29.

○ العلاقات الخارجية

١٤ الشريف، عصام: «سبع سنوات على اتفاق

التعاون الاستراتيجي الاميركي ـ الصهيوني»، الى الأمام (دمشق)، العدد ١٠٦٨، ١٩٨٨/١٢/٩، ص ٢٣ ـ ٢٥.

١٥ «[نص] رسالة شولتس الى شامير وبيرس قبل بدء الحوار مع م.ت.ف.»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤٣.

١٦ Wolffsohn, Michael; "German Opinions on Israel, 1949 - 1986", *The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 10, No. 4, December 1988, pp. 79 - 106.

العالم العربي

١٧ عبدالحق، تاج الدين؛ «القمة الخليجية التاسعة في البحرين؛ دعم العراق في المفاوضات مع ايران والتفات الى قضيتي فلسطين ولبنان»، اليوم السابع، السنة ٥، العدد ٢٤٠، ١٩٨٨/١٢/١٢، ص ٢٣ ـ ٢٤.

١٨ «مستقبل العلاقات الاميركية ـ العربية (ندوة)»، المستقبل العربي (بيروت)، السنة ١١، العدد ١١٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٥ ـ ١٣٣.

١٩ مهايني، مروان؛ «العلاقات السورية ـ المصرية في مهب رياح الانفراج»، المستقبل (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦١٦، ١٩٨٨/١٢/١٠، ص ٢٧.

٢٠ Abdulla, Ahmed; "The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt", *Third World Quarterly,* Vol. 10, No. 4, October 1988, pp. 1452 - 1466.

٢١ Levey, Zach; "The Rearming of Syria and Rehabilitation of Soviet Credibility; October 1982 to May 1983", *The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 10, No. 4, December 1988, pp. 31 - 53.

فلسطين

○ الاجتماع

٢٢ خضر، سامي؛ «الاميّة بين النساء الفلسطينيات؛ واقعها، آثارها، وسياسات التطوير المقترحة»، الكاتب، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٧٤.

٢٣ ياسين، عبدالقادر؛ «دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة»، صامد الاقتصادي، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٢٨ ـ ١٤٠.

○ الاحزاب والتكتلات

٢٤ غريش، آلان؛ «الحركة الشيوعية والحركة القومية في الشرق الاوسط؛ التجربة الفلسطينية منذ ١٩٤٨»، الكاتب، العدد ١٠٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٥٧ ـ ٧١.

○ الاقتصاد

٢٥ ابو شكر، عبدالفتاح؛ «هجرة الايدي العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، الكاتب، العدد ٩٩، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٩.

٢٦ ابو علي، ميسّر؛ «الاقتصاد المنزلي ودور اللجان الشعبية في زمن الانتفاضة»، صامد الاقتصادي، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٢١٨ ـ ٢٢٧.

٢٧ ابو هلال، علي؛ «دور الطبقة العاملة الفلسطينية في الانتفاضة»، صامد الاقتصادي، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١١١ ـ ١٢٧.

٢٨ حوراني، هاني؛ «الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية بعد حرب ١٩٤٨»، صامد الاقتصادي، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٧٧ ـ ١٨٩.

٢٩ الشعيبي، عيسى؛ «التطورات المصرفية في الارض المحتلة»، صامد الاقتصادي، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٥ ـ ٩٦.

٣٠ عبدالله، سمير؛ «خصائص القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة»، الكاتب، العدد ١٠١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٥ ـ ٣٨.

٣١ عبدالخالق، نبيل (مُعد ومترجم)؛

«النظام النقدي والمصرفي في فلسطين [في] اثناء الانتداب البريطاني»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٦.

٣٢ المؤسسة العلمية العربية للابحاث ونقل التكنولوجيا (أسير)؛ «مشكلة تمويل الفعاليات الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٣٤ ـ ١٧٦.

٣٣ «المؤسسات المالية الفلسطينية ودور البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٧ ـ ١٣٣.

٣٤ هاركيس، لورنس؛ «القمع المالي والمصرفي الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٦ ـ ٨٤.

٣٥ Coles, Roberta L.; "Economic Development in the Occupied Territories", *American-Arab Affairs*, No. 25, Summer 1988, pp. 75 - 85.

○ تراجم

٣٦ «سميحة خليل، المرأة التي يهابها الاسرائيليون»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٦٤، ١٩٨٨/١٢/٢٨، ص ٤٦ ـ ٤٨.

٣٧ قلاّب، صالح؛ «ياسر عرفات قائد أطول ثورة ورمز الدولة الفلسطينية»، **المجلة**، العدد ٤٦٤، ١٩٨٨/١٢/٢٨، ص ٢٨ ـ ٣١.

٣٨ Habash, George; "Student Days in Beirut and Beyond", *The Jerusalem Quarterly*, No. 48, Fall 1988, pp. 105 - 110.

○ التعليم

٣٩ ابو عون، جودت؛ «دور الحركة الطلابية والمؤسسات التعليمية في الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٤١ ـ ١٥٦.

٤٠ سلوادي، حسن؛ «جامعاتنا الفلسطينية والتطوّر النوعي»، **وطني** (سيراجيفو)، السنة ٦، العدد ٨٨، ١٩٨٨/١٢/٢٠، ص ٣٨ ـ ٤١؛ نقلاً عن **القدس** (القدس)، ١٩٨٨/١٠/١٥.

٤١ O'Brien, Lee; "Palestinian Universities under Occupation, 15 May - 15 August 1988", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 191 - 197.

○ الثقافة

٤٢ البطراوي، محمد خالد؛ «الثقافة الوطنية الفلسطينية وتشكيل وعي ووجدان الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٥٧ ـ ١٦٣.

٤٣ دراج، فيصل؛ «الرواية الفلسطينية وسطوة المجرد»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ٥، شتاء ١٩٨٩، ص ١٣١ ـ ١٤٨.

٤٤ السلحوت، جميل (مُعد)؛ «الحركة المسرحية في المناطق الفلسطينية المحتلة؛ ٨ ـ الحكواتي»، **الكاتب**، العدد ٩٩، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٧٠ ـ ٨١.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٤٥ أبو النصر، عبدالكريم؛ «عام من عمر الشرق الاوسط في عصر الانتفاضة»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦١٦، ١٩٨٨/١٢/١٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٤٦ اسكندر، عبدالله؛ «الانتفاضة في عامها الثاني؛ الدعم العربي للخطة الفلسطينية»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٩، ١٩٨٨/١٢/٥، ص ١٨ ـ ١٩.

٤٧ الاشهب، نعيم؛ «مساهمة في الحوار الوطني الفلسطيني؛ الانتفاضة تطلب منّا، وبالحاح، ان نحدد، بوضوح، ومبدئية، وواقعية، ما

نريد»، **الكاتب**، العدد ١٠٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٣٢؛ نقلاً عن **الاتحاد** (حيفا)، ١٨ ـ ١٩/٩/١٩٨٨.

٤٨ «الانتفاضة الى أين ؟ القيادة الموحّدة تثبت حضورها السياسي والعسكري والاقتصادي على الساحة وتذهل حكام اسرائيل»، **الصخرة**، (الكويت)، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ١٣/١٢/١٩٨٨، ص ٢٥ ـ ٣١.

٤٩ «الانتفاضة بالارقام؛ ٥٤٤ شهيداً، و٤٠ ألف جريح، و٤٣ مبعداً»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ١٣/١٢/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

٥٠ «الانتفاضة تطرح مهمّات التحرر الاقتصادي ـ السياسي»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥١١، ١٧/١٢/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢٥.

٥١ «الانتفاضة وأطفال الحجارة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٩، ١١/١٢/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٢.

٥٢ برقاوي، احمد؛ «الانتفاضة ووحدة النضال الوطني الفلسطيني»، **نضال الشعب**، العدد ٥١١، ١٧/١٢/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٩.

٥٣ بيرتن، دون؛ «الانتفاضة؛ الثورة الفلسطينية»، **الثقافة العالمية** (الكويت)، السنة ٧، العدد ٤٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٧ ـ ٢٥.

٥٤ حبش، جورج؛ «الانتفاضة محطة نوعية جديدة في مسار النضال الوطني الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ٢٥/١٢/١٩٨٨، ص ٩ ـ ١٩.

٥٥ حنفي، حسن؛ «قبل الانتفاضة، وبعدها»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٨، ٢٨/١١/١٩٨٨، ص ٢٣.

٥٦ حوراني، فيصل؛ «حوار الحجر والدبابة»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٥، شتاء ١٩٨٩، ص ٤ ـ ٢١.

٥٧ خالد، أسامة؛ «الانتفاضة تدخل شهرها الرابع عشر؛ الهستيريا الصهيونية في مواجهة الانتصارات الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٢، ١٥/١/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٧.

٥٨ خليل، مخلص؛ «الانتفاضة والامم المتحدة؛ تعاظم الدور السياسي حوّل وجهة الاجماع الدولي»، **نضال الشعب**، العدد ٥١١، ١٧/١٢/١٩٨٨، ص ٤٨ ـ ٥١.

٥٩ «٥٢٣ شهيداً في ١١ شهراً»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ١٣/١٢/١٩٨٨، ص ٣٣.

٦٠ داود، أحمد؛ «بحث في العوامل والاسباب الموضوعية لاندلاع الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ٢٥/١٢/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٩.

٦١ زهيري، كامل؛ «جغرافيّة الانتفاضة وحكمتها»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٧، ٢١/١١/١٩٨٨، ص ٢١.

٦٢ سماره، نهى؛ «انتفاضة الضفة والقطاع تطرح الانسحاب الاسرائيلي»، **النهار العربي والدولي** (باريس)، السنة ١٠، العدد ٥٥٥، ٢٨/١٢/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٦٣ السيد، يونس؛ «الانتفاضة الفلسطينية والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٣ ـ ١١٠.

٦٤ شاهين، خليل؛ «تنامي الشرط الذاتي العنصر الحاسم في تفجّر وتواصل الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ٢٥/١٢/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٩.

٦٥ صايغ، يزيد؛ «مواجهة وبناء ذاتي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١١٧ ـ ١٢١.

٦٦ «قائمة بأسماء شهداء الشهر التاسع للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٠١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

٦٧ «قائمة بأسماء شهداء الشهر العاشر للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٠٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٣٧.

٦٨ «قائمة بأسماء شهداء الشهر الثاني عشر للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٠٤، ص ٣٩ ـ ٤٠.

٦٩ القيسي، عبير؛ «الانتفاضة والشارع الاميركي؛ القضية الفلسطينية في صلب اهتمامات الرأي العام»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥، ص ١١٢ ـ ١١٩.

٧٠ عبدالحميد، مهنّد؛ «تكتيك الانتفاضة؛ تكتيك الاحتلال»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٩١، ١٩٨٨/١٢/١٨، ص ٣٧ ـ ٤٦.

٧١ عبدالرحمن، نصري؛ «الانتفاضة وآفاق الحل المرحلي والتسوية السياسية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥، ص ٧٢ ـ ٨١.

٧٢ غليون، برهان؛ «الانتفاضة الفلسطينية ويقظة الامة العربية الجديدة»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٤، العدد ٤٦ ـ ٤٧، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٨٨، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٤.

٧٣ «اللجان الشعبية الذراع التنفيذية للسلطة الفلسطينية في ظل القيادة الموحّدة»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٤، العدد ١٦١، ١٩٨٨/١٢/١٢، ص ٢٠ ـ ٢٣.

٧٤ محمد، نعمان؛ «الانتفاضة في عامها الثاني؛ جنون الاحتلال يدفعه الى زيادة القمع الفاشي»، **الحرية**، العدد ٢٩٠، ١٩٨٨/١٢/١١، ص ١٠ ـ ١٢.

٧٥ المدهون، ربعي؛ «بداية العام الثاني للانتفاضة؛ مزيد من الضغط الدبلوماسي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٢٧ ـ ١٣٢.

٧٦ المسيري، عبدالوهاب؛ «الانتفاضة وتقويم ' الشخصية اليهودية ' »، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٩٤ ـ ٢٠٩.

٧٧ مشارقة، محمد؛ «قراءة في التفاعلات الاسرائيلية للانتفاضة؛ اختلاف المفاهيم على جبهتي اليسار واليمين»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥، ص ٨٢ ـ ٨٧.

٧٨ مصطفى، وليد؛ «السياسي ـ الاقتصادي في نداءات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٧٦ ـ ٩٠.

٧٩ منصور، سراج الدين؛ «الانتفاضة محطة نوعية على طريق الحرية والاستقلال»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥، ص ٤٠ ـ ٤٩.

٨٠ المؤتمر العالمي الاول لدعم الانتفاضة ـ بيروت؛ «نص البيان الختامي الصادر عن المؤتمر...»، **الى الأمام**، العدد ١٠٧١، ١٩٨٨/١٢/٣٠، ص ١٤.

٨١ «يوميات صحافي ايطالي في فلسطين المحتلة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٧، ١٩٨٨/١١/٢٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

٨٢ Ablin, Richard; "Israel's Moment of Truth", *New Outlook*, Vol. 31, No. 10 (286), November / December 1988, pp. 16 - 18.

٨٣ Gabriel, Judith; "The Economic Side of the Intifadah", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 198 - 213.

٨٤ Ryan, Sheila; "Economic Dimensions of the Uprising", *Middle East Report*, Vol. 17, No. 6 (155), November /December 1988.

(انظر، أيضاً، ٣ ـ ٥، ٢٣، ٢٦ ـ ٢٧، ٤٢، ١٢٠ ـ ١٢٢، ١٢٥ ـ ١٢٧، ١٣٣)

القضية الفلسطينية

٨٥ ادريس، محمد م.؛ تونس والقضية الفلسطينية ما بين الحربين، **المجلة التاريخية المغربية** (تونس)، السنة ١٥، العددان ٤٩ ـ ٥٠، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٩ ـ ٢٢.

٨٦ جلّول، فيصل؛ «فلسطين تهزم اميركا في نيويورك؛ العالم كله يطالب بسماع ياسر عرفات في الامم المتحدة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٩، ١٩٨٨/١٢/٥، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٨٧ «حملة الاعتراف بالدولة الفلسطينية متزايدة؛ ٦٣ دولة تعترف بدولة فلسطين»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٨، ١٩٨٨/١٢/٤، ص ٢٠ ـ ٢١.

٨٨ حيدري، نبيل؛ «حدود الفرصة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٥ ـ ٢٨.

٨٩ درغام، راغدة؛ «شولتس رضخ للأمر الواقع وترك لبوش مهمة اقناع اسرائيل»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٧٧، ١٩٨٨/١٢/٢٣، ص ٢٦ ـ ٢٩.

٩٠ الزبيدي، عمر؛ «العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية منذ امارة شرق الاردن وحتى 'فك الارتباط'»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥، ص ٨٨ ـ ١٠١.

٩١ شاهين، احمد؛ «ادارة فلسطينية للتضامن العربي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١.

٩٢ شاهين، خليل؛ «الهجوم السياسي الفلسطيني يحطم 'المتراس' الاميركي الاول»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٩، ١٩٨٨/١٢/١١، ص ١٧ ـ ١٩.

٩٣ شبيب، سميح؛ «هجوم السلام الفلسطيني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

٩٤ عاروري، نصير؛ «تطورات السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية»، **الكاتب**، العدد ١٠٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٤١ ـ ٥٦.

٩٥ عبدالله، صلاح؛ «ردود الفعل الاسرائيلية على 'اعلان الاستقلال' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٨٢ ـ ٨٩.

٩٦ عبدالرحمن، محمد؛ «بدء الحوار الاميركي ـ الفلسطيني؛ 'هزّة أرضية' في اسرائيل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٢٢ ـ ١٢٦.

٩٧ عثمان، حسن صالح؛ «سياسة ارثر واكهوب واثرها في تهويد فلسطين»، **المجلة التاريخية المغربية**، السنة ١٥، العددان ٤٩ ـ ٥٠، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٠١ ـ ٢٠٦.

٩٨ فارس، هاني؛ «القومية العربية والقضية الفلسطينية»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٦ ـ ٢٦.

٩٩ ن. ح.؛ «'توازن' الحوار [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١١٢ ـ ١١٦.

١٠٠ «[نص خمسة قرارات بشأن القضية الفلسطينية، صادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤٦ ـ ١٤٩؛ نقلاً عن **وفا** (تونس)، ١٩٨٨/١٢/١٦.

١٠١ «[نص] القرار الاميركي بفتح الحوار مع م.ت.ف. [بيان الرئيس ريغان]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤٤؛ نقلاً عن **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/١٢/١٦.

١٠٢ هلال، رضا؛ «السياسة المصرية والمسألة الفلسطينية، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٢٩ ـ ٦٠.

١٠٣ Abu Sahrif, Bassam; "A Message from the PLO; Give Peace a Visa (Abridged), *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VII, No. 9, January 1989, pp. 7 - 8

١٠٤ Adams, Michael; "What Went Wrong in Palestine?", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 71 - 82.

١٠٥ Aruri, Naseer; "The Rediscovery of a Palestinian Declaration of Independence", *Middle East International*, No. 337, 4/11/1988, pp. 13 - 14.

١٠٦ Boyle, Francis A.; "Create the State of Palestine", *American - Arab Affairs*, No. 25, Summer 1988, pp. 86 - 105.

١٠٧ Cheal, Beryl; "Refugees in the Gaza Strip, December 1948 - May 1950", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 138 - 157.

١٠٨ Ellis, Marc H.; "The Occupation is over Creating a Theological Framework for Peace", *American - Arab Affairs,* No. 25, Summer 1988, pp. 113 - 125.

١٠٩ Friedlander, Melvin A.; "Ronald Reagan's Flirtation with the West Bank, 1982 - 1988", *American - Arab Affairs,* No. 25, Summer 1988, pp. 16 - 29.

١١٠ Hunter, Robert E.; "Seeking Middle East Peace", *Foreign Policy,* No. 73, Winter 1988 - 1989, pp. 3 - 21.

١١١ Jiryis, Sabri; "Forty Years since the Seizure of Palestine", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 83 - 95.

١١٢ Khalidi, Walid; "Plan Dalet; Master Plan for the Conquest of Palestine", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 4 - 18.

١١٣ Kimball, Charles A.; "The Role of American Religious Leaders in the Middle East Peace Process", *American - Arab Affairs,* No. 25, Summer 1988, pp. 106 - 112.

١١٤ Masalha, Nour-Eldeen; "On Recent Hebrew and Israeli Sources for the Palestinian Exodus, 1947 - 1949", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 121 - 137.

١١٥ Neff, Donald; "Palestine, Truman and America's Strategic Balance", *American - Arab Affairs,* No. 25, Summer 1988, pp. 30 - 41.

١١٦ ـــ, ـــ ; "UN Resolutions", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 9, January 1989, pp. 9 - 10.

١١٧ ـــ, ـــ ; "U.S. Policy and the Palestinian Refugees", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1989, pp. 96 - 111.

١١٨ Sandler, Shmuel; "The Protracted Arab - Israeli Conflict; A Temporal - Spatial Analysis", *The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 10, No. 4, December 1988, pp. 54 - 78.

١١٩ "The Brookings Report; Toward Arab - Israeli Peace", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1988, pp. 172 - 178.

○ بيانات وتصريحات

١٢٠ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، «[نص البيان الموجّه الى الرأي العام بشأن الشائعات عن لقاءات مزعومة مع قادة اسرائيليين]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٢، ١٥/١/١٩٨٩، ص ٧.

١٢١ ـــ ، «[نص النداء الرقم ٣١، بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٠، ٢٥/١٢/١٩٨٨، ص ٤ ـ ٥.

١٢٢ ـــ ، «[نص النداء الرقم ٣٢: نداء الثورة والتواصل، بتاريخ ٩/١/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٢، ١٥/١/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

١٢٣ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة: «[نص بيان الجبهة بشأن نتائج معركة النعامة]»، **الى الامام**، العدد ١٠٦٩، ١٦/١٢/١٩٨٨، ص ١٨.

١٢٤ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «بيان صحفي صادر عن المكتب السياسي... حول نتائج أعمال الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني»، **نضال الشعب**، العدد ٥١٠، ٣/١٢/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

١٢٥ المجلس النسوي الأعلى، «[نص بيان المجلس بشأن توحيد الاطر النسائية في الارض المحتلة مع حلول الذكرى الاولى للانتفاضة، بتاريخ ١/١٢/١٩٨٨]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٩، ١١/١٢/١٩٨٨، ص ٢٩.

١٢٦ النتشة، مصطفى عبدالنبي: «اعلان الدولة جاء استناداً الى الحق التاريخي للشعب الفلسطيني»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢٢١، ٢٢/١١/١٩٨٨، ص ٢٢.

منظمة التحرير الفلسطينية

١٢٧ محمد، زكريا؛ «الانتفاضة والاصلاح التنظيمي في م.ت.ف.»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٥، شتاء ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٣١.

○ بيانات وتصريحات

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١٢٨ «بلاغ عن اعمال الدورة الكاملة للمكتب السياسي للجبهة، [بتاريخ ١٢/١/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٢٩٤، ١٥/١/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٦.

١٢٩ «نص رسالة حواتمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية»، **الحرية**، العدد ٢٩٤، ١٥/١/١٩٨٩، ص ١٠.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١٣٠ «بيان صادر عن الجبهة...؛ المجد للانتفاضة في عيدها الاول...»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤١، ١/١/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

١٣١ «[نص البيان المشترك الصادر عن الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، بحضور الامناء العامين بشأن] التصدي للضغوط الاميركية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤١، ١/١/١٩٨٩، ص ٦٤ ـ ٦٥.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

١٣٢ «نص [خطابه] في الجمعية العامة للامم المتحدة [في جنيف، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٣٣ ـ ١٤١.

١٣٣ «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة العام الثاني للانتفاضة الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٩، ١٨/١٢/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٤.

١٣٤ «[نص رسالته في الذكرى الرابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية؛ عام اطلالة الفتح المبين]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٤.

١٣٥ «[مؤتمره الصحافي في جنيف بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

▷ اللجنة التنفيذية

١٣٦ «[نص بيان اللجنة، الصادر عن دورة اجتماعاتها في بغداد، في الفترة ما بين ٢٤ الى ٢٦/١٢/١٩٨٨]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤٥ ـ ١٤٦؛ نقلاً عن **وفا**، ٢٧/١٢/١٩٨٨.

○ العلاقات الخارجية

١٣٧ ابو النصر، عبدالكريم؛ «اميركا ـ المنظمة: القصة السرية من فيتو كيسنجر الى اعتراف ريغان»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٦١٨، ٢٤/١٢/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٦.

١٣٨ شحادة، محمد؛ «العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الاردني، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧»، **الكاتب**، العدد ١٠٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٤٩.

١٣٩ «وقائع الحوار الاول بين فلسطين واميركا»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٤٢، ٢٦/١٢/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

المقابلات

١٤٠ ابو حبيب، عبدالله؛ «هناك تفاهم سوري ـ اميركي وليس اتفاق»، **الحوادث**، العدد ١٦٧٨، ٣٠/١٢/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦.

١٤١ ابو رحمة، فايز؛ «حمضيات غزة مهددة بالتلف»، **المجلة**، العدد ٤٦٦، ١٧/١/١٩٨٩، ص ١١.

١٤٢ ابو عزيز، عبدالناصر (مُبعد من الاراضي المحتلة)؛ «ضرورة تشكيل حماية سياسية»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٩، ٥/١٢/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

١٤٣ ابن طلال، حسين؛ «القمة العربية ستدعو كل الفرقاء اللبنانيين...»، **الحوادث**، العدد ١٦٧٨، ٣٠/١٢/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٢٠.

١٤٤ بار ـ أون، مردخاي؛ «شامير لن يصمد»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥، ص ٣٠ ـ ٣١.

١٤٥ بركات، داود (سفير فلسطين في النمسا)؛ «احزاب النمسا تؤيد القضية الفلسطينية»، **المجلة**، العدد ٤٦٤، ١٩٨٨/١٢/٢٨، ص ١٤.

١٤٦ جبريل، أحمد؛ «لا حياة ولا استقلال الاّ من خلال ارادة القتال»، **الى الامام**، العدد ١٠٧٠، ١٩٨٨/١٢/٢٣، ص ١٢ ـ ١٤؛ نقلاً عن **وكالة سي.بي.سي.** ١٩٨٨/١٢/١٦.

١٤٧ جوبير، ميشال؛ «صعب ان تكون اسرائيل ثيوقراطية وديمقراطية في آن»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣١، ١٩٨٩/١/٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

١٤٨ حبش، جورج؛ «اعلان الاستقلال خيار كفاحي قبل ان يكون خياراً سياسياً، أو دبلوماسياً»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٨، ١٩٨٨/١٢/٤، ص ٧ ـ ١١؛ نقلاً عن **الانباء** (بيروت)، بدون ذكر تاريخ النشر.

١٤٩ حسين، ابراهيم نمر؛ «[تركنا أمر المساواة وبدأنا نركز على دعم الانتفاضة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٢، ١٩٨٩/١/١٥، ص ٢٣ ـ ٢٥.

١٥٠ حواتمة، نايف؛ «لن نسمح للضغوط الاميركية بأن تمرّ»، **الحرية**، العدد ٢٩١، ١٩٨٨/١٢/١٨، ص ١٢ ـ ١٤.

١٥١ خلف، صلاح (أبو اياد)؛ «تضحيات شعبنا ستحفر المجرى الكبير للانتصار»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢٢٧، ١٩٨٩/١/١، ص ٨ ـ ٩.

١٥٢ داغر، عدنان (مبعد من الارض المحتلة)؛ «تدشين مرحلة الهجوم السياسي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٩، ١٩٨٨/١٢/٥، ص ١١.

١٥٣ الريدي، عبدالرؤوف (السفير المصري في واشنطن)؛ «اميركا تعتبر الانتفاضة رد فعل للاحتلال»، **المجلة**، العدد ٤٦٥، ١٩٨٩/١/١٠، ص ١١.

١٥٤ الزعنون، سليم (أبو الاديب)؛ «الانطلاقة بداية النور بعد ظلام دام طويلاً»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢٢٧، ١٩٨٩/١/١، ص ١٠ ـ ١١.

١٥٥ سنيوره، حنا؛ «الرقيب يشطب ٧٠ بالمئة من اخبار صحفنا»، **المجلة**، العدد ٤٦٤، ١٩٨٨/١٢/٢٨، ص ١١.

١٥٦ سيغال، جيروم؛ «يهود اميركا سينقسمون حول الدولة الفلسطينية»، **المجلة**، العدد ٤٦٣، ١٩٨٨/١٢/٣١، ص ١١.

١٥٧ شحادة، شحادة (القس)؛ «[بدأت الهوية الفلسطينية تتبلور بصورة أوضح وأشمل]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٢، ١٩٨٩/١/١٥، ص ٢٣ ـ ٢٥.

١٥٨ عباس، محمد (ابو العباس)؛ «هذه هي الحقيقة في عملية خطف السفينية ' أكيلي لاورو '»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦١٨، ١٩٨٨/١٢/١٦، ص ٢٠ ـ ٢٣.

١٥٩ عبدربة، ياسر؛ «نتطلع الى تنسيق عربي أعلى لتطوير الموقف الاميركي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٤٢، ١٩٨٨/١٢/٢٦، ص ١٢.

١٦٠ عبده، لؤي؛ «الانتفاضة نظرية ونمط حياة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٦، ١٩٨٨/١١/٢٠، ص ٣٠ ـ ٣٤.

١٦١ عرفات، ياسر (أ بو عمار)؛ «سنشكّل الحكومة المؤقتة قريباً؛ تغيّر الموقف الاميركي بسبب الانتفاضة والنصر العراقي...»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٤٣، ١٩٨٩/١/٢، ص ١١ ـ ١٣.

١٦٢ فينوغرادوف، فلاديمير؛ «اميركا واسرائيل تعيشان في الماضي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٤١، ١٩٨٨/١٢/١٩، ص ٢٤.

١٦٣ القاسم، مروان؛ «أصبح التطرف الاسرائيلي مرفوضاً من اميركا والعالم»، **الحوادث**، العدد ١٦٧٩، ١٩٨٩/١/٦، ص ٣٠ ـ ٣١.

١٦٤ كلارك، رامزي؛ «الشعب الاميركي تأثر ببيان الاستقلال [الفلسطيني]»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٤١، ١٩٨٨/١٢/١٩، ص ٢٤.

١٦٥ مهري، عبدالحميد؛ «[وضعت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني القضية الفلسطينية في موقعها السليم]»، **الحوادث**، العدد ١٦٧٧، ٢٣/١٢/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٦٦ النجّاب، سليمان؛ «نضع برنامجاً لانجاز الاستقلال»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣١، ٨/١/١٩٨٩، ص ٣٣ ـ ٣٤.

١٦٧ النتشة، رفيق شاكر (أبو شاكر)؛ «الانتفاضة ثمرة من ثمرات شجرة الانطلاقة الباسقة»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢٢٧، ١/١/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

١٦٨ هنيّة، أكرم؛ «أرى في الانتفاضة ملامح ثورة اجتماعية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٩، ١٨/١٢/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٣.

١٦٩ وهبة، زيد؛ «لا بديل من فلسطين ولا بديل من م.ت.ف.»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٢٢١، ٢٤/١١/١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٢٩.

١٧٠ Geiger, H. Jack; "U.S. Physician Observer of the Intifadah", *American - Arab Affairs*, No. 25, Summer 1988, pp. 42 - 47.

١٧١ Heikal, Mohammed Hassanein; "Reflections on a Nation in Crisis, 1948", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 1 (69), Autumn 1989, pp. 112 - 120.

١٧٢ Heller, Mark H.; "The Palestinian Challenge", *New Outlook*, Vol. 31, No. 10 (286), November / December 1988, pp. 23 - 25.

١٧٣ Nathan, Abie; "[I First Met Arafat in 1982 and I Found Great Changes in Him]", *New Outlook*, Vol. 31, No. 10 (286), November / December 1988, pp. 19 - 20.

١٧٤ Rabin, Yitzhak; "Minister of Defense Speaks Out on Terrorism, Security, Civilian Violence", *IDF Journal*, No. 15, Summer 1988, pp. 5 - 7.

١٧٥ Zayyad, Tawfiq; "[The Uprising Includes all the Strata of the Population from all Generations]", *American - Arab Affairs*, No. 25, Summer 1988, pp. 48 - 54.

اليهود في العالم

١٧٦ الجادر، عادل حامد؛ «يهود مصر»، **المؤرخ العربي** (بغداد)، السنة ١٤، العدد ٣٥، ١٩٨٨، ص ٨١ ـ ١٠٦.

١٧٧ خليفة، نبيل؛ «اليهود الشرقيون؛ من الحرمان الى السلطة»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٦١٤، ٢٦/١١/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٦.

١٧٨ Morris, Benny; "Who's a Jew; Thirty Years of Controversy", *The Jerusalem Post*, 3/12/1988, p. 7.

١٧٩ Gelber, Yoav; "The Origins of Youth Aliya", *Stuties in Zionism*, Vol. 9, No. 2, Autumn 1988, pp. 147 - 171.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٨٠ جمعة، سلوى شعراوي؛ الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات؛ دراسة في موضوع الزعامة، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤٧ ـ ١٥١ (مراجعة محمد سعد أبو عامود).

١٨١ راضي، أشرف؛ الفجوة ـ الصراع الطائفي داخل المجتمع الصهيوني، **الى الامام**، العدد ١٠٦٨، ٩/١٢/١٩٨٨، ص ٦٤ ـ ٦٥.

١٨٢ غورباتشيوف، ميخائيل؛ بيرسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع، **الكاتب**، العدد ١٠٤، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٧٢ ـ ٨٣ (مراجعة منير سلام).

١٨٣ Adler, Jacques; *The Jews of Paris and the Final Solution; Communal Response and Internal Conflicts, 1940 - 1944*, ***The Jerusalem Post***, 10/12/1988, p. 16 (Reviewed by Alexander Zvielli).

١٨٤ Albers, Von Detler; *Der Schwierige Weg nach Palastina* : المنتدى (عمّان)، المجلّد ٣، العدد ٣٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٨ (مراجعة عبدالقادر ياسين).

١٨٥ Green, Stephen; *Living by the Sword; America and Israel in the Middle East*, ***American - Arab Affairs,*** No. 25, Summer 1988, pp. 157 - 159 (Reviewed by James M. Ennes).

١٨٦ Habiballa, Ghanem; *The Palestine Liberation Organization's Relationship with Jordan,* ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 10, No. 4, December 1988, pp. 128 - 134 (Reviewed by Khalid Khalifa).

١٨٧ Kostler, Arthur; *La Tour d'Ezre* شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٩٠ ـ ٩٩ (مراجعة سامي الجندي).

١٨٨ Katz, Mark N.; *Russia and Arabia; Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula* : **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، السنة ٦، العدد ٢٥، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٩ (مراجعة احمد البرصان).

١٨٩ Mishal, Shaul; *The PLO under Arafat; Between Gun and Olive Branch,* ***American - Arab Affairs,*** No. 25, Summer 1988, pp. 161 - 164 (Reviewed by Omar M. Kader).

١٩٠ Morris, Benny; *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949,* ***American - Arab Affairs,*** No. 25, Summer 1988, pp. 159 - 161 (Reviewed by David Wemple).

١٩١ Palumbo, Michael; *The Palestinian Catastrophe; The 1948 Expulsion of a People from their Homeland,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 4, Summer 1988, pp. 702 - 704 (Reviewed by Steven Heydemann).

١٩٢ Peleg, Ilan; *Begin's Foreign Policy, 1977 - 1983; Israel's Move to Right,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 4, Autumn 1988, pp. 693 - 640 (Reviewed by Avner Yaniv).

١٩٣ Porath, Yehoshua; *In Search of Arab Unity, 1930 - 1945,* ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 10, No. 4, December 1988, pp. 120 - 124 (Reviewed by Adir Olshanski).

١٩٤ Sahliyeh, Emile; *In Search of Leadership; West Bank Politics since 1967* : المجلة، العدد ٤٦٦، ١١/١/١٩٨٩، ص ٣٦ (مراجعة احمد البرهان).

١٩٥ Salibi, Kamal; *A House of Many Mansions; Lebanon's History Reconsidered,* ***Middle East International,*** No. 339, 2/12/1988, pp. 21 - 22 (Reviewed by David Gilmour).

١٩٦ Shavit, Yaakov; *The Mythology of the Right,* ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 10, No. 4, December 1988, pp. 124 - 128 (Reviewed by Shlomo Raz).

١٩٧ Vital, David; *Zionism; The Crucial Phase,* ***Studies in Zionism,*** Vol. 9, No. 2, Autumn 1988, pp. 209 - 225 (Reviewed by Evyatar Friesel).

١٩٨ ـــ, ـــ ; *The Origins of Zionism,* ***Studies in Zionism,*** Vol. 9, No. 2, Autumn 1988, pp. 209 - 225 (Reviewed by Evyatar Friesel).

الكتب

١٩٩ ابو سمرة، محمد؛ **الاغاني الشعبية في الاردن وفلسطين؛ اصالة شعب وعمق معنى**، عمّان: المؤلف، ١٩٨٨، ٦٠ صفحة.

٢٠٠ **الاعمال الكاملة للشاعر الفلسطيني عبدالرحيم محمود، ١٩١٣ ـ ١٩٤٨**، دمشق: دار الجليل، ١٩٨٨.

٢٠١ بوش، جورج؛ **التطلع الى الامام؛ سيرة ذاتية** (مترجم)، عمّان: مركز الكتب الاردني، ١٩٨٩، ٣٣٢ صفحة.

٢٠٢ بيلتو، غادة احمد؛ **ابو سلمى؛ حياته وشعره**، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧، ٣٥٤ صفحة.

٢٠٣ تيّم، سعيد؛ **النظام السياسي الاسرائيلي**، بيروت وعمّان: دار الجليل والاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ٥٧٢ صفحة.

٢٠٤ خليفة، خالد (مُحرِّر)؛ **فلسطينيون، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، حيفا: مطبعة دار المشرق للترجمة

والطباعة والنشر، ١٩٨٨، ٣٢٠ صفحة.

٢٠٥ الخولي، لطفي: **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩، ٣٥٢ صفحة.

٢٠٦ دادياني، ليونيد: **الصهيونية على لسان قادتها**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.

٢٠٧ الدجاني، احمد صدقي: **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨.

٢٠٨ رفعت، احمد: **العنف والسياسة في الوطن العربي**، عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧.

٢٠٩ سرحان، نمر: **موسوعة الفولكلور الفلسطيني**، تونس: دائرة الثقافة ـ م.ت.ف. ١٩٨٩، ثلاثة أجزاء.

٢١٠ الشامي، رشاد: **الفلسطينيون والاحساس الزائف بالذنب**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩.

٢١١ عوفر، تسفي (مقدم احتياط): **الاستخبارات والامن القومي** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩، ٥١٧ صفحة.

٢١٢ قمحية، جابر: **الشاعر الفلسطيني عبدالرحيم محمود أو ملحمة الكلمة والدم**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٨.

٢١٣ كوثراني، وجيه: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ٢٤٨ صفحة.

٢١٤ الكيالي، عبدالوهاب: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

٢١٥ **المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٨، ٥٠٨ صفحات (صور وخرائط).

٢١٦ هريئيل، ايسر (رئيس الموساد الاسرائيلي الاسبق): **منجل في النجمة السداسية: أضواء على أعمال التجسس السوفياتية في اسرائيل** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨، ٢٩٥ صفحة.

٢١٧ Barnaby, Frank; *The Invisible Bomb; The Nuclear Arms in the Middle East*, London: I.B. Tauris & Co. Ltd, 1989, 223 Pages.

٢١٨ Sasser, Asher; *Double Jeopardy; PLO Strategy toward Israel and Jordan*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1987, 59 Pages.

٢١٩ Shavit, David; *The United States in the Middle East; A Historical Dictionary*, Westport, Conn.: Greenwood Press, 1988, 480 Pages.

٢٢٠ Shimshon, Jonathan; *Israel and Conventional Deterrence; Border Warfare from 1953 to 1970*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1988, 247 Pages.

٢٢١ Shinar, Dov and Danny Robinstein; *Palestinian Press in the West Bank; The Political Dimension*, Boulder: Westview Press, 1988.

٢٢٢ Smith, Charles D.; *Palestine and Arab - Israeli Conflict*, New York: St Martin's Press, 1988.

٢٢٣ Stein, George; *The Palestinians; Oppression and Resistance of a Desinherited People*, Koln: Pahl - Rugenstein, 1988.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.